جـامعة ابو بكـر بـلقايـد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث

تخصص دراسات استراتيجية وامنية

التحولات السياسية والاقتصادية فترة ما بعد الحرب الباردة "الجزائر نموذجا"

إعداد الطالـبة: ثـوري سـتي

الأسـتاذ المـشرف: د. جـلـطـي غـالـــم

الأستاذ(ة) المشرف المساعد: د. بـن رحـو سـهام

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. عياد محمد سمير	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
د.جلطي غالم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د.بن رحو سهام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مشرفا مساعدا
د.قروش محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مناقشا
د.بلعربي علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/2020-2021

الملخص

عرف العالم في نهاية الثمانينات من القرن الماضي مخاضا إيذانا بميلاد نظام دولي جديد، نتج عنه تحولات سياسية واقتصادية جذرية وعميقة بداية من سنة 1990 غيرت موازين القوة في العالم وطبعته بطابع القطبية الأحادية بعدما عرف العالم ولعدة عقود من الزمن معسكرين غربي وشرقي يتقاسمان فيه قيادة العالم في ظل تجاذبات سياسية واقتصادية عالمية. سمة هذا التحول إرساء القواعد الديمقراطية والتعددية السياسية هذا في المجال السياسي، أما في المجال الاقتصادي فتم تبني النظام الرأسمالي تحت مسمى اقتصاد السوق بكل ما تحمله هذه المفاهيم من قيم وثقافة وانتماء.

واكبت الجزائر موجة التحولات الديمقراطية كباقي دول العالم بتأثير عوامل داخلية وخارجية، حيث شكل دستور1989/02/23 منعطفا حاسما ونقطة تغيير جذري للنظام السياسي الجزائري وذلك بإقرار اصلاحات دستورية سياسيةبتبني التعددية الحزبية كآلية لدعم وترسيخ الديمقراطية،وفي الجانب الاقتصاديبالتخلي عن النظام الاشتراكيوالتوجه نحو اقتصاد السوق.

ما هي إفرازات وأبعاد هذا التحول العالمي لما بعد الحرب الباردة؟ وما مدى استجابة النظام الجزائري لهذه التحولات خدمة للمصلحة العليا للوطن، وما هي نتائجه؟

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية، التحولات الاقتصادية، فترة ما بعد الحرب الباردة، الجزائر.

Résumé:

À la fin des années quatre-vingt du siècle dernier, le monde a accepté la naissance d'un nouvel ordre international, qui a entraîné des transformations politiques et économiques radicales et profondes à partir de l'année 1990 qui ont changé l'équilibre des pouvoirs dans le monde et lui a imprimé le caractère d'uni polarité après que le monde ait connu pendant plusieurs décennies, deux camps occidentaux et orientaux dans lesquels ils partagent le leadership mondial dans le cadre d'interactions politiques et économiques mondiales. Le trait caractéristique de cette transformation est l'instauration de règles démocratiques et ce pluralisme politique dans le champ politique. Quant au champ économique, le système capitaliste a été adopté sous le nom d'économie de marché avec toutes les valeurs, la culture et l'appartenance que ces concepts portent.

L'Algérie a accompagné la vague de transformations démocratiques, comme le reste du monde, sous l'influence de facteurs internes et externes. La Constitution du 23/02/1989 a constitué un tournant décisif et un point de changement radical pour le système politique algérien en appuyant sur des réformes constitutionnelles politiques en adoptant le pluralisme partisan comme mécanisme de soutien et de consolidation de la démocratie, et dans l'aspect économique en abandonnant le système socialiste et son orientation vers une économie de marché.

Quelles sont les conséquences et les dimensions de cette transformation globale après la guerre froide ? Quelle est l'ampleur de la réponse du régime algérien à ces transformations dans l'intérêt supérieur du pays, et quelles en sont les conséquences ?

Mots-clés : transformations politiques, transformations économiques, l'après-guerre froide, Algérie.

Abstract:

At the end of the eighties of the last century, the world came to terms with the birth of a new international order, which resulted in radical and profound political and economic transformations beginning in 1990 that changed the balance of power in the world and imprinted it with a unipolar character after the world knew for several decades two western and eastern camps in which they share the world's leadership in Under global political and economic interactions. The feature of this transformation is the establishment of democratic rules and this political pluralism in the political field. As for the economic field, the capitalist system was adopted under the name of the market economy with all the values, culture and belonging that these concepts carry.

Algeria has accompanied the wave of democratic transformations, like the rest of the world, with the influence of internal and external factors. The constitution of February 32, 1989 constituted a critical turning point and a point of radical change for the Algerian political system by adopting political constitutional reforms by adopting partisan pluralism as a mechanism to support and consolidate democracy, and in the economic aspect by abandoning the socialist system and moving towards Market economy.

What are the consequences and dimensions of this global transformation after the Cold War? What is the extent of the Algerian regime's response to these transformations in the higher interest of the country, and what are its consequences?

Keywords: political transformations, economic transformations, the post-Cold War period, Algeria.

شكر وعرفان

أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام والشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف "جلطي غالم" للإشراف على هذا العمل وتقديم النصائح والسهر على إنجاز هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الخالص للاستاذةالمساعدة "برحو بن علال سهام" على الدعم والمجهودات المعتبرة والاشراف على هذا العمل الاكاديمي.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان للسادة أعضاء لجنة المناقشة للإشراف على هذا العمل الأكاديمي، إضافة لتقديم الشكر لأستاذة العلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد.

إهداء خاص

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

قال الله تعالى" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"الاية (24)"سورة الإسراء".

أقدمهذا العمل المتواضع صدقة **لوالدتي رحمها الله** وجعلها من أهل الفردوس الأعلى.

الإهداء

بسم الله والحمد حمدا كثيرا حتى يرضى والثناء لله كما ينبغي لجلال وجهه على نعمه التي أنعم بها علينا وفضلنا على كثير من عباده، وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

أقدم ثمرة جهدي لمن غمرتني بحبها وحنانها ويعجز اللسان عن وصفها وأنحني تواضعا واحتراما لها "والدتي" رحمها الله وغفر لها وأسأله اللهم بجلاله وعظمته أن يجعلها من أهل الفردوس الأعلى.

الى أبي أطال الله في عمره وزوجته على المساعدة والمساندة، الى من ساندني وقدم لي التشجيع في دراستي.

الى كل عائلة"صبحي" واخص بالذكر "زوجي عبد القادر" وابنائي "اكرام صابرينة وسيدي محمد هشام".

أتقدم بالشكر والعرفان الى كل عائلتي الكبيرة والصغيرة على تقديم المساندة والتشجيع كذلك لكل من علمني حرفا "جزاكم الله خيرا عني".

إلى اللذين لم أذكرهم وجعل الله لهم مكانة بالقلبوقفة تقدير لمن قدم لي الدعم والتشجيع .

شكرا

قائمة الجداول

الجدول رقم 01	**نسبة الإنتخابات الرئاسية الجزائرية2019**	ص.154
الجدول رقم 02	**المؤشرات الإقتصادية للجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990/1985**	ص.180
الجدول رقم 03	**المؤشرات الإقتصادية الجزائرية للفترة الممتدة ما بين1999/1993**	ص.191
الجدول رقم 04	**نسبة الدين الخارجي للجزائر للفترة 2010/2001**	ص.196
الجدول رقم 05	**مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الدخل الوطني الجزائري**	ص.198
الجدول رقم 06	**مؤشرات مدركات الفساد بالجزائر ضمن إحصائيات منظمة الشفافية العالمية**	ص.204

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01	أزمات النظام السياسي	ص.28
الشكل رقم 02	مكونات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	ص.86
الشكل رقم03	برمجيات الحاسوب	ص.91
الشكل رقم04	حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع بعض دول العالم	ص.212

قائمة المختصرات

ب.س.ن: بدون سنة النشر.

د.ذ.ب.ن: دون ذكر بلد النشر.

د.ذ.د.ن: دون ذكر دار النشر.

ص: الصفحة.

ص.ص: من الصفحة الى الصفحة.

ط: الطبعة.

ج: الجزء.

م: المجلد.

ع: العدد.

تر: ترجمة.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة الدولية عملية مستمرة ومتجددة في نفس الوقت، والتغير ميزة لصيقة بالسياسة الناتجة عن تغير حركة السياسة وأن تغير هيكل ميزان القوى العالمي هو الذي أعطى للنظام الدولي ميزة التغيرفي ظل ديناميكية مستمرة.لقدتغيرت موازين القوة من أوربا إلى أمريكا بفعل عوامل داخلية وخارجية،وفي ظل هذه الديناميكية شهد القرن العشرين تحولات جذرية في العلاقات الدولية نتيجة للتطورات المستمرة على المسرح الدولي. فالحرب العالمية الثانية أفرزت نظام دولي ثنائي القطبية بقيادة معسكريين، يتزعم المعسكر الشرقي "الإتحاد السوفياتي" والمعسكر الغربي"الولايات المتحدة الأمريكية"،وقدتميزت المرحلة بالتنافس والصراعوالاستقطاب لبسط النفوذوالهيمنة،عسكريا وإيديولوجيا وسياسيا وإقتصاديا، على مراكز القوىوتم تسمية هذا الصراع "بالحرب الباردة".

تمثلت التحولات على المسرح الدولي،خاصة منها التحولات السياسية،في تفاعل لمتغيرات عديدة ارتبط نجاحها بإحداث قطيعة مع قيم وممارسات اللعبة السياسية وبوضوح التصورات واجراءات التنفيذ.إلاأن الاصلاحات التي باشرها الرئيس السوفياتي "غورباتشوف" 1989 أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي ممانعكس ذلك على مختلف دول العالمبفعل تفاعل عوامل داخلية وعوامل خارجية.فانهيار الاتحاد السوفياتي أدىإلى خلق تحول جذري في بنية وهيكل النظام الدولي، كماسمحت حرب الخليج الثانيةإلى ظهور البوادر الأولى لتشكل نظام دوليجديد.

إن إنهيار النظام الدولي "ثنائي القطبية" السائد في السياسة والعلاقات الدولية فتح المجال لبناء نظام دولي جديد أحادي القطبية،عرفت هذه المرحلة بفترة "ما بعد الحرب الباردة" والتي تميزت بتنامي الاهتمام والتركيز على العامل الاقتصادي بالدرجة الأولىقبل العامل العسكري، وكذا دور العامل الحضاري والثقافي مقابل تراجع دور العامل الجغرافي كمميزات لعوامل قوة الدولة. يمكن الجزم أن نهاية الحرب الباردة شكلت ثورة مفاهيمية وقيمية وتغيير جوهري لشكل العلاقات الدولية من حيث مضمونهاوإدارة تفاعلاتها. فالتحولاتأدت إلى تغير بنية العالم وملامحه الجيوسياسية أي فقدان العالم لتوازنه الاستراتيجي حيث أصبح العالم يكتسي قيم حضارية غربية ذات صبغة أمريكية.

لقد نتج عن إعادة تشكيل الخارطة العالمية سياسيا واقتصاديا استقطاب أساسه العولمة النيولبرالية على ضوء الرأسمالية السائدة. وعليه فمن مؤشرات النظام الدولي الجديد بروز مفاهيم جديدة وتنامي دور المؤسسات المالية والتجارية الدولية كأليات لفرض هيمنته،مع تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات.ومن أجل السعي لفرض

النفوذ الغربي في المناطق الاستراتيجية لضمان الامدادات النفطية وتسريع عجلة النمو الاقتصادي، تم تسخير الثورة التكنولوجية في فرض النموذج الغربي بثقافة أمريكية عالميا وذلك بتبني شعارات الديمقراطية والليبرالية بمعايير الحكم الراشد وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان. كل ذلك قد أربك أوضاع دول عديدة بل مناطق عديدة في العالم مما أدى إلى بروز نزاعات داخلية عرقية ودينية، كانت مصدرا لظهور بؤر توتر دولية في العالم المتجدد.

لقد تأثرت الأنظمة السياسية الدولية بتداعيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وخاصة الأنظمة السياسية ذات الصبغة الشمولية كالأنظمة العربية بحكم موقعها الاستراتيجي وبتدافع قوى العولمة على الخريطة العالمية، حيث أن تحول العلاقات الدولية أثر على تغيير المنظومة القيمية والمفاهيمية للدول،وعلى رأس هذه الدول، الدول العربية المتميزة بغياب رؤية إستراتيجية واضحة المعالم لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية "هشاشة الوضع العربي سياسيا واقتصاديا وأمنيا وعسكريا وثقافيا".

تأثرت الجزائر كباقي دول العالم بالتحولات التي ميزت الساحة الدولية مما انعكسعلى أوضاعها الداخلية. ولمواكبة موجة هذه التحولات بادرت الجزائر بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية للتكيف مع الأوضاع الدولية، حيث منذ 1989 باشرت باجراء تحولات جذرية من خلال الاستفتاء على دستور جديد يتبنى الديمقراطية والتداول على السلطة وذلك بإقرار التعددية الحزبية هذا على المستوى السياسي أما على المستوى الاقتصادي فتم التخلي عن مبادئ النظام الاشتراكي والتوجه نحو نظام اقتصاد السوق.

بناء على ما تقدم، فإن دراستنا تندرج ضمن ما عرفه العالم من تحولات سياسية واقتصادية لما بعد الحرب الباردة، ومدى تأثير هذه التحولات على النظام السياسي الجزائري وذلك بالتركيز على مختلف الاصلاحات المتخذة للتكيف مع البيئة الخارجية الجديدة،من خلال التحكم في توجيه البيئة الداخلية خاصة فترة التسعينياتالتي تميزتبتدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وكذا العزلة الدولية التي عرفتها الجزائر، إلى ما عرفته من تطورات وتحولات سمحت بتصحيح بعض الأوضاع وتحقيق بعض الإنجازات مع بقاء تعددية صورية وهشاشة اقتصادية التي بقيت سمة المشهد السياسي والاقتصادي في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية التحولات السياسية والاقتصادية عالميا في التحولات الجذرية التي ميزة فترةما بعد الحرب الباردة وافضت الى بروز نظام دولي جديد حيث أصبحت من مظاهره الهيمنة الغربية الامريكية والتي تسعى لتحقيق السيطرة وبسط النفوذ عالميا، وفقا لآليات تساهم بها في الترويج للنظام الغربي كنموذج مثالي عالمي.

ياتي موضوع اطروحتنا في تفسير عوامل اعادة تشكيل النظام الدولي ببروز نظام دولي جديدوقدرة النظام السياسي الجزائري للتكيف مع هذه التحولات والتي تعتبر جذرية سوآءا بتأثير عوامل داخلية وخارجية، كما تتجلى اهمية موضوعنا في طبيعة العلاقة بين التحولات السياسية والاقتصاديةوتداعياتها على المجتمع الجزائري.

أهداف الدراسة:

يندرج موضوع دراستنا ضمن الدراسات الأكاديمية العلمية لتحقيق بعض الأهداف من بينها:

- المساهمة في إثراء موضوع التحولات السياسية والاقتصادية فترة ما بعد الحرب الباردة بالتركيز على البعدين السياسي والاقتصادي عالميا وانعكاس التحولات الدولية على الجزائر للفترة الممتدة من 2021/1990 بالتركيز على التحولات في الواقع السياسي والاقتصادي.
- رصد تأثير المتغيرات العالمية الموجهة للأنظمة السياسية منها النظام السياسي الجزائري استنادا لطبيعة استراتيجيات القوى الكبرى اعتمادا على مواضيع العولمة والمشاريع الرأسمالية الساعية لفرض نمط عالمي موحد.
- نسعى من خلال دراستنا إلتبيان العلاقة بين المجال السياسي والاقتصادي والوصول لتحديد المتغير المستقل والمتغير التابع بينهما.
- تزويد الباحثين خاصة طلبة العلوم السياسية والعلوم الأخرى بدراستنا عن طريق وضعها تحت تصرفهم في المكتبات الجامعية للاستفادة منها.
- الارتقاء إلى عمل أكاديمي جاد يلم بموضوع التحولات السياسية والاقتصادية ويؤسس لطرح علمي ومنهجي تاريخي لحيثيات الموضوع.

مبررات الدراسة

تتمحور مبررات اختيارنا لموضوع دراستنا لعدة اعتبارات منها الموضوعية والذاتية.

- **المبررات الذاتية:** معرفة أهم التحولات التي ميزت الساحة الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على النظام السياسي الجزائري ومدى قدرة هذا الأخير على التكيف ومواجهة التحديات ومواكبتها من بداية فترة التسعينيات إلى وقتنا الحاضر وما شهدته من فترات وأزمات داخلية وخارجية وتطورات كالحراك الشعبي والأزمة الصحية العالمية وتداعياتها 2019.

- **المبررات الموضوعية:** تتمثل في تسليط الضوء على موضوع شغل اهتمام الباحثين بالتركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة وتداعياتها العالمية كتنامي دور العولمة الشمولية بأبعادها المختلفة وكذا فان طبيعة تخصصنا تستدعي تحليل موضوعنا "التحولات السياسية والاقتصادية فترة ما بعد الحرب الباردة "الجزائر نموذجا" بسبب قلة المراجع المعتمدة.

أدبيات الدراسات السابقة:

استندت دراستنا لهذا الموضوع الى العديد من الدراسات السابقة منها بعض الكتب التي تضمنت التحولات الديمقراطية وبعض المقالات التي تناولت موضوعنا في إطار معين، من أبرز ما أعتمدنا عليه:

أولا- دراسة للكاتب "صمؤيل هنتغتون" ترجمة "عبد الوهاب علوب" في كتاب قدمبعنوان **"الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن الواحد والعشرون"**الصادر بالكويت عن دار سعاد الصباح **"1993"**، قدم فيه الكاتب عوامل تغير النظام الدولي وحدد موجات التحول الديمقراطيمن 1970 لغاية 1990 وتبدأ خاصة بازمة النفط العالمية 1973 لغاية انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية حيث ظهرت بوادر انهيار دول اوربا الشرقية. اما الموجة الاولى فتبدأمن بداية الثورة الامريكية 1776 لغاية الحرب العالمية الثانية لتبدأ الموجة الثانية لغاية 1970 تاريخ بداية الموجة الثالثة، وبعد تحديد الفترة الزمنية تناول اسباب وعوامل موجات التحول، توصل الكاتب الى نتيجة مفادها ان التحولات الديمقراطية تتحقق بتداخل عوامل داخلية وخارجية خاصة منها العوامل السياسية والاقتصادية.

ثانيا- دراسة للكتاب "عبد الواحد الناصر" مقدمة بعنوانفي كتاب **"المتغيرات الدولية الكبرى: المتغيرات السياسية الدولية في بدايات القرن الواحد والعشرون"** الصادر بالمغربعن "مطبعة النجاح الجديدة" 2004، وتناولت الدراسةأهم المتغيرات السياسية العالمية المميزة للقرن الجديد بتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية لنظام احادي القطبية وعوامل التغيير الدولي.تعرض الكاتب ضمن دراسته للمتغيرات النوعية والهيكلية للدبلوماسية

العالمية، اضافة للمتغيرات الجيوسياسية وركز على التوجهات الجديدة لعلاقات القوى الكبرى عالميا من خلال التحرك الجماعي ضمن المؤسسات العالمية "الحلف الاطلسي"، ليتعرض بعدها لاهم مميزات الانقسام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة فيما يتعلق بالصراعات القومية والدينية والاقتصادية والايديولوجية.

استنتج الكاتب ان النظام الدولي يطبعه منطق التحيز والمصلحة والشعارات التي ترفعها القوى الكبرى واخفائها لاطماع لإخضاع الشعوب المستضعفة بهدف السيطرة والهيمنة.

ثالثا- دراسة للكتاب "أبو لبدة نظمي" في كتاب بعنوان**"التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي"**الصادر بالاردن عن دار الكندي 2001، إنطلق الباحث من إبراز التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي 1995/1985 وحقيقة التأثير والتأثر بين النظام الدولي وانظمته الفرعية بتناوله لعوامل وملامح التغير في النظام الدولي وإبراز مظاهرها ومدى تأثيرها على الامن القومي العربي.

توصل الباحث في دراسته لوجود تأثير متبادل بين النظام الدولي والنظام الاقليمي أي أثر انهيار الاتحاد السوفياتي سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا على الامن القومي العربي باعتبار الدول العربية تعاني من تبعية وهشاشة اقتصادية، ان صعود النظام الامريكي اثر على العالم من خلال الحد من فرض التسلح على الدول العربية، دعم التحالف الامريكي الاسرائيلي كتقديم مشاريع لاحتواء الوطن العربي في اطار اقليمي للحد من حركيتها دوليا واستغلال امكانياتها.

رابعا- دراسة للكتابة "ثناء فؤاد عبد الله"في كتاب بعنوان **"آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"**الصادر بلبنان عن "مركز دراسات الوحدة العربية في طبعته الثانية 2004 بعدما صدرت طبعته الاولى 1997"، تضمن ضبط لمفهوم الديمقراطية وخصوصية طرح الموضوع مع إختيار بعض النماذج للتجربة الديمقراطية في الوطن العربي، كما تناولت الدراسة آليات التحول إلى الديمقراطية في الوطن العربي وركزت على قضية الاصلاح السياسي، النظام القانوني للدولة وحماية حقوق الانسان، تفعيل المجتمع المدني والإعلام.

ربطت الكاتبة التغيير الديمقراطي في الوطن العربي بأليات معينة منها الاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوصلت لنتيجة مفادها وجود خصوصية للطرح الديمقراطي في الوطن العربي يتصل بالارث الحضاري اضافة لدور العامل الايديولوجي والمؤسساتي في تناول فكرة الديمقراطية مع وجود أزمات تمس الجانب

السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. كما استنتجت ان قصور نماذج التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ترتبط باليات العمل السياسي مما اعاقها وجعلها تعاني من تبعية داخلية وخارجية.

خامسا- دراسة للكاتبة "إكرام مياسي"في كتاب قدم بعنوان **"الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر"** الصادربالجزائر عن دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2012، تضمن الكتاب أربعة فصول وإنطلقت الكاتبة من طرح الإشكالية التالية: ماهي الإنعكاسات المحتملة على القطاع الخاص في إطار السعي إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي؟.

بينت الكاتبة أن التحولات الإقليمية والعالمية المعاصرة ساهمت في ظهور نظام إقتصادي عالمي جديد تميز ببروز التكتلات الإقتصادية، التقدم التكنولوجي وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات. ضمن هذه التطورات تسعى الدول النامية لتطبيق إستراتيجيات إنفتاحية تماشيا مع المستجدات العالمية لضمان إندماجها في الإقتصاد العالمي، وباعتبار الجزائر من الدول النامية فإن تحولها إلى إقتصاد السوق يعزز إنفتاحها على الإقتصاد العالمي كتوقيع إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوربي إضافة لفتح المفاوضات لإنضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

وتوصلت لنتيجة مفادها أن إختلاف الإستراتيجيات التي إنتهجتها الدول النامية للتوجه لإقتصاد السوق ساهمت في نجاح بعض الدول مثل النمور الأسيوية للإندماج في الإقتصاد العالمي بينما فشلت دول أخرى ولازالت مهمشة نظرا لضعف مؤسساتها وأدائها الإقتصادي.

سادسا- دراسة للكاتب "عبد الله بالحبيب"في كتاب بعنوان**"السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1997/1992"** الصادر بعمان عن"دار الراية للنشر والتوزيع"2012، إنطلق الباحث من الحديث عن الأزمة الجزائرية 1992 كأول عملية تحول ديمقراطي شهدتها الجزائر والتي أدخلت البلاد في حرب أهلية، إن الأزمة الجزائرية تعددت أبعادها سياسيا وأمنيا وإقتصاديا، سعى الباحث لتحليل جوهر الازمة وإفرازاتها على المستوى الخارجي. تضمنت الدراسة تحليل الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للجزائر.

خلفت الازمة في الجزائر أزمة أمنية بعد انتهاجها التعددية السياسية مما جعلها تتبنى نموذج للمصالحة والسلم والتنمية في اطار العلاقات الدولية لإعادة اندماجها على المسرح الدولي.

سابعا- دراسة للكاتب **"بوحنية قوي واخرون"** قدمت في كتاب بعنوان**"الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة"** الصادر بعمانعندار الراية للنشر والتوزيع**"**2012، تزامنت الدراسة في وجود حراك ديمقراطي عربي وبإعتبار أن التحول الديمقراطي في الجزائر له ميزة خصوصية قانونية ومؤسساتية ركزت الدراسة على مواضيع مختلفة ذات الصلة بالديمقراطية.

إعتبر الكاتب أن الإنتخابات مؤشر للنظم الديمقراطية وتطرق لطبيعة العلاقة بين الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال التركيز على مؤشرات الإنتخابات كالشفافية، النزاهة لبناء مجتمعات ديمقراطية.

كما اعتمدنا على الأطروحات الأكاديمية منها:

ثامنا- أطروحة دكتوراه، مباركة سليماني، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015، قدمت الدراسة تحت عنوان**"التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وإنعكاسها على العلاقات مع القوى الكبرى"**، تناولت الباحثة من خلال دراستها مسار التحولات الديمقراطية وركزت على التحولات السياسية للدول العربية بعد ثورات الربيع العربي وانعكاسات التحولات السياسية على المنطقة المغاربية والمواقف الاقليمية من الاحداث العربية وناقشت مستقبل التحولات السياسة داخليا، اقليميا ودوليا.

انطلقت الباحثة من اشكالية مفادها "ما طبيعة التحولات السياسية الجارية في المنطقة المغاربية وحدود تاثيرها على واقع ومستقبل علاقات دولها بالقوى الكبرى؟، وهدفت الدراسة الى بحث وتحليل خلفيات ومسببات التحولات السياسية الراهنة 2010 في المنطقة المغاربية واستنتجت الباحثة ان نجاح التحولات السياسية الديمقراطية مرتبط بوضوح الرؤية، التصورات والاليات. واعتبر المختصين في المجال السياسي ان هذه التحولات ذات اهمية تاريخية بهدف إحداث نهضة شاملة لتلبية تطلعات الشعوب العربيةخاصة اذا ما تم تعاونها.

تاسعا- أطروحة دكتوراه، جلطي غالم، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، قدمت بعنوان **"الحكم الراشد وإشكالية التنمية: مقاربة مؤسساتية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، إنطلق الباحث من صياغة الاشكالية التالية هل يستطيع الفكر التنموي التقليدي ان يستفيد من الفكر المؤسسي لكسر طوق مازق التنمية التي ترزح فيه الدول النامية، وما استفادة الاقتصاد الجزائري من هذا

الواقع فكرا وتطبيقا؟.تناولت الدراسة التطور التاريخي للفكر التنموي، وبعدها رصد المرجعيات الإصطلاحية والمفاهيمية للحكم الراشد كما تطرق للمؤسسات في الفكر الاقتصادي التنموي ليدرس اخيرا الاقتصاد الجزائريواشكالية التغيير المؤسسي.

خلص الباحث إلى أن جذور القصور والعجز الحوكمي والمؤسسي في الدول النامية يرجع أساسا لوجود فجوة في الحوكمة تسببت في تعثر التنمية الاقتصادية فرغم بذل الجزائر لمجهودات عديدة الا ان الواقع يبين تعثر النموذج الاقتصادي في الجزائر لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية، في هذا الاطار فان التغيير المؤسساتي هام لضبط السلوك الاجتماعي للنخبة والافراد والاعوان الاقتصاديين وعليه فان مقومات الحكم الراشد سبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إستنادا إلى كل ما تقدم ذكره سنصوغ **الإشكالية التالية:** إلى أي مدى أثرت التحولات السياسية والإقتصادية فترة ما بعد الحرب الباردة فيإرساء دعائم النظام الدولي الجديد، وما مدى تجاوب النظام السياسي الجزائري مع هذه التحولات؟

تنبثق من هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أهم التحولات السياسية التي شهدها النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة؟

2- ما هي التحولات الاقتصادية التي ميزت النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة، وما هي آليات النظام الاقتصادي الدولي الجديد؟

3- ما واقع التحولات والاصلاحات السياسية في الجزائر فترة ما بعد الحرب الباردة؟

4- ما واقع التغييرات الاقتصادية في الجزائر فترة ما بعد الحرب الباردة؟ وما هي أهم التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها النظام السياسي الجزائري في ظل البيئتين الداخلية والدولية؟

بناء على الإشكالية المطروحة يتم صياغة الفرضية الأتية:

ترتبط التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر بمدى قدرة تأثير العوامل السياسية والاقتصادية الخارجية ومدى تكيف النظام السياسي الجزائري استجابة للمتطلبات الداخلية.

وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية الأتية الذكر:

1- ترتبط التحولات السياسية فترة ما بعد الحرب الباردة بتغيير موازين القوى الدولية وبروز نظام دولي جديد.

2- تتمثل التحولات الاقتصادية فترة ما بعد الحرب الباردة بارساء النظام الرأسمالي الليبرالي وآليات عمله وتأثير العولمة الشمولية بأبعادها المختلفة.

3- تتعلق التحولات السياسية في الجزائر فترة ما بعد الحرب الباردة بتأثير العوامل الداخلية والخارجية وتطبيق الاصلاحات المقترحة على الساحة السياسية.

4- يعتمد نجاح التغييرات الاقتصادية في الجزائر ببناء وتنويع الاقتصاد الوطني لمواجهة مختلف التحديات.

حدود الدراسة

ترتبط حدود الدراسةالزمنية ببدء التحولات السياسية والاقتصادية أي انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز النظام الدولي الجديد "نظام أحادي القطبية" منذ 1989 الى غاية 2021، وبما أن العلاقات الدولية تحكمها تفاعلات ديناميكية وبالنظر لطبيعة الموضوع المتشابكة سيتم التطرق لطبيعة العلاقات في ظل النظام الجديد واليات تعامل النظام السياسي الجزائري مع المستجدات السياسية على المستوى الوطني والدولي وبالتالي قدرة النظام الجزائري في الاستجابة لمتغيرات الساحة السياسية منذ الانفتاح على التعددية السياسية بهدف ترسيخ الديمقراطية وبناء اقتصاد قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المقاربات المنهجية للدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على توليفة منهجية تكاملية بحكم طبيعة الموضوع، وللإلمام بجوانبه المختلفة تم استخدام أدوات تقنية ضرورية لتحليل موضوعنا نظرا لتشعبه وتعقيداته ولشموله على جوانب مختلفة تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية وعوامل داخلية وخارجية، لذا اعتمدنا على المناهج التالية والتي تشمل:

1. المنهج التاريخي:Historical Méthod

اعتمدنا على المنهج التاريخي لكشف تطور الأحداث الدولية بطريقة علمية منظمة ودقيقة لتقصي الحقائق كرونولوجيا، فالتاريخ من أهم مصادر المعلومات السياسية والاقتصادية الذي يساعد على تحليل الماضي وإزالة

الغموض على مختلف مظاهر فترة ما بعد الحرب الباردة والتحولات التي صاحبتها عالميا وفهم الحاضر ومحاولة استشراف والتخطيط للمستقبل.

2. المنهج الوصفي التحليلي

كما اعتمدنا المنهج الوصفي التحليليكون أن دراستنا مرتبطة بجمع المعلومات وتحليلها وفهم الأبعاد الكلية والجزئية للماضي والواقع المعاصر والمسار الاستشرافي للسياسة والعلاقات الدولية، فدراستنا اقتضت منا جمع معلومات بخصوص النظام الدولي وبوادر ظهور النظام الدولي الجديد والعوامل المساهمة في ذلك وتداعياته على النظام عالميا خاصة على الجزائر كدولة نامية، من خلال الكتب العلمية والدراسات والمقالات لتوضيح ماهية التطورات السياسية والاقتصادية وانعكاسها على الأوضاع الداخلية في الجزائر بالتحولمن نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن النظام الاشتراكي لنظام اقتصاد السوق وتبني مبادئه وتوضيح مدى قدرة النظام الجزائري على مواكبة التغيرات الدولية.

3. نظرية تحليل النظم

برزت نظرية تحليل النظم ضمن ظهور المرحلة السلوكية ومن خلالها فإن السياسة تركز على أنماط من التفاعلات الاجتماعية[1]، تستخدم النظرية لدراسة نشاط النظم السياسية داخليا وخارجيا باعتبار الدولة وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية لجانب فواعل لادولاتية. من أهم رواد نظرية النظم "ديفيد ايستون D.Easton" واعتبر أن النظام السياسي نسق من التفاعلات والمتغيرات المترابطة والمتفاعلة بينها[2] ومنه فإن تنوع الأنظمة السياسية يكون حسب تعدد التفاعلات بين الوحدات السياسية من نظم داخلية أو إقليمية أو دولية. استخدمناه لنبين أن مخرجات البيئة الدولية "تغيير النظام الدولي من ثنائي القطبية لنظام أحادي القطبية" يؤثر على مدخلات البيئة الداخلية للوحدات السياسية على المستوى الدولي "تحولات النظام السياسي الجزائري".

4. منهج دراسة الحالة

يعتبر هذا المنهج من أهم التقنيات لاستقصاء الأحداث السياسية والاقتصادية، يتمحور حول جمع البيانات والمعلومات عن تطورات النظام الدولي، وكذا التغيرات التي يشهدها النظام السياسي الجزائري من فترة التسعينيات

1- Almond and Powell, Comparative Politics (1978),p :5

2- محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة "النموذج المعرفي، النظرية والمنهج" (لبنان: مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص.263.

لوقتنا الحاضر، وتوضيح الإصلاحات والإجراءات المتخذة لمواكبة التطورات الدولية وتحقيق نهضة سياسية واقتصادية دوليا، فالدراسة هدفها تعميم النتائج وصياغة فرضيات ووضع مخططات مرتبطة بالدراسة.

5. السيناريوهات

تعتبر من التقنيات الواسعة الإنتشار والأكثر إستخداما في التخطيط الإستراتيجي والدراسات المستقبلية في العصر الحديث، وتعرف تقنية السيناريو بمجموعة من الخطط الاستراتيجية الافتراضية الموضوعة مسبقا للوصول لغاية معينة أو لوضع مستقبلي محتمل أو مرغوب فيه يتضمن توضيح مسارات المؤدية للوضع المستقبلي اعتمادا على الوضع الراهن بهدف استشراف مستقبل الظاهرة[1]، استعنا هذه التقنية في دراستنا لوصف الأوضاع المحتملة الدولية والجزائرية.

صعوبات الدراسة:

تتمثل اهم التحديات التي واجهتنا قلة المراجع العلمية المتعلقة بموضوع التحولات السياسية والاقتصادية كالكتب أو الرسائل الأكاديمية، ندرة المعلومات والإحصائيات الخاصة بالنظام الجزائري المقدمة من طرف الهيئات الرسمية للدولة فترة الازمة 2021/1992 فيما يخص الجانب الاقتصادي أو السياسي.

تقسيم الدراسة:

تقتضي طبيعة الموضوع المعقدة والمتشابكة تقسيمه إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة، تطرقنا في **الفصل الأول** للتغيرات السياسية للنظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة بدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للتحول السياسي والديمقراطي في المبحث الأول، اما المبحث الثاني تضمن المداخل النظرية لتفسير التحول السياسي والديمقراطي من خلال مرتكزات التحول السياسي والديمقراطي وتأثير العوامل الداخلية والخارجية كما تضمن المبحث الثالث مقاربة تاريخية لبنية النسق الدولي. بينما حاولنا في **الفصل الثاني** دراسة التغيرات الاقتصادية الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة، بداية بالتعرض لكرونولوجيا تطور الاقتصاد العالمي في المبحث الأول، في حين خصصنا المبحث الثاني للمقاربة المفاهيمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ثم بينا في المبحث الثالث دور المؤسسات المالية في تكريس العولمة بهدف تحقيق الهيمنة الامريكية عالميا. وتناولنا **الفصل الثالث**

1- صليحة مماد، محاضرة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي (تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015).

بعنوان مسار الانتقال السياسي والديمقراطي في الجزائر لنهتم في المبحث الاول التغيرات السياسية في الجزائر 1995/1989،كما أبرزنا في المبحث الثاني ميكانزمات التعددية السياسية في الجزائر1992/1999"الآليات والإصلاحات" وتضمن المبحث الثالث التغيرات السياسية في الجزائر 2021/2000. وعنون الفصل الرابع بالاقتصاد الجزائري بين الواقع وحتمية التغيير لنبين واقع الاقتصاد الوطني وامكانية تاهيله، ليستهدف المبحث الأول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، اما المبحث الثاني فتضمن الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، اما المبحث الثالث فارتاينا تقديم رؤية استشرافية للأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول

التغيرات السياسية الدولية

فترة ما بعد الحرب الباردة

تمهيد

تستند أدبيات التحليل، في العلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية، على حقول معرفية مختلفة ومتعددة التخصصات، حيث أن التراكمات والتداخلات قد أفادت هذا التحليل، كماأن النظام الدولي قد أثر بإفرازاته على مختلف الحقول العلمية لمواكبة التطورات الدولية والعمل على تفسير القضايا الدولية من خلال النظريات العلمية التي تعكس مجريات الحياة العملية.

حدد"صمؤيل هنتغتون" موجات التحول الديمقراطي بثلاث موجات، تبدأ الموجة الاولى في القرن الثامن عشربانداع الثورة الامريكية 1784/1773وجاءت لتنظيم الانتخابات في أمريكا اما الموجة الثانية فتبدأ بعد الحرب العالمية الثانية 1960 لغاية منتصف السبعينيات، اما الموجة الثالثةفانطلقت 1974 تاريخ سقوط الديكتاتورية البرتغالية لتمتد خلال عقدي الثمانينييات والتسعينياتوشملت عدد مندول أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية إفريقيا والشرق الاوسط فيما استثني الوطن العربي من موجة التحولات. شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة 1991بروز نظام دولي جديد واعتبرت نقطة انعطاف على المسرح الدولي، وذلك ببروز مفاهيم وقضايا في الحقول المعرفية استدعت اهتمام الباحثين والأكاديميين، ما أدى لانتشار مفاهيم جديدة كالتحول السياسي والديمقراطي وإنتشار العولمة.

إن التحول السياسي والديمقراطي عملية تغيير جذرية تمس الأنظمة السياسية تستدعي طرح الموضوع أكاديميا بدراسة وتحليل متغيرات وعوامل التحول ومدى تأثير النظام الدولي وعلاقاته بالانظمة الاقليمة الفرعية وبحكم العلاقة المتبادلة فان لموضوع التحولات السياسة والاقتصادية تداعيات انعكست على مختلف دول العالم منها الجزائر بفعل تداخل عوامل داخلية وخارجية.

يكتسي الاطار المفاهمي والنظري أهمية بالغة لضبط البحث العلمي من هذا المنطلق سنقسم دراستنا في الفصل الاول لثلاث مباحث ويندرج ضمن كل مبحث ثلاث مطالب، سيخصص المبحث الاول للتأصيل المفاهيمي والنظري للتحول السياسي والديمقراطي بضبط المصطلحات ومفاهيم الدراسة، ثم التعرض في المبحث الثاني لمرتكزات التحول السياسي والديمقراطي اما المبحث الثالث فسنحدد بنية النظام الدولي من خلال دراسة النظام الدولي متعدد الاقطاب والنظام الثنائي القطبية والنظام أحادي القطبية.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للتحول السياسي

برز مفهوم التحول السياسي كميزة في نهاية القرن العشرين خاصة بعد انهيار المعسكر الإشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، وكغيره من المصطلحات المتداولة في المجال السياسي سنحاول اعتماد مفهوم إجرائي موحد لمفهوم التحول السياسي، وعليه سنهتم في هذا المبحث بتحديد المفهوم اضافة للمفاهيم ذات الصلة بالتحول السياسي وكذا التعرض للمداخل النظرية المفسرة لعملية التحول السياسي كمقتربات لتفسير عملية التحول.

المطلب الأول: مفهوم التحول السياسي

من الأهمية بمكان، قبل دراسة وتحليل أي بحث علمي تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات.و كما هو الحال في بحثنا هذا يتطلب تحديد مفهوم التحول السياسي، بل قبل ذلك تحديد مصطلح التحول لنبين المفاهيم التي سنعتمدها لتحليل موضوعنا. بداية سنحدد مختلف تعاريف التحول ثم ندرس مفهومي التحول السياسي ما سيتضمنه مطلبنا في النقاط الآتية.

أولا - تعريف التحول

يشير التحول إلى التغير أو الانتقال، فيقال حول الشيء أو نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حالة إلى حالة أخرى، يقال تحول عن الشيء أي إنصرف عنه. يقابل التحول"Conversion" في اللغة اللاتينية عدة مرادفات كالتبدل "Mutation"[1]، التغيير"Changement" أو الانتقال"Transition"[2]. إن محللي علم الاجتماع أول من أخضعوا مفهوم التحول للدراسة والتحليل حيث استخدم مفهوم التغير في العلوم الاجتماعية من طرف الباحث "وليام أجبران" في كتابه بعنوان "التغير الاجتماعي"[3].

يعني التحول في اللغة العربية التغير من حال إلى حال أو الانتقال من حالة معينة لحالة أخرى مختلفة عن ما سبقها تماما[4]. بينما يعرف التغير في المعجم الوسيط بجعل الشيء على غير ما كان عليه، أو التحول في الشكل أو

1- سهيل إدريس المنهل، قاموس فرنسي عربي (بيروت: دار الآداب، ط:19)، ص.304.
2- بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى (مصر: مكتبة مدبولي، 2004)، ص.28.
3 -أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص .62.
4- سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي (لبنان: دار الفكر المعاصر، 2006)، ص.12.

المضمون للأفضل أو انتقال المجتمع من حالة إجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا[1].

أما التغير السياسي فيشير للتحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمعات معينة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة او عدة دول، اي الانتقال من وضع استبدادي تسلطيإلى وضع ديمقراطي[2].

وعليه فإن التغير أو التحول حالة إرادية تقتضيها الحالة الطبيعية للمجتمعات والدول بغية التطور للأحسن والأفضل ولضمان عدالة توزيع السلطة بين أفراد المجتمع. وعليه لا بد من تحديد مفهوم التغير والتغيير لتمييز كل مصطلح عن الآخر.

- التمييز بين مفاهيم "التغير أو التحول" والتغيير أو التحويل"

1- **التغير أو التحول:** يعتبر مسألة غير إرادية تلقائية بمعنى قانون عام ورئيسي من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك، غير قابل للتعطيل، يكون التغير على المدى الطويل وقد يتعرض لعراقيل وانتكاسات داخلية أو خارجية، ويشير الباحثين بصفة عامة للتغير الاجتماعي أي تغير في بنية النظام الاجتماعي ما يدل على انتقال المجتمع إراديا[3] حيث أن المجتمع بحث عن الاستقرار والثبات، يجب التركيز هنا على التحول الذي يطرأ على الكل المركب الذي يطلق عليه البناء الاجتماعي[4].

2- **التغيير أو التحويل:** يتضمن التغيير في القرآن الكريم التبديل لقوله تعالى في الآية الكريمة "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[5]، تضمنت الآية معنى التغير ويبدأ بتغيير الأنفس وفي الحالة الطبيعية أي الانتقال من الوضع القائم للبحث عن وضع أفضل. لتحقيق التغيير يجب توفر إرادة الإصرار والقدرة على ضبط التغيير والتحكم في مساره لتجنب المخاطر وتحقيق الأهداف المسطرة بتدخل واعي للأفراد.

إن التغيير وسيلة للإصلاح والفعالية لأن عملية التحول تقوم بها قوى المجتمع لتنقله من حالة العجزعن تلبية حاجات أبنائه وطموحاتهم ومواجهة تحديات المجتمع إلى حالة أخرى مختلفة تتحقق فيها المطالب والطموحات

1- محمد علي رجب، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد "تحليل تاريخي، سياسي، إقليمي" (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015)، ص.295.

2- إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص.47.

3- أمين البار، مرجع سبق ذكره، ص.61.

4- غالم جلطي، الحكم الرشيد واشكالية التنمية: مقاربة مؤسساتية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير، 2015/2014)، ص.197.

5- القران الكريم، سورة الرعد، الآية:11.

الجماعية لأفراد المجتمع وتطبيق القيم الديمقراطية كالحرية والمساواة والعدالة، أي سيطرة فعلية للمجتمع على قراراته وقدراته وموارده لخلق تنمية شاملة ومتوازنة، والقدرة على ممارسة سيادته داخليا وخارجيا بموجب نصوص الدستور وفقا للقوانين والقواعد الدولية المعمول بها على المستوى الدولي[1]، لأن التغيير يحمل عوامل تدميره بداخله. لضمان التغيير الناجح يجب الاستعانة بإدارة التغيير بوضع رؤية إستراتيجيةووضعأهداف دقيقة ترتبط بمؤسسات الدولة.

ترتبط التحولات السياسية بالبحث عن نظم ديمقراطية ما يدفعنا لتحديد مفهوم التحول.

ثانيا- مفهوم التحول الديمقراطي

برز التحول الديمقراطي منذ سبعينيات القرن العشرين، أشار "صامؤيل هنتغتون" للتحول الديمقراطي في الدول بالموجة الثالثة للديمقراطية باختلاف الأساليب وتعدد الطرق. يمثل التحول الديمقراطي عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو تمتد لقواعد تشمل أفراد ومواضيع لم تشملهم من قبل، أي إجراءات وعمليات تتخذ للتحول من نظام غير ديمقراطي لنظام ديمقراطي مستقر حسب ما عرف به شميتر"Schmitter" التحول الديمقراطي[2]، في نفس السياق ذهب "عاطف إمام" واعتبر التحول الديمقراطي بمجموعة الإجراءات التي يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي مدني أو عسكري لنظام ديمقراطي وبمساهمة ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة تتمثل في المعارضة الداخلية، النظام السياسي والقوى الخارجية حيث يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع[3].

كما عرف "حسن بو طالب" التحول الديمقراطي بالمرحلة الانتقالية المؤقتة التي تموج فها الظواهر ونقائضها وتبرز فيها مختلف الطموحات والمطالب المتصارعة فكريا، فلسفيا ومصلحيا[4].

يتضمن التحول الديمقراطي الكامل حدوث إتفاق حول الإجراءات السياسية لتشكيل حكومة تصل للسلطة السياسية عبر انتخابات شعبية وحرة ما يؤدي لتبني سياسات جديدة، فتتراجع النظم السلطوية بأشكالها وأنواعها

1- مباركة سليماني، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، 2016/2015)، ص.24.

2- أمين البار، مرجع سبق ذكره، ص.74.

3- بوحنية قوي، السياسات العمومية في الجزائر بين الإصلاح والاحتجاجات، في بوحنية قوي وعصام بن الشيخ وآخرون، الإنتخابات الرئاسية الجزائرية أفريل 2014(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص.125.

4- بوحنية قوي وآخرون، الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، ص .97

ليحل محلها نظم ترتكز على الاختيار الشعبي الحقيقي" الانتخابات" ومؤسسات سياسية تتمتع بالشرعية واتخاذ مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية[1].

إتفق عدة باحثين على أن التحول الديمقراطي يتحقق شرط تضافر أو تفاعل عوامل أو مؤشرات داخلية وخارجية كالتدخلات العسكرية المباشرة أو غير مباشرة أو فرض حصار اقتصادي أو سياسي على الدول[2].

نذكر أهم مؤشرات التحول الديمقراطي في النقاط الآتية:

- تعدد الآراء الفاعلة في عملية صنع القرارات.

- تعدد القنوات الشرعية التي تربط الحاكم بالمحكوم حيث تكون العلاقة السياسية مباشرة من خلال تعدد وتأثير الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وحرية وسائل الإعلام حتى لا تحتكر السلطة الحاكمة مصادر المعلومات.

- دور الرقابة السياسية من خلال نزاهة الانتخابات الدورية والعمل بمبدأ التداول السلمي على السلطة السياسة.

- وجود معارضة شرعية للحكومة المنتخبة أي ضرورة توفير مناخ مناسب يسمح لأحزاب المعارضة أن تؤهل نفسها لتولي السلطة لتسهيل عملية التداول السلمي على السلطة السياسة.

- إحترام حريات وحقوق الأفراد.

- ضمان استقلالية السلطة القضائية[3].

من خلال ما تطرقنا اليه يعتبر التحول الديمقراطي عملية معقدة وصعبة تتطلب الانتقال من نظام غير ديمقراطي لنظام ديمقراطي بتوفر إرادة سياسية للنظام والمعارضة السياسية وتفاعل عوامل داخلية وخارجية، قد يكون التغيير بطيء وتدريجي للأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، فالتطور يكون من نظام تسلطي مغلق لا

1- فايز الربيع، الديمقراطية بن التأصيل الفكري والمقاربة السياسية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004)، ص.179.

2- الأمين شريط، بعض المظاهر القانونية لتأثير المحيط الدولي في عملية التحول الديمقراطي، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر المسار والأهداف" (جامعة الجزائر: جوان 2013)، ص . ص- 121.120.

3- بوحنية قوي وآخرون، الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة،مرجع سبق ذكره، ص.ص- 115.114.

يسمح بالمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة إلى نظام مفتوح يطبق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي سيطرة عليها مبادئ أخرى أو توسيع استخدام قواعد وإجراءات المواطنة. إن التحول الديمقراطي شكل من أشكال الإصلاح السياسي، حيث يخلق الإصلاح السياسي مناخ ملائم لعملية التحول الديمقراطي ويمثل أولى خطوات عملية التحول الديمقراطي. ليس بالضرورة ان يؤدي التحول السياسي لتحول ديمقراطي وترسيخ الديمقراطية فقد تتعثر العملية ويشهد المجتمع نظم اكثر استبدادية.

ثالثا- مفهوم التحول السياسي

يتضمن التحول السياسي مرادفين التحول وقد أشرنا إليه سابقا، أما مصطلح التحول السياسي فلم يتفق الباحثين على تعريف موحد نتيجة للسياق التاريخي للمصطلح واختلاف جوانب دراسة الباحثين التي يتعرضون لها فكل باحث يركز على جانب يهم دراسته وتحليله لموضوع معين.

وعليه تصنف تعريفات مصطلح التحول السياسي لمجموعتين، عرفت المجموعة الأولى التحول السياسي كسلوك أما المجموعة الثانية فعرفت التحول السياسي كأسلوب، سنتعرض بالتفصيل لتعريف كل مجموعة.

1- التحول السياسي كسلوك:

إن التحول السياسي حسب هذه المجموعة يمثل سلوك سياسي جديد ينتهجه مجتمع أو دولة معينة ويقتضي الانتقال من وضع لأخر حيث عرف معجم العبارات السياسية الحديثة التحول السياسي بالرغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية، أما "ابن خلدون" فأشار للتحول السياسي بالانتقال من خشونة البداوة إلى رقي الحضارة، يجري الانتقال وفق حركية غير مضبوطة مما فتح المجال أمام كل الاحتمالات. كما اعتبره "صموئيل هنتغتون" تحول الأنظمة من النظم السياسية غير ديمقراطية الى النظم الديمقراطية[1]. في حين عرف "محمد عابد الجابري" التحول السياسي بالانتقال من موقع اجتماعي، سياسي أو إيديولوجي لأخر[2].

إن عملية التحول السياسي تقتضي النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحيتها ومواكبتها لتطور المجتمعات، والتوجه للالتزام بمبادئ وقيم جديدة وبديلة وعليه فالتحول السياسي عبارة عن تغيرات عميقة في مكونات النظام السياسي، الثقافة السياسية، الهياكل السياسية من مؤسسات رسمية وغير رسمية وتتمثل

1- صامؤيل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب (مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 1993)، ص.72.

2- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص.52.

في صناع القرار وتأثير جماعات الضغط، وبصفة عامة يمثل التحول السياسي تغيير في بنية وسلوك النظام السياسي[1].

2- التحول السياسي كأسلوب:

يتم التركيز في التحول السياسي كأسلوب على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها التغيير حيث عرفت الدكتورة "ثناء فؤاد عبد الله" التحول السياسي بنتائج المواجهات والصراعات للفواعل والقوى المضادة التي تتعاقب تاريخيا كقوى الكفاح ضد قوى الاستعمار، قوى التغيير ضد قوى الثبات وقوى اليمين ضد قوى اليسار[2].

يرى بعض المفكرين أن التحول السياسي كأسلوب ثورة سياسية بيضاء بمعنى تغيير جذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي بإحداث إنقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية وفي هذا الاتجاه عرف "أسامة الغزالي حرب" التغير الجذري بالثورة الشاملة في المجتمع والنظام السياسي وانتقال السلطة السياسية من طبقة لأخرى[3].

يبدأ التحول السياسي بإرهاصات التغيير التي تعد مقدمات لتمهيد أرضية المجتمع للتحولات الكبرى، تبرز إرهاصات التغيير في المؤشرات الآتية:

- زيادة النمو الديمغرافي.
- زيادة حجم المدن وتوسيع العمران.
- ارتفاع مستوى الوعي الثقافي وتراجع نسبة الأمية في المجتمعات وعليه فان التحديث والتغيير يتعلق بالعولمة ونشر الوعي في المجتمعات[4].
- ارتفاع وتحسين متوسط الدخل الفردي.

يلاحظ تعدد تعاريف مصطلح التحول السياسي كسلوك وكأسلوب، يتوجه التحول السياسي للانتقال النوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله بمبادرة جماعات لها مصالح في التغيير سواء باللجوء لانقلاب أي استعمال

1- بدر الدين شبل، الحريات السياسية في الجزائر "دراسة في تطور النصوص التشريعية والممارسة العلمية" (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016)، ص.117.

2- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص.94.

3-محمد سمير عياد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مجلة أكاديميا (الجزائر: ع:01، 2013)، ص.100.

4- عبد الله رابح سرير، التغيير الاجتماعي وأسس الحداثة "مقاربة في المنطق الاستراتيجي الشامل"، مجلة دراسات إستراتيجية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع:06، 2006)، ص. 62

القوة والعنف"تحول عنيف" أو بطرق سلمية "تحول سلمي"، كما يخضع التحول السياسي لتأثير عوامل داخلية وخارجية[1].

بصفة عامة وحسب ما ذكرناه فإن التحول السياسي يمثل التغير النوعي والشامل لبنى المجتمع ومؤسسات السلطة سواء بطرق سلمية أو عنيفة كالانقلابات أو الثورات، بتوفر إرادة سياسية بالتحول من نظم استبدادية غير ديمقراطية لنظم ديمقراطية تتوفر فيها مؤشرات الحكم الراشد، الشفافية والمساءلة. وعليه فالتحول السياسي عملية معقدة وصعبة تدريجية لمساسها بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والسياسية، في حين يطغى على التحول السياسي الملامح السياسية بتوفر نخبة سياسية قادرة على تحريك طبقات المجتمع ونشر الوعي والفكروالثقافة السياسية بتداخل عوامل داخلية وخارجية.

المطلب الثاني: تحديد المفاهيم ذات الصلة بالتحول السياسي

سنتطرق في الدراسة لتحديد المفاهيم ذات الصلة بالتحول السياسي والديمقراطي كمرجعية للمصطلحات التي تعتمد عليها دراستنا، سنبدأ بمصطلح التغيير السياسي، الإصلاح السياسي، الانتقال الديمقراطي ومفهوم الثورة.

أولا: التغيير السياسي:ChangePolitical

يشير مصطلح التغيير السياسي للتحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بكل ما يشمل السلطة، الإجبار والنفوذ السياسي[2]، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي لوضع ديمقراطي. يطلق مصطلح الإصلاح على التغيير السياسي السلمي.

تؤثر في الاصلاح عوامل تؤدي للتغيير السياسي منها ما سنذكره:

- دور الرأي العام وقدرة النظام السياسي للاستجابة لمطالب الأفراد وتوزيعها للقرارات خدمة للصالح العام.
- قوة ونفوذ الأحزاب السياسية بالتحول من إطار الحزب لإطار الدولة.
- التداول السلمي على السلطة السياسية.
- ممارسة الضغوط الخارجية من طرف المنظمات الحكومية أو غير حكوميةأو مختلف الشركات.
- التحول في طبيعة التوازنات الإقليمية أو الدولية.

1- محمد سمير عياد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي،مرجع سبق ذكره، ص.101.

2- أمين البار، مرجع سابق ذكره، ص.63

- يتحدد نوع التغيير حسب الفاعلين وصناع القرارات والمسار الذي يسلكه المجتمع لتحقيق التغيير الشامل[1].

يعتبر التغيير السياسي عملية حركية مستمرة تتضمن التطورات التي تحدث على أنماط السلوك السياسي وعلاقات القوة في المجتمع وعلى التفاعلات السياسية من حيث بنائها ووظيفتها خلال مرحلة تاريخية معينة من جهة، أما من جهة أخرى فيحدث نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية تؤثر في بعضها البعض. وعليه فان التغيير السياسي يمثل كل نشاط فعلي منظم أو غير منظم أي جهد مقصود وموجه للقيام بفعل معين على المستوى السياسي يسعى لإحداث تعديل أو تبديل أو إعادة تشكيل للواقع السياسي القائم[2].

يتحدد التغيير السياسي بالتغيير الاجتماعي وصراع الطبقات حسب ما أبرزه الباحث الاقتصادي "كارل ماكس" غير أن "باريتوPARETO" أقر أن النخبة تحدد التغيير السياسي[3].إلا أن "علي حرب" يرى أن ثورات الربيع العربي تغيير جذري وشامل لقوله أنالمجتمعاتفي الدول العربية طالبتبتغيير شامل وجذري يتعدى الإصلاحات الجزئية أو الشكلية في الدساتير وأنظمة الحكم وإدارة الشؤون العامة للدولة وكيفية ممارسة السلطة واحترام الحقوق والحريات[4].

يتطلب التغيير السياسي في المجتمع تغيير الثقافة السياسية حسب دراسات علماء السياسة لأنها تشكل جزء من المجتمع، نجد في هذا المجال اهتمام كل من الباحثين "غابريل ألموند G.Almondو"فيربا Verba" بدراسة الثقافة السياسية[5]وعلاقتها بالتنمية السياسية في الدول النامية، لأنها تمثل توزيع القيم والاحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية ما عبر عنه "غابريل ألموند" في تعريفه للثقافة السياسية، كما تؤثرعلى تصرفات مواطنيها اتجاه النظام السياسي[6].

تؤثر وتتأثر الثقافة السياسية بالمجتمع لأنها جزء منه، تتميز بالتغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإختلاف من مجتمع ومن فرد لآخر[7]وهو ما أكده الباحث "لاري ديموند"، تقاس حسب "ألموند وفيربا" بشكل النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية، مدخلات النظام السياسي أي القضايا الإرباكية للمجتمعات وصناع القرار كقضايا الإرهاب، الهجرة بأنواعها، الأزمات الاقتصادية ومخرجات النظام السياسي أي تعامل

1- محمد علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص.296.
2- محمد سعد أبو عامود، الراي العام والتحول الديمقراطي (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010)، ص.132.
3- جان ماري رانكان، علم السياسة، تر: محمد عرب صاصيلا (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)، ص.168.
4- حسن الزبيدي، مستقبل العراق ودول الربيع العربي في ظل تحديات التغيير (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص.37.
5- نذكر ان أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية كبعد لتحليل النظام السياسي "غابريل ألموند "G.Almond" في مقال هدفه تصنيف ومقارنة النظم السياسية نشر سنة 1965.
6- بوحنية قوي، الإنتخابات الرئاسية الجزائرية أفريل 2014، مرجع سبق ذكره، ص-ص.70-71.
7- حسام مرسي، مدخل إلى علم السياسة (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012)، ص.11.

الأنظمة السياسية مع القضايا الهامة بوضع وتنفيذ سياسات عامة وتحديد البنى القائمة على العمليات السياسية وإدراك الأفراد لحقوقهم وواجباتهم في الحياة السياسية[1]وهو ما أصبح يعرف في السنوات الأخيرة بالديمقراطية التشاركية.

ثانيا:الإنتقال الديمقراطي

يستخدم الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي والدخول سلميا لبناء منظومة حكم ديمقراطية أي تغيير فعلي للمؤسسات، القوانين وأساليب ممارسة السلطة، توسع المشاركة السياسية ومساءلة الحكام وصناع القرار، احترام حقوق وحريات الأفراد ووجود تنافس حزبي تعددي[2].

إن الانتقال الديمقراطي تغيير ثوري على كل الأصعدة وحشد ثقافي واجتماعي وتوظيف اقتصادي ورسم السياسات وتعميم القرارات[3]،أما المفكر "جوزيف أدونيل شومبيترJoseph.A.Shumpieter" فيعتبر الانتقال الديمقراطي مرحلة فاصلة بين نظام سياسي ونظام أخر أثناء أو أعقاب عملية الانتقال، يتم من خلال المرحلة تدعيم النظام الجديد وتنتهي عملية الانتقال في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد. لا تحسم دائما عملية الانتقال في شكلها النهائي لنظام الحكم الديمقراطي رغم أنها تؤدي لتحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية ومنه فقد يتم العودة لشكل النظام السلطوي.

نجد من نماذج الانتقال الديمقراطي الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عن طريق إصلاحات اقتصادية والانتقال عن طريق آليات أخرى[4]، يتطلب الانتقال الديمقراطي شروطا حسب "عبد الله بلقزيز" منها:

- وجود ثقافة سياسية للسلطة والمعارضة السياسية لبناء وعي سياسي جديد.
- تطوير الحكومات بالتعاون مع المجتمع المدني لخلق ثقافة سياسية.
- إيجاد مؤسسات اجتماعية جديدة لإصلاح هياكل الدولة.
- تطبيق إصلاحات دستورية وسياسية وقانونية تتكيف مع تطورات الإصلاح.

1- أحمد سليم البرصان، علم السياسة (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، ص.195.

2- حاج بشر جيدور، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، 2017/2016)، ص. 59.

3- حسام كصاي الحشماوي، التحول الديمقراطي في الوطن العربي "عقبات المفرطة وسياقات الإنتقال" (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص.100.

4- بوحنية قوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.95.

ثالثا: الإصلاح الديمقراطي

يتكون الاصلاح الديمقراطي من مرادفين الإصلاح من الفعل أصلح، يصلح، ومصدر الفعل إصلاحا أي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم.

ورد مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم لقوله تعالى: "قل إصلاح لهم خير، والله يعلم المفسد من المصلح"[1]، يعني الإصلاح "Reforme" إعادة تشكيل. ورد في "قاموس أكسفورد" بمعنى التغيير نحو الأفضل خاصة في المجتمعات المتخلفة أو تصحيح الاعوجاج.

أما الديمقراطية عرفت في عصر العولمة بالدمقرطة، تعني الديمقراطية باللغة اللاتينية"Demos" أي الشعب ومصطلح"Cratos" بمعنى الحكم وتشير الديمقراطية إلى "حكم الشعب"، تستند لمبادئ حقوق الإنسان، الحكم الراشد، الشفافية، المساءلة ووجود مجتمع مدني فعال[2].

يعرف الإصلاح الديمقراطي إجرائيا بتحديث الواقع المجتمعي بأبعاده المتعددة سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا بالاستخدام الإيجابي للمعرفة الإنسانية المتراكمة أي إصلاح واقع المجتمعات بالديمقراطية سياسيا، اقتصاديا، يولد التغيير الشامل من رحم الإصلاح بقيادة نخبة ومؤسسات سياسية وفكرية[3].

رابعا:الإصلاح السياسي

يطلق مفهوم الإصلاح السياسي على ما هو مادي ومعنوي، كما يعني الإصلاح التغيير من حال إلى حال أو الانتقال إلى حال أحسن أو التحول عن الشيء والانصراف عنه إلى ما سواه[4].

يمثل الإصلاح السياسي خطوات فعالة من طرف الحكومات والمجتمع المدني بهدف إيجاد نظم ديمقراطية تستند لمعايير التداول السلمي على السلطة، احترام حقوق الأفراد، وجود تعددية سياسية ووجود مؤسسات فعالة[5].

يمثل الإصلاح السياسي عملية تطوير جذرية واقعية وشاملة تنحى منحى التدرج والشفافية بالتركيز على المضمون والشكل وحدوث تحولات جذرية في مؤسسات اتخاذ القرار خاصة القرارات السياسية داخل الدولة فيما

1- القران الكريم، سورة البقرة، الآية: 220، ص.35.
2- أمين البار، مرجع سابق ذكره، ص.72.
3- محمود غالب سعيد علي البكاري، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014)، ص.55
4- ستار جبار علاي وياسين محمد حمد الغيثاوي، الإصلاح السياسي في البلدان العربية دراسة في مشاريع الخارج والداخل (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014)،ص.10.
5- عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص.91.

يتعلق بكفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية والإقليمية والدولية[1].

يشير الإصلاح السياسي لعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها، أهدافها وفكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة قدرة وفاعلية النظام على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار.إن الإصلاح السياسي هو تغيير بآليات من داخل النظام السياسي بقيام الحكومات والمجتمع المدني بمبادرات التعديل لإيجاد نظم ديمقراطية وذلك بإتباع خطوات في البنى والهياكل القائمة في المجتمع كالتداول السلمي على السلطة واحترام حقوق الأفراد بغرض إيجاد مؤسسات سياسية فعالة[2].

بعد التعرض للتغيير السياسي والانتقال الديمقراطي، الإصلاح الديمقراطي، الإصلاح السياسي، سنبين مفهوم الترسيخ الديمقراطي وأخيرا نحدد مفاهيم الثورة والحراك الشعبي.

خامسا: الترسيخ الديمقراطي

تعتبر عملية الترسيخ الديمقراطي عملية متقدمة من التحول الديمقراطي، وتكون عملية الترسيخ الديمقراطي بشكل تدريجي قد يستمر لعقود متتالية، فتعزيز وترسيخ الديمقراطية يتطلب جهدا ووقتا كبيرا.

يشير الترسيخ الديمقراطي لتطوير وتعزيز النظام الديمقراطي ليتحول لنظام مؤسسي مستقر له القدرة على الاستمرار وتجسيد قيم الديمقراطية وعناصرها والياتها بشكل حقيقي وفعال[3]. كما تمثل عملية الترسيخ الديمقراطي قبول قوى المجتمع لعملية الديمقراطية، في هذا السياق نجد تعريف "جون لينز" لتحديد الترسيخ الديمقراطي باعتقاد الفواعل السياسية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومختلف المنظمات والمؤسسات الأخرى بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة وينظر للديمقراطية كلعبة وحيدة في الدولة[4]، يصبح الوعي بالديمقراطية كنظام أساسي أمثل لإدارة الصراعات بطرق سلمية واحترام التعدد والاختلاف والتنوع المجتمعي[5].

تتمثل خصائص الترسيخ الديمقراطي حسب "هيجليHigely"و"جينز Guenther" بضرورة اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات، بينما يرى "لاري دياموند L.Diamend" ان

1- أمين المشاقبة وشملان العيسى، الإصلاح السياسي في دول الخليج، في أمين المشاقبة وآخرون، الإصلاح السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، 2006)، ص.112.

2- أمين المشاقبة والمعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد "إطار نظري" (عمان: مطبعة السفير، 2010)، ص.32.

3- يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (الجزائر: ع:0، 2014)، ص.150.

4-Jon Pevehouse, Democracy from Above Regional organizations and democratization (United Kingdom: Cambridge University Press, 2005), p.198.

5- مباركة سليماني، مرجع سبق ذكره، ص.26.

الترسيخ الديمقراطي ضرورة لتطور الثقافة السياسية الديمقراطية[1]. تقتضي الديمقراطية حسب "جون لينز J.Linz"و"ألفريد ستيفان Alfred Stephan" وجود مقومات الدولة من إقليم، شعب وسلطة سياسية باعتبار الديمقراطية شكل من أشكال الحكم داخل الدولة. تقتضي الديمقراطية تفاعل خمسة مجالات وهي:

- تطوير مجتمع مدني حر وفعال.
- استقلالية المجتمع السياسي والاعتراف به على المستوى الدولي.
- وجود قواعد قانونية لحماية حرية الأفراد وحرياتهم الخاصة.
- توفير جهاز بيروقراطي تستخدمه الحكومة الديمقراطية الجديدة.
- وجود مجتمع اقتصادي مهيكل[2].

سادسا: الثورة

يصعب ضبط مفهوم الثورة نظرا للإشكاليات التي يطرحها المفهوم وغموضه باعتباره مفهوم غير مضبوط ودقيق. تاريخيا استخدم مفهوم الثورة منذ إقامة المونارشية الانجليزية سنة1660 لغاية وقتنا الحالي، أقتبس مصطلح الثورة "Révolution" في القرن التاسع عشر من طرف علماء السياسة للدلالة على الاضطرابات الشعبية لأن الثورة إشارة للتغيير الجذري.

ورد مفهوم الثورة في قاموس العرب كمصدر للفعل ثَارَ، يثور ويقال انتظر حتى تسكن هذه الثورة أو الهيج بمعنى الثورة مرادف للهيج، الغضب أو التمرد لان الثورة حركة سريعة مشحونة بالانفعالات[3].

تتمثل الثورة في التغيير الفجائي والجذري في الظروف الاجتماعية والسياسية أي تغيير حكم قائم ونظام قانوني واجتماعي بصورة فجائية وعنيفة "ما تضمنته الموسوعة السياسية لتعريف الثورة"[4]. يرى "يوري كرازين" أن الثورة شكل من أشكال الانتقال من نظام سياسي لنظام اخر ميزته الأساسية ومضمونه السياسي انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية.

1- أمين البار، مرجع سابق ذكره، ص.76.

2- السعيد ملاح، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013)، ص.106.

3- حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011)، ص.278.

4- طيب محمدي، الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر، مجلة القانون والعلوم السياسية (الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ع: 02، 2015)،ص.400.

تتميز الثورة حسب "مالك بن نبي" بالمميزات الآتية:

- عملية تغيير عنيف أو سلمي.
- تتضمن الثورة عنصر المفاجأة.
- هدفها معالجة مواضيع محددة وتحقيق أهداف معينة.

تشير الثورة بصفة عامة للانتقال في المؤسسات وقيم المجتمعات أو الدول أو النظم السياسية، تتميز بالتغيير الجدري والاقتران بالعنف[1]. تعتبر الثورة تغيرات ذات طابع جذري راديكالي قد تتم ببطئ ودون عنف ما أفرزته العولمة كالثورة الثقافية والفنية، تبقى ضمن إطار العنفالتحرري الذي يهدف لتحرير الإنسان من القهر القومي والاجتماعي بعد فشل الوسائل السلمية ووسيلة وحيدة تشرع عملية التقدم، التطور والتغيير[2]. غير أن بعض المفكرين يعرفونها بأعمال العنف التي تتخذ صورة نضال مسلح يقوم به الشعب ضد حكوماته كتعبير للخروج عن القوانين المعمول بها مما يعرقل ممارسة الدول لسيادتهم وبالتالي فالثورة وضع قانوني وسط بين الانقلاب والعصيان والتمرد من جهة والحرب الأهلية من جهة أخرى.

تقوم بالثورة طبقات المجتمع بهدف التغيير الجدري والهيكلي للمجتمع لمواكبة الحضارة والانتقال للنظم الديمقراطية[3]. إن الثورة قلق عام يسود المجتمع يدفع لشكل من أشكال الكفاح يصعب مواجهته وكبحه، من صفات المجتمع الثوري المعاناة من الفساد والرذيلة والإحباط الشامل[4].

بصفةعامة تتميز الثورة بالتغيير الجذري والهيكلي لمؤسسات أو أنظمة الحكم، تتضمن عنصر المفاجئة والعنف كأسلوب لتحقيق الأهداف بعد فشل الوسائل السلمية بهدف القضاء على الفساد والبيروقراطية وخلق نظم ديمقراطية تستند لمعايير الحكم الراشد كالشفافية، سيادة القانون والمساءلة، تعتبر وضع بين الانقلاب والعصيان والتمرد من جهة والحرب الأهلية من جهة أخرى، انها غير مقيدة بزمن معين كما يمكن ان تصل للأهداف المسطرة لها او الحفاظ على النظام القائم.

تفرض علينا الأوضاع المحددة لدراستنا التمييز بين الثورة والحراك الشعبي لتحديد مصطلحات موضوع دراستنا.

1-غراهام ايفانز وجيفري نونيهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (د. ذكر بلد النشر، مركز الخليج للأبحاث، 2007)، ص.507.
2- هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.85.
3- وضاح زيتون، المعجم السياسي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص- ص. 112-111.
4- رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير (ليبيا: الجامعة المفتوحة، 2002)، ص.79.

سابعا: الحراك الشعبي

يدل مصطلح الحراك على النشاط ويمثل نوع من أنواع التصرف "Comportement" بناءا على خلفيات سياسية للوصول للتغيير السلمي، يعتبر الحراك ذو طابع معقد وصراعي ولو كان سلميا ومنظما ويشكل نتاج لمعارضة السلطة السياسية.

يتضمن الحراك خطاب، رموز وإشارات بهدف التعبير والتغيير والإصلاح، كما يمثلجهود منظمة يبدلها المواطنين لتغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل لتكون أكثر اقترابا من القيم التي يؤمن بها رواد الحراك بدفاعهم عن هدف معين ووجود تغيير في الأفكار والعقيدة واقتران الحراك بالقدرة في التأثير على السلطة السياسية[1].

يتميز الحراك بأنواع منها:

✓ الحراك المجتمعي والمتمثل في التفاعل بين الحكام وأفراد المجتمع بإجراء تغيير لممارسة السلطة.

✓ الحراك السياسي المتمثل في النشاط داخل أو خارج الدول سواء كان فردي أو جماعي هدفه تحقيق أهداف سياسية ويشير للثورة أو إسقاط الأنظمة الحاكمة بهدف تغيير أو إجراء إصلاحات على الأنظمة السياسية[2].

✓ الحراك الشعبي ويدل على قوة تعبير وتغيير الشارع، تبرز قوة الحراك في سلميته التي تقلق السلطة السياسية وتحاول جره للعنف، يمكن إذا كان حراك عام ومنظم ومستمر أن يطيح بالأنظمة السياسية.تتصف العملية الحراكية في المجتمع العربي بالسرعة والتغيير والتطور[3].

إن الحراك الشعبي يختلف عن الثورة المتميزة بالعنف والمفاجئة والهادفة للتغير الجذري والشامل، أما الحراك الشعبي فيقوده المجتمع بمختلف طبقاته هدفه التغيير السلطة السياسية وبناء دولة القانون والحق[4]، يتميز الحراك الشعبي بانه مظهر من مظاهر الاحتجاجالمدني المعاصر أو تجمع سلمي للمطالبة بتغيير الوضع القائم وقد يصل للعنف إذا ما تدخلت أطراف اخرى كقمع السلطات للمحتجين أو تدخل أطراف اخرى لها مصلحة لزعزعة مسار الحراك.

1- ثامر حزمة وفارس أشتي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي "مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، الأردن وسوريا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط:02، 2014)، ص.58.

2- حاج بشير جيدور، مرجع سبق ذكره، ص.89.

3- بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي "محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع:11، 2006)، ص- ص. 54.51.

4- علي سعدي عبد الزهرة جبير، الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (الجزائر، م:14، ع: 02، 2021)، ص. 520.

المطلبالثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول السياسي

تتعدد المقاربات المفسرة لعملية التحول السياسي والديمقراطينظرا لاختلاف الزوايا التي يتناول منها الباحث دراسته وحسب وجهة نظره، لذا سنركز على المقاربات او المداخل التي تحلل التحول وحسب ما أطلعنا عليه أكاديميا لاحظنا تعدد المقاربات وإختلافها لذا حسب موضوعنا سنركز على مقاربة التحديث مقاربة الإنتقال، المدخل المؤسسي، مقاربة الثقافة السياسية ومقاربة التبعية والمحاكاة.

أولا: مقاربة التحديث:ModernisationApproach

مقاربة التحديث هي المقاربة التي تربط بين التحول السياسي والديمقراطي والتنمية الاقتصادية لأن الأخيرة تدعمها الديمقراطية باعتبار الدول الديمقراطية أغنى دول العالم، كما يوجد علاقة سببية بين التحديث والعامل الاقتصادي والمشاركة السياسية لذا فالعامل الاقتصادي يساهم في رفاهية المجتمع (التعليم، الصحة، وجود هوية مشتركة في ظل المؤسسات التي تؤكد الولاءات للامة[1]،المشاركة السياسية)وترسيخ الديمقراطية.

أبرز رواد المقاربة الاقتصادية "أدم سميث Smith" حيث تناول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في مؤلفه "ثروة الامم" بتأكيده على الليبرالية كشرط للأداء الفعال لاقتصاد السوق ومحرك للنمو الاقتصادي[2]، حسب وجهة نظر الباحث يجب العمل بمبدأ "دعه يعمل اتركه يمر" ولذافإن دور الدولة ينحصر في مراقبة نشاط الاقتصاد وترك المجال للحرية الفردية والمنافسة التي تؤدي لنموه، وتوفير البيئة المناسبة للعمل بتعزيز وتهيئة البنية التحتية.

طور "ليبستS.M.Lipset "اطروحة "سميث Smith" وأكد علميا الافتراضات بين التحول السياسي والديمقراطي والتنمية في مقال نشره سنة 1959 بعنوان "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية" كما قدم في مؤلفه "الرجل السياسي" 1960 دراسة ضمت أنظمة الدول الاوربية والدول الناطقة باللغة الانجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا وتوصل في دراسته لتصنيف دول أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة لتمتعها بمستوى عال من التنمية الإقتصادية والإجتماعية والدول الأخرى ديكتاتورية لعدم توفر شروط المقارنة المعتمدة على مؤشرات التصنيع والتعليم والصحة.كما طور "كترايت

1- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية "دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 2008/1988"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009/2008)، ص.41.

2-Adam Smith, An Inquiry into the Nature and causes of the wealth of Nations (United State :Jims mains,2005).p:31.

واوكستاين"Katreit et Eckstein" المقاربة وأستنتجوا وجود إرتباط بين مؤشرات الاستقرار السياسي ومؤشرات التنمية "التصنيع، الصحة، التعليم وتطور الوسائل التكنولوجية".

ثانيا: مقاربة الانتقالThe Transition Approach

تركز المدرسة الانتقالية على النخب السياسية ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية الصراع الذي تضطلع به أخرى في الفضاء السياسي، في هذا الاطار أشار "دانكورات روستوD.Rustow" ومجموعة من الباحثين لوجود إرتباط بين التنمية الإجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية في مقال نشروه بعنوان"Transition to Democracy:tward a dynamic model comparative politics" 1970 ليتمحور حولكيفية تحقيق الديمقراطية، حسب الباحثين يتطلب ذلك مدخل تطوري باستخدام المنظور الكلي لدراسة مختلف حالات التحول، جاء المقترب كرد فعل على المدخل التحديثي[1].

أكد "روستوD.Rustow" في تحليله على دراسة آليات الانتقال أو التحول بدلا من الشروط التي تسبقه بإعتماده على مقاربة تاريخية من خلال المقارنة بين التحول الديمقراطي في عدة دول، وتوصل لتحديد أربعة مراحل لتحقيق الديمقراطية حيث تمثلت المراحل التي أشار إليها فيما سنذكره:

- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية** National Unity: ركز في هذه المرحلة على وضوح الشخصية القومية مع وجود هوية وطنية مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد، فالهوية المشتركة تحقق الاستقرار السياسي وتضمن استمرارية النظام[2].

- **مرحلة الصراع السياسي**Preparatory Phase: تعتبر مرحلة إعدادية تحضيرية في المجتمع لان معاناة النظام من الازمات تؤدي للصراع بين مختلف القوى السياسية والنخبة الحاكمة، ينتج الانتقال السياسي والديمقراطي في وجود صراع وليس في ظل تحول سياسي سلمي. إن هذه المرحلة تركز على النخب السياسية وطريقة تنافسها في المجتمع السياسي ودور المعارضة في الساحة السياسية.

1- يوسف الشويري، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي "اليات الانتقال"، في: علي خليفة الكواري، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط:2، 2005)، ص.56.

2 - Dankwart Rustow, Transition to democracy : Toward a Dynamic Model, Comparative Politics, (Vol:2, Issue:3,April 1970), p:340.

- **مرحلة القرار** Decision Phase: تمثل لحظة إختيار حاسمة وعملية تحول مبدئي تقرر فيها أطراف الصراع السياسي التوصل لتسويات وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية بممارسة سياسية، حيث يمنح لأفراد المجتمع حق المشاركة في القرار السياسي[1].

- **مرحلة التعود**Habituation Phase: تتكيف أطراف الصراع مع قواعد اللعبة الديمقراطية وتتعود عليها ليس بقناعة لتبنيها وإنما الممارسة اليومية هي التي أصبحت تشكل عرفا اجتماعيا، يستمر الخضوع لقواعد الديمقراطية لغاية تولي نخب جديدة السلطة السياسية وبالتالي يتعزز وجودها في المجتمع[2].

تعتبر مقاربة الانتقال أن مصدر عملية التحول السياسي والديمقراطي مبادرات وأفعال النخب السياسية. كما طور المقاربة "ادونيل O'donnell ولينز J.Linz" وركزوا في تحليلهم على المرحلة الانتقالية التي تسبق انفتاح الأنظمة التسلطية، فالتحول السياسي في نظرهم يتوقف وفق طبيعة التفاعلات بين أطراف الصراع[3].

ثالثا: المقاربة المؤسساتية

إن أحد رواد هذه المقاربة الأمريكي "صامؤيل هنتغتون Samoel.Hintington" والتي أشار إليها في مؤلفه "الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين" وركز فيه على التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين، وأشار في تحليله لأهمية العلاقة بين مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي وأكد على الشروط المؤدية للديمقراطية.

إعتبر هنتغتون أن البناء الهندسي للدولة يكون في إطار القيم التي يتمسك بها المجتمع وتمثل دافعا له، كما أقر بوجود دستور كمصدر للقيم التي يحترمها المجتمع ووجود هوية مشتركة تكون دافعا لبناء الدولة واستمراريتها.حدد هنتغتون شروطا لتحول النظام السياسي وركز على **قدرة التكيف**[4]لتستطيع مؤسسات النظام السياسي التكيف والاستجابة للتفاعلات الداخلية والخارجية وطبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهه، **التعقيد** ويرتبط بتعدد وظائف المؤسسات لتحقيق الفعالية والاستمرار، **الاستقلالية** تحدد مستوى حرية المؤسسة في اختياراتها وتقاس

1-Dankwart Rustow, Op.Cit, p:342.

2- يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص.56.

3- المرجع نفسه، ص.57.

4- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية "دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقتراب" (ردمك: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011)، ص.124.

بمؤشرات استقلالية ميزانيتها وتجنيد اعضائها واخيرا **التماسك** لقياس درجة الانسجام داخل المؤسسات والرضى بين اعضائها وتوزيع الصلاحيات والادوار فيما بينها[1].

إعتمد هنتغتون في مقاربته التي طورها مجموعة من الباحثين من بينهم "تاتو فنهانن Tatu Venhanen"على أهمية خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة من خلال صياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية والتي وصفها "فانهانن" باستراتيجيات الهندسة المؤسسية لتحقيق النظام السياسي لاستقراره بقدرته على التكيف مع التحديات التي يواجهها[2]، لذا فإن فعالية وقدرة المؤسسات السياسية تشكل دافعا للتحول السياسي والديمقراطي للدول.

رابعا: مقاربة الثقافة السياسية

ترجع الجذور الفكرية للمقاربة للانثروبولوجيين منهم "روث بندكت R.Bendict ومارغريت ميد M.Mid" للكشف عن الطابع القومي، القيم، المعتقدات والممارسات المميزة للثقافة السياسية.

يعتبر "غابريل ألموند G.Almond" أول من استخدم مصطلح الثقافة السياسية[3]في مقالة نشرها سنة 1956، حيث قام مع فيربا S.Verba"بدراسة وتحليل خمس أنظمة أوربية لمعرفة أنماط الثقافة السائدة في مجتمعاتهم، كما قام الباحثان بتحديد ثلاث أبعاد لتوجهات الأفراد تجاه نظامهم السياسي ويتمثل البعد الأول في الإدراك، والبعد الثاني المشاعر أما الآخير فالتقييم. خلص الباحثان لتصنيف الثقافة إلى ثلاث أنماط غير أن نمط الثقافة السياسية المشاركة هي المعززة للديمقراطية وبالتالي للتحول السياسي والديمقراطي.

تشكل الثقافة السياسية دورا حاسما في تحديد اتجاه وسرعة التحول للديمقراطية بتأثير مختلف العمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة لها ونشر الوعي السياسي وتوسيع المشاركة السياسية وإرساء قيم وتحديد وجهات نظر الأفراد وتعزيز نوعية الحياة السياسية من اجل الإصلاح. اكتسبت أهميتها في مساهمتها لتقوية الإحساس بهوية الأفراد، فهوية وانتماء الفرد من أهم المعتقدات السياسية التي تساهم

1-Geoffery Pridham, The Dynamics of democratization « A comparative approach» (London : T.J. international Podston Gorwall,2000), p :6.

2- عبد الحكيم بن بختي، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في افريقيا "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (وهران: جامعة محمد بن احمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، 2017/2016)، ص.85.

3- تشير الثقافة السياسية لتوزيع القيم والمعلومات والمهارات السياسية المؤثرة على تصرفات المواطنين اتجاه النظام السياسي، وتتميز بالاختلاف من مجتمع لأخر، إن التغيير السياسي يتطلب تغيير الثقافة السياسية. **للمزيد أنظر:**حسام مرسي، مرجع سبق ذكره، ص.11.

في إضفاء الشرعية على النظام السياسي واستمراريته واستقراره وتخطيه للازمات[1]. تعزز الثقافة السياسية المشاركة دور الأفراد في صياغة القرارات واحترام قواعد اللعبة السياسية كالتداول السلمي على السلطة، المساءلة واحترام القانون، فالتنشئة السياسية تساهم في وجود ثقافة مشاركة وإبداء الرأي واحترام الرأي المعارض وقبول المناقشة والحوار.

وعليه يمكن القول أن التحول السياسي يتطلب ثقافة سياسية كمميز لنمو وتطور النظام السياسي[2] خاصة ثقافة مشاركة وتنشئة سياسية والإبتعاد عن الثقافة السياسية السلبية المعرقلة لعملية الانتقال الديمقراطي.

خامسا: نظرية التبعية

تعتبر نظرية تحليل اقتصادي للظروف السائدة في المجتمعات وتختلف باختلاف العصور،تبحث في مشاكل التنمية من وجهة نظر العالم الثالث، عرفها "تيودونيو دوسانتوسTiodonio Do Santos" بحالة يتحدد فيها اقتصاد عدد من الدول بالتطور والتوسع في اقتصاد آخر تتبع له اقتصاديات الدول الاولى سواء تبعية استعمارية، مالية، صناعية أو تكنولوجية[3]، يركز على مشاكل التخلف والتنمية في دول المحيط ويمكن القول ان نظرية التبعية تمثل صوت دول الاطراف لتحدي الهيمنة.

يؤدي التغيير في آليات التبعية لتغيير في الأنساق السياسية والاجتماعية ويرى "بول باران" أن تاريخ المجتمعات يرتبط بتاريخ العالم الرأسمالي المتقدم وتخلف العالم الثالث هو نتاج موضوعي لتقدم العالم الرأسمالي. ذهب "سمير أمين وآخرون" لوجود تطور غير متكافئ يطبع العلاقة بين دول المركز "مجموعة الدول المتقدمة" ودول المحيط "الدول المتخلفة"[4]، تقوم العلاقة بين دول المركز ودول المحيط بالاتجاه في مسار واحد من دول المركز اتجاه دول المحيط، فحدوث أي تحولات سياسية داخل دول المركز تؤدي بالضرورة لحدوث تحولات في دول المحيط. تسعى دول المحيط للتكيف والتأقلم مع الأوضاع والتحولات نتيجة لامتلاك دول المركز إمكانيات وموارد إضافية وقدرتها

1- الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية (كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2010)، ص.ص.160-176.

2- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية "دراسة في المفاهيم، الادوات، المناهج والاقترابات"، مرجع سبق ذكره، ص.161.

3- التبعية اخذت أشكال مختلفة كالتبعية الاستعمارية بدافع التوسع في المنطقة الجغرافية والاستيلاء على الموارد الاولية لبناء اقتصاديات الدول القوية على حساب الدول الضعيفة، التبعية الصناعية بدافع تأميم الموارد الاولية من المستعمرات والمناطق التابعة لنفوذ الدول المسيطرة اقتصاديا، التبعية المالية نتيجة للتعامل الدولي بعملات معينة دون العملات الاخرى بداية تحدد قيمة العملة بقيمة الذهب وبعد الحرب العالمية الثانية 1945 اصبح التعامل بالدولار الامريكي الى جانب سلة من العملات "كالين الياباني، الجنيه الاسترليني، الاورو"، تبعية تكنولوجية.

4- بومدين طاشمة وعبد النور ناجي،أصول منهجية البحث في علم السياسة "طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي" (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014)، ص- ص. 221 .222.

في التحكم والتأثير[1]. يظهر تأثير التبعية من خلال الأزمة المالية 2008 "أزمة العقار التجاري بأمريكا" نتيجة لرهن العقارات التجارية وإعلان المصارف الإستثمارية الأمريكية بإفلاسها كمصرفي (ميري لانش Meri Llynch وليمان برذرز Lehman Brithers)، كما القت الازمة المالية بظلالها على مختلف دول العالم نتيجة لأزمة السيولة المالية دوليا كالتأثير على الدول الاوربية خاصة المصارف الالمانية وعلى الدول العربية كدبي، الكويت والإمارات العربية المتحدة نتيجة لانفتاحها المالي على أسواق المال العالمية كالخسائر التي عرفها صندوق أبو ظبي والدول النفطية، كما أن تأثير الأزمة المالية في كل من قطر، ليبيا والجزائر كان ضعيفا بينما حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو قدر ب6%، فيما أثرت الأزمة المالية على اقتصاديات الدول غير النفطية كالأردن، سوريا والمغرب[2].

سادسا: مقاربة المحاكاة

تدعى المحاكاة بنظرية الانتشار أو العدوى وأطلق المصطلح من طرف"سكالا بينو Scala pino"[3]، وعبر "صامؤيل هنتغتون" عن نظرية المحاكاة بكرات الثلج، أما الدومينو فترجع لفكرة الرئيس الأمريكي "ايزنهاورEisenhower" إثر عقده لمؤتمر صحفي سنة 1954 بخصوص أهمية منطقة الهند الصينية وتتمحور الفكرة حول إمكانية سقوط صف من أحجار الدومينو بفعل تأثيرات الحجر الأول[4].فالدول التي تحولت إلى الديمقراطية تكون قوية أو تعد مثالا يحتذى به، تكون عملية الانتشار واسعة بين الدول المتقاربة جغرافيا او متشابهة ثقافيا[5]، وبإسقاط الفكرة على الانظمة السياسية نجد أن سقوط نظام سياسي معين يؤدي لسقوط أنظمة سياسية أخرى إذا كانت تمتلك نفس الظروف السائدة في تلك الدولة. يعزز نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما احتمال نجاحه في دولة أخرى لها نفس الظروف والنسق القيمي[6].

تبرز أهمية نظرية المحاكاة من خلال دفع وتشجيع النخب السياسية لمحاكاة نظرائهم في الدول الأخرى للتخلص من الأنظمة الاستبدادية المسيطرة على الأنظمة السياسية، زرع الخوف والرعب في نفوس النخب السياسية

1- سمير محمد عياد، البيئة الخارجية دافع للإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة الحكمة (الجزائر: ع: 63، 2013)، ص.48.

2- مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الإقتصادية الراهنة في الدول العربية (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012)، ص.134.

3 -Peter Lesson and Andrea Dean, The Domocratic Domino Theory: An Empirical investigation, American Journal of Polical science (vol:53, N:3,jul 2009), p:533.

4- سميرة عامر التبر، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2015)، ص.31.

5- صامؤيل هنتغتون، مرجع سبق ذكره، ص.168.

6- مباركة سليماني، مرجع سابق ذكره، ص.87.

الديكتاتورية التي تشعر بخطر انتقال العدوى لها وفقدان سلطاتها مما يدفعها لتقديم تنازلات واللجوء للتنسيق والتشاور مع القائمين بشؤون التغيير للحفاظ على مناصبهم ونفوذهم[1].

برز تأثير المحاكاة في دول أوربا الشرقية بعد مطالبتها بالإستقلال عن الاتحاد السوفياتي نتيجة لتبني الرئيس السوفياتي "غورباتشوف "سياسة البروسترايكا والغلاسنوست أي منح الحريات للأقليات العرقية والدينية. تنطلق فرضية المحاكاة "كرات الثلج" من أن كرات الثلج المتدحرجة من الأعلى للأسفل لا تزيد من سرعتها وحجمها فقط بل قد تذوب في بيئات لا تتعاطف معها[2].

يمكن تطبيق مقاربة المحاكاة على ثورات الربيع العربي حيث تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه مسارها لخدمة مصالحها الاستراتيجية، لأن الثورات العربية بينت عجز المخابرات الأمريكية في التنبؤ لمسار الأحداث في الدول العربية، حيث إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خاصة إتجاه تونس ومصر بدعم الديمقراطية واحتواء النظم الجديدة والضغط لتغيير بعض رموز الحكم وتسعى للحفاظ على الوضع القائم في كل من المغرب، الأردن والبحرين لأن منطقة الخليج تحتضن الأسطول الخامس الأمريكي مما يسمح لها بضمان تدفق النفط من منطقة الخليج العربي وضمان أمن اسرائيل[3].

نلاحظ تعدد المقاربات النظرية لتفسير عملية التحول السياسي للدول نظرا لتعدد وجهات نظر الباحثين فكل منهم اعتمد على عامل محدد لتحليل عملية التحول، وبالنظر للمعطيات السابقة يمكننا الجزم أن عملية التحول معقدة ومركبة من عوامل داخلية وخارجية لذا فتحليل الظاهرة يتطلب الاعتماد على مقاربات متعددة لنتمكن من فهم التحول واسبابه الظاهرة والخفية.

المبحث الثاني: مرتكزات التحول السياسي

يتطلب التحول السياسي الالتزام بمبادئ وقيم جديدة ويدل على التغيرات العميقة في مكونات النظام السياسي اي تغيير في بنية وسلوك النظام السياسي،كما يخضع التحول السياسي لتأثير عوامل داخلية واخرى خارجية ما سنبينه في دراستنا. فتأثير العوامل الداخلية يبرز من خلال دور المجتمع المدني، تدني شرعية الأنظمة السياسية ودور العامل الاقتصادي والاجتماعي ما يتضمنه المطلب الأول، أما العوامل الخارجية فتتجلى في دور الدول الكبرى

1- محمد سمير عياد، البيئة الخارجية كدافع للإصلاحات السياسية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.247.
2- صامؤيل هنتغتون، مرجع سابق ذكره، ص.174.
3- أسامة عبد الرحمن، العلاقات العربية الامريكية حتى الربيع العربي (الجيزة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2012)، ص.48.

والمنظمات الاقليمية والدولية ومبادئ نظرية التبعية والمحاكاة لتفسير التحول السياسي للمجتمعات وذلك في المطلب الثاني، وتناول المطلب الثالث اساليب التحول السياسي والديمقراطي.

المطلبالأول: تأثير العوامل الداخلية في عملية التحول السياسي

إن عملية التحول السياسي معقدة وصعبة، قد يكون التحول أو التغيير بشكل تدريجي وسلمي وقد يتم اللجوء للعنف للتعبير عن التغيير كالثورات أو ما تتبناه حركات التحرر الوطنية. وعليه فإن التحول السياسي يحتضنه المجتمع بكل أطيافه، فما هو الدور الذي يلعبه المجتمع المدني لتحقيق التحول السياسي والديمقراطي.

أولا: تنامي دور المجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني دورا في تعزيز الديمقراطية كما يعتبر عامل تفسيري لعملية الانتقال من النظم غير الديمقراطية للنظم الديمقراطية، نشير إلى أن الاهتمام بالمجتمع المدني بدأ أثر انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا 1991.

يتشكل المجتمع المدني من نسيج متشابك من العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع والدولة الممثلة في النظام السياسي ويتجسد المجتمع المدني في مؤسسات طوعية اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها شرعية الدولة، كما يعتبر المجتمع المدني أداة لمراقبة ومحاسبة النظام السياسي[1]. غير أن بعض الباحثين يعتبرونه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال بين مؤسسات القرابة "الأسرة" ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف[2].

يرى الباحث "حسين توفيق" أن المجتمع المدني يضم مجموعة الأبنية السياسية، الإقتصادية، الثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، تحدث العلاقات ديناميكيا وبإستمرار من خلال مجموعة المؤسسات التطوعية الناشئة والعاملة باستقلالية عن الدولة[3].

يتشكل المجتمع المدني من النقابات العمالية، الاجتماعية، نوادي الجامعات، مراكز الشباب والاتحادات الطلابية، منظمات رجال الأعمال، المنظمات غير حكومية، الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر، الاتحادات المهنية كاتحاد الفلاحين واتحاد الكتاب، مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

1- أحمد سليم البرصان، مرجع سبق ذكره، ص.269.
2- مخلص رمضان بليح، المجتمع المدني والحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2017)، ص.9.
3- مخلص رمضان بليح، المرجع سبق ذكره، ص.8.

ينطوي المجتمع المدني على مجموعة أركان تتمثل في الفعل الإراديالحر "الطوعي" وتشير الطوعية إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين مختلف التشكيلات الاجتماعية، الاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية بهدف التأثير على النظام السياسي، التلقائية والمبادرة الفردية والجماعية[1]، احترام التنوع والاعتراف بالاختلاف مع الأخر، الدفاع عن حقوق الفئاتالمستضعفة وعدم السعي للوصول الى السلطة وإنماالضغط على النظام السياسي[2].يستثني بعض الباحثين الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني خشية تعبئة الأحزاب السياسية لصالح المجتمع المدني. بناءا على ما تم ذكره سابقا إن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية تنظيمية كما يسند لبنية قيمية ثقافية تجسد خصوصية المجتمع اضافة لبنية اقتصادية اجتماعية وبنية سياسية وقانونية تمثل اطار قانوني وسياسي للمجتمع والدولة معا.

يبرز دور المجتمع المدني بتنظيم وتفعيل مشاركة الافراد في تقرير مصيرهم وخلق ثقافة بناء المؤسسات ونشر ثقافة وحرية المبادرة الفردية مع التأكيد على ارادة المواطنين والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات.ازدادت قوة المجتمع المدني بانتشار النظام الديمقراطي والعولمة لان الدولة لم تعد قادرة بمفردها على تلبية احتياجات المجتمع[3]، فمن أهم وظائف المجتمع المدني المساهمة كأداة لمساعدة الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اشباع الاحتياجات وضبط سلوك الأفراد والجماعات وتنظيم معاملاتهم، يستخدم المجتمع المدني في عصر العولمة كبديل للدولة لدعم وتوزيع الدخل للطبقات العاملة والفئات الضعيفة، كما يساهم اقتصاديا في نمو القطاع الخاص من خلال تعبئة موارده[4].

يتقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة في مجال الوعي الثقافي والسياسي من خلال نشر ثقافة التأهيل السياسي ورفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع[5].

ساهمت العولمة في المجتمعات المتطورة "الدول المتقدمة" في فعالية المجتمع المدني نظرا لاستقلاليته المالية، حسن تنظيمه وتسييره، استناد للحوكمة أي التعامل بمعايير الحكم الراشد كسيادة القانون والشفافية والمساءلة والمحاسبة[6].

واقعيا نلاحظ في إفريقيا عدم فاعلية المجتمع المدني نتيجة لاختراقه ووقوعه تحت ضغوط الدولة من خلال التمويل المالي، المعاناة من الفساد حيث أصبحت جمعيات المجتمع المدني خاصة بالنسبة لحكومات شمال افريقيا

1- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الا نمائية، 1995)، ص.13.
2- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2012)، ص- ص. 352.349.
3- المرجع نفسه، ص.359.
4- أحمد سليم البرصان، مرجع سبق ذكره، ص.275.
5- المرجع نفسه ، ص.190.
6- أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علي، مرجع سبق ذكره، ص.55.

اليات لتحقيق الاصلاح الاقتصادي. أعطى لاري ديموند"LaryDiamond" عدة طرق ليتمكن المجتمع المدني من تعزيز الديمقراطية في المجتمعات ولخصها في النقاط التالية:

- ضبط قوة وسلطة الدولة.
- تدعيم المشاركة السياسية المتمثلة في حقوق المواطنين في عملية صنع ومراقبة القرارات السياسية.
- مقاومة تسلطية الأنظمة السياسية[1].

يلاحظ في مجتمعات الدول العربية عدم فاعلية المجتمع المدني لعدم استقلاليته في مواجهة الدولة بسبب وضع الدول لقيود تشريعية، ادارية وسياسية وتنظيمات قانونية وادارية كسحب التراخيص للحد من حرية وحركية هذا المجتمع، لذا تحول هذا الأخير لأدوات تستخدمها الحكومات للسيطرة على المواطنين وتضيق الخناق على المجتمعات[2].

رغم ما ذكر سابقا استطاع المجتمع المدنيالعربيلعب دور فعال في عملية التحول الديمقراطي نظرا لاتساع حجم ودور الطبقة المتوسطة وبروز انماط من المنظمات النقابية والمهنية والسياسية بالمجتمعات العربية كالتي شهدتها الدول الغربية سابقا. بينما نجد تقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة في مجال الوعي الثقافي والسياسي من خلال نشر ثقافة التأهيل السياسي ورفع الوعي السياسي لأفراد المجتمعات خاصة منها المجتمعات العربية والإسلامية.

ثانيا: تدني الشرعية وفقدان المصداقية

ظهر مفهوم الشرعية في العصر الحديث من خلال كتابات علماء السياسة والاجتماع كمحاولات منهم لتحديد مصادر الحكم وطبيعة ونتائج مواقف الناس اتجاه الحكام وصناع القرارات والسلطات السياسية، تعددت تعاريف مصطلح الشرعية وسنأخذ بعضا منهالتحديد مفهوم لمصطلح الشرعية legimicy أو تحديد مفهوم شامل نستند عليه في دراستنا.

يقابل مصطلح الشرعية في التراث الإسلامي مصطلح البيعة، ورد مصطلح البيعة عند "إبن خلدون" قائلا إعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره بتسليم النظر في أمره وأمور المسلمين، وكان الناس إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهدا بينهم جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد"[3].

بعد الاطلاع على مصطلح الشرعية في الفكر الاسلامي سنرى مفهوم المصطلح في الفكر الغربي.

1- الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية (كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2010)، ص.97.
2- أحمد سليم البرصان، مرجع سابق ذكره، ص.280.
3- بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2013)، ص.149.

- يمثل مصطلح الشرعية عند "موريس دوفرجيه M.Duverger" الحكومة المتمتعة بالشرعية تمثل رأي الشعب، فشرعية النظام السياسي تمثل الإجماع الشعبي، وفقا لهذه النظرة فان النظام الشرعي يستجيب لتطلعات الشعب.

- أما مصطلح الشرعية عند "ماكس فيبر Max Weber" فالنظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه بأنه صالح ويستحق التأييد والطاعة.

- بينما يكمن مصطلح الشرعية عند "ليبست Lipest" في قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملاءمة لذلك المجتمع، ويقدر الأفراد والجماعات شرعية نظامهم السياسي من عدم شرعيته طبقا للطرق التي تلتقي بها قيم النظام مع قيمهم[1].

تمثل الشرعية شرعية السلطة كأساس ومرتكز وواجب الأفراد في الطاعةوالخضوع للسلطة ومشروعية السلطة هي الضمانة الاساسية لعدم اضطهاد حق الافراد، فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون استعمال وسائل القمع والقسر والاكراه[2].

قيد "يورغن هابرماس JürgenHebermas" الشرعية في مفهومها بمدى امكانية تحقيق رضا المجتمع على النظام السياسي ومماسته، حيث قال "أنه ما من نظام سياسي يستطيع على المدى البعيد أن يضمن لنفسه ثقة الناس أي طاعة أفراد المجتمع دون استثناء أشكال معينة من الشرعية"، فأصل الشرعية عنده الاعتراف بالنظام السياسي والملائمة للوضع القائم. تتمثل نتائج الشرعية في الاستقرار كما يمكن ربط الاستقرار بإمكانية النظام السياسي على التكيف مع التغيرات التي تواجهه[3].

وعليه من خلال التعاريف المقدمة فان الشرعية تمثل طاعة الشعب للسلطة السياسية اي رضا الشعب بالنظام السياسي وتأييده وطاعته نظرا لقدرته على تلبية مطالب افراد المجتمع ومواجهة التهديدات الداخلية او الخارجية اي ضمان الاستقرار والامان، والاعتراف بالسلطة السياسية في المسرح الدولي. بعد تحديد مصطلح الشرعية نتساءل عن مصادرها والتي ذكرها "ماكس فيبر Weeber"في المصادر الآتية:

1- المصدر التقليدي "المصدر الديني".
2- مصدر الشرعية التاريخية المتمثلة في المعتقدات، العادات والأعراف.
3- مصدر الزعامة الملهمة او القيادة الكاريزمية بضمان الولاء والطاعة من المحكومين للحاكم او الزعيم الملهم.

1- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.25.
2- المرجع نفسه، ص.28.
3- علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة (الرباط: دار الامان، 2011)، ص- ص.270-269.

4- مصدر العقلانية القانونية المتضمنة القواعد المحددة لحقوق وواجبات الحاكم أو كيفية التداول على السلطة وطريقة ممارستها مع الاعتراف بواجبات وحقوق المحكومين[1].

5- المصدر العلماني اي رضا وقبول الشعب اي تحقيق ارادة الشعب بقبول الحكومة من خلال القبول الضمني والجماعي من عناصر المجتمع، يبرر احتكار القوة بالضرورة من اجل هدف مشترك يقوم على السعي الى تحقيق تكامل الجماعة وترابط أفرادها بمعنى تحقيق شرعية السلطة السياسية في رسم القوانين واحتكار القوة[2].

تنبثق أزمة الشرعية عن عجز الدولة لإيجاد سبل كفيلة للتوفيق بين المصالح المتضاربة بين مواطنيها الذين تحكمهم والتي بموجبها تفقد الدول مشروعيتها في أعينهم لأنها فشلت في مهامها الاساسية، تنتقل أزمة المشروعية من البنية السياسية الى التأثير على البنية الاجتماعية – السياسية[3]. ولهذا تختلف مشاكل الشرعية في النظم السياسية نتيجة:

- ضعف الاستقطاب الجماهيري.
- انعدام آليات التجديد الذاتي للشرعية.
- عدم تحقيق الوعود ما يؤدي لضعف وتدهور النظم السياسية، لان معاناة النظم السياسية من هذه المشاكل يميل لانتهاك القواعد الدستورية والقانونية وتحويل الدستور لوثيقة شكلية لتغطية ممارسات الحكام وإضفاء الشرعية على النظم السياسية. فالأنظمة السياسية التي تعاني من غياب الشرعية ستعاني من غياب الديمقراطية والاستقرار وفقدان المصداقية والكفاءة وفقدان الثقة بالسلطة الحاكمة ويصبح الصراع بالقوة[4].ان الحديث عن ازمة الشرعية يدفعنا لدراسة خصائصها.

- خصائص الشرعية السياسية تمثل أزمات النظام السياسي في نفس الوقت، ما سنوضحه في الشكل رقم 01

1- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص..149

3- ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي "القوة" (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983)، ص- ص .147-143.

3- علي عبود المحمداوي، مرجع سبق ذكره، ص.270.

4-ناجي عبد النور، الاصلاح السياسي كآلية لتحقيق السلام بين الدول الإفريقية، في بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، ص.446

الشكل رقم 01: أزمات النظام السياسي

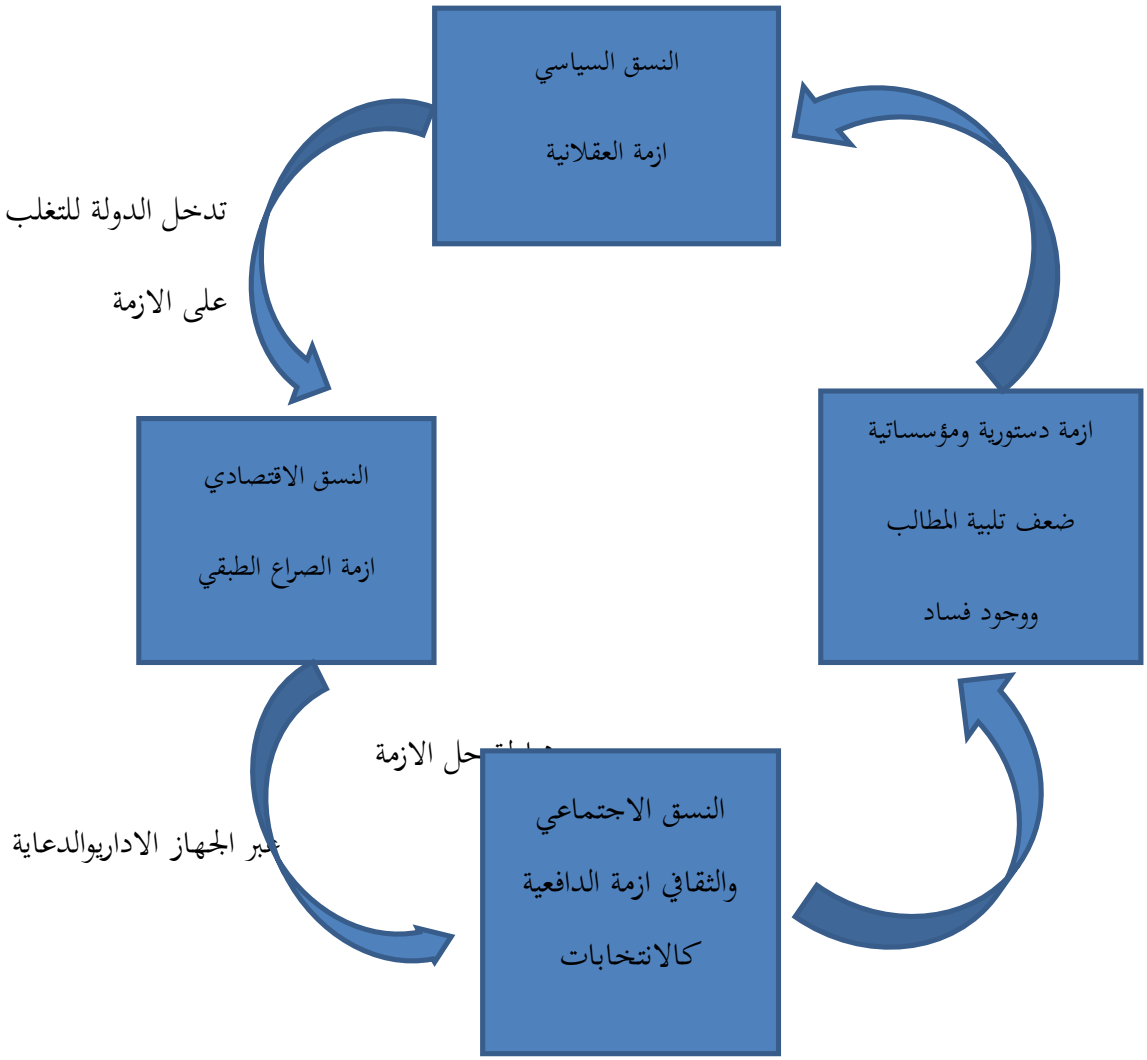

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على المرجع

- علي عبود المحمداوي، مرجع سابق ذكره، ص.ص.273-277.

يوضح "الشكل رقم 01" أزمات النظام السياسي، ويرى "دافيد ايستونD.Easton" إنها تندرج ضمن قصور تقني للسلطات المسؤولة التي لا تمارس بشكل فعال دورها الرقابي والضبطي وينتج القصور التقني عن زيادة المطالب للسلطات السياسية ما يرهق مؤسسات النظام السياسي نظرا لمحدودية مصادره، كما يؤثر في ابراز خلل الية عمل المؤسسات الحكومية ما يؤدي لضعف الاستجابة للمطالب او عجز الانظمة السياسية لتلبية تلك المطالب. اعتبر كل من "إيف ميني وإيف سوريل" "Eef Mini et Eef Sorrel" أن ضغط الرأي العام يؤدي لاستقالة الحكومة

على أساس أن عدم تأييد الرأي العام للنظام السياسي سيؤدي لعدم قناعة المواطنين بالمؤسسات والأحزاب السياسية[1].

تتمثل أهم مميزات الشرعية السياسية في الازمات التالية الذكر:

1- أزمة هوية وتكامل اجتماعي وليست أزمة نظام لأنها غير ناتجة عن مشاكل ضبط وانتظام يعجز النظام السياسي عن مواجهتها وانما تنتج عن عدم استقرار العلاقة التي تربط الفاعلين الاجتماعيين بالنظام السياسي القائم، لان فقدان الاستقرار يؤثر في اليات تحقيق الذات والدمج في الجماعة وتشكل تهديد لهوة الافراد وعليه فان أزمة الشرعية ترتبط بأزمة الهوية واشكالية الضبط والانتظام وبين التكامل الاجتماعي وتكامل النظام السياسي[2]، اما مشروعية النظام السياسي فتتمثل في الاعتراف بالسلطة السياسية للدولة على المسرح الدولي[3].

2- أزمة عقلانية تكمن في عدم قدرة الدولة على التخطيط والضبط والترشيد لحل مختلف الازمات كالأزمة الاقتصادية لان اتساع وظائف الدولة ادى لتدخلها لحل الازمات الاقتصادية كالاقتراض من المؤسسات الدولية لحل مشكلة المديونية والتوفيق بين المصالح المتضاربة للمواطنين.

3- أزمات اقتصادية لان وجود الصراع الطبقي في المجال الاقتصادي يدفع بالنظام السياسي للتدخل كمحاولة للسيطرة على الازمة ما يؤثر على المجال الاقتصادي والثقافي، فعجز النظام السياسي عن اشباع حاجات أفراده سيؤدي لازمة الشرعية السياسية.

4- أزمة الدافعية تنبثق من عدم اقتناع الافراد بالنظام خاصة فيما يتعلق بالمجال الثقافي والاجتماعي ما يؤدي لضعف الدافع للمشاركة السياسية[4] بسبب ضعف الاحزاب السياسية فيما يتعلق بتعبئة الجماهير لتحقيق المشاركة السياسية، باعتبار الاحزاب السياسية اداة لتنظيم الافراد وتعبئتهم في كتل سياسية للتأثير على السلطة السياسية. فالحزب السياسي إطار للحركة والمشاركة واداة اتصال بين الحكام والمحكومين[5].

5- أزمة دستورية ومؤسسية برفض الافراد والجماعات المؤسسات الرسمية للدولة نتيجة لعجز النظام السياسي للتكيف مع مطالب الافراداو بسبب تفشي الفساد والبيروقراطية في المؤسسات الرسمية وغير رسمية للدولة وكذا عدم تكييف النصوص الدستورية والقانونية مع التطورات والتغيرات على المستوى الوطني والدولي.

6- أزمة الشرعية تتجلى بالنسبة ل"دافيد ايستونDavid. Easton" في تقلص الدعم الانتشاري لان مخرجات النظام السياسي لا تتلاءم مع رغبات واحتياجات الافراد على المدى القصير والمتوسط، فوجود هوة او

1- أحمد ناصوري، مرجع سبق ذكره، ص.373.
2- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص.447.
3- علي عبود المحمداوي، مرجع سبق ذكره، ص.277.
4- المرجعنفسه، ص.273.
5- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص.136.

فجوة بين القيم الاجتماعية للأفراد وآلية عمل النظام السياسي أي سلوك السلطة السياسية من حيث عملها وقيمها والتزاماتها تؤدي لمشكل أو أزمة الشرعية للنظام السياسي[1].

تعاني دول العالم الثالث ومنها دول الوطن العربي من أزمة الشرعية السياسية بسبب عدم قدرة الأنظمة السياسية لاستيعاب التحول اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا وعجز تلك الأنظمة السياسية على خلق قنوات للاتصال، كما يبرز مشكل غياب المشاركة السياسية وعدم فاعلة الأحزاب السياسية، إضافة إلى تأثير العوامل الخارجية كالتدخلات العسكرية وفرض الحصار الاقتصادي أو السياسي. نجد كذلك من بين أسباب غياب أزمة الشرعية السياسية ضعف الهياكل المؤسسية المرتبطة بعملية بناء الدولة الحديثة خاصة في المجتمعات العربية نظرا لضعف المشاركة السياسية لأفراد المجتمع العربي[2].

ثالثا: دور العامل الاقتصادي والاجتماعي

برز دور العامل الاقتصادي منذ بداية الثورة الصناعية كأحد العوامل الهامة بانعكاس العلاقة بين مستوى الثراء والانظمة السياسية للدول بظهور الصلة بين الغنى والديمقراطية في القرن التاسع عشر واستمرت العلاقة بشكل وثيق بين معظم الدول الغنية ذات انظمة الحكم الصالحة "نظم ديمقراطية" ومعظم الدول الفقيرة ذات أنظمة الحكم الفاسدة "نظم غير ديمقراطية"[3]، قدم "سيمون مارتن S.Martin" دراسة بخصوص العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغيير السياسي وتبين أن سرعة النمو الاقتصادي تؤدي لتوفير قاعدة اقتصادية تقوم عليها الديمقراطية كما تؤثر عملية النمو الاقتصادي على النسيج الاجتماعي مما يثير عملية التعبئة السياسية والمطالبة لتحقيق المشاركة السياسية.

شكل الاستعمار بعد الثورة الصناعية 1914/1890 مظهر من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوة معينة على حساب قوى أخرى ما أدى لعلاقات غير متكافئة بين الدول المنتجة المصنعة والدول المستهلكة الأمر الذي أدى لبروز التبعية الاقتصادية، أما مرحلة الحرب الباردة سيطرة قوتين عالميتين على الاقتصاد العالمي تدور في فلكها الدول الحليفة لها كما سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية والتجارية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أو ما عرف سابقا "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT "[4]،

1- أحمد ناصوري، ازمة الشرعية السياسية، مجلة جامعة دمشق (دمشق: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م:24، ع:2، 2002)، ص.373.

2- محمود غالب سعيد علي البكاري، مرجع سبق ذكره، ص.91.

3- سمير محمد عياد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مرجع سابق ذكره، ص.103.

4- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص- ص. 82- 83.

حيث لجأت القوى الكبرى لسياسة المشروطية "Conditionality" مقابل الانفتاح الاقتصادي والترويج للنظام الديمقراطي[1].

زادت أهمية العامل الاقتصادي فترة ما بعد الحرب الباردة وتحول الصراع من صراع ايديولوجي عسكري لصراع اقتصادي حضاري، وتبين أن قوة العامل الاقتصادي تؤدي لقوة العامل التكنولوجي نتيجة لتطور الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل وبالتالي توفير إنفاق على مجال البحث والتكنولوجيا والاتصال.

في دراسة قام بها مجموعة باحثين سنة 1985 توصلوا الى ان النمو الاقتصادي يؤثر على النظام السياسي الديمقراطي بصرف النظر عن العوامل غير الاقتصادية اذ أن إجمالي الناتج القومي هو المتغير المميز لهذه العلاقة، وفي دراسة قدمها البنك الدولي سنة 1989 شملت 119 دولة صنف البنك الدول لثلاث أصناف متميزة كالتالي:

- ضم الصنف الأول أربعة وعشرون دولة (24) من 119 دولة، تعتبر الدول 24 دول غنية من حيث الموارد الاقتصادية منها وجود موارد طبيعية تراوح دخل الفرد فيها بين 6010 و 21330 دولار أمريكي، تبين أن معظم وحدات هذا الصنف من الدول ذات أنظمة سياسية ديمقراطية باستثناء أربع دول منها ثلاث دول منتجة للبترول (الكويت، العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة)[2].

- ضم الصنف الثاني إثنان وأربعون دولة فقيرة(42 دولة)، تراوح دخل الفرد فيها حوالي 450/130 دولار أمريكي في كل من إثيوبيا وليبريا على التوالي وأغلب تلك الدول كانت دول ذات أنظمة شمولية ماعدا دولتان وهما الهند وسيريلانكا.

- ضم الصنف الثالث ثلاثة وخمسون دولة(53 دولة)ذات دخل متوسط، تراوح ناتج الدخل القومي للفرد فيها ما بين 5810/250 دولار أمريكي في كل من السينغال وعمان على التوالي، في هذه المجموعة نجد تباين الأنظمة السياسية للدول منها ثلاثة وعشرون دولة (23 دولة) ذات أنظمة سياسية ديمقراطية وخمسة وعشرون دولة (25 دولة) ذات أنظمة سياسية غير ديمقراطية وخمس دول (05 دول) كانت في طور التحول السياسي[3].

نستخلص من الدراسة المقدمة سابقا وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والتحول السياسي، فتحسين وارتفاع الدخل الفردي من الناتج الاقتصادي يساهم في الرفاه الاجتماعي ومنه اهتمام الأفراد بالحياة والقضايا السياسيةما يؤدي لإيجاد ديمقراطية تشاركية ورفع نسبة المشاركة والتعبئة السياسية نتيجة لارتفاع مستوى التعليم وتشجيع الأفراد

1-Carlos Santiso, International Co-Operation for Democracy and Good Governance: Moving Toward a Second Genertion, European Journal of Development Research (vol: 13,N:1, 2001), p:180.

2- صامؤيل هنتغتون، مرجع سابق ذكره، ص.121.

3- المرجع نفسه ، ص.122.

على التعايش والمساهمة في تغيير الأوضاع السياسية للأحسن.يلاحظ أن التحول يحدث بالدرجة الأولى في الدول ذات الدخل المتوسط التي تشكل بيئة مناسبة للتغيير كما يحدث في معظم الدول الغنية[1].

بصفة عامة إن التصنيع كمؤشر اقتصادي قد يؤثر في عملية التحول السياسي بينما الدول المعتمدة على الموارد الطبيعة التقليدية كالنفط "الدول الريعية" قد تتعرقل عملية التحول السياسي فيها مما يزيد من بيروقراطية الدولة، لكن النمو الاقتصادي في الدول غير نفطية والمعتمد على القطاعات المنتجة سواء قطاعات صناعية أو زراعية يؤدي لخلق موارد جديدة للثروة والنفوذ خارج مجال الدولة اي مساهمة القطاع الخاص ما يؤدي لبروز أدوار جديدة في ظل ضعف الدولة على السيطرة والتحكم في الاقتصاد، في ظل هذه الأوضاع تنشأ طبقة اجتماعية تستمد قوتها من قدرتها الإنتاجية وليس من علاقاتها بالسلطة والأنظمة السياسية. إن النمو الاقتصادي يحدث تغيرات تشمل البنى التحتية والفوقية وتشجع على التغيير السياسي بتلبية حاجات المجتمع.

رأى "صامؤيل هنتغتون" أن النمو الاقتصادي من أهم أسباب التحول الديمقراطي في الموجة الأولى للديمقراطية، تعلقت الموجة الثانية بالعوامل العسكرية وأثرت في الموجة الثالثة العوامل الداخلية والخارجية، تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تغيير القيم الإجتماعية للأفراد كارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الأمية في المجتمعات ما يؤدي لقبول فكرة التسامح والعقلانية في اتخاذ القرارات وتنشيط الثقافة السياسية للديمقراطية، إلا أن التنمية الاقتصادية تحد من صراع وتمييز الطبقات مع خلق طبقة متوسطة تحدث توازن واعتدال في الصراع الطبقي للمجتمع[2]، إن التنمية الاقتصادية تؤدي لظهور منظمات غير حكومية تساهم في مراقبة ومحاسبة الحكومة ودعم المهارات السياسية بإبراز وجهات نظر جديدة.

أكد "هنتغتون" أن النمو الاقتصادي مهد لقيام وانتشار الموجة الثالثة للديمقراطية بعد التسعينيات لأن التحول للديمقراطية غير ممكن في الدول التي تعاني ضعف اقتصادي ولأن التحول للديمقراطية يتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي، بالمقابل إن الثراء الاقتصادي أو وجود الموارد الطبيعية لا يحقق الديمقراطية ما دفعه إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة كصفة للنظم المتوقع تحولها للديمقراطية كما ركز في تحليله السياسي لإبراز الأهمية التي تمثلها الطبقة المتوسطة في المجتمع[3].

قدم "دانيال ليرنز Daniel.Lerner" و "فيلبس كترايت Philips.Cutright" و"ليون هيروتزL.Hurwitz"في دراسة لتفسير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي من خلال تأثر التنمية الاقتصادية بوجود ركيزة

1- سمير محمد عياد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مرجع سابق ذكره، ص.103.

2- علاء عبد الحفيظ، التحول الديمقراطي في الدول النامية والسلام الدولي، مجلة السياسة الدولية (مصر: مطابع الاهرام التجارية، م: 45، ع:181، جوان 2010)، ص.1.

3- صامؤيل هنتغتون، مرجع سابق ذكره، ص.123.

ديمقراطية لدعم عملية التنمية الاقتصادية وتهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار والاختراع. يبقى الجدل لإمكانية حدوث تنمية اقتصادية في ظل غياب الديمقراطية، فان ديمومة هذه التنمية يتطلب وجود ديمقراطية وتوفر اليات تكفل الشفافية وحسن ادارة موارد المجتمع[1]. في نفس السياق قدم "ليبست بروس روسيتL.B.Russet" و"كارل دوتشK.Deutsch" و"ادوارد شيلز I.Sceilz" دراسة بينوا فيها الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الديمقراطية، فالدول التي قامت بالحراك الاجتماعي والتقدم الاقتصادي تكون دول مستقرة سياسيا ويفسر بان الحراك الاجتماعي السريع ينتج عن النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التعليم ما يؤدي لرفع الوعي السياسي للأفراد وارتفاع نسبة المشاركة السياسية ويهدد النظام السياسي بعدم القدرة على تلبية جميع مطالب الأفراد والتكيف مع التطورات الداخلية والخارجية وبالتالي تحدث أزمة نظام سياسي قد تؤدي لعدم استقراره. يرى "ليبست" ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تساهم في الوصول لنظام ديمقراطي مستقر[2].

في ظل تطورات الساحة الدولية تعاني المنطقة العربية من فشل أو ضعف عملية التحول الديمقراطي حتى وأن توفر انفتاح اقتصادي بمقابل محدودية المجال السياسي وتمركزه وتسيره من فئة أوليغارشية، فالإنفتاح الاقتصادي لم تصاحبه اصلاحات إدارية وسياسية وقانونية دستورية لحماية الاقتصاد الوطني والأجنبي مما أثر على اقتصاد الدول العربية بضعف الإستثمارات الدولية في تلك الدول ونقص مساهمتها في التبادل التجاري العالمي ما أدى لتفشي الفساد والبيروقراطية وهدر الموارد والأموال وعدم وجود عدالة في التوزيع ما قد ينتج عنه عنف اجتماع وسياسي. أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فالمعاناة من الفقر والحرمان والبطالة تؤدي لأزمة ديمقراطية مما يعزز سلوك العنف لدى أفراد المجتمع كما يؤثر على مستوى انخفاض الوعي السياسي والمشاركة في الحياة السياسية التي تمثل أحد مرتكزات التحول الديمقراطي[3].

رابعا: العامل الديني

يعكس الدين كظاهرة اجتماعية نسق من المعتقدات والممارسات، استخدم المسيحيون اللاتينيون الدين لوصف عباداتهم وركزوا فيه على التبجيل ووصف التقاليد الدينية المختلفة حول العالم، يعتبر الدين قانون أخلاقي يحكم السلوك البشري، الدين بمعنى Religion مستمد من اللغة اللاتينية Religio[4]. يعتبر الدين ثقافة للشعوب

1-إيمان أحمد، قراءات نظرية: عوامل التحول الديمقراطي "ج:2" (ت.ن: 2016/03/05، ت.د: 2018/08/12) http:Ueipss-eg-org.

2- سمير محمد عياد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي،مرجع سابق ذكره، ص.104.

3- عبد القادر عبد العالي، التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي (سعيدة: جامعة الطاهر مولاي، ت.د: 2018/8/2، سا:21:00) https://Revues.univ-ouargla.dz/index.php.

4- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (د.ذ.ب.ن: مركز الخليج للأبحاث، 2007)، ص.501.

وكيان مجسد اجتماعيا ومبلور بالممارسة في أنماط وتقاليد وأفعال ونمط من التصورات كظاهرة اجتماعية تؤدي وظائفها داخل نسق اجتماعي للحفاظ على توازنه وانسجامه[1].

يعرف الدين لغة بالطاعة والانقياد واصطلاحا بما يعتنقه الإنسان ويعتقده ويدين به من أمور الغيب والشهادة[2]، ونجد معناه في الاسلام بالتسليم لله تعالى والانقياد له لقوله تعالى" إن الدين عند الله الاسلام"[3]، كما يعرف بنسق المعتقدات والممارسات التي يسعى من خلالها الافراد والجماعات للتفسير والاستجابة لما يحسون ويشعرون به انه مقدس[4].

حدد الفيلسوف "ويليام أليستون W.Aliston" خصائص الدين في النقاط الاتية:

- الاعتقاد بالآلهة يتحدد باختلاف الآلهة ويدل على اختلاف المعتقدات والأديان على مدى وجود الإنسانية والعصور، ويعتبر الدين الإسلامي أسمى الأديان السماوية.
- اختلاف الطقوس الدينية المرتكزة على الرموز والإشارات كاعتبار الصلاة في الدين الإسلامي مشاعر دينية مميزة تصل بين الفرد وربه في مختلف أنحاء العالم.
- قانون أخلاقي.
- تنظيم حياة الأفراد أي مجموعة اجتماعية ملزمة للأفراد[5].

يلعب الدين دورا محوريا في عملية التحول الديمقراطي باعتباره مرجعية فكرية من القيم المؤثرة بشكل أو آخر على توجهات الأفراد وكخصوصية مميزة لكل مجتمع[6]، تم توظيف المعتقدات الدينية في سياقات سياسية وثقافية مختلفة لدعم عملية التحول الديمقراطي في دول ومناطق مختلفة من العالم حيث كان لبابا الفاتيكان والكنيسة دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي في عدة دول.

1- بشير مخلوف، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر 1995/1989 "دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة وهران: السانيا، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، 2013/2012)، ص.31.

2- علوي عبد القادر السقاف، موسوعة الأديان، الدرر السنية (ت.د: 2018/08/14، سا: 10:00).
Https://dorar.net/adyan/5

3- القران الكريم، سورة ال عمران، الاية:19.

4- سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص.135.

5- LaurenceHansenlove, La religion(Grenoble,octobre 2011)
w.w.w.ac-grenoble.fr/philosophie/wp.content/uploards/ebooks/religion-rognon.

6- عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص.90.

وصف بعض المفكرين الموجة الثالثة للديمقراطية بالموجة الكاثوليكية حيث لعبت الفواعل الدينية أدوارا متفاوتة في عملية التحول الديمقراطي[1]. ترى الأدبيات الغربية وجود دور للعامل الديني في التحول الديمقراطي في مختلف الأديان خاصة الديانة المسيحية البروتستانتية، لأن المذهب المسيحي البروتستانتي يركز على العلاقة بين الفرد وربه عكس المذهب المسيحي الكاثوليكي الذي يركز على العلاقة بين رجال الدين والأفراد فمعظم الدول التي تحولت للديمقراطية كانت تدين بالمذهب المسيحي البروتستانتي في أول موجات التحول الديمقراطي في القرن التاسع عشر، كما تغير نشاط الكنائس وتحول من الدفاع عن الأمر الواقع لمعارضة الأنظمة الاستبدادية والإتجاه نحو الإصلاحات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية[2].

تأسف "يورغن هابرماسJ.Hebermas" لحال الدين، لأنه يعتقد أن الغرب سيظل فاقدا لمصداقيته ما دام أنه لا يرى في حقوق الإنسان أكثر من تصدير لمبادئ الليبرالية والسوق الحرة وترك الباب مفتوحا على مصراعيه داخل بيته لتقسيم العمل بين الأصولية الدينية والعلمانية الخالصة واعتبر أن الدين يحمل قيما هامة وضرورية للإنسانية[3].

نادى "هابرماس J.Hebermas"بالتسامح الديني كضرورة لوجود أديان متنافسة تسعى للحوار والتعايش والانسجام بين المعتقدات وبالتالي فتح المجال أمام التعدد الثقافي والتعايش السلمي[4] في هذا الاطار قدم المفكر بحث بعنوان "الدين في المجال العام" أبرز فيه فكرة التسامح كأساس للثقافة الديمقراطية فيما يخص التسامح اتجاه معتقدات الآخرين، غير أن السياسيين في مؤسسات الدولة دعوا لإلتزام الحياد لأن الدين له مكانة خاصة في المجتمعات وعليه يجب وضع الدين بعيدا عن الجدل السياسي بالتركيز على أبعاد التسامح في إطار التعددية الثقافية[5].

واقعيا نجد توظيف الدين لخلق رموز وبناء الدولة رغم ان انحراف وظائفه يكون لترميم الوضع الراهن وتبرير الهيمنة والسيطرة ولهذا نجد غالبا اخضاع العامل الديني للعامل السياسي حيث قال "البابا بندكتوس السادس عشر" في خطاب ألقاه"ما نشهده التلاعب العقائدي بالدين أحيانا لغايات سياسية ما يولد التوتر والانقسام

1- حسنين توفيق ابراهيم، التحول الديمقراطي من منظور عربي، مجلة الديمقراطية (ت.د: 2018/08/15، سا: 20:00).
w.w.w.Democracy.ahram.org.eg/ui/Fromt/Inner.Print.aspx, News=426.

2-المرجع نفسه.

3- علي عبود المحمداوي، مرجع سابق ذكره، ص.345.

4- محمود بديار ورشيدة محمدي رياحي، عودة الدين الى الفضاء العام قرأة في أراء هابرماس، مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية (جامعة وهران 2، م:10، ع: 1، 2021/01/16)، ص.123

5- علي عبود المحمداوي، مرجع سابق ذكره ، ص.347.

والعنف داخل المجتمعات"، أما "الماهاتما الهندي غاندي"صرح قائلا" الذين يعتقدون بفصل الدين عن السياسة لا يفهمون الدين ولا يفهمون السياسة"حيث أبرز صعوبة فصل الدين عن الدولة رغم وجود الدول العلمانية التي تناديبفصلهما واقعيا[1].

يوصف الإسلام السياسي كإيديولوجية دينية برزت كمتغير فاعل في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، يرى "صامؤيل هنتغتون" أن الدين الإسلامي يعتبر قاعدة للهوية والحضارة الإسلامية ويشكل إلتزام يتجاوز الحدود بين المجتمعات علما أن الدين الإسلامي يشكل قاعدة أساسية للحضارة الإسلامية، أما الحضارة الغربية خاصة الأمريكية منها فتوجه سلوكها السياسي على أساس الأخلاق والمعايير المزدوجة، قسم ورتب "هنتغتون" الحضارات لسبع منها الحضارة الإفريقية African، الكنفوشوسية Confucion، الحضارة الهندوسية Hindu، الحضارة الإرثوذكسية السولافية SlavicOrthodox، حضارة أمريكا اللاتينية Latin American، الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية وتنبأ بصدام الحضارات بين الحضارتين الإسلامية والغربية[2]. من خلال تحليل وجهة نظر "هنتغتون" نلاحظ أنه ركز على وجود صدام بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية وفي نفس السياق تنبأ "فرانسيس فوكوياما" بنهاية التاريخ لوجود تنافس وصراع بين الحضارات مع إمكانية إنهاء حضارة لأخرى ومنه تمت صياغة استراتيجيات لمواجهة الصدام من طرف مراكز البحث الأمريكية لتجنب الصدام. تنبأ المحللين أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا دينيا أي العمل بالدين كقوة حيوية للتغيير يوفر المثل، الهوية والمشروعية والبنية التحتية".

يؤثر الدين في العلاقات الدولية بالقدرة على إضفاء الشرعية على أنظمة الحكم السياسية ولاحظ "جوناثان فوكس Jonathan Fox" أن التمييز الديني والتشريعات الدينية لها دور هام في تصعيد حدة الصراعات الدينية ما إستغلته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 2001 كحجة لمواجهة ما إصطلح على تسميتها بالدول المارقة ومحاربة الإرهاب باعتبار الدول الاسلامية تشكل تهديدا للأمن الأمريكي والأوربي وراعية للإرهاب[3].

برز تأثير البعد الديني في صنع السياسة الأمريكية بتحول رجال الدين والكنيسة لجماعات ضغط مؤثرة في صنع القرارات السياسية كمساهمة الحركة الصهيونية المسيحية التي تحولت لحركة سياسية ويعتبر "جون نلسون الأمريكي" الأب الروحي لها، من أهم مبادئ الحركة الإيمان بأن اليهود شعب الله المختار وواجب إلتزام الحركة بدعم إسرائيل

1- السعيد ملاح، مرجع سابق ذكره، ص- ص.190 – 197.

2- علي ليله، تفاعل الحضارات بين إمكانيات الإلتقاء وإحتمالات الصراع (القاهرة: دار شركة الحرير للطباعة، 2006)، ص- ص. 80-82.

3- ويليام بلوم، الدولة المارقة "دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم"، تر: كمال السيد (د.ذ.ب.ن، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 2002)، ص.23.

في قراراتها[1]، كما قامت الحركة بالضغط على الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" بمحاربة الدول المارقة كالعراق، أفغانستان وإيران بتهمة إيواء ودعم الإرهابين خاصة بعد أحداث 2001 بضرب أمريكا في عقر دارها.

اعتبر الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" الأصولية الإسلامية خطر يهدد الحضارة الغربية بناءا على أطروحة "هنتغتون" صدام الحضارات وأطروحة "فرانسيس فوكوياما" نهاية التاريخ، نجحت إسرائيل في قيادة حملة ضد الإسلام اعتمادا على دراسات أعدتها مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية المتخصصة حيث وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي"رابين" 1993 تحذيرا للرئيس الأمريكي"بيل كلنتون" من خطر الإرهاب الإسلامي ودعم إيران للحركات الإسلامية المناهضة لإسرائيل[2]. إن إشكالية العلاقة بين السياسة والدين تركز على الدين كقاعدة عميقة للتفكير وتحديد السلوك واعتبار الدين محدد شرعي ورئيسي للسلطة والايديولوجيا، فالديمقراطية لا تعترف باستقلال المجال السياسي عن المجال الديني[3].

المطلب الثاني: تأثير العوامل الخارجية في عملية التحول السياسي

تؤثر في عملية التحول السياسي عوامل مختلفة داخلية كما ذكرناها سابقا وأخرى خارجية سنتطرق لدراستها في هذا المطلب بالتفصيل لنبين كيفية تأثير تلك العوامل في عملية التحول السياسي، يبرز دور العوامل الخارجية من خلال دور الدول والمنظمات الدولية باعتبار الدول فاعل اساسي في العلاقات الدولية الى جانب المنظمات الاقليمية والدولية أو الفواعل اللادولاتية، نظرية التبعية والمحاكاة.

أولا: دور الدول الكبرى

تلعب الدول المتقدمة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية دورا لفرض النموذج الديمقراطي بالضغط على الدول لتبني أو انتهاج اقتصاد السوق ومبادئ الليبرالية الرأسمالية، يبرز دور العامل الخارجي في التحولات السياسية من جانب السطوة "Laverage" أي توقع حدوث مخاطر يجب مواجهتها والترابط "Linkage" الذي يوفر فرص المساعدة والتغيير لتحول الأنظمة السياسية للديمقراطية[4].

لجأت الدول المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية لربط مساعداتها المالية بإحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ما إستخدمته باسم "مشروع مارشال" أثناء قيامها بتقديم المساعدات المالية لدول أوربا الشرقية لتنمية

1- الشاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية (لبنان: دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، 2006)، ص.136.
2- عبد الحي علي قاسم، السياسة الخارجية الامريكية تجاه حماس (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص.5.
3- مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، تر: شفيق محسن (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص.7.
4- محمد زيتوني، موقف دول الجوار العربي "إيران، تركيا والكيان الصهيوني من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011، مجلة الدراسات السياسية (الجزائر: ع: 06، 2016)، ص.77.

اقتصادها كمحاولة للحد من المد الشيوعي، كما إبتكرت وسائل لتعزيز الإصلاح السياسي والديمقراطي كاستخدام الأدوات الدبلوماسية منها التفاوض، الإقناع والضغط، إضافة للجوءها لاستخدام الأدوات غير دبلوماسية كفرض الحصار الإقتصادي والمقاطعة السياسية[1].

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية الديمقراطية أداة لتوفير مناخ سياسي ملائم للتنمية الاقتصادية حيث لجأت لاستخدام الوسائل غير دبلوماسية كالتدخلات العسكرية المباشرة في العراق لإسقاط النظام السياسي في العراق2011، تدعيم الحركات الانفصالية والاقليات العرقية في السودان ودعم الحلف الاطلسي للجيش الحر في سوريا، والتلويح باستعمال واستخدام القوة لمنع الانقلابات العسكرية ودعم الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، مؤخرا لاحظنا الضغط الامريكي من طرف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب D.Trump" بتهديد دول الخليج نتيجة لعدم دفع مستحقاتها المالية مقابل تواجد ودفاع الأسطول الأمريكي على مياه الخليج العربي لضمان الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي وتحقيق الأمن والسلم الدولي.

ثانيا: دور المنظمات الدولية والإقليمية

وضعت المؤسسات الدولية **"المشروطية السياسية"** كشرط لتقديم المنح والمساعدات المالية للدول خاصة الدول النامية والدول ذات الانظمة غير ديمقراطية بمقابل القيام بإصلاحات تمس الجانب الاقتصادي والسياسي كتفعيل المشاركة السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. أصبحت المؤسسات المالية الدولية تلعب دور المراقب لعملية التحول السياسي، كما أثرت برامج الاصلاح الهيكلي التي تبنتها المؤسسات الدولية على معدلات النمو الاقتصادي حيث استخدم صندوق النقد الدولي القروض المالية الممنوحة من طرفه كأداة للضغط على الدول النامية والتأثير على خياراتها وقراراتها السياسية[2]، كإصدار التقارير الدورية التي تبين حالات الدول ديمقراطيا وسياسيا واقتصاديا منها ما تقرير أصدربخصوص الديمقراطية في الجزائر.

بينما يشترط الإتحاد الأوربي كقوة اقتصادية لعضويته على الدول الاوربية التحول للأنظمة الديمقراطية، حيث عارض الاتحاد الاوربي منح المساعدات المالية في إطار الشراكة الاورمتوسطية من خلال برامج ميديا 1 و2 شرط قيام الدول بإجراء اصلاحات سياسية واحترام حقوق الانسان[3].

1- محمد زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص.77.
2- محمد مدحت غسان، الشرعية الدولية والشفافية في ظل النظام الدولي الراهن (الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018)، ص.170.
3- محمد سمير عياد، العلاقات الأوربية المغاربية (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص.185.

تدعم القوى الغربية عملية التحول الديمقراطي حفاظا على مصالحها الذاتية فيبرز دعمها لبعض الدول العربية ذات الانظمة الشمولية لأنها لا تخضع للمساءلة والرقابة كما لا تخضع لسلطة القانون بحكم التعامل بالشرعية التاريخية او الزعامة الملهمة وحكم العشيرة أوالقبيلة، يبقى من صالح القوى الخارجية وحكومات النظم الشمولية الحفاظ على مصالحها الشخصية[1].

تختلف درجة تأثير العوامل الخارجية حسب الظروف الدولية السائدة واختلاف الأنظمة السياسية للدول حيث شكلت بعض العناصر الخارجية أدوات ضغط للتحولات السياسية في شمال إفريقيا. تحاول بعض الدول والمؤسسات الدولية فرض التحول السياسي والديمقراطي بمختلف الطرق كالتدخلات العسكرية في مناطق العالم مثل"ليبيا"أو اللجوء للأسلوب الإصلاحي كتبني مشروع الشرق الاوسط الكبير بهدف دمقرطة المنطقة العربية وتحقيق التنمية.

إذا أرادت الدول العربية التحول او انتهاج النظام الديمقراطي عليها فتح المجال السياسي لجميع الأطراف والتيارات السياسية للمشاركة في بناء الديمقراطية ذات القيم الليبرالية رغم اختلاف المجتمعات والقيم العربية والغربية ولذا عليها تبني مبادئ الديمقراطية الغربية بقيم تراعي خصوصية المجتمعات العربية فلكل مجتمع خصوصياته وقيمه التي يجب الحفاظ عليها.

المطلب الثالث: أنماط التحول السياسي

سنتطرق في هذا المطلب بعد التعرض للعوامل الداخلية والخارجية المساهمة في عملية التحول السياسية لأنماط واساليب التحول السياسي، حيث ميز المحللين السياسيين بين أربعة أساليب منها النمط السلمي، النمط العنيف، التحول الجزئي والتحول الشامل.

أولا: النمط السلمي

يتم التحول السلمي بالانتقال من نظام سياسي لأخر دون اللجوء للتغيير عن طريق العنف او القيام بثورة عنيفة، يكون التحول السلمي او كما تدعى بالثورة البيضاء" أو "الثورة السياسية"[2] بمبادرة زعماء النظام الشمولي في الدول للأسباب الاتية:

1- محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006)،ص.155.

2- بشارة عزمي، الثورة والقابلية للثورة (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2012)، ص.29.

- بغية إجراء اصلاحات سياسية واقتصادية فالتغيير يكون دون لجوء قوى المعارضة للعنف ضد السلطة السياسية الحاكمة نظرا لإدراك السلطة السياسية ضرورة القيام بإصلاحات داخلية للتكيف مع التطورات الجديدة سواء بضغوط داخلية أو خارجية كالتعديلات الدستورية 2016/2012 لتجنب احداث الربيع العربي واحتواء الازمات الداخلية في الجزائر.

- إجراء مفاوضات مع المعارضة السياسية كمحاولة للتوصل لصيغة سياسية تشكل أرضية تفاهم للشروع في عملية التغيير. من مظاهر التحول رضوخ وإقرار النظام السياسي بمشروعية مطالب المعارضة ويمكن للنظام السياسي تقديم تنازلات للمعارضة السياسية عن طريق المفاوضات للتوصل لاتفاق بين الطرفين، كما يمكن تدخل قوى محلية أو دولية كوسطاء لتسهيل عملية التحول السياسي والديمقراطي[1]. من دوافع دخول النظام السياسي في مفاوضات مع المعارضة السياسية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فساد النظام السياسي ورفض الأجهزة العسكرية والأمنية استعمال العنف لتطويق المحتجين[2].

يرى "عبد الاله بلقزيز" وجود علاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية أي ضرورة وجود ثقافة سياسية جديدة لتحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي بوجود نزعة نسبية في الوعي السياسي محل النزعة الشمولية كذلك اللجوء للتوافق والتراضي إضافة لإستخدام التنازل المتبادل محل قواعد التسلط والإلغاء والاحتكار مع فتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع وإرادة التداول السلمي على السلطة. تتمثل العوامل المساعدة على وجود وعي سياسي بأهمية الديمقراطية فيما سنذكره في النقاط الآتية:

- ترسيخ قيم التسامح، الحوار، التفاهم ونبذ الاختلاف.
- الوعي بمخاطر الإستبداد السياسي.
- حق التداول السلمي على السلطة السياسية.
- توفر درجة مناسبة من الاستقرار السياسي ووجود قوى فاعلة تؤمن بالديمقراطية وتسعى لتحقيقها[3].

1 - Samuel .P. Huntington, How Countries Democratize, Political Science Quarterly (Vol :106,No :4,1991), P:583.

2- بدر الدين شبل، مرجع سابق ذكره، ص.119.

3- نبيل كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، 2008/2007)، ص.43.

ينتج التحول السلمي عن تنظيم مؤتمرات وندوات بمشاركة فئات المجتمع من نقابات، منظمات حكومية وغير حكومية بهدف الوصول لوثيقة الوفاق الوطني التي ينفذ محتواها بواسطة حكومة انتقالية، تنظيم إنتخابات حرة ونزيهة "تشريعية، رئاسية أو محلية" أو إجراء انتخابات مبكرة. نذكر من مزايا التحول السلمي تجنب الدولة لفوضى سياسية والدخول في حروب أهلية، إدارة الشؤون العامة للدولة بحكومات إنتقالية ومشاركة الفواعل السياسية.

ثانيا: النمط العنيف

يبرز بلجوء الافراد للسلوك العنيف للتعبير عن مطالبهم وحماية مصالحهم، ينشأ العنف في المجتمعات في حالة العجز عن تغيير الوضع القائم بالوسائل السلمية يعتبر بعض الافراد العنف عنصر أساسي لتحقيق التغيير. يرى "صامؤيلهنتغتونS.Huntington" أن التغيير بالعنف تعبير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائدة، المؤسسات، الابنية الاجتماعية، النشاط الحكومي والقيادات[1]. كما يشكل العنف ظاهرة اجتماعية عامة في كل المجتمعات وبدرجات متفاوتة وأشكال متعددة وأسباب متداخلة، تختلف أنواعه منها العنف السياسي وتكون دوافعه سياسية كالاغتيالات، القتل واغتيال الشخصيات الرسمية والانقلابات[2].

يتم التحول العنيف في المجتمعات كأمر ملح عندما يصعب تحقيق التحول سلميا ويرتهن تجسيد التحول العنيف باستخدام القوة "الثورة العنيفة الشاملة". يرى "كارل ماركسK.Marx" أن الصراعات السياسية تمثل صراعات طبقية لأجل الدفاع عن المصالح، يحدث التحول العنيف نتيجة غياب النزاهة والشفافية وتهميش المعارضة السياسية، سوء الادارة، تفشي الفساد في المجتمعات. من مظاهره الانقلابات العسكرية بمالي، المظاهرات أو الثورات الاهلية المسلحة كأحداث الربيع العربي في الدول العربية[3].

ثالثا: نمط التحول الجزئي

يمس التحول الجزئي التغيير أو التعديل في مجال معين دون المجالات الاخرى كإجراء اصلاحات اقتصادية، او اصلاحات دستورية كالتعديلات الدستورية في الجزائر سنة 2016 وبعض التعديلات القانونية التي تمس قوانين معينة كقانون الاستثمار. يمس التغيير هياكل ومؤسسات الحكومة الرسمية أو غير الرسمية قد يحدث التحول الجزئي بطرق قانونية أو اللجوء لاستخدام العنف والثورة.

1- صامؤيل هنتغتون، مرجع سابق ذكره، ص.223.
2- يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مرجع سبق ذكره، ص.152.
3- صالح حامد هيقرا، مرجع سبق ذكره، ص.26.

يتطلب التحول الجزئي التغيير التدريجي نحو الديمقراطية اي وضع استراتيجية لعملية الانتقال الجزئي حسب ما يراه "برهان غليون"[1]، يمس جانب من الوضع القائم للمجتمع لان الجوانب الاخرى قد لا تحتاج لتعديل او لعدم توفر مشروع محلي يملي على المجتمع وقياداته التحرك في اتجاه محدد ومعين[2].

رابعا: نمط التحول الشامل

يبدأ التغيير الكلي او الجذري بتغيير النظام السياسي، الاجتماعي، الاخلاقي ونظام القيم والثقافة، يبرز نمط التحول الشامل في الثورة الفرنسية والامريكية التي استلهمت منها الدول أفكار ومبادئ وشعارات رسمتها الثورات الكبرى في تاريخ البشرية خاصة تأثر حركات التحرر الوطني[3]. يبدأ التغيير بالقيادات السياسية ليشمل جميع المجالات الدينية، القضائية، التربوية والتشريعية، ان تغيير القيادة المتعسفة الديكتاتورية أو تغيير نمط تفكيرها ليس هدف الراغبين في احداث التغيير وانما يمثل خطوة فعالة نحو اجراء تحولات نوعية التي تؤدي بالدولة ومؤسساتها لقفزة هائلة للأمام، فتغيير القيادات السياسية يمثل خطوة اتجاه التغيير الشامل[4].

مهما كان نوع التحول فانه نتيجة للمطالبة بتغيير الاوضاع سواء بطرق سلمية او عنيفة، بشكل جزئي او شامل لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع والوصول للأهداف المسطرة، غير ان السلطة السياسية تساعد على تحقيق التغير او تساهم في تحقيقه باتفاقها مع المعارضة السياسية مراعاة لمصالح كل طرف كما قد تقتضي الضرورة التكيف مع الاوضاع فيكون التحول جزئي يشمل مجالات معينة بغية تحسينها ومواكبتها للأوضاع الوطنية، الاقليمية والدولية.

1- نبيل كريبش، مرجع سبق ذكره، ص.36.

2- محمد علي رجب، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الاوسط الجديد "تحليل تاريخي، سياسي واقليمي" (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015)، ص.297.

3- فائز عمر محمد جامع وإبراهيم محمد أدم حامد، العنف السياسي في إفريقيا نموذج السودان مايو 1969 " أحداث الاثنين أغسطس 2005" (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2010)، ص.50.

4- محمد علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص.297.

المبحث الثالث: مقاربة تاريخية لبنية النسق الدولي

يشكل النظام الدولي شبكة علاقات القوى أو مجموعة تفاعلات سواء كانت علاقات صراع أو تعاون تتم بين أعضاء المجتمع الدولي على المستوى العالمي أوالإقليمي، تجري العلاقات وفقا لنسق أو منظومة معينة للقيم. نستند في هذا الإطار لتعريف "جيمس دورتي وروبرت بالستغراف" للنظام الدولي واعتباره يتميز بالوضوح والاستمرارية والديناميكية والتغيرات المستمرة.

يمثل النظام الدولي هيكل بنيوي تشكله فواعل دولية ولادولاتية "دول، منظمات وشركات متعددة الجنسيات. يتضمن بنية هيكلية تشمل جميع النظم الفرعية، يعتبر الهيكل البنيوي تراتبي تتخذه وحدات النظام الدولي في ضوء الكيفية الموزعة بها مصادر القوة والنفوذ وعليه تتحدد طبيعة أقطاب القوى الفاعلة وأساليب التفاعل بينها.

إتخذ النظام الدولي أشكالا متعددة بالانتقال من نظام لأخر ويتضح أن الانتقال كان على أساس كمي" القوى الفاعلة والمسيطرة على النظام الدولي" وليس نوعي ما سنوضحه في المباحث الآتية بالتفصيل، سنبين في المطلب الأولبنية النسق الدولي متعدد الأقطاب، أما المطلب الثاني فسنبين بنية النسق ثنائي القطبية وفي المطلب الثالث سنحدد مميزات النسق أحادي القطبية.

المطلب الأول: النسق الدولي متعدد الأقطاب Multipolar system

ساد النظام متعدد الأقطاب منذ نشأة الدولة القومية في أوربا بعد عقد مؤتمر واستفاليا 1648* وظهور الدول الأوربية المستقلة ذات السيادة حيثأصبح التعامل الدولي بمبدأ توازن القوى، عقد وإنهاء معاهدات التحالف تبعا للتحولات الطارئة على توازن القوى الأوربية[1].أما من القرن التاسع عشر لغاية قيام الحرب العالمية الأولى، عرفت المرحلة بالنسق الأوربي حيث هيمنة النمسا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا وإيطاليا من الفترة الممتدة من 1800 لغاية 1870،سيطرة على النسق الدولي كل من النمسا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، بروسيا، إيطاليا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية 1910.

* معاهدة واستفاليا 1648 تعتبر معاهدة وقعت بمقاطعة واستفاليا الألمانية وأنهت الحروب الدينية في أوربا ووضعت مبادئ منها: ظهور الدولة القومية كفاعل وحيد في السياسة والعلاقات الدولية، إقرار مبدأ المساواة بين الدول القومية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

1- عبد الواحد الناصر، المتغيرات الدولية الكبرى " المتغيرات السياسية الدولية في بدايات القرن الحادي والعشرين" (المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2004)، ص.13.

تنافست الدول الأوربية وتصارعت عسكريا وسلميا للاستحواذ على المستعمرات أو الاحتفاظ بها من خلال تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتحالف فيما بينها ما أدى لحدوث توازن في الصراعات أدى لشن حروب كاندلا ع الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن انتصار دول الحلفاء 1918/1914 وانتهت بإنشاء عصبة الأمم المتحدة كأداة لحفظ الأمن والسلم الدولي، غير أن عصبة الأمم المتحدة فشلت في الحفاظ على الأمن والسلم الدولي فاندلعت الحرب العالمية الثانية 1945/1939 وانتهت بانتصار دول الحلفاء "الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا" ضد دول "ألمانيا، ايطاليا واليابان"وعرف المسرح الدولي التحول من نظام متعدد الأقطاب لنظام ثنائي القطبية بزعامة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية وقبل قرن من الزمن هيمنت المملكة المتحدة وقبلهما فرنسا، اسبانيا وغيرها من الدول الأوربية سابقا، فالصراع مستمر لتولي قمة الهرم الدولي.

يتميز النظام الدولي متعدد الأقطاب بوجود مجموعة قوى تمتلك مصادر القوة والنفوذ ما يجعلها مركزا هاما على قمة الهرم الدولي، هنا نشير لتعدد الوحدات السياسية المتمتعة بمستويات من القوة ويتحقق التوازن بين القوى القطبية فيما بينها بالأساليب الدبلوماسية، الأحلاف والتكتلات التي تمنع هيمنة قطب واحد على النسق الدولي ما يشكل طبقة متميزة داخل هذا النسق. كما توجد عدة دول تحاول بسبب ما تمتلكه من مصادر وعناصر القوة الاقتراب من قمة الهرم الدولي وبالتالي قدرتها على التأثير في النسق الدولي[1].

تعتبر الدول الفاعل الأساسي في النظام الدولي لذا يحتاج نظام متعدد الأقطاب لأكثر من خمس دول لتأدية عمله حيث قال "كابلان" أن نظام توازن القوى في شكله المثالي يخلق إمكانية لتكتل الأطراف في إطار تحالفات رغم ان الدول لا تحقق تفاوت ملحوظ في القدرات، كما تسعى الدول لتحقيق مركزا لنفسها بالحفاظ على مصالحهافالنظام الدولي تحكمه المصلحة الذاتية. اعتبر "جيمس دورتي" أن نظام متعدد الأقطاب يتميز بسعي

1- هادي محمد برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 2010/1991 (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2015)، ص.67.

* إمتد الاتحاد السوفياتي سابقا من نصف القارة الأوربية شرقا الى المحيط الهادي غربا، قدرت مساحة الاتحاد السوفياتي بثمانمائة مليون وخمسمئة وخمسة وتسعون ألف ميل مربع، ضم الاتحاد السوفياتي أكثر من مئة شعب وقومية عرقية اندمجت فيما بينها.

الأطراف لزيادة قدرتهم باللجوء للتفاوض، معارضة تحالف أي طرف يسعى لتحقيق مركز مهيمن على النظام الدولي، إمكانية عودة دخول القوى المهزومة كإحدى القوى الرئيسية على المستوى الدول[1].

المطلب الثاني: النظام الدولي ثنائي القطبية

برز النظام الدولي ثنائي القطبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 لغاية نهاية الحرب الباردة 1991 بتمركز القوة والنفوذ العالمي حول قوتين عالميتين، تشكلت القوة الأولى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ما اصطلح على تسميته بالمعسكر الرأسمالي وتزعم القوة الثانية المواجهة لأمريكا الاتحاد السوفياتي سابقا وحلفائه أي المعسكر الاشتراكي.

برزت قوة أمريكا الاقتصادية بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية منتصرة ودون خسائر في قاعدتها الاقتصادية كما استحوذت على نسبة 69% من احتياطي الذهب العالمي ودون تسجيل ديون في المجال الاقتصادي، ما ساهم في لعبها دور هام لبناء الاقتصاد الأوربي والياباني حيث دعمت أمريكا مشروع مارشال 1947 Plan Marshall لدعم دول أوربا الغربية وبناء اقتصادها واحتواء المد الشيوعي داخل مناطق نفوذه والحيلولة دون انتشاره في دول أوربا الغربية[2].

كان الصراع في ظل النظام ثنائي القطبية إيديولوجي عسكري مما زاد من دور وأهمية العامل العسكري مقابل تراجع دور العامل الجغرافي، إن فعالية دور العامل العسكري تظهر باستخدام او التهديد باستخدام القوة العسكرية.

عرفت مرحلة النظام الدولي ثنائي القطبية بمرحلة الحرب الباردة"Gold War" أي النزاع الذي تتحاشى فيه الأطراف ذات العلاقة فيما بينها اللجوء لاستعمال السلاح، حيث اعتبر "**ريمون أرون** R.Aron" الحرب الباردة السلم المستحيل والحرب غير محتملة الوقوع[3].

1- جيمس دوريتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص.327.

2- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص.83.

3- زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة (ليبيا: دار الرواد، 2002)، ص.353.

➢ مميزات النظام الثنائي القطبية:

- خروج مركز القوة من أوربا وتحول التنافس بين أمريكا وحلفائها والاتحاد السوفياتي وحلفائه.

- وجود قطبين متصارعين يتمثل في المعسكر الغربي والمعسكر الاشتراكي، يتزعم المعسكر الغربي الرأسمالي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول التي تبت النظام الرأسمالي اقتصاديا الذي يقر بحرية السوق، المنافسة والعمل بمبدأ الاقتصادي **أدم سميث**A.Smith"دعه يعمل دعه يمر" أي انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص في ظل المنافسة وروح المبادرة، وتبني النهج الديمقراطي سياسيا بنشر القيم الديمقراطية كالتداول السلمي على السلطة والدفاع عن حقوق الإنسان والعمل بمبدأ سيادة القانون والعدالة. والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا وحلفائه المتبني للنظام الاشتراكي اقتصاديا ما أدى لتدخل وتوجيه الدولة للاقتصاد وتبني سياسة التخطيط اقتصاديا ودعم الدولة وتدخلها في كل المجالات.

- إنشاء الأحلاف والتكتلات العسكرية كتأسيس الحلف الأطلسي 1954/04/04، وتأسيس حلف وارسو 1955/05/14 بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أوربا الغربية[1].

- الصراع أساسه إيديولوجي عسكري،تبنى المعسكر الرأسمالي الإيديولوجية الليبرالية أما المعسكر الاشتراكي فتبنى الإيديولوجية الاشتراكية وبلغ التنافس العسكري بينهماأوجه حيث كان السباق نحو التسلح وتطوير الترسانة العسكرية وكادت الحرب الباردة ان تؤدي لحرب نووية "أزمة صواريخ كوبا"، الأمر الذي أدى لإنشاء معاهدة الحد من التسلح النووي والتوقيع عليها من طرف مجموعة من الدول لحماية العالم من حرب نووية قد تؤدي لخسائر عنيفة على المسرح الدولي.

- إنشاء منظمة الأمم المتحدة 1945 كهيئة أممية لتحقيق الأمن والسلم الدولي.

- نشوب عدة أزمات كأزمة الصواريخ الكوبية، أزمة برلين والأزمة الكورية مما أدى لعدم استقرار العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

- التنافس وتصعيد السباق نحو التسلح كتطبيق "إستراتيجية الردع" للرئيس الأمريكي السابق "ترومان" و"إستراتيجية الانتقام الشامل" و"إستراتيجية حافية الهاوية" لوزير الخارجية الأمريكي"جون فوستر دالاس"[2].

1- علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول ، النشأة، التاريخ والنظريات (بغداد: د.ذكر مؤسسة النشر، 2010)، ص.79.
2- قحطان أحمد الحمدان، المدخل الى علم السياسة(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012)، ص.41.

- إنشاء حركة عدم الانحياز نتيجة لاستقلال بعض دول العالم الثالث وبسبب المنافسة بين المعسكر الشرقي والغربي على الموارد الأولية لدول العالم الثالث. إضافة لاعتبار دول العالم الثالث موقع استراتيجي وميدان للتنافس بين المعسكرين سواء كان تدخل عسكري مباشر كاستعمار بعض الدول الإفريقية والأسيوية واعتبارها امتداد للأراضي الأوربية أو تدخل غير مباشر كفرض حصار سياسي أو اقتصادي، الهدف من التنافس بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية فرض الهيمنة واكتساب مناطق النفوذ ما أدى لتأجيج الحروب الإقليميةأو الحروب بالوكالة لان المواجهة بين المعسكرين المتصارعين كانت مستحيلة بسبب التوازن النووي[1].

- بروز وحدات سياسية جديدة كالمنظمات الإقليمية والدولية إضافة لدور ونشاط حركات التحرر وانتشار الشركات متعددة الجنسيات.

- تغيير في كيفية توزيع القوة على المستوى العالمي رغم وجود تنافس وصراع بين المعسكرين الأمريكي والسوفياتي، غير انه أحيانا تم اللجوء للتعاون والتعايش السلمي لتجنب حرب عالمية نووية.

- بروز أهمية المتغير التكنولوجي بتحول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة الانتقام الشامل لسياسة الحرب المحدودة فيما يخص إمكانية استعمال السلاح النووي.

- شلل منظمة الأمم المتحدة نتيجة الاستقطاب الدولي والانقسام الإيديولوجي بسبب تناقض المصالح والمواقف الأمريكية والسوفياتية واللجوء لاستخدام حق الفيتو للدفاع عن المصالح الخاصة وإلحاق الضرر بمصالح الطرف الأخر[2].

تميزت فترة الحرب الباردة بالفترة المحكمة حيث كان الصراع على أشده بين المعسكرين في مختلف المجالات خاصة في المجال العسكري كالسباق نحو التسلح مما خلق أزمات كأزمة الصواريخ الكوبية والكورية[3]، السباق حول مراكز النفوذ، محاصرة المد الشيوعي من طرف أمريكا بخلق مشاريع تدعم الدول الأوربية اقتصاديا وانتهاج سياسة الاستقطاب وإنشاء منظمة الأمم المتحدة لتحقيق وضمان السلم والأمن الدولي. عرفت المرحلة الثانية بفترة الحرب

1- عبد الواحد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص.17.
2- عدنان سليمان الأحمد وعدنان المجالي، قضايا معاصرة (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 20058)، ص.71.
3- غراهام إيفانز وجيفري نونيهام، مرجع سبق ذكره، ص.132.

الباردة المهلهلة وتميزت باللجوء لسياسة التعايش السلمي والتعاون الضمني بالاتفاق على معاهدة الحد من التسلح النووي وتبادل الزيارات الرسمية لرؤساء الدول[1].

شهدت سنة 1985 تغيير في المجال السياسي بتولي "ريغان" السلطة السياسية في أمريكا وتولي "ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوفMikhaïl Sergeevich Gorbatchev" السلطة في الاتحاد السوفياتي، حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي كما ساهمت إرهاصات متنوعة في تصاعد الأحداث السياسية والاقتصادية منذ تولي "ليونيد بريجينيف" الحكم في الاتحاد السوفياتي 1982[2]. بعدما تولي الحكم "غورباتشوف" مارس 1985تبنى سياسة البروسترايكا والغلاسنوست، ترجع الفكرة لتوليه أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ولذا اعتمدت كإستراتيجية للدولة السوفياتية في أفريل 1985.

تعتمد سياسة البروسترايكا على تسريع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوفياتي بسبب تدهور الأوضاع، وتطوير شامل للديمقراطية والإرادة الاشتراكية وتشجيع المبادرات والنشاطات الذاتية وتعزيز الانضباط وتوسيع النقد الذاتي في مختلف المجالات لتطير المجتمع السوفياتي[3]. تبنت سياسة البروسترايكا أهداف داخلية وخارجية نلخصها في النقاط الآتية،

- الأهداف الداخليةلسياسة البروسترايكا
  - النهوض بالاقتصاد السوفياتي وتطويره.
  - الدعوة للتعددية الحزبية.
  - تطوير مبادئ الديمقراطية في الإشراف على الاقتصاد الوطني السوفياتي.
  - تجديد شامل لمبادئ الاشتراكية.
- الأهداف الخارجية لسياسة البروسترايكا
  - حل قضايا التنمية الاقتصادية والايكولوجية كشرط لضمان السلم والأمن.
  - حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية[4].

1- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق ذكره، ص.ص.128-129.
2- خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص201.
3- محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002)، ص.285.
4- علي عودة العقابي، مرجع سابق ذكره، ص .ص – 117.99.

- حق الدول المنظمة للاتحاد السوفياتي في سيادتها الكاملة على مواردها وثرواتها.
- حق الدول المنظمة للاتحاد السوفياتي في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي.
- إحلال سياسة توازن المصالح محل سياسة توازن القوى في العلاقات الدولية.
- عدم إلحاق الضرر بمصالح الدول الأخرى ما أدى لتغيرات في سياسة دول أوربا الغربية[1].

واقعيا فشلت سياسة "غورباتشوف" ما عجل في إنهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة لعدة أسباب يمكن أن نقسمها لأسباب داخلية وأخرى خارجية.

1- الأسباب الداخلية التي أدت لإنهيار الاتحاد السوفياتي

- وجود أزمة شرعية السلطة السياسية نظرا لوجود صراعات وخلافات بين شعوب وقوميات الاتحاد السوفياتي نتيجة لإقرار التعددية الحزبية، كما أدت التعددية الحزبية لانقسامات داخل الحزب الشيوعي وبروز تيارات سياسية.

- إنتشار النزعة القومية وبروز مشكل الأقليات والقوميات المدعمة من طرف الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ما أدى لمطالبة جمهوريات البلطيق (ليتوانيا، إستونيا ولاتفيا) بالاستقلال، وكان التحول سلميا في المجر.

- اضطراب أوضاع الاتحاد السوفياتي نتيجة لارتفاع سقف الحريات، وضعف الاتحاد اقتصاديا ما أدى لارتفاع معدل التضخم حوالي 12 %سنة 1990ونتج عنه ضعف تقديم المساعدات السوفياتية للخارج[2].

- عدم قدرة الاتحاد السوفياتي على مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي للطرف المنافس "الولايات المتحدة الأمريكية".

- زيادة الضغوط الداخلية من الخارج وفرض القيود والحظر على الصادرات.

- تخلي الاتحاد السوفياتي عن الإيديولوجية الاشتراكية وتمحور سياسته بالاهتمام بالمصالح الوطنية.

- إنحسار أفاق السياسة الخارجية السوفياتية في المحيط الأوربي مقابل امتداد وتأثير السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي.

1- نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي (الأردن: دار الكندي، 2001)، ص.50.
2- خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص.228.

- وجود انقلابات كالانقلاب السياسي الفاشل ضد الرئيس السوفياتي السابق "غورباتشوف 1991" لمنعه من تقديم المزيد من التنازلات للغرب من طرف مسؤولي الاتحاد السوفياتي.

- مطالبة بعض دول الاتحاد السوفياتي بالاستقلال أدى لانهيار الأنظمة الاشتراكية في هنغاريا، بولونيا، ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا[1].

- بروز مشكل هجرة اليهود.

- فشل سياسة البروسترايكا والغلاسنوست عن تحقيق أهدافها ما دفع بمستشار الرئيس السوفياتي "نيكولاي بورغالوف" بإلقاء تصريح قائلا (تحرير المعسكر الاشتراكي هو من صنع البروسترايكا)[2] .

- تولي السلطة السياسية في الاتحاد السوفياتي من طرف الرئيس "بوريس إيلتسن".

- وضع حد للتعايش السلمي ومرحلة الوفاق الوطني[3].

- إعلان انهيار الاتحاد السوفياتي وحل محله كومنولث الدول المستقلة أو رابطة الدول المستقلة بزعامة روسيا الاتحادية 1991/12/21، يضم كومنولث الدول المستقلة كل من "روسيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، ليتوانيا، لاتفيا، استونيا، مولدافيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، كازخستان، أوزباكستان، قيرقيزستان، تركمانستان وطاجكستان"[4].

2- الأسباب الخارجية التي أدت لانهيار الاتحاد السوفياتي

- انهيار جدار برلين وتوحيد الألمانيتين 1990/10/04.

- حل حلف وارسو من طرف الرئيس السوفياتي " غورباتشوف" 1991/06/08[5].

- حل الكوميكون 1991/01/05.

- التوقيع على معاهدة خفض ومنع انتشار الأسلحةالإستراتيجية النووية"معاهدة سالت 02" بين الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" والرئيس السوفياتي السابق "غورباتشوف" 1991/06/31، بعدها قامت كل من بروسيا ودول الكومنولث بتدمير أسلحتها النووية بمساعدة أمريكية.

1- علي عودة العقابي، مرجع سبق ذكره، ص.114.

2- إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة "تاريخ العلاقات الأمريكية الروسية" (الأردن: أمواج للنشر والتوزيع، 2015)، ص.44.

3- محمد منذر، مرجع سبق ذكره، ص.293.

4- أمجد جهاد عبد الله، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011)، ص.82.

5- عبد الكريم بإسماعيل، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق من بوش إلى بوش "المحددات والإنعكاسات" (الأردن:دار الراية للنشر والتوزيع، 2015)، ص.58.

- التحول في طبيعة الصراع الدولي من صراع إيديولوجي عسكري فترة الحرب الباردة لصراع حضاري ثقافي وبروز دور العامل التكنولوجي فترة ما بعد الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي[1].

- تأسس الاتحاد السوفياتي في قمة يالطا 1945 بين كل من الرئيس الأمريكي والسوفياتي"تشرشل، روزفلت وستالين"، كما إحتضنت قمة "يالطا" المنعقدة بين 2 و3 ديسمبر 1989 بوادر التوقيع على انهيار الإتحاد السوفياتي[2]،ليعلن رسميا عن انهيار الاتحاد السوفياتي 1991/12/21 ليحل محله كومنولث الدول المستقلة.

- إعلان الرئيس السوفياتي "بوريس ايلتسن" بان روسيا لم تعد ترى في أمريكا عدوا لها، حيث قام الرئيس "ايلتسن"بزيارة لأمريكا واختتمت الزيارة بالتوقيع على وثيقة التعاون الأمريكي الروسي 1992/02، تضمنت وثيقة التعاون الأمريكي الروسي الموقعة النقاط الآتية:

أ –تصبح العلاقات الأمريكية الروسية علاقات صداقة ومشاركة قائمة على أساس التفاهم والثقة والتفاهم المتبادل والالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية واقتصاد السوق.

ب- التعاون على تحرير التجارة الدولية وزيادة الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين الطرفين.

ت- حل النزاعات الإقليمية سلميا وبطرق ودية.

ث- خفض الترسانة النووية حسب ما نصت عليه اتفاقية "سالت 02"[3].

- نشوب أزمة الخليج الثانية بين العراق والكويت غير أن أمريكا شكلت تحالف عسكري وسياسي دولي ضد العراق باعتبارها مهددة لمصالح الدول الكبرى إقليميا، كما حاولت أمريكا أن تحول دون هيمنة العراق على نفط الخليج لان النفط محرك للاقتصاد العالمي.

دخل العالم بداية التسعينيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة باعتراف المحللين السياسيين وحل محل الأحلاف العسكرية التكتلات الاقتصادية والتنافس التجاري، حيث يرى المحلل "وولت روستوWalt Rostow" أن ظهور التكتلات الاقتصادية أحد الخصائص المميزة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي برز نظام دولي جديد عرف بنظام أحادي القطبية وكرس النظام الجديد سياسة القوة والهيمنة على المسرح الدولي، استخدم الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" مصطلح النظام الدولي الجديد

1- أمين شلبي، أمريكا والعالم (القاهرة: علاء للكتب والنشر والتوزيع، 2005)، ص.18.

2- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام العالمي الجديد، الثابت... والمتغير (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2006)، ص.43.

3- خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص.ص- 252.245.

نهاية 1989 بهدف انهاء الفوارق بين الدول وانهاء الانقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية[1].

المطلب الثالث: النظام الدولي أحادي القطبيةUnipolar System

شكلت نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي نقطة تحول وتغيير في النظام الدولي، وارتبط النظام الدولي الجديد بتوازنات وفعالية المنظمات الدولية وعلاقات القوى الكبرى. يعرف النظام الدولي الجديد بمجموعة القواعد والأسس المراد بها تسيير النظام الدولي بتحول شامل في مجموعة القيم والمبادئ والمفاهيم التي تضبط مسار العلاقات الدولية كمفهوم السيادة للدول، حق الشعوب في تقرير مصيرها، حقوق الإنسان ومشكل الأقليات والإثنيات التي شهدتها أوربا الشرقية واسيا الوسطى.شهدت فترة الحرب الباردة صراعات إستراتيجيةإيديولوجية وتحولت فترة ما بعد الحرب الباردة لصراعات اثنية عرقية حيث برزت الحروب الأهلية الطائفية في عدة مناطق من العالم وتحولت الصراعات من صراعات دولية لصراعات داخلية. صرح الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" 1991/03/08 قائلا "نحن مستعدون أن نلجأ للدفاع عن النظام الجديد الذي يرى النور بين دول العالم[2]. ساهمت أسباب داخلية وأخرى خارجية لبروز النظام الدولي الجديد ما سنذكره بصفة عامة.

أسباب وعوامل بروز النظام الدولي الجديد

- انهيار الاتحاد السوفياتي 1991.
- مساهمة الثورة الصناعية في التقدم التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بمجال الاتصال والمعلومات.
- الترويج لنشر قيم ومبادئ جديدة كالديمقراطية، حقوق الإنسان.
- بروز مشكل الأقليات العرقية والاثنية والقوميات الطائفية.
- انقسام العالم على أسس تكنولوجية حضارية بعد أن كان منقسما على أسس إيديولوجية اقتصادية[3].
- بروز مشاكل عالمية تقتضي حلول عالمية ما أدى لتبدل مصادر التهديد في النظام الدولي بين دول الشمال والجنوب، اعتبرت دول الجنوب مصدر للتهديدات الدولية كمشاكل الإرهاب الدولي، التلوث، الهجرة غير شرعية والتصحر إضافة لمشكل النزاعات الداخلية والصراعات القومية[4].

1-Pascal Boniface, Comprendre le monde (Paris : Armand Colin,20145), p:11.

2- عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، د.ذكر سنة النشر)، ص.24.

3- أمين شلبي، مرجع سبق ذكره، ص.18.

4- عبد الواحد الناصر، مرجع سابق ذكره، ص.40.

- شكلت حرب الخليج الثانية 1990 حشد للتأييد العالمي لتأسيس نظام دولي جديد بإعلان الرئيس الأمريكي "بوش الأب"أما الكونغرس الأمريكي قائلا "إن حرب الخليج كانت المحك الأول لنظام عالمي جديد"[1]، بعد نجاح حرب الخليج الثانية صرح الرئيس الأمريكي قائلا "إن أركان النظام الدولي الجديدباعتباره مجموعة القواعد والأسس المراد بها تسيير عالم ما بعد الحرب الباردة في جميع المجالات بهدف إيجاد عالم مستقر خال من النزاعات تسوده الديمقراطية، التعاون والإخاء بين الدول بزعامة أمريكا"[2]

- يعتبر "كراوثمرKrauthammer" نظام ما بعد الحرب الباردة نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لبروزها بعد حرب الخليج الثانية كدولة منفردة استطاعت ترسيخ نظام دولي جديد وذلك بقدرتها على الفعل والحركة وممارسة القوة والضغط والتأثير سياسيا، اقتصاديا، عسكريا واستراتيجيا. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وذلك من خلال حق الفيتو الممنوح للدول الخمسة الكبرى منها أمريكا والتأثير على مجلس الأمن الدولي لمنح الشرعية الدولية لقراراتها بما يتوافق والمصالح الأمريكية ومصالح الدول الغربية حتى وان استدعى ذلك حشد واستخدام القوة العسكرية[3].

بعدما تعرضنا لعوامل بروز نظام أحادي القطبية سنبين في النقاط التالية أهم **مميزات نظام أحادي القطبية** كالتالي:

- الانتقال من نظام ثنائي القطبية لنظام أحادي القطبية.
- انتقال الصراع العالمي من صراع عسكري سياسي لصراع اقتصادي حضاري بعد انهيار توازن القوى دوليا.
- نزع صفة الإيديولوجية عن العلاقات الدولية.
- استخدام المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية لتحقيق المصالح الأمريكية خاصة والمصالح الغربية عامة كفرض الحصار الاقتصادي والتدخل العسكري في العراق بهدف السيطرة على النفط العراقي لان لنفط عصب الاقتصاد الدولي، وفرض الحصار الاقتصادي على إيران بسبب امتلاكالسلاح النووي.
- الصراع على منابع النفط لضمان تدفقه للدول الغربية الاقتصادية.

1- عدنان سليمان، مرجع سبق ذكره، ص.89.
2- عبد الكريم بإسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.62.
3- نظمي أبو لبدة، مرجع سبق ذكره، ص.40.

- إستخدام القوة العسكرية من طرف أمريكا بدعم من الدول الغربية التي تنادي بالديمقراطية والحرية ضد الدول التي تسعى لامتلاك وتطوير القدرات الذاتية للسماح لها بالتغلب على عوامل التخلف كالتدخل في دول البلقان، الصومال 1993، يوغسلافيا 1999، أفغانستان 2001 للقضاء على الدول المارقة، التدخل في العراق 2003، السودان وليبيا 2011[1].

- الارتكاز على القوة العسكرية الأمريكية للتدخل في الدول لاكتساب الشرعية الدولية كما ساهمت العولمة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على الدول[2].

- يرى "جوزيف ناي J.Nye" أن حرب الخليج الثانية بينت بشكل حاسم انفراد أمريكا بامتلاك القوة الصلبة"Hard power"أي القدرة على التحكم في الآخرين باللجوء للمصادر المادية كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة الناعمة "Soft power" أي جاذبية أفكار الدولة والقدرة على وضع برنامج سياسي وتحديد إطار عمل يؤخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى، كما انتهجت أمريكا في عهد اوباما سياسة القوة الذكية وذلك بدمج الدبلوماسية والدفاع والتنمية[3].

- في ظل نظام أحادي القطبية أصبح النظام الرأسمالي يشكل قلب العالم ويتضمن لتحريكه ثلاث عناصر أساسية منها الدول الرأسمالية "مجموعة السبعة، المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية المكونة من الثالوث الاقتصادي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لتسيير والتحكم في الاقتصاد والتجارة الدولية، دور الشركات متعددة الجنسيات بناء اقتصاديات الدول، إضافة لضعف فاعلية وفعالية المنظمات الدولية كمجلس الأمن الدولي لتطبيق القرارات الدولية كاستصدار قرارات دولية بخصوص القضية الفلسطينية وعدم القدرة على تطبيقها على ارض الواقع مما يؤثر على الأمم المتحدة كهيئة دولية لتحقيق السلم والأمن الدولي".

- سعي أمريكا لفرض نمط قيمي واحد يتضمن في شقه السياسي تطبيق الديمقراطية الليبرالية بأبعاده المختلفة" كتطبيق الحكم الراشد، المشاركة السياسية، التداول السلمي على السلطة، احترام الحقوق والحريات الفردية"، إستخدام الوسائل الإقتصادية كفرض التعامل مع الدول النامية بالمشروطية السياسية "PoliticalConditionality" لمنح المساعدات المالية للدول ذات الاقتصاديات الضعيفة حيث صرح "هيرمان

1- سميرة عامر التبر، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "لبنان نموذجا" (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015)، ص.70.
2- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية (لبنان: دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، 2006)، ص.19.
3- علي زياد العلي، منطق القوة الاستراتيجي في العلوم السياسية (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016)، ص.308.

كوهنH.Kohan"مساعد وزير خارجية أمريكا للشؤون الإفريقية 1990 قائلا "إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فان التحول الديمقراطي أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية"[1].

يتمحور النظام الدولي أحادي القطبية وفق قوة قطبية منفردة تتمركز لديها عناصر القوة والنفوذ والسعي لتكييف الأنماط السلوكية المؤسسية وفق أهداف وتطلعات القوة المهيمنة، احتكار والانفراد بمقدرات النظام الدولي بسبب غياب قوة دولية مواجهة للقوة المهيمنة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة على المسرح الدولي، قال "صامؤيل هنتغتون" (إن الولايات المتحدة الأمريكية إنفردت بتسيير شؤون العالم واستطاعت أن تسخر إمكانياتها للسيطرة على كافة الشؤون العالمية،كما أشار لوجود صراع بين الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الصاعدة منها روسيا والصين في النظام الدولي وتنبأ بحتمية تعددية الأقطاب مع وجود قطب واحد مسيطر)[2].

تعددت استراتيجيات السياسة الأمريكية من رئيس لأخر فانتهج الرئيس السابق "باراك أوباما" بعد توليه السلطة السياسية إستراتيجية جديدة تعتمد على "القوة الذكية" أي دمج الدبلوماسية مع الدفاع وتحقيق التنمية حيث صرح2008/06/15 ستقوم هذه الإستراتيجية على خمسة أهداف منها إنهاء الحرب في العراق، استكمال القتال ضد القاعدة والطالبان، ضمان سلامة الأسلحة والمواد النووية من الارهابين والدول المارقة، تحقيق الأمن الحقيقي للطاقة وإعادة صياغة التحالفات لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"[3]. تمحورت السياسة الأمريكية في عهد اوباما بتحقيق الأمن المشترك، الحد من انتشار الأسلحة النووية وسحب القوات من العراق، محاربة الإرهاب، إستعادة هيبة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن النظام الدولي، استخدام سياسة القوة الذكية، اللجوء للتحالفات الدولية في التعامل مع المشاكل التي لا تهدد مباشرة أمن أمريكا والتركيز على قارة أسيا باعتبارها منطقة إستراتيجية للمصالح الأمريكية[4] .

أدت المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة لتراجع دور القوة العسكرية مقابل أهمية القوة الاقتصادية وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يحدث على الساحة الدولية من متغيرات جيوسياسية وجيوبوليتيكية

1- أول هولستي وجيمس روزينو، انقسام القيادات: معتقدات السياسة الخارجية الامريكية لدى القادة الأمريكيين 1976/ 1984 في تشارلز كيجلي ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الامريكية ومصادرها الداخلية "رؤى وشواهد، تر: عبد الوهاب علوب (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص.62.

2- هادي برهم، مرجع سبق ذكره، ص.67.

3- علي زياد عبد الله فتحي العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد "تداعياتها وآفاقها المستقبلية"(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.186.

4- المرجع نفسه، ص.193.

سيؤثر على ترسيخ هيمنتها عالميا فاتخذت إجراءات للتصدي لذلك بالاهتمام بمقوماتها المادية والمعنوية لتتمكن من إحتكار النفوذ وممارسة التأثير الدولي. ربطت أمريكا الاقتصاد الدولي بشبكة واسعة من الشركات والمؤسسات المالية والتجارية الخاضعة لسيطرتها للحفاظ على وتيرة نموها الصناعي المتصاعد حيث زادت من حجم إنتاجها ومشاركتها في التجارة العالميةوتسعى للحفاظ على أمنها الاقتصادي بتوفير مستلزمات الاقتصاد الأمريكي كالسيطرة على مصادر الطاقة والموارد الأولية والحفاظ على مخزونها الاستراتيجي من النفط والذهب ورفع أرصدتها من العملات الأجنبية في مختلف بنوك العالم. اعتماد الدولار الأمريكي كعملة دولية، إقامة تكتلات اقتصادية كالنافتا، أما في المجال العسكري زادت من ميزانية الإنفاق في المجال العسكري حيث وصلت 2008 لحوالي 462.4 مليار دولار لتصل 2011 لغاية 502.3 مليار دولار.

إستطاعت أمريكا الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والأنظمة المعلوماتية واستغلتها في تطوير العتاد العسكري لتسليح قواتها العسكرية حيث إحتلت المرتبة الأولى من حيث كمية ونوعية الأسلحة النووية مما ساعد على الانتشار الواسع للقوات العسكرية الأمريكية في أنحاء العالم، غير أنأحداث 2001 أثرت على أمريكا وساهمت في سعيها لزيادة انتشار قواتها العسكرية وتوظيف قدراتها وإمكانياتها العسكرية في القضايا والأزماتالإقليمية والدولية[1].

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 على برجي التجارة في أمريكا لإدراك طبيعة الخطر المجهول المتمثل في الإرهاب الدولي فسعت أمريكا لحشد القوى باللجوء لعلاقات التعاون والتنسيق بينها وبين حلفائها من الدول كروسيا والصين[2]، للحفاظ على ضمان الأمن القومي الأمريكي تمت صياغة عدة استراتيجيات أمنيةكإستراتيجية الضربة الوقائية أيإعلان الحرب ضد أي دولة تمثل خطر مستقبلي على امن أمريكا[3].

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ والهيمنة على المسرح الدولي بضمان الإمدادات النفطية والسيطرة على منابع النفط العالمي، خلق بؤر توتر عالمية والتأكيد على قواتها العسكرية للحفاظ على الأمن والسلم الدولي، السيطرة على الاقتصاد والتجارة الدولية من خلال هيمنة مؤسساتها وشركاتها العالمية والسعي للحفاظ على أمنها القومي وامن حلفائها ومناطق نفوذها في مختلف دول العالم.

1- حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي (بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص- ص . 203- 196.

2- يوسف حسن يوسف، مدارس النظم السياسية الجديدة (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص.239.

3- الشاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سبق ذكره، ص.114.

يرى بعض المحللين وجود إرهاصات للتحول للتعددية القطبية بحيث تدعم رأي هنتغتون بما أشار إليه مدير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية "ريتشارد هاس" بان العالم تحكمه مجموعة من الفواعل تمتلك وتمارس أنواع مختلفة من القوة لا تؤثر على ظهور أقطاب حقيقيين بل غياب الأقطاب، حيث يتميز نظام اللاقطبية بلامركزية القوة وعدم وجود أقطاب تتمحور حولها القوى نظرا للأسباب الآتية منها

- فقدان الدولة القومية لقوتها أمام ضغط المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني.
- عدم قدرة أي دولة مهما كانت قوتها العسكرية والاقتصادية السيطرة على النظام الدولي وإخضاعه لمصالحها، حيث أن العلاقات الدولية يسودها التعاون، الصراع ما يغير في مفهوم التحالفات الدولية وعليه يرى هاس دورا بارزا للقوى الإقليمية كالبرازيل وجنوب إفريقيا[1].
- ضغط وفعالية المجتمع المدني.
- التغير في ادوار الدولة بسبب التحديات التي تواجهها كالنزاعات الداخلية والإقليمية وتأثر المنظمات الدولية.
- بروز القوى الصاعدة وتأثيرها على المسرح الدولي.

كما قدم "ولد عبد الحي" مؤشرات لهبوط وتراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية منها:

- تزايد عمليات الانسحاب العسكري الأمريكي من دول العالم.
- تراجع فائض الإنتاج الصناعي ووصوله لمرحلة العجز.
- ارتفاع نسبة المديونية الأمريكية وتراجع ناتج البحث العلمي.
- زيادة الاعتماد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز التجاري.

يعتقد "سيمناتور" أن النظام الدولي الحالي يتجه للتعددية القطبية من خلال النقاط الآتية:

- غياب قيادة معترف بها يمكنها إضفاء الشرعية على أي مشروع حضاري أو فكرة تاريخية.
- التوجه الأمريكي نحو العزلة وزيادة الشكوك حول قدرتها للوفاء بالتزاماتها ومسؤوليتها العالمية.

1- حيدر علي حسين،مرجع سبق ذكره، ص.296.

- تسيير النظام الدولي بصفة جماعية من خلال قوى متعددة الأطراف كتأثير القوى الصاعدة روسيا والصين والهند[1].

أما "يوسف ناصيف" فيرى وجود حق لترسيخ النظام متعدد الأقطاب نظرا

- تراجع القوة الأمريكية وانسجام قدرتها العسكرية مع الأطراف الأخرى كالاتحاد السوفياتي والصين.
- قيام العلاقات السياسية بين الأطراف الغربية والأقطاب الأخرى على دينامكية التعاون والتنافس.
- عودة روسيا والصين للعب ادوار تتناسب مع قدراتهما الكامنة[2].
- إعتبر "جوزيف جوف" أن القوة المهيمنة التي تمتد مصالحها عبر النظام الدولي وقوتها تفوق قدرة منافسيها[3].

إن ترسيخ النظام الدولي متعدد الأقطاب لا يتوقف على تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية إنما يعتمد على ظهور ووجود قوى رئيسية مهيأة لان تعمل كقطب ومرجعية لتحقق التنافس وعدم الإخلال بميزان القوى العالمي أو إمكانية وجود تحالف أو توافق في إدارة الشؤون العالمية.

1- حسين سنطوح، الحوار الجزائري الأطلسي: من أين والى أين؟، مجلة دراسات إستراتيجية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع: 02، 2006)، ص.39.

2- وجيه احمد عبد الكريم، القطب القادم "الصراع الصيني الأمريكي" (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص.7.

3- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص.198.

خاتمة الفصل الاول

إن عملية التحول السياسي صعبة ومعقدة باعتبارها عملية تغيير جذري للنظام السياسي وهياكله ومؤسساته، انتشرت موجة التحول السياسي بانهيار الاتحاد السوفياتي واختلال ميزان القوى لصالح أمريكا باعتبارها القطب المهمين دوليا.

تكمن صعوبة عملية التحول السياسي في اختلاف الأنظمة السياسة من نظام سياسي لآخر رغم أن التحول يقصد به القضاء على الانظمة الاستبدادية الديكتاتورية ومحاولة استبدالها بأنظمة ديمقراطية تستند لمبادئ حقوق الانسان، الحكم الراشد وسيادة القانون.

يحدد النظام السياسي القائم اسلوب التحول السياسي وتلعب النخبة السياسية دورا في عملية التحول السلمي والجزئي غير انه يمكن ان يكون التحول ثوري وشامل نتيجة لعدم تلبية مطالب افراد المجتمع، تساهم في عملية التحول السياسيعدة عوامل داخلية وخارجية كفقدان شرعية النظام السياسي ودور العامل الاقتصادي والاجتماعي والديني في عملية التحول والتغيير اضافة لدور المؤسسات الدولية التي اصبحت تشكل ادوات ضغط على الدول لتبني النظام الديمقراطي.

إن نجاح التحول السياسي يرتبط باحترام قواعد اللعبة السياسية من طرف الفواعل والقوى السياسية من خلال فتح المجال للمشاركة في العملية السياسية، كما ترتبط عملية التحول السياسي بالترسيخ السياسي للديمقراطية وقدرة النظام السياسي على التكيف مع المتغيرات المحلية، الإقليمية والدولية.

شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على المسرح الدولي وتسعى لنشر قيم الديمقراطية وفرض نظام الاقتصاد الليبرالي.

الفصل الثاني

التغيرات الاقتصادية الدولية

فترة ما بعد الحرب الباردة

مقدمة الفصل:

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تغيرات وتطوراتفي توجهاتها من مرحلة لأخرى وأصبح الاندماج في النظام الاقتصادي الجديد ضرورة لدول العالم خاصة الدول النامية ما دفعها لاتخاذ سياسات وإجراءات بهدف الانفتاح على العالم الخارجي وتمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن النظام الاقتصادي العالمي تكون عبر مراحل متعددة من المرحلة البدائية لمرحلة التكنولوجيا والتطور حيث افرزت العولمة ميكانزمات واليات لتأثير المجال الاقتصادي على المجالات الاخرى، الا ان فترة الحرب الباردة عرفت تنافس قوتين سعت كل منهما للتأثير بقيمها ومبادئهاغير ان امريكا استطاعت فرض نموذجها الليبرالي المعتمد على اقتصاد السوق وأليات العولمة "المؤسسات المالية الدولية" ودورها في فرض النموذج الغربي.

كيفت أمريكا إستراتيجياتها وآلياتها لمسايرة الأوضاع الإقتصادية الدولية ووظفت التكنولوجيا لضمان قوتها وأستغلتها للتحكم في الدول ما جعل الدول تعاني من تبعية في مختلف المجالات. سنوضح في هذا الفصل كرونولوجيا تطور الاقتصاد العالمي، ثم نتطرق للعولمة كأالية لفرض النموذج الغربي ونوضح اخيرا اليات العولمة ودورها في الاقتصاد الدولي.

المبحث الأول: كرونولوجيا تطور الاقتصاد العالمي

يمثل الاقتصاد الدولي مجمل المعاملات أو العلاقات الاقتصادية الدولية بين دول العالم والتي يسعى لتفسيرها وتحليلها. وكنتيجةأصبح الاندماج في النظام الاقتصادي الجديد ضرورة لكل دول العالم خاصة الدول النامية ما دفع بالدول لاتخاذ سياسات وإجراءات بهدف الانفتاح على العالم الخارجي وتمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي. استنادا للتاريخ شهدت مسيرة تطور النظام الاقتصادي العالمي مراحل متعددة لتكوينه وتشكيله ما سنتطرق له بالتفصيل للإلمام بموضوع دراستنا.

المطلب الأول: بوادر الاقتصاد الدولي من معاهدة فيينا لما بعد فترة الحرب الباردة

اتسم الاقتصاد العالمي بالديناميكية ولذا مر بعدة مراحل لتشكيله وتكوينه واتضحت معالم العلاقات الاقتصادية بإبرام معاهدة فيينا 1815دون تجاهل العلاقات الاقتصادية الماضية.تاريخيا تميز الاقتصاد العالمي في المرحلة البدائية بالاعتماد علىالزراعة والصيد والمبادلات التجاريةأي "اقتصاد تقليدي" لاعتماده علىأدوات بدائية وجهد كبير ومحاصيل ذاتية، أما العصور الوسطى فسادت الإقطاعيةلتزدهر التجارة مابين القرنين الخامس عشر والثامن عشر وعرف قديما بالعصر التجاري وتم التعامل فيه بالسلع والفضة، يمكن القول أن العصر التجاري تميز بتخصيص العمل لريادة كل من الدول في مجال معين فاشتهرت أسيا بالمنسوجات وعرفت الصين بالخزف أماأوروبا فتميزت بإنتاج السكر والفضة كمعدن نفيس[1].

عرف الإقتصاد تطورا هاما بظهور الثورة الصناعية أواخر القرن الخامس عشر بإنجلترا[2] مع رحلات بعض المستكشفين أمثال كولومبس، وعرفت التجارة الدولية حرية بسبب الإختراعات وأصبح التعامل بقاعدة الذهب في الفترة 1914/1880 وتميزت الفترة بثبات أسعار الصرف، لذا أصبح الذهب الاحتياطي الوحيد لتعامل الدول[3] مقابل عملاتها أي ثابت وحدة العملة بالنسبة للذهب ويطلق عليه سعر التعادل "MintParity".

1- روبرت سي ألن، التاريخ الإقتصادي العالمي، تر: محمد سعد طنطاوي (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص.8.
2- جون كينث جالبريت، تاريخ الفكر الإقتصادي، تر: أحمد فؤاد بلبع (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000)، ص.71.
3- مورد خاي كريانين، الإقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، تر: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطبة (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 2007)، ص.282.

سادت الرأسمالية الصناعية بترسيخ دور ومكانة الدولة الأمة بتفشي النزعة الليبرالية والقومية، أما دورهافإنحصر في الأمن والدفاع عن الحدود والعدالة وتأمين المواد الأولية لتنمية الإقتصاد ما دفع بالدول الصناعية للبحث عن مناطق أخرى خارج حدودها للاستفادة من موادها فلجأت لسياسة "الاستعمار" لتامين المواد الأولية والتنقيب عن المعادن لتطوير اقتصادها. في هذه المرحلة أصبح العامل الجغرافي والاقتصادي والعنصر البشري محدد لقوة الدول فشساعةالمساحة الجغرافية بالضرورة تعني غنى وتنوع الدول بالموارد الأولية ما يساهم في تطوير وبناء اقتصادها كما ينعكس على العوامل الأخرى.

أصبحت القارة الأوربية مركز للتصنيع خاصة بريطانيا وأعتبرت لندن مركز نقدي عالمي وحيد وأصبح الجنيه الإسترلينيأهم عملة دولية متداولة[1]، كما لعب العامل الجغرافي والعسكري دورا هاما في تطور الدول حيث أصبح التنافس على المستعمرات لتامين المصادر الأولية وبالتالي أصبحت تشكل الأخيرة مناطق نفوذ للدول المتقدمة حيث استنزفت الموارد الأولية للدول المستعمرة لتنمية اقتصاديات الدول المتقدمة ولدفع عجلة نموها الاقتصادي وتطوير الاختراعات والاكتشافات.في خضم ما ذكرناه لايفوتنا تجاهل الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الدولي كأزمة 1637 المتعلقة بالسندات المالية الناتجة عن المضاربة بأوربا، الأزمة النقدية 1797 بإنجلترا، الأزمة المالية الأمريكية 1819[2].

بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها أصبحت مع دول أوربا الغربية مراكز تصنيع عالمي وبذلك تحولت موازين القوى من بريطانيا لأمريكا وانتهى نظام الصرف بالذهب وشكل العامل العسكري أحد أهم عوامل قوة الدول.

إن التنافس بين الدول أدى لتصاعد التحالفات والتسابق نحو التسلح ونتج عنه قيام الحرب العالمية الأولى وما ترتب عنها من تدمير للدول الأوربية. كما شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 بداية لتكوين أقطاب الاقتصاد العالمي بوجود قطبين متصارعين على الساحة الدولية تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائهاالنظام الاقتصادي الحر ويتزعم الاتحاد السوفياتي وحلفائه المعسكر الثاني حيث يسوده نظام التخطيط المركزي وتوجيه الدولة للاقتصاد، تميزت المرحلة بتمركز وتوازن القوى ليفرض النظام الرأسمالي الليبرالي اقتصاديا لاحقا[3].

1- سامي خليل، الإقتصاد الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، ج:2، 2005)، ص.1279.

2-Lacost Olivier, comprendre le crise financiers(Paris: éditions eyrolles,2009),p:29.

3 -Joan Edelman Spero, The Politics of International Economic Relations (London :Jordon book center company,1987),p :5.

إعتمد الحلفاء أثر نهاية الحرب العالمية الثانية إقامة نظام نقدي عالمي مرن بالتأكيد على ثبات أسعار الصرف وفقا لاتفاقية "بريتن وودز" 1944 التي ضمت ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إضافة لممثلي أربعين دولة واتفق على أن يصبح الدولار الأمريكي محل الذهب كعملة دولية يتعامل بها، وإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اعتمادا على فكرة الوزير الأمريكي"هاري دي وايت H.Whiht" مما عكس نفوذ الوفد الأمريكي(سنتعرض لإنشاء البنك وصندوق النقد الدولي بالتفصيل لاحقا في دراستنا لنوضح الأسباب والتداعيات).

دعت أمريكا لإعادة إعمار وبناء أوربا عملا بفكرة وزير خارجيتها "جورج مارشال" 1947 بتقديم مساعدات مالية للدول التي دمرت الحرب إقتصادها لتحقيق نمو إقتصادي ولمعالجة الفائض في ميزان مدفوعات أمريكا وبهدف إحتواء المد الشيوعي وقدرت 90 بليون دولار أمريكي للفترة 1951/1948[1]. إن مشروع مارشال مهد لحرية التجارة الخارجية وانتقال رؤوس الأموالودعم فكرة التجارة متعددة الأطراف والتعاون الإقليمي والتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية بين الدول الأوربيةوأمريكا مما يعني أن الأخيرة خلقت مناطق نفوذ لاقتصادها بفتح أسواق لمنتوجاتها بأفكار جديدة.

إنحصرت أسباب انهيار نظام بريتن وودزفي الأزمة النقدية العالمية بعد اتخاذ الرئيس الأمريكي "نكسون" قرار منع تحويل الدولار لذهب بداية من "اوت 1971" كنتيجة لحرب فيتنام إثر عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ليصل إلى 30 مليار دولار فيما يخص الاحتياطي الرسمي أما العجز التجاري فقدر 2.7 مليار دولار[2]، المعاناة من التضخم والبطالة، تعويم العملات مما يعني أنها تخضع لتقلبات أسعار الصرف "سعر الصرف العائم المدار" وبالتالي التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت المحدد ب35 دولار لأوقية الذهب.

نذكر من أهم مميزات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعدد المنظمات الدولية الاقتصادية بهدف تنمية وتدعيم الإقتصاد الدولي وتسهيل المبادلات التجارية "سلع، خدمات، إستثمارات، حرية التجارة الدولية" ودعم التعاون والتبادل الدولي ومنه يمكن الجزم ان ميزة العلاقات الاقتصادية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التشابك والتعقيد والتأثر والتأثير بين دول العالم إضافةتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية في مجال العلاقات الاقتصادية[3].

1- عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص.83.

2- مورد خاي كريانين، تر: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، مرجع سبق ذكره، ص.404.

3- جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف، الإقتصاد الدولي (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص.20.

كخلاصة لما ذكر اعلاه نلخص أهمملامح فرض النظام الاقتصادي الرأسمالي في النقاط الآتية:

1- خروج أمريكا منتصرة من الحرب العالمية الثانية كقوة اقتصادية وعسكرية جعلها تسعى لتحقيق تكامل اقتصادي عالمي بعد ان ضعفت قوة دول المحور او الدول الأوربية بريطانيا وفرنسا، باعتماد أمريكا سياسة اعمار ما خربته الحرب في دول أوربا واليابان من خلال مشروع مارشال1948/1953 بتقديمها لمساعدات مالية قدرت ما بين 13 و15 مليار دولار لدفع عجلة نموها الإقتصادي.

2- السعي لاحتواء المد الشيوعي وإقامة نموذج متقدم للرأسمالية كنظام اقتصادي مثالي لأن النظام الشيوعي يعتمد على التخطيط الاقتصادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[1].

3- الحفاظ على نمط تقسيم العمل الدول بين الدول المتقدمة والنامية بإخضاع الأخيرة لتبعيتها تجاريا، ماليا وتقنيا ومنه فالعلاقات الدولية تتميز بالسيطرة والهيمنة على الدول النامية.

4- تأمين مصادر النفط بسيطرة الشركات الأمريكية والأوربية لاتفاقيات التنقيب واكتشاف النفط، استخراجه وتسويقه من الدول النامية نتيجة التحكم في التكنولوجيا ما يدل على استغلال الموارد الطبيعية بحكم العوامل التاريخية كالاستعمار وبالتالي تعتبر الدول النامية مناطق نفوذ للمستعمر او بحكم التبعية وعدم تحكمها في التكنولوجيا واستغلال ثرواتها عقلانيا.

5- إرساء دعائم نظام النقد الدولي وإتضح ذلك بانعقاد مؤتمر بريتن وودز وانشائه للمؤسسات المالية الدولية للمساهمة بتحقيق النمو والاكتفاء الاقتصادي وإكتمال ثالوث الاقتصاد العالمي بإنشاء منظمة التجارة العالمية محل منظمة الجات وعليه سيطرة أمريكا على النظام المالي والنقدي والتجاري دوليا[2].

من خلال تحليلنا للموضوع لاحظنا غياب دول المعسكر الإشتراكي وحلفائه للمشاركة في المنظمات المالية الدولية رغم الإقتصار على بعض الدول كأعضاء في المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي ما يدل على ان المؤسسات المالية الدولية أصبحتآليات تستند إليهاالولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هيمنتها وسيطرتها على دول العالم وفرض نموذجها الليبرالي.

1- جميل محمد خالد، أساسيات الإقتصاد الدولي (الاردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص.57.

2- محمد حشماوي، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية،2006)، ص-13.

تعتبر فترة الحرب الباردة مميزة في الاقتصاد الدولي بوجود تنافس تكنولوجي وتحقيق زيادة في التقدم التقني المساهم في تنظيم الاقتصاد وتخصص العمل للدولي، كما ان انهيار نظام بريتن وودز الخاص بأسعار الصرف بعدم قابلية تحويل الدولار لذهب سنة 1971 نتج عنه اضطراب للمعاملات النقدية الدولية بتعويم العملات اي تبني الدول لنظام أسعار الصرف العائمة[1] **كنظام الثعبان** الذي تبنته ستة دول من وسط وشمال اوربا (فرنسا، النرويج، السويد)، إضافة لبعض المؤشرات الدولية المتعلقة بالاقتصاد الدولي.

يتمثل المؤشر الأول في تطور أشكال التبادل الدولي ما سمح بفقدان الدول المتطورة لاستقلاليتها وأصبحت ظاهرة الاعتماد المتبادل ظاهرة اقتصادية جديدة بتكوين الدول لتكتلات إقتصادية إقليميا بإنشاء مناطق للتجارة الحرة كدور المنظمة المصدرة للنفط"الاوبك"للتأثير في الازمة النفطية أكتوبر 1973 بسبب قناة السويس"مصر"ما دفعهاللتحكم في أسعار وكميات البترول ليرتفع من 7 الى 35 دولار امريكي للبرميل.إنشاء السوق الحرة للتجارة بأمريكا 1989 والسوق الأوربية المشتركة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول. ساهمت التكتلات الإقليمية في تنظيم الإقتصاد دوليا وتنظيم التجارة الخارجية.

برز المؤشر الثاني في إنفجار مشكل المديونية بإعلان المكسيك ودول امريكا اللاتينية 1982 عجزها لدفع ديونها الخارجية حيث بدأت المحاولات لحل المشكل إقتصاديا وسياسيا بإعادة جدولة الديون الخارجية بإشراف صندوق النقد الدولي للتكيف مع المتغيرات الجديدة.

أما المؤشر الثالث فيتضح في بحث الدول النامية عن نظام اقتصادي دولي جديد ما دعت له دول عدم الانحياز المنعقدة بالجزائر[2] لمواجهة التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية بالإضافة للتحكم في إستغلال الثروات والموارد الأمر الذيأكده إنعقاد الجمعية العامة سنة 1974 الخاص بمناقشة قضايا التنمية والمواد الاولية.يهدف النظام الجديد لتحقيق المساواة،العدالة،التعاون والمصلحة المشتركة للدول. غير أن جهود الدول النامية لم تكفي لتغيير النظام الاقتصادي الدولي وباءت محاولتها بالفشل نظرا لعجزها لتوحيد سياساتها الاقتصادية وتحقيق إندماج اقليمي رغم التكتلات الاقليمية المنشاة.شكلت الظروف الدولية دعما للدول النامية وذلك بإقرار الرئيس السوفياتي "غورباتشوف"سياسة الغلاسنوست والبروستريكا بدعوته لإقامة نظام دولي جديد بعيدا عن الصراعات

1- أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000)، ص.49.

2- إكرام مياسي، الإندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص.34.

الايديولوجية للحفاظ على البيئة وتدعيم الحوار والتعاون الإقليمي الدولي ودعم التعايش وإقرار السلم والامن الدولي، إلا أن سياسته أدت لإنهيار الإتحاد السوفياتي الأمر الذي أحدث تغيير جوهري للتحول لنظام إقتصادي عالمي جديد[1].

ساهمت حرب الخليج 1990 لإرساء بوادر النظام الدولي الجديد بإعلان الرئيس الامريكي "بوش الاب" عن إقامة نظام دولي جديد لقوله بدء عهد جديد[2]وساهمت التحولات الإقتصادية الدولية لخضوع الإقتصاد العالمي لموجة التكتلات الاقليمية والخضوع لأليات العولمة حيث لعبت المؤسسات المالية الدولية دورا هاما لتحقيق الهيمنة الامريكية وذلك بتكييفها ومتطلبات التحولات الدولية.

إن إنهيار الإتحاد السوفياتي شكل إختلال توازن قوى دوليا وإعلان لنهاية الحرب الباردة وبوادر تشكيل لمرحلة جديدة أصبحت تعرف بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، تميزت الأخيرة بإعادة هيكلة النظام الدولي سياسيا وإقتصاديا وأصبحت الصراعات على أساس تكنولوجي بعد أن كانت على أساس إيديولوجي. كما تم التوجه لإقامة نظام إقتصادي عالمي جديد أساسه العولمة، الخوصصة أو ما يعرف بإقتصاد السوق وتدعم النظام الجديد بإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995 حيث إكتمل بتأسيسها ثالوث النظام الإقتصادي العالمي.

يتميز النظام الاقتصادي العالمي بمميزات ساعدته للتكيف مع التحولات والمتغيرات الدولية، فهدف النظام الإقتصادي الجديد ترتيب العلاقات الاقتصادية دوليا وخدمة مصالح الاطراف المكونة للنظام وتصحيح اختلالاته. بدأت الإرهاصات الاولى لبناء النظام الإقتصادي الجديد منذ السبعينيات بالدعوة لمحاربة التفاوت الإقتصادي بين الدول، واقعيا لوحظ أن تعديل نظام العلاقات الإقتصادية الدولية اقتضى تعديل الإستراتيجيات التنموية والسياسات الإقتصادية للدول بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي.

إن أهم مميزات النظام الجديد سنذكرها في النقاط الأتية.

- الديناميكية: شهد النظام الإقتصادي الدولي تحولات لمواكبة التغيرات الدولية بأليات وأساليب جديدة لتحقيق موازين القوى إقتصاديا، حيث ساهم التحول من نظام ثنائي القطبية لنظام جديد في بروز نظام إقتصادي عالمي جديد.

1- إيناس سعدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.44.

2- بيار سالنجر وأريك لوران، حرب الخليج "الملف السري" (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط:11، 1993)، ص.100.

- إنهيار الإتحاد السوفياتي وحله لدويلات ما أدى لظهور النزاعات الإثنية والعرقية بسبب التركيبة العرقية للدول وما ترتب عنها من حروب أهلية داخلية.

- حل الأحلاف العسكرية كحلف وارسو وإرساء القواعد العسكرية في مختلف مناطق العالم.

- تزايد الإتجاه الإقليمي بسبب الثورة التكنولوجية وتطور أشكال التبادل الدولي كإنشاء مناطق التجارة الحرة التي ساهمت في تنمية التجارة الدولية كإنشاء السوق الاوربية المشتركة 1992 والتي تطورت للاتحاد الاوربي واصبحت تشكل إحدى القوى الصاعدة التي قد تقود الإقتصاد العالمي لاحقا. زيادة الإعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية إقليميا بسبب وجود علاقات إقتصادية متشابكة بين الدول وعمق للمبادلات التجارية للمساهمة في حرية إنتقال رؤوس الأموال وزيادة التنافس في الإقتصاد العالمي[1].

- بروز العولمة كمؤشر لمرحلة عالمية جديدة بإعتمادها على آليات اقتصاد السوق وتسخيرها لفرض النفوذ الأمريكي.

- وجود أنماط جديدة لتقسيم لعمل الدولي وأصبحت ميزته الاساسية التخصص في الانتاج لدفع التعاون بين الدول.

- تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها عالميا، وبرزت قوتها من خلال تعاملاتها الاقتصادية مع دول العالم بفتح فروع خاصة للاستثمار.

- بروز الموجة الثالثة أو ما يعرف بثورة المعلومات والاتصالات بسبب الثورة التكنولوجية وما صاحبها من تطورات عالمية حولت العالم لقرية صغيرة. فالتقدم العلمي والتكنولوجي ساهم في إندماج وتكامل الأسواق عالميا والمساهمة في تطور الإقتصاد العالمي وإجراء المعاملات الإقتصادية.

- إنسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص.

- تعدد الفواعل الدولية كدور المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والفواعل ما تحت الدولة ما ساهم في تراجع مكانة الدولة على المستوى الدولي.

- عولمة المشاكل والقضايا الدولية.

1- يوسف المراشدة، العولمةوأثرها على العالم العربي "مشروع الشرق الأوسط الكبير"(عمان:دار الكندي للنشر والتوزيع،2008) ص.27.

- تغيير الإستراتيجيات الأمنية الأمريكية حسب المصالح خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 فنجد سياسة الضربة الوقائية ثم تبني سياسة الردع والإحتواء لتتغير لسياسة القوة الناعمة.

- توجه النظام الدولي لنظام متعدد الأقطاب خاصة بمرحلة الاستقطاب نتيجة لبروز قوى صاعدة كالصين، روسيا والاتحاد الأوربي.

- منافسة القوى الصاعدة لأمريكاإقتصاديا وتهديد مصالحها وتنبألمختصين بالتحول من نظام أحادي القطبية لنظام متعدد الاقطاب.

- بروز الإقتصاد المعرفي بدلا من الاقتصاد التقليدي، حيث يعتمد الاقتصاد المعرفي على التطور التكنولوجي المعلوماتي والمتميز بالحركية، العالمية، التشابك، الرقمنة، التغير والاعتماد على المهارات البشرية في اشكال الانتاج لتميزه بالابتكار، الابداع والجودة والتحكم في اليات السوق[1] وبصفة عامة استخدام الافكار بدلا من القدرات المادية. يمثل سعي الدول لكيفية الحصول على المعرفة، طريقة إستخدامها وتوظيفها وإبتكارها بتوظيف البحث العلمي وإستغلال الكفاءات لتنظيم وتغيير إستراتيجيات المحيط الاقتصادي وعليه فإن اقتصاد المعرفة يمثل تطور الاقتصاد وديناميكيته[2].

إن تطور الاقتصاد كرونولوجيا مر عبر فترات لكل منها ميزاتها الخاصة فانتقال موازين القوى من أوربا لأمريكا كان من تداعيات الحرب التي غيرت النظام العالمي من نظام متعدد الاقطاب لنظام ثنائي القطبية، تميز هذا الاخير بصراع وتنافس إيديولوجي، عسكري واقتصادي وعرف توازن قوى دولي وحربا باردة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي. ساهم التنافس بين القوتين لتطوير التكنولوجيا وإستغلالها بالتحكم فيها، إلا أن إنهيار الاتحاد السوفياتي ساهم في الانتقال لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي تغير النظام الدولي من ثنائي القطبية لنظام أحادي القطبية بهيمنة أمريكية عالميا.

تميز النظام الجديد "الأمركة" بالترويج للديمقراطية والتعامل بمبادئ إقتصاد السوق وإستخدام سياسة الترغيب والترهيب والإنتقال من القوة الصلبة عسكريا للقوة الناعمة لتحقيق هيمنتها ونفوذها، كما تم إستغلال مراكز البحث العلمي لوضع السياسات والإستراتيجيات وتكييف العالم حسب النموذج الأمريكي. إستغلت أمريكا

1- عادل مجيد عيدان العادلي وحسين وليد حسن عباس، الإقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015)، ص.70.

2-Dominique Foray, L'économie de la connaissance (France :édition la découverte,2004),p:08.

نفوذها فكيفت الهيئات الدولية والمؤسسات المالية الدولية لخدمة مصالحها كما ساهمت العولمة في انتشار النظام الجديد على كافة المستويات، إضافة للتطور التكنولوجي والعلمي الذي أصبح ميزة القرن ليس من حيث إمتلاكه ولكن من حيث التحكم في التكنولوجيا وتطويرها لخدمة المصالح والاهداف، سنتعرض بالتفصيل للعولمة التي ساعدت في غزو النظام الامريكي للعالم ثم نتطرق لتطور التكنولوجيا وتأثيرها على دول العالم.

المطلبالثاني: العولمة مقاربة مفاهيمية

تداول مصطلح العولمة في المجتمعات والأوساطالأكاديمية كإفراز للتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة حيث إتخذت أبعاد جديدة وإكتسبت مضامين حديثة وساهمت في إنتشار النظام العالمي الجديد بأبعاده الإقتصادية، السياسية والفكرية. سنتعرض في دراستنا أولا لمفهوم العولمة ثم نبين أنواعها.

تعتبر العولمة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية، برزت إرهاصاتها الأولى خلال العهد اليوناني وسادت في القرن التاسع عشر في الفكر الغربي وإتخذت منهجين أولا على الصعيد الإيديولوجي الفكري حول دينامكية النظام الرأسمالي وما يمكن أن يحققه بتطور الثورة العلمية التكنولوجية، وعلى الصعيد العلمي الموضوعي برزت من خلال تطور الفكر الإنساني وما توصل إليه في ميادين العلم والتكنولوجيا حيث أطلق على الفترة مصطلح الثورة العلمية التكنولوجية "الثورة الثالثة" التي إستطاعت أن تحول العالم بوحداته لحالة متداخلة ومتفاعلة وتحول العالم لقرية عالمية تتصل الكترونيا.

أول من إستخدم مصطلح العولمة بمفهوم القرية الكونية عالم الاجتماع الكندي"مارشال ماك لوهان Marshall Mac Luhan" في كتاب بعنوان "إستكشافات في عوالم الاتصال 1960"، كما أستخدم نفس المصطلح من طرف لوهان"Luhan" و"كونت فيون Quentin Fior" في كتابهما "حرب وسلام في القرية الكونية" 1969[1] لتحديد مصطلح العولمة سنتعرض لدراسة المفهوم لغويا واصطلاحا بهدف الوصول لتعريف اجرائي موحد نعتمده في تحليل دراستنا.

1- حسين علي الفلاحي، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013)، ص.22.

أولا: دراسة العولمة لغويا واصطلاحا

تنسب العولمة لمصطلح Globalisation نسبة إلىGlobe أي الكرة الأرضية، وتترجم إلى اللغة الفرنسيةMondialisation نسبة للعالم الفرنسيLe Monde، تدعى الكوكبية نسبة للكوكب والكونية نسبة للكون[1]. المصطلح المستعمل كثيرا العولمة ويشتق من الفعل عولم على وزن فوعل وتدل صيغة الفعل على وجود فاعل وهي من أبنية الموازين الصرفية في اللغة العربية وتعني الفوقية وأحادية الاتجاه[2]، التعولم والعالمية بمعنى اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها تسعى العولمة لتوحيد الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والفكرية من غير مراعاة اختلاف الأديان،الثقافات والأديان والجنسيات والأعراق. تستخدم بمصطلح الأمركةAméricanisationأوالتحررية الجديدة أو الرأسمالية غير المنتظمة Disordored capitalisme كوصف للعالم بالقرية الكونية وبهيمنة أمريكية[3].

إصطلاحا تتضمن أبعاد متعددة إقتصاديا، ثقافيا، سياسيا وإيديولوجيا تتحقق من خلال "التفاعلات من الجانبين، المحاكاة، الاتصالات من طرف واحد والمماثلة المؤسسية". وعليه نميز إصطلاحا بين تعاريف الباحثين الغربيين والباحثين العرب كمحاولة للوصول لتعريف إجرائي لمصطلح العولمة.

- مفهوم العولمة اصطلاحا في الفكر الغربي:

أستخدم من طرف عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماك لوهانMarshall Mac Luhan" ثم" كونت فيون Quentin Fior"، وأستعمل مستشار الأمن القومي الأمريكي "زيغينو بريجنسكي ZhigiewBrizesinshi" مصطلح العولمة في كتابه بعنوان "أمريكا والعصر الالكتروني"[4] بينما تضمن قاموس أكسفورد لأول مرة مصطلح العولمة 1991.

عرف رونالد روبرتسونRonald Robertson" العولمة بالاتجاه التاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بمعنى التقارب في المسافات والثقافات بين دول العالم ووعي سكان العالم بالانكماش للتقرب من بعضهم البعض، أما "مالكوم وترز" فاعتبرها جل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد لدمج

1- أحمد حسن صالح قادر، ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيرها على أسواق المال العالمية (الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2013)، ص.5.

2- حسين علي الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص.22.

3- Gilles Ardinat, Comprend la Mondialisation (Paris: ellipses édition,2012),p.12.

4- بلال علي النسور، العولمة وأثرها على الدول العربية (عمان: دار جليس الزمان، 2014)، ص.9.

سكان العالم في مجتمع عالمي واحد[1]، وأكد"جورج تادونكي" بأنها حالة الخروج من التهميش والحصول على المزيد من التحرر الاقتصادي والسياسي والتكيف مع أنماط الحياة ذات النفوذ الكوني، أو معلومات على أساس قواعد عالمية وفق ثقافة تنظيم تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي وتخضع لإستراتيجية عالمية. إلا أن صندوق النقد الدولي 1997 إعتبرها إنعكاس للاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الأموال وإنتقال التكنولوجيا وإنتشار شبكات الإتصال وتيار التثقيف[2].

يلاحظ من خلال التعاريف المقدمة سابقا أن العولمة تمثل تطورات بهدف دمج العالم في مجتمع عالمي أو قرية كونية، وتسعى لتقريب المسافات والثقافات ورفع وعي الأفراد وتحرير الإقتصاد وتنظيم السوق بمعايير عالمية دولية والسعي لنشر التكنولوجيا والمعلومات عن طريق شبكة الاتصالات بإعتبارها إستراتيجية لتعامل الأفراد وتبادلهم للآراء والثقافات والمعلومات المختلفة.

- مفهوم العولمة إصطلاحا في الفكر العربي:

شكلت العولمة عند "برهان غليون" ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة حيث يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة للدائرة وهوامشها، تلاشي الحدود الجغرافية للدولة القومية وتراجع سيادتها باختراقها من الشركات الدولية[3].

أما "إسماعيل صبري" عرف العولمة بتداخل واضح لأمور الاقتصاد، الإجتماع، السياسة والثقافة والسلوك دون إعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء لوطن معين أو دولة ما دون الحاجة لإجراءات حكومية.

بينما يعتبر"صالح ياسر" العولمة شكل من أشكال الصراع بين الكتل الإقتصادية والسياسية المسيطرة مرحلة ما بعد الحرب الباردة لإعادة تكييف الأوضاع الاقتصادية العالمية وتوازنات القوى الاقتصادية الدولية مع توازنات القوى السياسية وملاحظة تعاظم الهيمنة السياسية الأمريكية مقابل تراجعها إقتصاديا نفس المرحلة، تشكل العولمة الليبرالية الجديدة أداة للهيمنة العالمية الجديدة التي تسعى لتنميط العالم وفق تصور واحد مغلق يقوم على فرض

1- بلال علي النسور ، مرجع سبق ذكره، ص.11.

2- Michel-Henry Bouchet, La globalisation «Introduction à l'économie du nouveau monde» (France: Pearson éducation,2005),p.51.

3- عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني في العلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص.15.

ثقافة الأقطاب العالمية الكبرى على الجميع[1]. إلا أن "ابن منظور"يرى أنها تعود للعلم وهو المنار أي اتحاد كل دول العالم وفق نمط ونموذج معين موحد، الانتقال من المجال الوطني أو القومي إلى المجال الكوني العالمي[2].

أما "حليم بركات" فيرى أن العولمة نسق جديد من العلاقات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية والمعلوماتية بين مختلف دول العالم، تتجاوز العولمة الحدود الجغرافية وتختصر المسافات وتشكل تحدي لمفاهيم السيادة والهيمنة الأمريكية إضافة لإنتشار الثورة التكنولوجية العلمية والمعلوماتية وتحول الصراع من صراع إقتصادي لصراع حضاري[3].

حسب ما ذكرناه تتميز العولمة حسب الباحثين العرب بالخصائص التالية:

- إشارة
- لشكل من أشكال الصراع فترة ما بعد الحرب الباردة.
- تهدف لتراجع سيادة الدولة القومية.
- تبين دور العامل الخارجي لتحديد أطراف العلاقات الداخلية للدول.
- الإنتقال من نموذج وطني لنموذج كوني.
- شكل من أشكال إنتشار ثورة المعلومات.
- تعدد الأبعاد الاقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية.

مما تم التعرض له سابقا لاحظنا عدم وجود تعريف إجرائي للعولمة لإعتبارها مفهوم شمولي يصف حركة التغيير المتواصلة وتهدف لتراجع سيادة الدولة القومية وتبين أن صراع فترة ما بعد الحرب الباردة صراع إقتصادي من خلال التنافس التكنولوجي وصراع حضاري بهدف تكريس الهيمنة الأمريكية.

ثانيا: أنواع العولمة

حسب ما تطرقنا له يتضح وجود أنواع مختلفة للعولمة سنبينها كمايلي:

1- محمد محفوظ، العولمة وتحولات العالم "إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات"(المغرب: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص.16.
2- عبد الحليم عمار عربي، العولمة الاقتصادية (سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013)، ص.20.
3- حسين علي الفلاحي، مرجع سابق ذكره، ص.38.

أ- العولمة الاقتصادية:

يقصد بالعولمة الاقتصادية إندماج أسواق العالم في حقول إنتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العالمية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بهدف أن تصبح الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية[1]، ظهر مفهوم العولمة الإقتصادية 1970 نتيجة لحكم النظام الاقتصاد العالمي بأسس عالمية مشتركة وبإدارة مؤسسات وشركات عالمية.

تعرف العولمة الاقتصادية بالمستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، تتمثل في زيادة حجم ونطاق التجارة العالمية والسعي لتحريرها وكذا بروز الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى للإنتشار عالميا وزيادة إنتشار التكتلات الإقليمية وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ما أصبح يعرف باقتصاد المعرفة، تهدف للتحول نحو إقتصاد السوق ومنع تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز والحدود أمام حركة المال وكيفية انتقاله.

تعتبر العولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية المتميزة بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من إقتصاديات تتمحور على الذات وتتنافس على الاقتصاد العالمي القائم من خلال أنظمة جمركية كونية ببروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عالميا[2].

إستفادت الدول الكبرى من العولمة الإقتصادية بتكييف ادوار المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية لخدمة مصالحها وخدمة السياسة الاقتصادية الغربية خاصة السياسة الاقتصادية الأمريكية التي تسعى لتحويل العالم لقرية صغيرة بسبب حرية التجارة، انتقال ورؤوس الأموال ورفع الحواجز لتحقيق التبادل التجاري[3].

تتميز العولمة الاقتصادية بما سنذكره في النقاط الآتية:

- زيادة إنتشار التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.
- التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحرير التجارة الدولية بإشراف منظمة التجارة العالمية.

1- بلال علي النسور، مرجع سابق ذكره، ص.50.

2- عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، 2006/ 2007)، ص.113.

3- سعد شاكر شلبي، ظاهرة العولمة وأثرها في بيئة الأمن القومي العربي (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017)، ص.62.

- خلق تحالفات إستراتيجية للشركات العالمية لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- زيادة الإعتماد المتبادل إقتصاديا بين دول العالم بكافة وسائل اندماج أسواق العالم في مجال التجارة العالمية والإستثمار وإنتقال رؤوس الأموال وخضوع دول العالم لقوى السوق العالمية[1].

ب- العولمة السياسية:

تمثل مرحلة تطور الغزو الثقافي للعولمة الإقتصادية فزيادة التكتلات الإقتصادية نافست الدولة من حيث إختفاء الحدود السياسية للدولة ما أدى لطرح وظيفة جديدة للدولة بسبب الثورة المعلوماتية التي أدت لحرية انتقال الأفراد، السلع والخدمات والمعلومات عبر التجمعات السكانية لخلق إنطباع بعدم حاجة للدولة أي فقدان الدولة لدورها وأهميتها اقتصاديا.

نلاحظ العولمة السياسية من خلال الإنتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والخيارات عبر العالم أي نقل السياسة من المجال المحلي إلى المجال الخارجي[2]، إرتبطت ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية المنافسة للدولة في المجال السياسي[3] في هذا الاطار أشار "أحمد ثابت" للعولمة السياسية بتقليص فاعلية الدولة وتقليل دورها وإعتبار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها الخارجية ما يعني نقص حرية الدولة ونقل سلطاتها واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير وتوجيه العالم وهي بذلك تحتل محل الدولة وتهيمن عليها.

يظهر أثر العولمة السياسية في النقاط الآتية الذكر:

- ظهور مؤسسات المجتمع المدني أدى لسحب بعض الوظائف من الدولة مما أثر على دورها داخليا وخارجيا.
- ثورة الجماعات العرقية في بعض الدول أدىلتناقض سيادة الدولة على بعض من أقاليمها.
- زيادة الاهتمام بالفرد وحقوقه أدى لتغيير بعض المفاهيم الخاصة بسلطة الدولة على مواطنيها.
- نقل جزء من سلطات الدولة للتكتلات الإقليمية.

1- يوسف المراشدة، مرجع سبق ذكره، ص.27.
2- بلال علي النسور، مرجع سابق ذكره، ص.56.
3- زهير سعد عباس وسويم العزي، ظاهرة العولمة وتأثيراتها في الثقافة العربية (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014)، ص.34.

- ظهور مصادر قانونية خارجية منافسة لسلطة الدولة فما يخص سن القوانين كسريان قوانين الشركات متعددة الجنسيات في جميع الدول وعدم التعامل بقوانينها الداخلية[1] ما أدى لانحصار سلطة الدولة في التشريع والتقنين.

ت- العولمة الإجتماعية:

يستخدم مصطلح العولمة الإجتماعية لوصف العمليات التي تكسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل فيما يخص سقوط الحدود وتلاشي المسافات إذ تجري الحياة في قرية واحدة صغيرة، أصبحت العلاقات الاجتماعية أكثر اتصالا وتنظيما على أساس سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض.

تمثل العولمة الإجتماعية عملية إجتماعية تم من خلالها تقليص القيود التي تفرضها الجغرافيا على الأنظمة الثقافية والإجتماعية ليصبح الأفراد بدرجة متزايدة وعلى وعي بتراجع هذه القيود لتوحيد مختلف المجتمعات[2]. كما تمثل تزايد إنتشار بعض الأنماط السلوكية من عادات وتقاليد اجتماعية وثقافية[3] المؤثرة في الأبعاد الاجتماعية المتعلقة بحياة ومعيشة الأفراد بعد أن تهيأت للعولمة الظروف من خلال وسائل الإعلام التي إخترقت الحواجز الأرضية ودورها ومساهمتها في تنامي الظواهر الاجتماعية كزيادة معدلات البطالة، ارتفاع نسبة الجرائم وإنتشار الفساد والآفات الإجتماعية كالمخدرات والهجرة غير شرعية[4].

ث- العولمة الثقافية:

برزت العولمة الثقافية أثر إنفتاح وتأثر الثقافات مع بعض، تتضمن بلوغ البشرية مرحلة الحرية لإنتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والقيم للمجال العالمي بأقل القيود والضوابط عبر وسائل وتقنيات جديدة كالسياحة التي أصبحت من أدوات العولمة الثقافية[5]. تعني العولمة الثقافية إنتقال وتركيز اهتمام ووعي الفرد من المجال المحلي للمجال الخارجي كما تتضمن الغزو الثقافي بسعي العولمة للقضاء على خصوصيات المجتمعات وإختراق الثقافات

1- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص.204.
2- حسين علي الفلاحي،مرجع سابق ذكره، ص.35.
3- سعد محمد عثمان، العولمة السياسية بين الفكر الإسلامي والغربي من المنظور التاريخي (الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 2007)، ص.37.
4- سعد شاكر شلبي، مرجع سبق ذكره، ص.75.
5- بلال علي النسور، مرجع سابق ذكره، ص.53.

وتهديد الهويات المحلية بتجاهل اللغة أو اللهجة المحلية[1]، وفي نفس الإطار تساهم السياحة في الترويج لها بإنتقال الأفراد للدول وعليه نجد الإحتكاك والتأثر بين الثقافات حيث تتكون السياحة كصناعة مركبة من عناصر طبيعية، بشرية وحضارية[2].

تطورت العولمة الثقافية بسبب سرعة التطورات التكنولوجية "ثورة الآلة والمعلومات" خاصة بسبب ثورة التقدم التكنولوجي في مجال الإتصالات والمعلومات، نمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال الشركات العابرة للقوميات. تهدف العولمة لتفتيت الثقافات وإختراقها ويرتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط Uniformatisation أو التوحيد Unificationأي التنميط الثقافي للعالم.

إستخدمت لجنة اليونسكو العالمية برئاسة الأمين العام السابق للأمم المتحدة "خافيير بيريز ديكويلار" إثر إعدادها لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية المنعقد باستوكهولم 1998 "إن التنميط الثقافي يتم بإستغلال ثورة وشبكة الإتصالات العالمية وشبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال، لأن العولمة أخذت بعدا إقتصاديا إعلاميا فالإعلام أداة التأثير في الأفكار الثقافية[3]. تطرح العولمة الثقافية حدودا فضائية وترسم شبكات إتصالية معلوماتية على أسس سياسية، إقتصادية، ثقافية وفكرية لتقيم عالم من دون دولة. تهدف لتهميش الخصوصيات الثقافية كما تساهم في اضمحلال الهوية الثقافية الوطنية، يرى "أحمد محمد حجازي" أن العولمة دعوة لنفي الحضارات غير الغربية كما تشكل أهم آليات تقويض السيادة الوطنية في دول العالم أقل تطور وتوجيه الطابع القومي للشعوب ليتلاءم مع الحضارة الاورأمريكية[4].

ج- عولمة الإعلام:

تهدف عولمة الإعلام لتعظيم المستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصال والمعلومات كدور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإعلام على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجال

1- أمينة ياسين بلقاسمي ومحمد زيان، العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين "دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (ع:8، 2012)، ص.47.

2- محمد عباس إبراهيم، السياحة والموروث الحضاري دراسة في إنثروبولوجيا السياحة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع، النشر والتوزيع، 2013)، ص.46.

3- خالد المعيني، الحافات الجديدة التكنولوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية(سوريا: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص.122.

4- حسين علي الفلاحي، مرجع سابق ذكره، ص.34.

الإعلامي والثقافي[1]. يعتبر عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماكلوهان" أول من أشار لعولمة الإعلام نهاية الستينيات بمصطلح القرية الكونية أي القرية العالمية، إن التطور الهائل لوسائل الإعلام وانتشار الفضائيات أدى لردم الفجوة بين الثقافات ومختلف الأديان وتقريب المسافات بين المجتمعات والتكتلات وإزالة بعض المعتقدات الدينية وتحويل اهتمام الناس لوضع قواعد التعايش بين الشعوب[2].

تشير العولمة الاتصالية لمجموعة مترابطة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية ونتج عنها ضغط للزمان والمكان والانتقال الفوري للمعلومات عالميا حيث اكتسح العالم ثورة مزدوجة عبر القارات بالتركيز على المعلومة أي سلطة المعرفة وتسمى أيضا "ثورة الانفوميديا[3]، والثورة الإعلامية تتعلق بالثورة في مجال الإعلام باعتباره وسيط بين الثقافة والاقتصاد[4].

ح- العولمة العسكرية الأمنية:

تتميز العولمة في بعدها العسكري بخضوع العالم لقوة واحدة بتعميم ثقافة الخوف وسيادة الرعب، ترتكز العولمة العسكرية على القوة العسكرية المتفوقة والفكر الاستراتيجي الهادف للهيمنة والسيطرة مفهوم قدمه"كمال حماد"، كما يتم التركيز على التهديدات الأمنية الجديدة[5]، وأشار الوزير البريطاني "بلير" للعولمة الأمنية بأنها إشارة للدور الجديد للحلف الأطلسي لحل النزاعات الدولية.

خ- العولمة البيئية:

تشير للمخاطر المصطنعة أي الأخطار التي يتسبب فيها الإنسان وتضر البيئة بصفة عامة عبر عنها "جوران توربون" بالتدمير الفعلي لذات الإنسان بفعل الإنسان على الأرض وتتضمن تجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة لقدرة كوكب الأرض على الحياة. بصفة عامة عولمة البيئة تتمثل في المخاطر المهددة للبيئة بفعل الأفراد ويمكن معالجة عولمة البيئة والحد منها باتخاذ سياسات وطنية آو دولية وتحقيق تنمية مستدامة أوإقتصاد أخضر أي الإهتمام بنظافة البيئة والحد من تلويثها[6].

1- بلال علي النسور، مرجع سابق ذكره، ص.59.

2- زهير عباس وسوم العزي، مرجع سبق ذكره، ص.39.

3-ثورة الانفوميديا: الثورة المعرفية التكنولوجية الجديدة.

4- زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013)، ص.22.

5- التهديدات الأمنية الجديدة تمثل التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب، الهجرة غير شرعية، تبيض الأموال وتهريب السلاح أي القضايا التي تمس أمن الدول وتستدعي لمواجهتها تكاثف الجهود للحد منها.

6- المرجع نفسه، ص.30.

يتضح مما تم تقديمه تعدد أنواع العولمة حسب المجالات المختلفة للباحثين لتوضع تعاريف تتواكب مع التطورات الدولية ومسايرة التطورات التكنولوجية.

المطلب الثالث: خصائص العولمة

تتلخص أهم خصائص العولمة في النقاط الآتية الذكر:

1. **ديناميكية العولمة:** تعتبر العولمة في حقيقتها ومضمونها وواقعها ذات طابع متغير ديناميكي، متكامل الأبعاد والجوانب وتمثل ظاهرة معقدة ومتشابكة لتداخلها في مختلف المجالات والأبعاد.
2. **سيادة آلية السوق:** تؤدي العولمة لاكتساب القدرة التنافسية للمنتجات اعتمادا على ثورة التكنولوجيا والاتصال.
3. **زيادة الاعتماد المتبادل:** تعززت فكرة الاقتصاد المتبادل باتفاقيات تحرير التجارة العالمية كحرية إنتقال رؤوس الأموال وانفجار الثورة التكنولوجية التي ساهمت في زيادة أهمية التجارة الدولية كعامل محدد للنمو، تنافس الاقتصاد الدولي بإزالة الحواجز وسرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ما أدى لزيادة التبادل الدولي وزيادة العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في مجال تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.
4. **دور الشركات متعددة الجنسيات:** إن نشاط واستراتيجيات خطط الشركات متعددة الجنسيات لا تقتصر على حدود دولة معينة وانما تمتد لتصل دول أخرى باعتبارها تفتح أسواق دولية وذات نشاط دولي متعدد.
5. **دور المؤسسات العالمية:** إزداد دور المؤسسات العالمية في ظل العولمة كالدور الجديد لصندوق النقد الدولي المسؤول عن إدارة النظام النقدي الدولي ودور البنك الدولي المسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي ودور منظمة التجارة الدولية المسيرة للنظام التجاري الدولي.
6. **تقليص سيادة الدولة القومية:** تتعلق خاصية العولمة بدور الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية الاقتصادية المتعلقة بتطبيق قوانين تحرير الأسواق للانفتاح على الاقتصاد العالمي وملائمة السياسة النقدية الوطنية مع السياسة النقدية العالمية.
7. **تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية:** تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بزيادة التكتلات الإقتصادية لتحقيق الدول قوة إقتصادية والحفاظ على المصالح بصفة مشتركة ثنائية أو جماعية.
8. **تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات:** ساهمت التكنولوجيا في إعادة تأسيس وتقسيم العمل الدولي في ظل تدفقات المبادلات الدولية.

تميزت العولمة بعدة خصائص ساعدت في انتشارها وتبنيها من طرف الدول، تشكل العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد ثورة في مجالات متعددة سياسية، اقتصادية، إجتماعية وثقافية. أثرت العولمة في المجال الاقتصادي بسبب ثورة المعلومات وتطور شبكة الاتصالات والمعلومات ما سنتعرض له بالتفصيل في دراستنا الموالية.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

فرضت العولمة صياغة مجتمع معلوماتي أهم صفاته خلق قيمة للمعلومة وسرعة تداولها كجوهر للعمليات لمواجهة تحديات البيئة الخارجية والداخلية.سنحاول في المطلب الأول دراسة مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثم نبين مراحل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المطلب الثاني ونتطرق في المطلب الثالث إلى خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتكون مصطلح تكنولوجيا من مرادفين، أما الأول"Techno" بمعنى التقنية و"Logos" بمعنى العلم كإشارة "علم التقنيات"، يعتبر مصطلح Technology يوناني الأصل بمعنى علم دراسة الفنون.

تمثل المعلومات والاتصالات القاعدة الأساسية للتقدم الحضاري، وأدت الثورة التقنية الهائلة في مجال المعلومات والاتصالات إلى تطور المعرفة ويمثل امتلاك التكنولوجيا تحدي للدول. إن نشأة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرت بتراكمات معرفية عبر عصور متتالية.

تعرف الموسوعة الدولية[1]تكنولوجيا المعلومات بالجانب التقني من نظام المعلومات والبديل لتسميته وكذا الوسائل والأدوات المستخدمة لجمع تلك المعلومات، تصنيفها، تحليلها، تخزينها أو توزيعها كما يمكن تصنيفها لعنوان شامل التقنيات بالاستناد للحاسوب لعلاقتها المباشرة بنشاطات العمليات في المنظمات. تعمل التكنولوجيا على تحقيق غايات إقتصادية بتوفير الأساليب والطرق والمعارف العلمية لتسيير وتصميم المنتجات وإجراءات الإنتاج وتطوير طرق التسيير ونظم معلومات المنظمات، يعتبر الباحث SEM تكنولوجيا المعلومات نطاق واسع من القدرات والمكونات للعناصر المتنوعة المستخدمة في تخزين وتوزيع المعلومات ودورها في خلق المعرفة[2].

تمثل تكنولوجيا المعلومات وسيلة في نظم المعلومات وتتضمن نظم وأدوات الحاسوب التي تتعامل مع الأنساق الرمزية المعقدة من المعرفة والقدرات الإدراكية، توجد علاقة بين تكنولوجيا المعلومات والفكر الإنساني باستخدام البيانات أو المعلومات والمعرفة[3].

1- طارق محمود عباس، مجتمع المعلومات الرقمي (القاهرة: المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع، 2004)، ص.149.

2- أحمد ضيف، تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لتفعيل إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية "حالة المؤسسة الجزائرية –مجمع إتصالات الجزائر نموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص تسيير، 2013/2012)، ص.37.

3- سعد غالب ياسين، سياسات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005)، ص. ص – 21.20.

واكبت الموسوعة الدولية التطورات العالمية فعرفت تكنولوجيا المعلومات بالتكنولوجيا الالكترونية اللازمة لتجميع وتخزين وتجهيز وتوصيل المعلومات، في نفس السياق عرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات بمجموعة الأنشطة الشاملة للوسائل الالكترونية بتجهيز وعرض وإرسال المعلومات، يتضح أن تكنولوجيا المعلومات مجموعة من التطبيقات والعمليات لجمع وتخزين واسترجاع ونقل المعلومة للمهتمين بها بطريقة آلية لاستغلال والاستفادة من المعلومة بطريقة سريعة والقدرة على نشرها اعتمادا على تكنولوجيا الحاسوب[1].

ترتكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على استخدام تقنيات وبرامج الحاسب الآلي، تشمل تطبيقاتها مجموعة مراحل بالحصول على البيانات من مختلف المصادر، معالجتها وإرسالها للجهات المعينة. تساهم تكنولوجيا المعلومات في تطوير البرمجيات والمتضمنة النظم الخبيرة، الذكاء الاصطناعي، قواعد البيانات، الانترنت والبريد الالكتروني وتكنولوجيا الاتصال عن بعد[2]. تتميز بخصائص متعددة كوفرة وتحديد الوقت للأفراد وتنفيذ مختلف النشاطات والأعمال بأقل جهد ووقت، سهولة الوصول للمعلومات أي سرعة توفير المعلومة المطلوبة، القابلية للتوسع قدرة التكيف مع الأوضاع، المرونة وتتمثل في قابلية نظام التكنولوجيا التغيير بسرعة للتكيف مع التطورات التكنولوجية، الدقة في الأداء. تهدف لخفض التكاليف،سرعة وكفاءة الاتصال، توفير المعلومات الدقيقة وسرعة تداولها، إستغلال الوقت وتوفير الجهد، تسهيل تقديم الخدمات للأفراد وتعزيز المساءلة والشفافية[3].

نجد عدة مداخل لدراسة تكنولوجيا المعلومات كالمدخل الاقتصادي ومن رواده "ادم سميث وكارل ماركس" ويعتبر المدخل تكنولوجيا المعلومات أداة ووسيلة لتعزيز جهود التنمية. المدخل الإداري الذي يركز على قدرة وتطوير تكنولوجيا المعلومات في تطوير أساليب وتحديث إجراءات العمل الإداري وتطوير هياكله من رواده "تايلور وهنري فايول" وتتعلق العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمي في تطوير "الإدارة الالكترونية"، اما المدخل السلوكي فيركز على سلوك الأفراد من خلال تعاملهم مع تكنولوجيا المعلومات بتحليل سلوكهم. ركز المدخل الاستراتيجي ومن رواده "ميلر وبورتر" على المنافسة من خلال الإبداع وروح المبادرة والمدخل المعرفي ويعتبر

1- زرزاز العياشي وغيداء كريمة،إستخدامات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في دعم الميزةالتنافسية (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2016)، ص.30.

2- صباح بلقيدوم، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة Niic على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (قسنطينة: جامعة قسنطينة 02، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص علوم التسيير،2013/2012)، ص.133.

3- عادل مجيد عيدان العادلي وحسين وليد حسين عباس، مرجع سبق ذكره، ص.126.

رواده أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة للإبداع المعرفي ونتيجة عملية لتطبيق المعرفة العلمية لتطوير أسلوب العمل والخدمات القدرة على استخدام الحاسوب وبرمجياته[1].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدة مراحل لتطورها لارتباطها بوسائل الاتصال والحاسوب، لذا سنبين تطور كل مرحلة على حدى:

أ- المراحل الأولية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تبدأ المراحل الأولى لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بثورة المعلومات والاتصالات بداية بإختراع الكتاب وظهور الكتابة كمرحلة أولية كوجود الكتابة المسمارية في بلاد الرافدين والعصور القديمة حوالي 3500/2000 سنة قبل الميلاد، ثم ظهور الطباعة بمختلف أنواعها وتطورها حيث ساعد على انتشار المعلومات والاتصالات كثرة المطبوعات[2].نشير للمرحلة الثالثة بظهور مصادر المعلومات المسموعة والمرئية كإختراع الهاتف من طرف "غراهام بيل" والتلفاز اللاسلكي، وتبدأ المرحلة الرابعة بإختراع أول حاسوب شخصي 1970لتتطور تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات في الساحة الدولية وصولا لإختراع شبكة المعلومات "ميديا" أو الإنترنت.

ب- المراحل المتوسطة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

بدأت بمحاولات بناء الحواسيب أو ما يعرف بالجيل الأول للحاسوب ونقل المعلومات عبر الأقمار الصناعية وكذا مرحلة الجيل الثاني للحاسوب ومرحلة اختراع الحواسيب المصغرة Computer Output Microformes " COM"، أصبحت تشكل مورد للعمل[3].

ت- المراحل الحديثة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تتضمن المرحلة بداية الجيل الثالث للحاسوب كبناء النظم المحلية التي تدعى "الدوائر الالكترونية المتكاملة"[4]، وبداية الجيل الرابع للحاسوب المتميز بالتطورات الكبيرة للمكونات المادية والبرمجيات ونظم البحث في الإتصال

1- عادل مجيد عيدان العادلي وحسين وليد حسين عباس، مرجع سبق ذكره، ص.113-114.

2- عبد الملك ردمان الدناني، تطوير تكنولوجيا الاتصال وعولمة المعلومات (د.ذكر بلد النشر، المكتب الجامعي الحديث، 2005) ص.15.

3- عادل مجيد عيدان العادلي وحسين وليد حسين عباس، مرجع سبق ذكره، ص.108.

4- لحمر عباس بن تاج، تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "الواقع والمعوقات" (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2015)، ص.106.

المباشر، وتميز الجيل الخامس بتطور الحاسبات المايكروية Micro-Processors ونظم الأقراص المكتنزة Compactdisk ومختلف التطورات التي تشهدها الساحة الالكترونية[1].

ساهمت بعض العوامل في تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كثورة المعلومات والمعرفة للإشارة لإنفجار المعرفة وتطورها كالرقمنة وسرعة ترابط تقنيات الاتصال وصناعة البث الفضائي حيث أصبح الكون قرية صغيرة وتحولت مفاتيح الحضارة من قوة المادة لقوة وسرعة تداول المعلومة[2]. وبروز إقتصاد جديد يتمثل في اقتصاد المعرفة والمعلومة وتحولت دول العالم للإنتاج الالكتروني وخدمات المعلومات الرقمية عبر أنشطة الأعمال وبروز التجارة الإلكترونية مما يبين تأثير تطور التكنولوجيا على المجال الاقتصادي فيما يخص سرعة تداول المعلومات عبر شبكات الإتصال وبروز إقتصاد المعرفة الذي يعتمد على وفرة المعلومة التجارة الإلكترونية لتسهيل عرض وتقديم الخدمات للأفراد والشركات.

أكدت تقديرات المجلس الاحتياطي للولايات المتحدة الأمريكيةأن مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم بأكثر من 20% من نمو الاقتصاد الأمريكي سنويا. تؤثر عدة عوامل على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ويتضح العامل الأول في دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤسسة على مجال الإلكترونيات كخلفية مساعدة لوجود إقتصاد جديد إعتمادا على إقتصاد المعرفة والتجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني، تمثل العامل الثاني في تطور تكنولوجيا المعلومات وشبكات الإنترنت في وضع وإنشاء أسواق افتراضية على شبكات المعلومات العالمية لسهولة الاتصال وعرض مختلف الخدمات بين أفراد العالم، وتؤثر العولمة كعامل ثالث مؤثر نتيجة للاعتماد المتبادل ودور الشركات متعددة الجنسيات بالترويج والتعامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يتطلب نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول النامية وجود رأسمال بشري ومادي والقدرة على استيعاب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وملائمتها لاحتياجات الدول النامية وكفاءة المهارات لنقل والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

سنوضح في (الشكل رقم 02) مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شطر مادي ينقسم للمعدات او الآلات الحاسبة وأجهزة الاتصال والتحكم للتحكم في تداول المعلومات، والشطر الذهني المعتمد على الإنسان

1- أميرة شكرولي البياتي وغسان قاسم داود اللامي، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال "الاستخدامات والتطبيقات" (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010)، ص. ص- 15. 17.

2- السيد يسين، العالمية والعولمة (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2002)، ص.ص – 52. 53.

وعلى ذكاء الأفراد لاختراع الآلات والتحكم فيها من خلال تطوير المعلومات ومحاولة خلق البرمجيات وأجهزة التحكم الأوتوماتيكي.

الشكل رقم 02: مكونات تكنولوجيا المعلومات

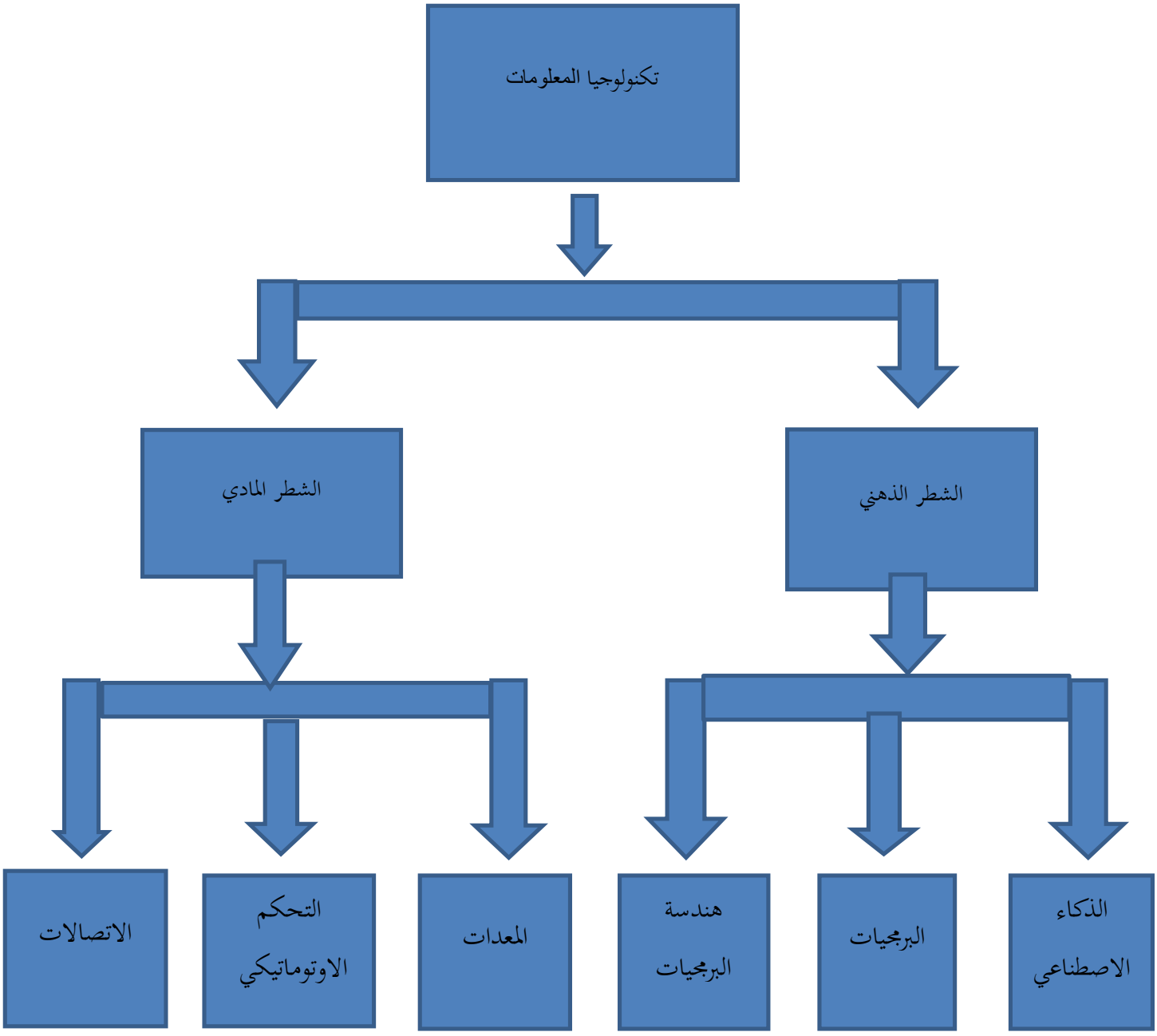

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على اطلعنا عليه من المراجع سابقة.

المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتكون خصائص تكنولوجيا المعلومات من مميزات التكنولوجيا الحديثة وبنية تحتية ترتكز عليها تكنولوجيا المعلومات ما سنتعرض له بالتفصيل في مطلبنا هذا.

أولا: مميزات تكنولوجيا المعلوماتوالاتصالات:

تتصف تكنولوجيا المعلومات بمميزات نلخصها في النقاط الآتية:

1. **التشاركية Interactive**لوصف درجة المشاركين في عملية الاتصال وتأثيرهم على أدوار الآخرين، لاحظنا تغير المصطلحات وأصبح القائمين بالاتصال يطلق عليهم مصطلح المشاركين بدلا من مصادر، كما نجد بروز مصطلحات جديدة في عملية الاتصال كالتبادل، التحكم والممارسة الثنائية.
2. **التقدم والانفجار المعرفي** ساهم التقدم التكنولوجي والتقني للاتصالات لنقل وحفظ أو تخزين وتداول المعلومات من خلال الشبكات الاتصالية[1].
3. **اللاجماهيرية Densification** تمثل توجيه الرسالة الاتصالية لفرد أو جماعة معينة دون الجماهير الأخرى، كما تعني درجة التحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتجها للمستفيد منها.
4. **اللاتزامنية Asynchronzation** تشير لعدم الارتباط والالتزام بالوقت للمرسل أو مستقبل الرسالة كحرية الاطلاع على البريد الالكتروني الخاص بالفرد.
5. **قابلية التحويل ConvertivityوالتوصيلConnectivity** تصف القدرة على تحويل مضامين الرسائل من شكل لأخر والقدرة على توصيل مجموعة الأجهزة وان كانت متباعدة جغرافيا.
6. **الانتشار** بمعنى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإلغاء الحدود الجغرافية وسرعة تداول وانتشار المعلومات عالميا.
7. **قابلية الحركة والحركية Mobility** ساهم تطور التكنولوجيا في تصغير حجم التجهيزات الالكترونية ما ساعد الأفراد على نقلها وحملها من مكان لأخر.

1- خالد سحنون، تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك "دراسة حالة: مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الفرنسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص بنوك مالية،2015/ 2016)، ص.48.

8. **الإنفرادية** تمثل القدرة على تحقيق الخصوصية في الاستخدام ومعالجة وتداول المعلومات كاستخدام الكلمات السرية للاطلاع على المواقع التي تحمل خصوصيات الأفراد[1].

ساهمت مميزات تكنولوجيا المعلومات في إنتشار التكنولوجيا بسبب القدرة على تداول المعلومة والأجهزة ذات الحجم الصغير التي يمكن نقلها واستعمالها في أي مكان كاستعمال الساعة الذكية، إضافة لاستخدام التكنولوجيا من طرف جل فئات المجتمع دون استثناء لان أمية المجتمعات أصبحت تتعلق بنسبة استخدام فئات المجتمع للتكنولوجيا، ولذلك نجد بروز مصطلحات جديدة كالمدن الذكية نسبة لتعامل المدن من خلال مؤسساتها الرسمية وغير رسمية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إضافة لقدرة الأفراد لقضاء حوائجهم دون جهد باستخدام التكنولوجيا المتطورة في المجتمعات.

لنجاح استخدام تكنولوجيا المعلومات يتطلب وجود بنية تحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال للتحكم في استغلال تلك التكنولوجيا حسب التطور التكنولوجي للمعدات ولمواكبة التطورات الجديدة على الساحة الإعلامية.

ثانيا: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

تنقسم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لموارد مادية وموارد بشرية، تتكون الموارد المادية من أجهزة، بيانات، برمجيات وتتمثل الموارد البشرية في كفاءة ومهارة العنصر البشري لاختراع واستغلال والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. سنحدد بداية الموارد المادية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1. **الأجهزة Hard ware** تمثل أدوات لحفظ ومعالجة وتخزين البيانات، تتشكل الأجهزة من الحواسيب كما تدعى العقل أو الدماغ الالكتروني بمختلف أنواعها وأحجامها[2] وسرعة حفظها وتوزيعها للمعلومات وإمكانية إستيعابها للبيانات.

2. **البياناتData**تعتبر أساس لبناء المفهوم وتمثل المادة الأولية في شكل صور، رموز وأرقام كالمدخلات التي يتم معالجتها وتتمثل في المعلومات التي تكون على شكل مطالب الأفراد ليتم استرجاعها على شكل معلومات أو قرارات لخدمة الأفراد[3].

1- فتيحة كبيري، فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع تنافسية المؤسسات "دراسة حالة القطاع البنكي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية،2017/ 2018)، ص.107.

2- جمال محمد أبو شنب، نظريات الاتصال والإعلام "المفاهيم، المداخل النظرية والقضايا" (الأزرايطة: دار المعرفة الجامعة، 2009)، ص.245.

3- خالد سحنون، مرجع سبق ذكره، ص.42.

3. **البرمجيات Soft ware** تمثل البنى التي بواسطتها يمكن السيطرة على البيانات أو المعلومات وتتعلق ببرامج نظم التشغيل الموجهة والمسيطرة على المكونات المادية للحاسوب لأغراض محددة لتطبيق والتحكم في العمليات للحصول على نتائج وحل المشاكل. تنقسم البرامج لبرامج النظام System Soft ware وبرامج التطبيقات Application Soft ware، تدير برامج النظام موارد الحاسوب أما برامج التطبيقات فتتمثل في برامج الكتابة وقواعد البيانات على الحاسوب[1].

4. **الاتصالات Communication** ساعد تطور البنية التحتية على نشر وتوزيع البيانات ونتائجها حيث تعتبر شبكة الاتصالات وسيلة لإرسال المعلومات والبيانات وتلقيها. ترتبط شبكة الاتصالات بالإنترنت[2](Internet) أو الشبكة العنكبوتية (World Wide Web)[3]والإكسترانت[4].

5. **الشبكات Network** ساهمت الشبكات بتسريع نقل البيانات والمعلومات المنتجة كبنية تحتية أولية نتيجة لتطور الاتصالات عن بعد، تتمثل في مختلف أنواع الشبكات المستعملة في تكنولوجيا المعلومات.

6. **الموارد البشرية** تتمثل في مهارات ومعارف وكفاءات الافراد، تعتبر تراكم للمعرفة في ذهن العمال والمختصين. إن تدريب المهارات والكفاءات يمثل أحد متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات لإدارة وتسيير المكونات الأخرى لان الإنسان يتحكم ويطور وسائل التكنولوجيا والمعلومات. يتم التركيز على المختصين والمحللين ومصممي النظم المختصة لتشغيل الأجهزة وصيانتها ويطلق عليهم مصطلح "الرأسمال الفكري" ويشمل المصطلح الإداريين المشاركين في إدارة النظام والمسؤولين عن قاعدة المعلومات ومختلف مستخدمي أنظمة المعلومات

1- عادل مجيد عيدان العادلي وحسين وليد حسين عباس، مرجع سابق ذكره، ص.129.

2- **الإنترنت** تدعى الشبكة البينية أو الشبكة الدولية للمعلومات، تتمثل في شبكة حاسوبية تصل بين حواسيب العالم ببرتوكول موحد، أنشأتها وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة للدفاع الأمريكية Advanced ResearchProjects Agency (ARPA)1969 بهدف بناء شبكة تستمر في العمل إذا ما تم تدمير جزء منها في حالة الحرب أو الحروب النووية، أنشأت لمساعدة الجيش الأمريكي لاستغلال قدرات الحاسوب بربط الجامعات ومؤسسات الأبحاث مع الجيش.

3- **الشبكة العنكبوتية الدولية**World Wide Web تعتبر خدمة تتيح للمستخدم تصفح قواعد البيانات عبر شبكة الويب، تستخدم للولوج لما يقدمه الانترنت من معلومات. يرجع اصل الفكرة للأمريكي "فانفار بوش 1945" بصنعه لالة Memex نظرا لتوفر المعلومات في المجتمع الأمريكي، استطاع الاوربي "تيم بارنيرزلي وروبرت كايبو" تصميم مشروع للولوج لمجموعة من المعلومات عن طريق شبكة حواسيب. أول نظام فعلي وضع فكرة النص التشعبي قيد الاستثمار يدعى برنامج الحاسوب المسمى Hypercard واستطاع المستخدم التعامل مع مجموعة معلومات والتنقل بينها ووصفه المبتكر "تيم وروبرت" بشبكة العنكبوت الويب Web، افتتحت الشبكة العالمية للويب "أوت 1991".

4- الاكسترانت تتمثل في شبكة عمل لقواعد الانترنت أي نظام ثانوي من أجهزة الحاسوب توفر لاتصالات عن طريق الانترنت، تشترط اتصال المتصفح مع أطراف أخرى كالمشتركين أو البائعين على شبكات الانترنت، للمزيد انظر منال هلال المزاهرة، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014)، ص.ص – 289.280.

كالمحاسبين، المهندسين والبائعين[1]. سنلخص برمجيات الحاسوب في الشكل الأتي لتبيان بشكل توضيحي برامج النظام المستخدمة من طرف الأفراد والتطبيقات المستعملة للحاسوب (انظر الشكل رقم 3).

رغم ما تم ذكره إلا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تواجه تحديات كالمبالغة في قدرتها، صعوبة دمج الأنظمة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات فتوحيد البرامج والأنظمة قد يتسبب في بعض المشاكل، صعوبة مقاومة التغيير فأساليب وأشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير مستمر ديناميكي قد يؤثر على بعض المؤسسات المعتمدة على هذه التكنولوجيا وصعوبة التنبؤ بتطورات استخدام التكنولوجيا.

إن توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات حقق عدة وظائف تتعلق بأمن المجتمع كحفظ الوثائق من حيث كميتها ونوعيتها، الاطلاع على البرامج، الأخبار، الوثائق الالكترونية والتقارير الخاصة بالملفات الهامة. يتعلق استخدام تكنولوجيا المعلومات بخدمة امن المجتمع نظرا لتوفير المعلومة لتنمية المجتمعات وعليه تلجأ الدول لتوفير البنية التحتية لاستخدام التكنولوجيا كتوفير الحواسيب الآلية ومختلف البرامج والاهتمام بالعنصر البشري وتعليمه وتدريبه وتأهيله للتحكم في تكنولوجيا المعلومات. تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا في الأمن القومي للمجتمعات إذا ما تبنت المجتمعات ووظفتها لخدمة أهدافها وتحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية،سياسية وتنمية العلاقات الإنسانية[2].ساهمت العولمة بعد بروزها في تطور تكنولوجيا المعلومات، تتطلب العولمة لنجاحها على جميع المستويات آليات لتفعيلها ونجاحها.

1- عادل مجيد عيدان العادلي وحسين وليد حسين عباس، مرجع سابق ذكره، ص.130.

2- جمال محمد أبو شنب، مرجع سبق ذكره، ص.295.

الشكل رقم 03: برمجيات الحاسوب

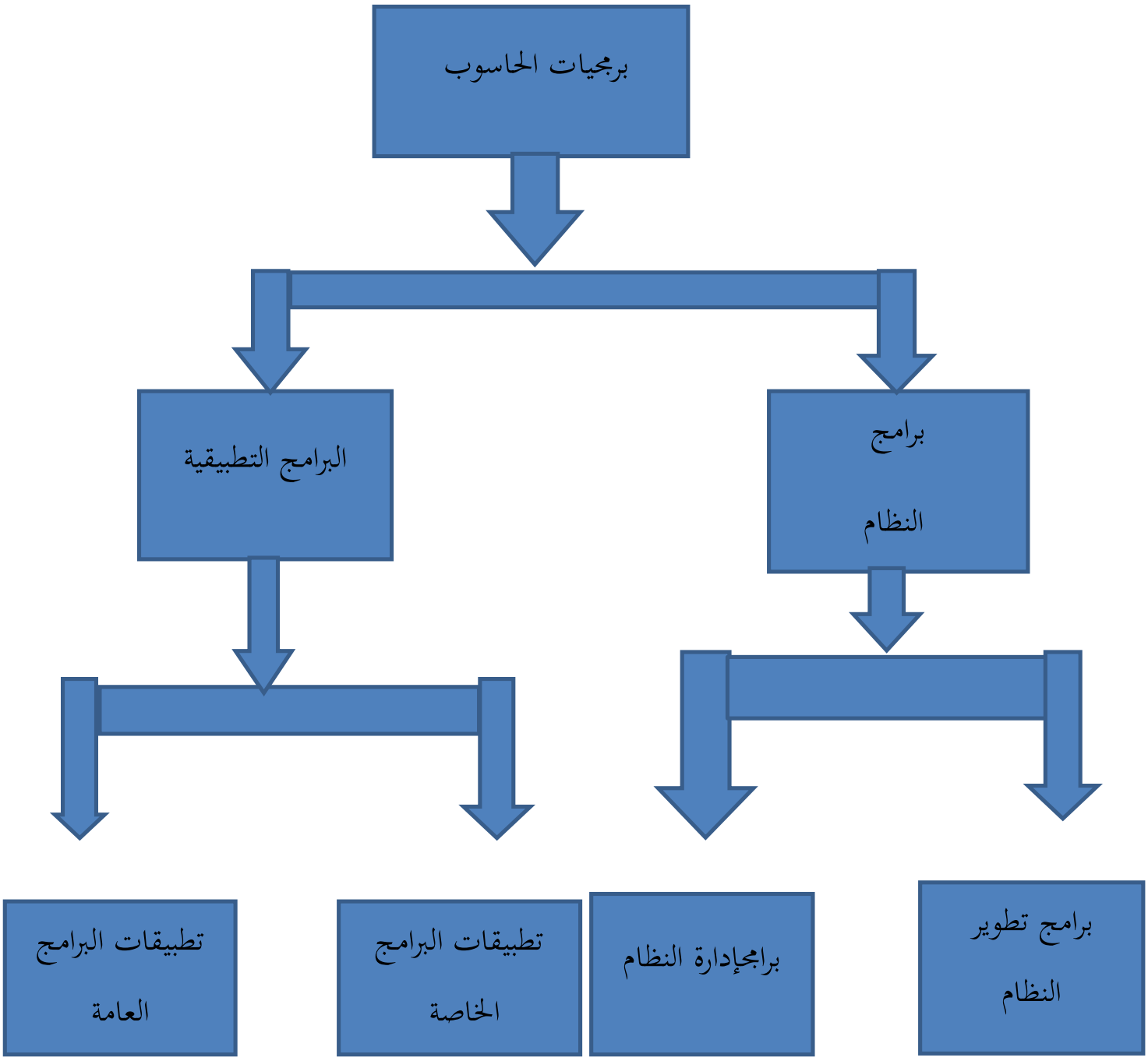

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مرجع "جمال محمد أبو شنب".

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تكريس العولمة

أفرزت العولمة كظاهرة دولية خاصة العولمة الاقتصادية آليات لتسيير الاقتصاد والتجارة الدولية، تتمثل أهمآليات العولمة الاقتصادية التي سنتعرض لها في دراستنا بالمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والغات ما أصبح يعرف بمنظمة التجارة العالمية إضافة لدور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الدولي، وكيفية مواكبة ركائز العولمة للتطورات الدولية ومواجهة تقلبات الاقتصاد الدولي.

المطلب الأول: العولمة والمؤسسات المالية الدولية

يندرج ضمن المؤسسات المالية الدولية كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يهتم صندوق النقد الدولي[1] كمنظمة عالمية نقدية بإدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية لتحقيق الإستقرار النقدي ومعالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء في المنظمة.

يمثل صندوق النقد الدولي أحد الأركان الفعالة في النظام النقدي الدولي حيث يسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي العالمي وتوفير السيولة الدولية. أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ1945/12/27 بإجتماع أنعقد بمدينة "بريتن وودز" بولاية "نيوهامشير" بأمريكا بناءا على فكرة الأمريكي "ديكستر هاري هوايتWhite" الذي يقع مقره بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. بينما بدأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير عمله 1946/06/25ويهدف لمنح الدول الأعضاء قروض طويلة الآجال، فيما بعد أصبح يضم مجموعة من الهيئات الدولية والتي أطلق عليها "مجموعة البنك العالمي" والتي تضم كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هيئة التنمية الدولية، هيئة التمويل الدولية، الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، تعتبر عضوية صندوق النقد الدولي شرطا لعضوية البنك الدولي.

يهدف صندوق النقد الدولي حسب ما نصت عليه المادة الأولى من ميثاقه على تشجيع التعاون والتشاور فيما يخص السياسات النقدية إضافة إلى تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاءمن أجلالحفاظ علىإستقرارأسعار الصرف وتوفير السيولة الدولية وكل ذلك يهدف إلى المساهمة في بناء اقتصاد قوي للدول الأعضاء، تقديم المساعدات الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق لحكومات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية كتدخل

1- أنشأ صندوق النقد الدولي بعد انعقاد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة 1944 بمشاركة 44 دولة بنيوهامبشر "أمريكا" لوضع نظام نقدي عالمي، تم إقتراح مشروعين الأول للاقتصادي الإنجليزي "كينز" وتضمن إنشاء إتحاد للمقاصة الدولية وتمثل المشروع الثاني في المشروع الأمريكي ل"هوايت" لإنشاء احتياطي لتثبيت النقد، تبنت الدول المشروع الأمريكي وتم الاتفاق على أن يبقى المقر بواشنطن الأمريكية.

الصندوق بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لمساعدة دول البلطيق وروسيا لإنشاء نظام خزانة لبنوكها المركزية كجزء من عملية التحول من نظم التخطيط المركزي لنظام إقتصاد السوق[1]. مما يسمح بتسهيل النمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة في النهوض بمستويات التشغيل وتطوير الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء كأهداف أولية للسياسة الإقتصادية،كما يعمل الصندوق على تفادي لجوء الدول تخفيض قيمة عملاتها وتقديم المساعدة للدول الأعضاء لإقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بينهم وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرقلة لنمو التجارة العالمية[2].

بينما تمثلت أهداف البنك الدولي في بداية وجوده إلى توفير التمويل لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية من خلال تمويل مشاريع وبنى تحتية لدول أوربا الغربية، كما أصبحت من مهامه تمويل الدول النامية وذلك بتقديم التمويل الإستثماري لتحقيق التنمية والإهتمام بالجدارة الائتمانية لإعتماده على الإقتراض من رأس المال[3]، وتقديم المساعدات المالية والفنية للدول، تحقيق التنمية الريفية، الإقراض لأغراض التكييف الهيكلي للاقتصاد الكلي وتنمية القطاع الخاص والتطوير المؤسسي والاهتمام بشؤون البيئةوتقديم قروض طويلة المدى لتمويل المشاريع.

يضم البنك الدولي هيئات متعددة منها البنك الدولي للتعمير والتنمية(IBRD)[4]، حيث يرتبط بالأمم المتحدة بموجب الاتفاقية بتاريخ 1947/11/15، وهو يمثل أكبر مصدر لتوفير قروض التنمية للدول النامية خاصة للحكومات والقطاع الخاص، يقدم بنك التعمير قروضا للتنمية بعد تحديد إحتياجات التنمية للدولة وتقديم إستراتيجيات للتنمية طويلة المدى، كما يوفر قروضا للتكيف وإعادة الهيكلة وتمثل القروض الممنوحة للدول بهدف إقامة إصلاحات اقتصادية ورفع النمو الاقتصادي للدولة[5]. وقد إستعان البنك الدولي للإنشاء والتعمير بهيئات مالية وهيئات إستشارية وتتمثل في هيئة التنمية الدولية **(IDA)**[6]والتي أنشأت سنة 1960 لتقديم قروض دون فائدة ومعونات للتنمية بمنح ائتمان بشروط ميسرة للدول النامية لتحسين أدائها الاقتصادي، تقدم القروض للحكومات فقط أو الهيئات ذات الصبغة الحكومية، تعتبر القروض الممنوحة قروضا طويلة الآجال تصل لمدة

1- محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية (لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 1998)، ص.188.
2- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط2، 2010)، ص.177.
3- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات" (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007)، ص.480.
4 -International Bank For Reconstruction And Développement.
5- Jean-Claude Verrez, Comprendre l'économie mondiale en 20 thèmes et 80 fiches (Paris: ellipses édition Marketing,2013),p.37.
6-International Développement Association.

عشرين سنة بدون فائدة. تتكون الموارد الأولية للهيئة من تحويلات صافي أرباح البنك ومساهمات بعض الدول الأعضاء المتقدمة[1]. كما نجد هيئة التمويل الدولية(IFC)[2]والتي أنشأت سنة 1956 لتقديم المساعدة لمشاريع التنمية للدول الأعضاء وتشجيع القطاع الخاص، تهدف لتعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية كما لا تقبل الضمانات الحكومية للمشاريع التي تمولها في الدول النامية. تدخل الهيئة كشريك مع الشركات المحلية للقطاع الخاص لتمويل المشاريع لتحقيق التنمية[3]، تقدم الهيئة التمويل بوسطاء لتتمكن من الوصول للمشاريع الصغيرة التي لا تستطيع التعامل مباشرة معها ويتم ذلك من خلال بنوك التنمية الوطنية أو شركات تمويل التنمية في الدول النامية العضوة في البنك الدولي.كما تم إنشاء الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار(MIGA)[4]سنة 1988 لحماية المصالح المشتركة للدول المتقدمة المانحة والدول النامية فيما يتعلق بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، توفير ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناتجة عن الأخطار غير التجارية والاضطرابات السياسية[5] والتأميم الذي قد يتعرض له المستثمرين، فضلا عن تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول النامية[6]. وأخيرا المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[7]أنشأ 1966 لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي بهدف الاستثمار في الأسواق النامية وذلك بتوفير فرص التفاهم والتوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية الناشئة بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة[8]. تتعلق شروط تحكيم المركز الدولي بنشوء نزاع قانوني فما يخص الاستثمار بين دولة

1- محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص.216.

2-International Finance Corporation .

3- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص.336.

4- The Multilatérale InversementGuarantee Agency.

5- تتمثل الأخطار السياسية التي تضمنها الوكالة في تحويل العملة (Gurrency Transfer) المتمثلة في حماية الخسائر الناتجة عنة عجز المستثمر لتحويل العملة المحلية "رأس مال، فائدة أو أملاك" أو التأخير في استبدال العملة. انتهاك الحكومة المضيفة بالتزاماتها التعاقدية مع المستثمرين سواء أن من يملك الضمان لا يمكنه اللجوء لمحكمة أو منبر قضائي، أو يمكنه اللجوء للمحكمة لكن الإجراءات تمتد لفترة طويلة أو عدم قدرته على تنفيذ الحكم النهائي الصادر لصالحه. الحروب أو الاضطرابات الأهلية(War andCivil Disturbance) تتمثل في الخسائر الناتجة عن الأعمال العسكرية على إقليم الدولة المضيفة كاختفاء الممتلكات بسبب الحروب أو الانقلابات العسكرية أو التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب، خدمة المساعدة الفنية تتمثل في تقديم خدمات فنية والاستشارات لحكومات الدول النامية وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر فالوكالة تسعى لتطوير الأدوات والتكنولوجيا اللازمة لنشر المعلومات عن فرص الاستثمار ومساعدة الدول والمستثمرين لحل النزاعات وتحسين مناخ الاستثمار في الدول، انظر: محمد عبد العزيز، الدور التمويلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006) ، ص.203.

6- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص.184.

7-International Center For Settlement of Inversement Disputes.

8- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص.336.

متعاقدة وأحد المستثمرين من رعايا دولة أخرى متعاقدة، تكون موافقة طرفي النزاع كتابيا بتقديم طلب لفض النزاع للمركز. يتم اختيار نائب رئيس البنك ومستشاره العام آمينا عاما للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[1].

تتلخص وظائف صندوق النقد الدولي في تحقيق استقرار أسعار الصرف وتفادي لجوء الدول لتخفيضات في قيمة عملاتها، إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية، منح القروض المتوسطة وقصيرة الآجال للدول[2]، توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية مدفوعات الدولة من خلال زيادة الاحتياطات الدولية التي تدعى"حقوق السحب الخاصة"[3] وتعود فكرة إنشائها للبلجيكي"روبرت تريفين Robert Triffin"في كتابه "الذهب وأزمة الدولار" كفكرة لخلق أداة جديدة للاحتياطات الدولية وزيادة إحتياطات الصندوق. تمثل حقوق السحب الخاصة احتياطي أصدره الصندوق 1969 لتستخدم بين الدول الأعضاء للصندوق وتعرف بالذهب الورقي في شكل قيود دفترية كنسبة مئوية من حصة الدول الأعضاء، تمثل إحتياطي تكميلي يمكن أن يسدد به الصندوق التزاماته المالية ودعم التوسع في التجارة العالمية[4]. التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بالاختلالات الهيكلية حيث أدخل الصندوق في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسارها على المستوى الاقتصادي، كما خصصت تسهيلات للدول الأعضاء منخفضة الدخل ما يشكل تداخل كبير بين وظائف واختصاصات الصندوق والبنك الدولي، توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التي لها فائض في ميزان مدفوعاتها للدول النامية التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها.

يتعامل صندوق النقد الدوليماليا بحقوق السحب الخاصة باعتبارها احتياطات نقدية دون زيادة فعلية في النشاط الاقتصادي، تتميز الأخيرة بزيادة موارده وتلبية الطلب على استعمال موارده، المساعدة على معالجة أزمات ندرة الأصول التقليدية" الذهب والعملات الصعبة" وعدم خضوع السلطات الوطنية وغير محدودة في عرضها[5]. تضاف حقوق السحب الخاصة إلى حصص الدول الأعضاءفي صندوق النقد الدولي والتي يتم تحديدها على

1- محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ، ص.216.

2- يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2012)، ص.90.

3- تعتبر حقوق السحب الخاصة Droit de tirage spéciaux (DTS)عملة وهمية أو استحقاق متوقع على العملات القابلة للتحويل، تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، تتحدد حاليا بسلة عملات منها (اليورو الأوربي، الجنيه الإسترليني، الين الياباني والدولار الأمريكي).

4- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص.242.

5- عبد العزيز قادري، صندوق النقد الدولي "الآليات والسياسات" (الجزائر: دار هومة، 2002)، ص.91.

أساس حجم الدخل الوطني للدولة ومقدار احتياطاتها النقدية الرسمية وحجم تجارتها الخارجية. وكذا الرسوم المفروضة على معاملات الصندوق مع الدول الأعضاء، إضافة إلبيع الذهب الذي يمتلكه الصندوق باعتباره ثالث أكبر الحائزين على الذهب دوليا. الاقتراض من الدول الصناعية الكبرى، الأسواق المالية، الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الصندوق والدول كل دولة على حدى والمشاركة مع ترتيبات التمويل الدولية. أو من الاتفاقية العامة للاقتراضNAB المنشاة 1962 والاتفاقية الجديدة للاقتراض[1]المنشاة 1998 والموسعة 2010 والتي يمكن أن توفر ما يعادل 370 مليار وحدة سحب خاصة ما يعادل 573 مليار دولار أمريكي، فعلت الاتفاقية الجديدة للاقتراض ثمانية مرات(ديسمبر 1998، 2011، 2012، 2013، 2014).

أولا: علاقة صندوق النقد الدولي بالدول النامية

تعرف دول العالم الثالث أو مجموعة الدول النامية صعوبات اقتصادية وتدهور هيكلها الاقتصادي ما أدى لعجز ميزان مدفوعاتها وترتب عن ذلك الاقتراض من الدول الخارجية لمعالجة الضعف والأزمات الاقتصادية أيأزمة المديونية العالمية[2]من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي.

برز اهتمام صندوق النقد الدولي بالدول النامية منذ 1985 حين قدم "جيمس بيكر" نداء للدول الصناعية لتقدم بنوكها التجارية قروضا للدول التي تعاني من المديونية الخارجية بإشراف صندوق النقد الدولي لإدارة هذه الديون، تم فرض استفادة الدول من قروض صندوق النقد الدولي بضرورة تطبيق برامج التكيف الهيكلي وتدعى "المشروطية السياسية" أي إجراءات تتخذها الدول وتلتزم بها بداية بخطاب النوايا أي عزم الدول المدينة على إحداث تغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية للتوجه لنظام اقتصاد السوق الحر في النشاط الاقتصادي محليا ودوليا. تتمثل عناصر برنامج الإصلاح التي يفرضها صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت (StabilisationProgram)، برنامج التكييف وإنشاء صندوق إجتماعي[3]. يصمم برنامج التثبيت صندوق النقد

1- الاتفاقية الجديدة للاقتراض المنشاة 1998 وقعت بين ثمانية وثلاثون دولة عضو بالصندوق (38 دولة) ومؤسسة مالية، وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة تعادل 0.888غ من الذهب وتعادل قيمة دولار أمريكي.

2- **أزمة المديونية العالمية** انفجرت في دول أمريكا اللاتينية "المكسيك، البرازيل والأرجنتين" بعد إعلان عجزها لتسديد ديونها خاصة لأمريكا ما أصبح يهدد البنوك الأمريكية بالإفلاس، فتدخل صندوق النقد الدولي لاحتواء أزمة المديونية باتخاذ مجموعة تدابير وإجراءات بتقديم قروض لدول أمريكا اللاتينية بعد موافقتها على إعادة جدولة ديونها بمساعدة خبراء اقتصاديين.

3- محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص.70.

الدولي أما برنامج التكييف الهيكلي يحدده البنك الدولي(StructuralAjustement Program)، يقوم الصندوق بأعماله بمساعدة نادي باريس ونادي لندن.

يمثل نادي باريس كمجموعة غير رسمية الدول الدائنة أغلبها الدول الصناعية الكبرى، أنشأ 1956 وبلغ عدد أعضائه 2014 (20 دولة)، يعتمد على إعادة جدولة الديون وإلغائها بإتباع صيغ أو عمليات التسديد المسبق. يجتمع أعضاء النادي بطلب من البلدان المدينة التي تريد إعادة جدولة ديونها باجتماع كل الدول الدائنة التي تريد وتهتم بالمشاركة، يجتمع النادي بوجود موظف سامي من وزارة المالية الفرنسية بمشاركة ملاحظين من صندوق النقد والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1].

تأسس **نادي لندن** بالموازاة مع نادي باريس، ويمثل نادي لندنمجموعة الدائنين الخواص أي حوالي 600 بنك تجاري أنشأت لإعادة جدولة الديون الخاصة بالحكومات المدينة، وبالتالي فإنه ينظم عملية سداد الديون وتحويلها لديون طويلة الآجال. تختلف شروط التفاوض مع نادي لندن من دولة لأخرى إلا أن الشرط الأساسي للتفاوض مع النادي يتم عن طريق التوقيع المسبق لإتفاق التكييف الهيكلي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إنضمت الجزائر لصندوق النقد الدولي 1963/12/26 بموجب قانون رقم 63-384 الذي حدد طريقة تسديد حصة الجزائر ضمن المؤسسات المالية الدولية[2]. بعد تعرض الجزائر لازمة اقتصادية 1986 وانخفاض أسعار البترول ترتب عنه ارتفاع نسبة مديونيتها فقررت اللجوء لصندوق النقد الدولي لمعالجة أزمتها الاقتصادية، تعهدت الجزائر بتنفيذ برامج التكييف والاستقرار مع الصندوق منذ ماي 1989(سنتعرض له بالتفصيل في الفصل الرابع الخاص بالجزائر)، تعتبر سياسة التصحيح أو التعديل الهيكلي سياسات تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أي إحداث تغيرات جذرية للقيام بتخفيض قيمة المديونية الخارجية[3].

1- عبد العزيز قادري، مرجع سبق ذكره، ص.149.

2- فريد بن عبيد، مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية "دراسة حالة الجزائر، الأردن ومصر (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2016)، ص.122.

3- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمال دراسة تحليلية تقييمية (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص.14.

ثانيا: الأدوار الجديدة لصندوق النقد الدولي

للتكيف مع المتغيرات الدولية تم صياغة أدوار جديدة لصندوق النقد الدولي تمثلت في النقاط الآتية:

- إشراف الصندوق على توجيه الفوائض وجذبها واقتراضها عن طريق الوساطة مع الدول.
- الإشراف والرقابة على تنفيذ وبرمجة سياسات الدول النامية.
- تنامي دور صندوق النقد الدولي التنظيمي في إدارةأزمة المديونية العالمية.
- التركيز على جانب الإنفاق الحكومي وترشيده العام وتحاشي الإشارة للضرائب مما أدى بالصندوق للدفاع عن مصالح الدول المتقدمة[1].
- وضع الصندوق"برنامج الألفية للتنمية" للاهتمام بتحفيز النمو والإستثمار حيث قامت الدول النامية ما بين 2006/1979 بسحب ما يعادل98.5% من موارده، فتحول لبنك تنمية للدول النامية وعليه يجب التنسيق بين الصندوق والبنك الدولي لإنجاح عملية التنمية ومعالجة الاقتصاد العالمي.
- تحسين تصميم البرامج فعلى الصندوق مراجعة بنود المشروطية لخدمة النمو ما يفرض تأطير ديون الصندوق وتقوية موارده.
- إعداد أو إنشاء مؤشرات إنذار مبكرة لمعالجة الأزمات الاقتصادية خاصة الأزمات المالية[2].
- خلق وسائل جديدة للتمويل الطارئ كالمنشاة في ديسمبر 1997 كوسيلة لتسهيل الاحتياط الإضافي أستخدمت لأول مرة جانفي 1998 في كوريا الجنوبية.
- نشر المعلومات وتشجيع الشفافية[3]، بروز إصلاحات هيكلية داخل الصندوق بعد الأزمة العالمية المالية 2008 لتفادي ضعف تنبؤه بالأزمات والمخاطر وضعف استقرار النظام النقدي العالمي، بدأت الإصلاحات بحوار دولي لتطوير الصندوق بطلب من وزراء مجموعة(24) المعنية بالشؤون النقدية والتنمية 2011/4/14 للمطالبة بتحسين النظام النقدي الدولي وإعطاء حقوق سحب خاصة لتشمل عملات الأسواق الصاعدة والمطالبة بتطوير تراكم احتياطاته لينعكس على دوره التمويلي. صرح نائب وزراء الصين **"كيشان"** بخصوص إصلاحات

1- محمد رمضاني، أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود وبنوك مالية،2011/ 2012)، ص.139.

2- المرجع نفسه، ص.146.

3- فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي "المنافسة اورو- دولار" (عمان: دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص.62.

الصندوق قائلا "إعادة النظر في أسلوب إدارة المؤسسات النقدية العالمية ومنح الدول النامية تمثيل أوسع وقوة تصويت كبيرة" كما طالبت الصين بدور الدول النامية في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية العالمية.

- قام المدير العام لصندوق النقد الدولي "دومينك ستروس كان" بتحديد عناصر أساسية له أفاق القرن الحادي والعشرين تتمثل في تحسين إجراءات منع الأزمات بالتنبؤ ورقابة المخاطر المالية والاقتصادية، تعزيز التحرك لمواجهة الأزمات بالسرعة لتغطيتها باللجوء للإقراض بالتعاون مع مجمعات الاحتياطي الإقليمية كدور الاتحاد الأوربي، تقوية النظام النقدي الدولي[1].

المطلب الثاني: العولمة ومنظمة التجارة العالمية

تعتبر منظمة التجارة العالمية احد المقومات الأساسية للعولمة أي ثالوث الاقتصاد الدولي كونها الهيئة الدولية المخولة للتعامل مع أحكام التجارة الدولية، تشكل منظمة التجارة العالمية الحلقة الأخيرة من منظومة الاقتصاد العالمي الذي يتصف بهيمنة النظام الرأسمالي اقتصاديا وسياسيا، تعتبر المنظمة خليفة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الغات) General Agreement On Tariffs And Trade(GATT). سنتعرض بداية للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية تمهيدا لإنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي أنشأت بشكل مؤقت نظرا للخلاف في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حيث تهدف إلى تنظيم تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء للاتفاقية والتي تم تبنيها في "جنيف" سنة 1947/10/30 بموافقة ثلاثة وعشرون دولة (23دولة) بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية.

من بين أهم وظائف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي وضعتها مختلف الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم تحرير التجارة الدولية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية والفصل في المنازعات القائمة بين الدول في مجال التجارة الدولية[2]وتنظيم جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتتمكن من تحرير التجارة العالمية.

ترتب عن الوظائف أهداف صاغتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية منها تحرير تجارة السلع والخدمات لزيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء، تشجيع حركة الإنتاج العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، رفع

1- عبد الوافي بولويز، النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية وأثره على الاقتصاد العالمي "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي، 2016/2015)، ص- ص.281-283 .

2- محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006)، ص.125.

الحواجز الجمركية لتسهيل الوصول للأسواق العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري العالمي، حل المنازعات التجارية بين الدول عن طريق المفاوضات[1]، تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية لتحقيق التنمية.

أولا: مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات)

تضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة مبادئ منها ما سنذكره في النقاط الاتية:

- مبدأ عدم التمييز أو الدولة الأولى بالرعاية وتدعى كذلك مبدأ المعاملة بالمثل أي المساواة في المعاملة لجميع الدول وعدم تفضيل أي دولة على دولة أخرى من خلال المنافسة في الأسواق، فكل ميزة أو تفضيل يمنح لطرف متعاقد قد يمتد للمنتجين والمستوردين الآخرين في الدول المتعاقدة. يشجع المبدأ على منح مزايا متبادلة وتوسيع نطاق التجارة وتقليل المعارضة السياسية الداخلية في بعض الدول ضد تحرير تجارتها[2].كما تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية استثناءات منها السماح لدول منظمة لاتحاد جمركي موحد والمنظمة لمنطقة تجارة حرة بعدم الالتزام بهذا المبدأ، حق الدول الصناعية بمنح المعاملة التفضيلية للدول النامية دون تعميمها على باقي الأعضاء، حق دولة أبدت مسبقا رغبتها في عدم تعميم الامتيازات لأسباب أمنية.

- مبدأ المعاملة الوطنية وتتمثل في منح السلع المستوردة نفس المعاملة مع السلع المحلية من حيث التوزيع، توحيد السعر والضرائب.

- مبدأ الشفافية Transparencyأي التزام جميع الدول بتبني أو اعتماد تعريفة جمركية وليس التعامل بالقيود الكمية لحماية ميزان مدفوعات الدول من الخلل وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية واللجوء لسياسة الأسعار عن طريق فرض تعريفة جمركية أو اللجوء لإجراءات أو قيود غير جمركية[3]. تعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات الخاصة بالقوانين واللوائح والممارسات المعرقلة لتجارة الخدمات والسلع وحل النزاعات التجارية عن طريق التفاوض.

- سياسة محاربة الإغراق نصت المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية بالتزام الأطراف المتعاقدة بعدم تصدير منتجاتها بأسعار اقل من السعر الطبيعي في دولها الأصلية، تمنح الاتفاقية حق فرض رسم تعويضي لإلغاء اثر الإغراق أو منع حدوثه في الدول الأعضاء[4] لان الاتفاقية كمعاهدة أو اتفاقية دولية متعددة الأطراف

1- Michel Raineli, L'Organisation mondiale du commerce(Paris :édition la découverte,2004), p.23.

2- رضا عبد السلام، مرجع سابق ذكره، ص.187.

3- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص.427.

4- عمر مصطفى محمد، الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص.155.

تهدف لتحرير وتنظيم العلاقات التجارية الدولية وإزالة عوائق التجارة الدولية ومراقبتها حيث اتفق في جولة جنيف سنة 1948 على تبادل التنازلات الجمركية[1].

عرف الاقتصاد الدولي أزمة كساد عالمي في ثلاثينيات القرن العشرين حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناء على مقترح أمريكي توصية لعقد مؤتمر دولي للتجارة برعاية الأمم المتحدة حيث انعقد المؤتمر بهافانا 1947 ونتج عنه"وثيقة هافانا"وتضمنت قواعد تنظيم المبادلات التجارية غير أن الولايات المتحدة الأمريكية سحبت موافقتها ولم تصادق عليها خشية أن ينقص إنشاء منظمة تجارة عالمية من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية.إن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منظمة عالمية كان نتيجة لاعتبارها تطويق لصلاحيات الكونغرس الأمريكي في اتخاذ القرارات الوطنية، وتم التوصل لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في مؤتمر "جنيف 1947" وانضمت إليها 23 دولة ووصلت 1994 ل118 دولة[2].

عقدت عدة مفاوضات في شكل جولات متعاقبةحوالي 28 اتفاقا بمشاركة أعضاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية التبادلية، إن أهم وأطول الجولات "جولة الاورغواي 1995/1986، انتهت الجولة 1994/04/15 بمؤتمر مراكش "المغرب" بمشاركة 118 دولة وموافقة 97 دولة على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات والبرتوكولات والقرارات الوزارية التي تم التوصل إليها وأقرها "مؤتمر مراكش". نص مؤتمر مراكش بالانفتاح على الأسواق العالمية وخفض الرسوم الجمركية وتأسيس منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية 1994/01/01، شكل إنشاء منظمة التجارة العالمية الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد والبنك الدولي.

تأسست منظمة التجارة العالمية بعد عدة جولات منها "جنيف، انسي، توركواي وجنيف 1956" المتعلقة بتخفيض التعريفة الجمركية للدول الأعضاء وتحرير قيمة التجارة الدولية لغاية 10 مليار دولار، تراوح عدد الدول المشاركة من 23 إلى 26 دولة وضمت الجولة أكبر عدد من الدول المشاركة وقدرت 38 دولة مشاركة. أما "جولة

1- نسرين عبد الحميد نبيه، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية (الإسكندرية: دار المكتب الجامعي الحديث، 2012)، ص.88.

2- سهيل حسن الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.182.

* أهم الجولات او الاتفاقات المنعقدة لإنشاء منظمة التجارة العالمية:

1/ جولة جنيف "سويسرا 1947" بحضور 23 دولة، تمحور موضوعها الاساسي على اجراء تخفيضات على التعريفة الجمركية وصلت لغاية 63%.

2/ جولة انسي "فرنسا1949" بمشاركة 13 دولة، ركزت على مواصلة اجراء تخفيضات على التعريفة الجمركية، اسست هذه الجولة الغات او ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

3/ جولة توركاي "انجلترا" عقدت في كل من تركيا وانجلترا 1951 بمشاركة 38 دولة.

ديلز" المنعقدة ما بين سنة 1961/1960 ضمت 26 دولة مشاركة وأتفق على تخفيض التعريفة الجمركية وتنسيق الاقتصاد فيما يخص اقتصاد التعريفة، أما "جولة كيندي" المنعقدة لمدة ثلاث سنوات 1967/1964 وبمشاركة 62 دولة قامت بتحرير التجارة بمعدل 10 مليار دولار وتخفيض التعريفة الجمركية المضادة للإغراق الأسواق 50% ودارت جولة طوكيو 1973 حول تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية وخفضت التعريفة الجمركية بمعدل 33% وبلغ متوسط خفض التعريفة الجمركية لمعدل 34%. غير ان "جولة الاورغواي" اعتبرت أطول الجولات انعقادا دامت لمدة 8 سنوات من 1986 إلى 1994 بمشاركة 125 دولة وتم الاتفاق فيها في كل سنة على خفض نوع معين من التعريفة الجمركية وفي النهاية تم الاتفاق على الإجراءات الموقعة من قبل في الجولات السابقة إضافة لخفض تعريفة الجمركية على الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار وتراوح متوسط خفض التعريفات ما بين 24%و36%، وقعت في نهاية جولة مراكش بالمغرب اتفاقية إنشاء المنظمة بتوقيع 117 دولة[1].

شكلت جولة الاورغواي أهم الجولات المساهمة في إنشاء منظمة التجارة العالمية، فماهي أهم أسباب انعقاد جولة الاورغواي ومامضمونها؟

ثانيا: أسباب انعقاد جولة الاورغواي

وجهت الدول المتقدمة دعوة لعقد هذه الجولة للتشاور والاتفاق فيما يخص أمور التجارة الدولية وحرصا من هذه الدول للسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي، تمثلت أهمأسباب انعقاد جولة الاورغواي فيانهيار نظام بريتن وودز وارتفاع أسعار النفط "أزمة 1979/1973" تعرف الأزمة باسم الصدمة النفطية الثانية، صراع الدول الصناعية على الأسواق الخارجية، انتشار موجة الفساد وتفجير أزمة المديونية 1982 واختلال ميزان المدفوعات، توصف جولة الاورغواي بالأطول والأصعب والشاملة حيث دامت سبع سنوات[2]، حيث سعت الدول الصناعية

1- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وأليات منظمة التجارة العالمية "من الأورغواي وحتى سياتل إلى الدوحة"(الإسكندرية: الدار الجامعية، 205)، ص.37.

بدأت جولة الأورغواي في "بونتادل أستا" بالاورغواي 1986/9/20 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية لعقد مؤتمر وزاري للغات للضغط على المجموعة الاقتصادية الاوربية وارغامها للحد من إجراءات دعم صادراتها الزراعية، باعتبار دعم الصادرات الزراعية إخلال بمبادئ الغات وقواعد المنافسة الدولية والعمل على توسيع تطبيق أحكام الغات ليشمل التجارة الدولية للسلع والخدمات الممثلة ل 20% من التجارة الدولية، حضر الجولة 125 دولة وانتهت "بجولة مراكش" بالمغرب 1994.

2- إسماعيل عبد المجيد المحيشي، الدول العربية وتحديات منطقة التجارة العالمية من جولة الأورغواي 1986 إلى مؤتمر هونغ كونغ 2005، ورقة مقدمة لملتقى منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة "الإنضمام، الإجراءات والمفاوضات" (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس 2008)، ص.227.

لحماية أسواقها المحلية باللجوء لفرض قيود غير جمركية ما أدى لانتشار ما يسمى بالحمائية الجديدة خاصة في القطاع الصناعي والزراعي ونتج عنه انخفاض الأداء الاقتصاديلعدة دول، تراجع النفوذ الأمريكي اقتصاديا رغم تعاظم دورها السياسي والعسكري ورغبتها في تحقيق هيمنة اقتصادية لحماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات وتوسيع نشاطها في مختلف أرجاء العالم، استمرار الكساد الاقتصادي خلال الثمانينيات بالدول الصناعية ما اجبر الدول للاعتماد على تجديد وفتح أسواق ومنافذ خارجية للخروج من الأزمة الاقتصادية، التخوف الأمريكي من توحيد السياسة الزراعية الأوربية ما أدى لتناقص حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية، انهيار النظام الاشتراكي ما استدعى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي[1]، تنامي دور القوى الصاعدةكاليابان والصين ودول أمريكا اللاتينية حديثة التصنيع ومنافستها للدول الصناعية في المجالات الاقتصادية.

تضمنت جولة الاورغواي عدة مواضيع للمناقشة صنفها الوزراء المؤتمرون لمجموعتين، أما المجموعة الأولى ناقش الوزراء موضوع تحرير تجارة السلع في النقاط التالية:

- تحرير التجارة الدولية وتوسيعها لضم الدول النامية.
- تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود الكمية والإجراءات المعيقة للتبادل التجاري لتسهيل نفاذ منتجات الدول النامية.
- مساعدة الدول الأقل نموا لتنشيط وتطوير مساهمتها في السوق الدولية.
- تقوية علاقة السياسات التجارية، الاقتصادية، الاستثمارية والتنموية خاصة للدول النامية.
- تعزيز دور الأمانة العامة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لتتماشى مع تطورات الساحة الدولية فيما يتعلق بحل المنازعات التجارية[2].
- ضمان حسن تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها عن طريق المفاوضات.

تطرقت المجموعة الثانية لتحرير تجارة الخدمات بإيجاد أسس لتنظيم وتحرير تجارة الخدمات وتوسيعها بين الدول،

1- جابر فهمي عمران، انعكاسات اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الشركات متعددة الجنسيات (الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة، 2017)، ص.139.

2- المرجع نفسه، ص- ص146- 147.

كتحرير وتوسيع الخدمات المصرفية، الاتصالات، السياحة، النقل والخدمات المساعدة لشؤون التجارة والاستثمار والتنمية[1].

يلاحظ من خلال النقاط التي ذكرناها أن جولة الاورغواي سعت لتحرير تجارة السلع والخدمات وفتح المجال لضم الدول النامية للغات لتحرير سلعها واندماجها في التبادل والتجارة الدولية ومن خلال ذلك رفع القيود الجمركية على سلع الدول النامية ودخولها مجال المنافسة الدولية لتحقيق مكانة للسلع وبالتالي تطوير اقتصاد الدول النامية والأقل نموا.

سعى الوزراء المؤتمرون في جولة الاورغواي لصياغة بعض الأهداف كالانفتاح على الأسواق العالمية والقيام بخفض التعريفة الجمركية للسلع والخدمات بما يعادل 40%، وضع إطار قانوني يتعلق بتجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية، العزم على مقاومة الضغوط الحمائية لإشاعة مناخ تجاري متفتح، تحقيق انسجام السياسات في المجال التجاري، النقدي والمالي بالتعاون بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدولي.

ثالثا: شروط انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية

بعد موافقة الدول على الأهداف المعلنة لإنشاء منظمة التجارة العالمية، صاغت الأعضاء المشاركة في جولة الاورغواي شرطا وإجراءات للانضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية، نلخص أهم شروط الانضمام فيتمتع الدولة باستقلالها وكيانها القانوني، الالتزام بقبول الاتفاقيات والبروتوكولات وقواعد منظمة التجارة العالمية، اتخاذ قرار انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية يتم بأغلبية ثلثي الأعضاء المشاركين، وقف دعم الشركات الوطنية أي التوجه للخوصصة أو القطاع الخاص وتقديم الدول لتنازلات جمركية، يتم الانسحاب من المنظمة بتقديم إخطار كتابي للمدير العام للمنظمة قبل مدة ستة أشهر من انسحاب الدولة[2].

إن التعرض لشروط الانضمام للمنظمة يدفعنا للتنويه لإجراءات الانضمام في النقاط الآتية:

1- تقديم طلب رسمي من الدولة الراغبة للانضمام للأمانة العامة في "جنيف بسويسرا" مرفقا بدراسة الأوضاع الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية وسياسة الدعم للمنتجين والمصدرين، تتضمن ثلاث مراحل أما المرحلة الأولى

1- محمد مأمون عبد الفتاح، منظمة التجارة العالمية والغات، اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية، مجلة عولمة الاقتصاد والإدارة العربية (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997)، ص- ص. 83-84.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص.450.

تدعى بالمرحلة التحضيرية المتمثلة في طلب الانضمام تقدمه الدولة وتعرضه المنظمة للتفاوض بشأن انضمامها، أما المرحلة الثانية فتمثلها مرحلة المفاوضات من خلال الإعداد والتعاون والتنسيق والتفاوض سواء مفاوضات ثنائية أو متعددة وجماعية مع الدول الأعضاء، وتمثل المرحلة الأخيرة مرحلة الموافقة أو رفض الانضمام. يجب على الدولة الراغبة في الانضمام إبراز نوعية النظام الجمركي وأنظمة التصدير والاستيراد وذكر جدول بخصوص التعريفة الجمركية للسلع والخدمات.

2- إعلام الأمانة العامة الدول الأعضاء التي تحكمها علاقات تجارية مع الدولة طالبة العضوية لعقد مشاورات بإشراف منظمة التجارة العالمية وتشكيل فريق لدراسة وتحليل السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة طالبة العضوية في المنظمة[1].

3- عقد مشاورات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدولة طالبة العضوية وبناءا عليه يقدم تقرير للمجلس الوزاري بقبول أو رفض انضمام الدولة لمنظمة التجارة العالمية.

4- الموافقة على العضوية تكون بثلثي أصوات الأعضاء المجتمعة وتوقيع وزير الدولة طالبة العضوية على بروتوكول الانضمام الذي يصبح نافذا بعد (30 يوما) من تاريخ توقيعه مع عرض برتوكول الانضمام للمصادقة عليه من طرف السلطات الدستورية للدولة الراغبة في العضوية.

5- يطلب من الدولة طالبة العضوية إعادة النظر في سياستها الاقتصادية والإنمائية وإعادة النظر في هيكلة مؤسساتها المصرفية والنقدية واعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية، تطوير البنية الإنتاجية، تحسين المناخ الاستثماري ودعم وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد من قيود الاستثمار[2].

يلاحظ أن شروط وإجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تختلف من دولة لأخرى نظرا لعدم توحيد شروط الانضمام للمنظمة، ولهذا فان تحديد إجراءات انضمام الدول يتطلب توجه الدولة لاقتصاد السوق ورفع التدعيم عن المواد وعرض السياسات النقدية والمصرفية والتجارية للدول الراغبة في عضوية المنظمة. سنبين كذلك أهداف منظمة التجارة العالمية.

1- تمام الغول، مسيرة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ورقة مقدمة لملتقى مستقبل تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية "الفرص والتحديات أمام الدول العربية" (اليمن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009)، ص.36.

2 -Bernard Guillochon Manuel, Economie internationale (Paris: Dunound,2001),p.169.

رابعا: أهداف منظمة التجارة العالمية

تتمثل أهداف منظمة التجارة العالمية فيخلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، زيادة الإنتاج والتجارة الدولية والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة، إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية وحجم الاستثمار، اشتراك وإدماج الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمشاركتها في التجارة الدولية. زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد اتفاقية الاورغواي وتوفير حرية حركة رؤوس الأموال، خفض وإزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية لزيادةحجم التجارة الدولية، إقرار مبدأ المفاوضات كأداة لتسوية النزاعات التجارية الدولية، رفع مستوى المعيشة بزيادة الدخل القومي العالمي وزيادة معدلات النمو الحقيقي، توفير حماية مناسبة للسوق الدولي ما يجعله يعمل في بيئة ملائمة لمختلف مستويات التنمية[1].

إن أهداف المنظمة ذات بعد دولي لا تستثني أي دولة وسعى الوزراء من خلالها لمحاولة رفع المستوى المعيشي للمجتمعات ودمج الاقتصاد الوطني للدول في الاقتصاد العالمي وخلق منافسة وتبادل على أسس وقواعد دولية موحدة. للسهر على تسيير المنظمة نجد هيكل تنظيمي سنتعرض له لاحقا.

رابعا: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من أجهزة عامة وأخرى فرعية، تتفرع الأجهزة العامة للمنظمة من مؤتمر وزاري، المجلس العام والأمانة العامة.

يتكون المؤتمر الوزاري من وزراء الدول الأعضاء، يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، يعمل بمبدأ المساواة في التصويت أي صوت واحد لكل عضو من الدول (المادة 1/9 من اتفاقية مراكش)، يتخذ المجلس الإجراءات لتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ القرارات اللازمة لتسيير الاتفاقية الدولة لمنظمة التجارة العالمية. يختص المجلس الوزاري في تعيين المدير العام للأمانة، إدارة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمهامنظمة التجارة العالمية، تفسير اتفاقية المنظمة والاتفاقيات الخاصة بالتجارة متعددة الأطراف وكذا تعديل اتفاقية المنظمة، قبول الأعضاء الجدد للمنظمة بأغلبية

1- مصلح الطراونة وليلى لعبيدي مامين، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص.165.

ثلثي الأعضاء (المادة1/12) من اتفاقية مراكش بالمغرب، إعفاء التزام الدول الأعضاء من اتفاقية مراكش وسلطة إنشاء لجان تخص التجارة والتنمية أو أي لجان إضافية أخرى (المادة7/4) من إتفاقية مراكش[1].

يمارس المجلس العام الأنشطة الإدارية ويراجع السياسات التجارية وتسوية المنازعات، يتكون من ممثلي الدول الأعضاء، يجتمع تسع مرات على الأقل في السنة كلما استدعت الحاجة لذلك، يشرف على المجالس الفرعية كمجلس تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفردية، يقوم بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل اجتماعاته ويضع القواعد والإجراءات لتسيير أعماله، يقرر الميزانية السنوية بأغلبية ثلثي أعضائه المجتمعين ويقوم بإنشاء لجان تخضع لإشرافه[2].

تضم الأمانة العامة مدير عام يعينه المجلس الوزاري وموظفين للأمانة العامة، المدير الحالي سلفادوري الجنسية"Azevédo Roberto Carvalho" عين بتاريخ 2013/09/01 لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد[3] تم تجديد انتخابه 2017/09/01. يتولى المدير العام تقدير ميزانية المنظمة للجنة الميزانية المالية والإدارة، تعيين أعضاء موظفي الأمانة وتحديد واجباتهم، إشعار الدول بقبول الحكومات باتفاقية منظمة التجارة العالمية وبانضمام الدول.

تضم الأجهزة الفرعية جهاز تسوية المنازعات بحيث تضم ممثلي الدول الأعضاء، يعين الجهاز رئيسا له ويضع القواعد والإجراءات التي يتبعها، تصدر قراراته بالأغلبية، تغلب على الجهاز الصفة الاقتصادية او السياسية، يتولى مهمة تسوية منازعات التجارة الدولية المتعلقة بأحكام اتفاقية المنظمة بتشكيل فرق للتحكيم واعتماد تقارير تخص موضوع النزاع وتقدم التنازلات للوصول لقواعد ترضي الأطراف الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ويتمثل الجهاز الثاني في مراجعة السياسة التجارية يضم دول الأعضاء بالمجلس العام ودول الأعضاء في المنظمة، يعين رئيسه وقواعد الإجراءات المسيرة للجهاز. كما نجد مجلس شؤون تجارة السلع ويشرف على سير الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف المنعقدة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. اما مجلس شؤون الخدمات فيعملعلى تطبيق الاتفاقيات متعددة الأطراف المنعقدة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بخصوص تجارة الخدمات، ويتولى مجلس الملكية الفكريةحماية حقوق الملكية الفكرية للأفراد المجتمعات. إضافة للمجالس والأجهزة المذكورة أنفا سنشير

1- مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية "النظام الدول للتجارة الدولية" (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006)، ص.40.

2- Kamal chehrit, L'organisation Mondiale du Commerce (O.M.C) (Alger: grand Alger livres édition,2007), p.23.

3- Jean-claudeVéres,op.cid,p : 34.

لبعض اللجان الفنية كلجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات ولجنة الميزانية والمالية والإدارة، يلاحظ أن جميع المجالس والأجهزة تضم الدول الأعضاء في المنظمة وقراراتها تخضع لموافقة المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية[1].

خامسا: دور منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي

تهتم منظمة التجارة الدولية بتسيير التجارة الدولية من خلال وضع قوانين ذات الصلة بالاقتصاد الدولي ومحاولة التنافس الدولي من خلال فتح الأسواق، لهذا فان دور منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد الدولي يتضح من خلال النقاط الآتية:

- مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء والتزامها بأحكام الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والبروتوكولات والاتفاقيات اللاحقة.
- مراقبة قرارات تحرير التجارة الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للسيطرة على الاقتصاد العالمي.
- رسم السياسات العامة المتعلقة بالتجارة العالمية والاشراف على تطبيقها.
- تشجيع التكتلات الاقتصادية لتحرر التجارة الدولية[2].
- يلاحظ عدم قدرة الدول النامية على تحقيق اندماج كامل في الاقتصاد العالمي نظرا لخلل في موازين القوى بينها وبين الدول الصناعية الكبرى[3].
- الاهتمام بالبيئة نظرا للمشاكل التي أصبحت تهدد العا لم ولهذا فان السعي لتطوير الاقتصاد يتطلب مراعاة البيئة ولهذا يجب الاهتمام بالتنمية المستدامة.

إن الاقتصاد العالمي تحكمه آليات العولمة ولذا تعتبر منظمة التجارة العالمية أخر حلقة من منظومة الاقتصاد العالمي الذي يرتكز على صندوق النقد والبنك الدولي، إضافة للدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي ما سنتناوله للإلمام بموضوع دراستنا.

1- سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص- ص. 220- 221

2- Qusseni Jùy,l'OMC et le régionalisme" Le régionalisme Africain" (Bruxelles : édition lacier, 2012), p.73.

3- أحمد بديار، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته على التكامل العربي "حالة التكامل المغاربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد، 2016/2015)، ص.35.

المطلب الثالث: العولمة والشركات متعددة الجنسيات

يرجع تأثير الشركات متعددة الجنسيات لدور العولمة باعتبارها شركات عابرة للحدود الوطنية او متعددة القوميات ودولية النشاط لممارستها النشاط الاستثماري على المستوى الدولي، برزت الشركات متعددة الجنسيات في بريطانيا في القرن السادس عشر وإزداد عددها بعد الحرب الباردة. عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCATAD) الشركات متعددة الجنسيات بالكيان الاقتصادي الذي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله فروع في دولتين أوأكثر تتحكم فيها الشركة الأصل بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا، تنتهج تلك الشركات إستراتيجية عالمية موحدة توصف باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي[1].

أستخدم مصطلح الشركات متعددة الجنسيات لأول مرة من طرف"David.E. lilienthal" في دراسة قدمها لمعهد كارينغي للتكنولوجيا بعنوان "شركات متعددة الجنسيات 1960" كما تدعى بالشركات ما فوق قومية لعدم خضوعها لقوانين أو أنظمة دولية معينة أو هيئة دولية. لذا إكتسبت الشركات متعددة الجنسيات دورا فعالا في الاقتصاد العالمي وأصبح تأثيرها بارزا لا يمكن أن تتجاهله أي دولة، عرفها "ميلتون فريدمان" بأنها شركات تقوم بشكل أو بأخر وحسب إختصاصها بإستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي[2].

أولا - أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات

تتمثل أهم أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات في النقاط التالية:

- وجود حواجز جمركية ما أدى لارتفاع نفقات النقل وانعكس على ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- تطور الأوضاع النقدية والسياسات الضريبية والمالية للدول الرأسمالية.
- التقليل من المخاطر الاقتصادية وفقا للنظريات الاقتصادية والعالمية كنظريات الأمريكان "سويزي وباران" التي تتأسس على أن صعوبة الاستيعاب الداخلي للفائض الاقتصادي يدفع بالدول لاستغلاله عبر الاستثمار الخارجي الأجنبي.
- التحكم في النشاط الاقتصادي عالميا وإشاعة ثقافة استهلاكية موحدة.

1- عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي "التطور والأشخاص" (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص.175.
2- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2001)، ص.244.

- القدرة على استغلال الفوارق بين الدول والمرونة الجغرافية أي حرية حركية عناصر الإنتاج والرأسمال البشري دون مراعاة الحدود الجغرافية للدول[1].

إضافة لوجود بعض العوامل ساهمت في إنتشار الشركات متعددة الجنسيات كتحرير السياسية العامة للدول نتيجة للمشروطية السياسية من طرف المؤسسات المالية الدولية، زيادة المنافسة الدولية لفتح الاسواق في ظل الصراع الدولي الجديد.

ثانيا- خصائص الشركات متعددة الجنسيات

- تعتبر مؤسسات خاصة ذات طابع غير حكومي هدفها تحقيق الربح والفائدة.
- وجود إدارة مركزية مع إمكانية تعدد الجنسيات للدول المشاركة في إدارة تلك الشركات يعكس وحدة اتخاذ القرارات مع امتلاك تلك الشركات مركز للتنظيم واتخاذ القرار، مع تعدد ملكية رأس المال واختلاف مجالات منتجاتها ونشاطها.
- إحتكار التكنولوجيا حيث انشأت الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية كأحد رموز وأسس النظام الاقتصادي العالمي بدعم من أمريكا والدول الصناعية لبسط وفرض العولمة على السوق العالمية[2].
- نقل المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية بشكل مباشر أو غير مباشر للشركات المحلية الوطنية.
- السيطرة على التجارة الدولية رغم أن تشجيع وتحرير التجارة والاستثمار قد ينعكس سلبيا على العالم لان الكوارث الاقتصادية قد تؤدي لدمار البيئة حسب ما يعتقده "ديفيد كورتنا"[3].
- تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرات التكنولوجية للشركات المحلية لتعزيز منافستها للاستثمار محليا ودوليا.

ثالثا- علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالدول النامية

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات قوة إقتصادية عالمية وبحكم أهدافها فإنها تنشط في مختلف دول العالم منها الدول النامية، تتضح العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية فيالمجال الإقتصادي، السياسي، الإجتماعي والثقافي ونلخصها في النقاط الاتية:

1- زينب محمد عبد السلام، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014)، ص. 62.

2- محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)، ص.11.

3- رضا عبد السلام، مرجع سابق ذكره، ص.241.

- عدم تكييف الشركات المتعددة الجنسيات مع تشريعات البلدان المضيفة ورفض التعامل مع التشريعات الوطنية والمحلية.

- تدخل الشركات بشكل مباشر او من خلال الضغط (تأثير غير مباشر) في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

- مراقبة تنمية وإدارة موارد البلدان المضيفة أي تهديد السيادة الوطنية للدول.

- الرقابة المفروضة على الشركات الوطنية المحلية بمختلف الطرق ما يهدد الشركات الوطنية بالإفلاس نتيجة المنافسة غير العادلة بين الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات.

- عدم نشر ونقل وتلقين التحكم في التكنولوجيا للدول النامية للحفاظ على مبدا التبعية خاصة باعتبار التحكم في التكنولوجيا أداة للضغط على الدول[1].

- عدم اللجوء للمحاكم الوطنية في حال وجود خلافات ونزاعات لان الشركات متعددة الجنسيات تحتكم للقوانين الدولية ونظرا لتفوقها على الدول بإمكانياتها المادية والتكنولوجية.

- ترسيخ مفهوم الإنسان الاقتصادي ونشر قيم ومعايير تشجع على الفساد ما يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي ونشوء أزمات داخلية بالدول النامية.

- المساهمة في انتشار العولمة الاقتصادية والتحكم في الاقتصاد العالمي.

- عدم الخضوع للرقابة[2]والسيطرة على القطاعات والصناعات ذات التأثير الواسع كالسيارات، الصناعات البترولية والالكترونية [3].

- التهرب من القيود الحكومية المفروضة على الشركات متعددة الجنسيات في بلدانها الأصلية كالضرائب وقوانين حماية البيئة.

- المعاناة من الغزو الثقافي والحضاري للتحكم في وسائل الإعلام والاتصال[4].

- استنزاف موارد الدول النامية حيث قال "بول" في مقال بعنوان "الشركات العالمية: أهمية عدم الارتباط بدولة واحدة" أن الشركات متعددة الجنسيات تجلب المواد الخام من دول معينة وتقوم بتحويلها إلى سلع مصنعة مستخدمة في ذلك العمالة وتسهيلات المصانع في مجموعة دول أخرى فيما يتم التسويق في مجموعة ثالثة من

1- محمد حمد القحطان، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص.150.

2- جابر فهمي عمران، مرجع سبق ذكره، ص.258.

3- فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص.95.

4- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص.236.

الدول" أي وجود إستعمار جديد للدول غير منظور إشارة لعصر استعمار الشركات متعددة الجنسيات محل الاستعمار التقليدي[1].

إن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر شركات فوق قومية ذات نشاط عالمي رغم حفاظها على جنسية الدولة الأم كما أن أرباحها تتعامل بها الدولة الأصل رغم وجود فروع في كل أنحاء العالم، تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تنشيط الاستثمار الأجنبي والتجارة والاقتصاد الدولي من خلال نشاطها العابر للحدود وفتح الأسواق الدولية بمعايير دولية.

إن الشركات متعددة الجنسيات رغم مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الدولي والوطني إلا أنها تهدد السياسات الوطنية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالتأثير أو الضغط أو التفاوض والمساومة مع السلطات الوطنية للتعامل معها وفقا للقوانين والمعايير التي تحددها وخدمة لمصالح الدول الكبرى. رغم ما تروج له الشركات متعددة الجنسيات أن الدول النامية تستفيد من تلك الشركات بالدعم وتنشيط الاقتصاد الوطني نظرا لان الاستثمار في الدول النامية يتوفر على عوامل جذب كوفرة الأيادي العاملة والموارد الأولية يساعد على فتح شركات جديدة تساهم في امتصاص اليد العاملة (الحد من البطالة) وخلق منتوجات وطنية بمعايير دولية والعمل على نقل التكنولوجيا وتأهيل المورد البشري للتحكم في تلك التكنولوجيا، إلا انه واقعيا نلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات تخدم مصالح الدول المتقدمة كالاستثمار في موارد الطاقة وتأمينها للدول الصناعية مقابل الاستغلال اللاعقلاني واستنزاف ثروات الدول النامية كقيمة الاستثمارات في قطاع المحروقات بالجزائر، تهديد الشركات المحلية بالإفلاس نظرا للمنافسة غير الشريفة وعدم تطوير النشاط الصناعي المحلي مما يعرض الصناعات المحلية للخطر[2]. عدم تأهيل المورد البشري للتحكم في التكنولوجيا ما يجعل الدول تعاني من التبعية التكنولوجية للشركات متعددة الجنسيات ويبقى التهديد بإفلاس تلك الشركات رغم وجود كفاءات ومهارات تعاني من التهميش وتهديد بيئة الدول النامية لان الشركات متعددة الجنسيات تستثمر بالدول النامية دون مراعاة القوانين الوطنية أو الدولية ما أدى لانتشار الأمراض والمعاناة من تلويث البيئة. برزت تأثير العولمة اقتصاديا من خلال انتهاج سياسة اقتصاد السوق والتعامل بالنظام الرأسمالي الحر من خلال التعامل باليات العولمة كدور صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي بدعم اقتصاد الدول وتنشط التجارة الدولية.

1- عبد الحي زلوم، أزمة نظام "الرأسمالية والعولمة في مأزق" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص.119.

2- مفيدة لمزري ووردة سالمي، الشركات متعددة الجنسيات وإقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات (م:05، ع:01، 2021)، ص.147.

كخلاصة نلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات تتخذ من الإستثمار الأجنبي المباشر إنطلاقة نحو أسواق جديدة بهدف التحكم والسيطرة في الإقتصاد العالمي بإعتمادها على إستراتيجيات للتحكم في التجارة العالمية، السيطرة على عملية التصنيع والتكنولوجيا، واقعيا فإن قوتها ونفوذها يحدان من نفوذ ودور الدول داخليا مما يساهم في تدخل الشركات متعددة الجنسيات في الشؤون الداخلية للدول النامية، كما أنها ترسخ مفهوم الإنسان الإقتصادي وترسخ القيم الإستهلاكية والتفسخ الخلقي.

سمحت قوة الشركات متعددة الجنسيات ككيانات إقتصادية عملاقة لتخطي الحدود القومية بإعتبارها محرك للإقتصاد العالمي مما جعلها تهيمن على السوق العالمية وتتحكم بعصب السياسية والإقتصاد بسيطرتها على أهم النشاطات الإقتصادية عالميا، من هذا المنطلق فإن الشركات متعددة الجنسيات تمثل أحد دعائم العولمة من جانبها الإقتصادي.

خاتمة الفصل الثاني

تأثرت الأوضاع الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة بانهيار النظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي اقتصاديا ما أدى لسيطرة النظام الرأسمالي على الاقتصاد الدولي ببروز العولمة وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على دول العالم، حيث أصبحت دول العالم تمثل قرية كونية صغيرة تتأثر وتؤثر في القضايا الاقتصادية الدولية. إن تطور الأوضاع الدولية ساهم في سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد سياسيا واقتصاديا، يتضح سياسيا بنشر مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أما اقتصاديا فساهمت العولمة بتكييف دور المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ودور الشركات متعددة الجنسيات مع الأوضاع الدولية لخدمة المصالح الأمريكية والأوربية. باعتبار الجزائر من دول العالم ونتيجة للتطورات الدولية على مختلف المستويات هل استطاعت التكيف مع الأوضاع العالمية الجديدة؟ وماهي أوضاعها السياسية والاقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة؟ سنحاول الإجابة على تلك الأسئلة من خلال الفصلين الآتيين حيث سندرس في الفصل الثالث الأوضاع السياسية للجزائر بعد الحرب الباردة ثم سنتناول الأوضاع الاقتصادية للجزائر بعد الحرب الباردة في الفصل الرابع.

الفصل الثالث

مسار الانتقال السياسي

في الجزائر

تمهيد:

إنتهجت الجزائر بعد إستقلالها 1962 سياسة النظام الاشتراكي اقتصاديا ونظام مبدأ الحزب الواحد، حيث استطاعت أثناء فترة الحرب الباردة التمتع بهامش من المناورة مكنها من لعب دور كقوة إقليمية من خلال دفاعها عن بعض القضايا الدولية.

شهدت الجزائر كباقي دول العالم فترة للتغيير تمثلتفي مرحلة الانتقال السياسي والديمقراطي أواخر الثمانينات، حيث حملت المرحلة صفات للتغيير الجذري في بنية وهيكل النظام السياسي نتيجة لتفاعل عوامل داخلية وخارجية، وعلى هذا النحو فإن الأمر يستدعي منا تحليل الأوضاع السياسية لفترات زمنية محددة في الجزائر للالمام بموضوع دراستنا. سنبدأ بتوضيح الأوضاع السياسية للجزائر 1995/1988 وتمثل مرحلة الإنتقال للتعددية السياسية في الجزائر وما نتج عنها من أزمة أمنية داخلية، ثم نستعرض أهم ميكانزمات التعددية السياسية في الجزائر وهذا من خلال أليات إدارة الأزمة الأمنية والسياسية بهدف تحقق الأمن والإستقرار الوطني لنعالج أخيرا التغيرات السياسية في الجزائر 2021/2000.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية في الجزائر 1995/1988

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة دولية مساهمة في تحقيق توازن القوى على مستوى المجتمع الدولي لاضطرار الجزائر للتكيف مع التحولات الدولية لتأثرها بالعوامل الداخلية والخارجية وهذا ما سنفسر به تدهور الاوضاع السياسية والامنية بالجزائر بعد الحرب الباردة. ان انهيار الاتحاد السوفياتي أفرز نظام دولي جديد "أمركة العالم" ما جعل دول العالم تسعى للتكيف مع الوضع الجديد، باعتبار النظام الجديد الامثل لتحقيق الامن والاستقرار الدولي.

إن تأثر الجزائر بالعوامل الداخلية والخارجية جعلها تتخلى عن النظام الاشتراكي وتتبني مبادئ النظام الدولي الجديد، غير أن فترة الانتقال من نظام لأخر جعلها تمر بمراحل مختلفة ما سنتعرض لدراسته بالتفصيل لنبين تأثير مختلف العوامل على السياسة الجزائرية.

إعتمدنا نفس طريقة التقسيم الثلاثية المتكونة من ثلاث مباحث وثلاث مطالب، وعُنون المبحث الأول الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر، أما المبحث الثاني فسنحدد فيه عوامل إنتقال الجزائر للتعددية السياسية وجاء المبحث الثالث تحت عنوان مظاهر التحول السياسي في الجزائر.

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية لأحداث اكتوبر 1988

تميز الحكم السياسي للجزائر منذ إستقلالها حتى منتصف الثمانينيات بتحالف الجيش والدولة والحزب الواحد ما أبرزه "**روبرت مورتنور**Robert Mortiner"، وتميزت الشخصيات السياسية المستلمة للسلطة بتواضع مستواها التعليمي وقوة رصيدها السياسي واعتمادها على العلاقات الاجتماعية الشخصية ما بينه "مصطفى حداب"[1]، الى حد الساعة يطغى نفس المشهد على السلطة السياسية.

تاريخيا تعتبر أحداث 5 اكتوبر 1988نقطة حاسمة في تاريخ الجزائر سوآءا كانت أحداث تلقائية أو مدبرة أو إنعكاس للصراع داخل النظام السياسي، تمثل الأحداث إضطرابات لأوضاع كامنة كأحداث 1980" احداث الربيع البربري"[2]، وتشكل أحداث 1988 اضطرابات عنيفة تدعى"ثورة الخبز" للمطالبة بإنهاء سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية بسبب ضعف القيادة السياسية في عهد الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد". تكونت

1- باقي نصر الدين الطاهر، النخبة السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص.94.
2- توفيق المديني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دمشق :منشورات إتحاد الكتّاب العرب)، 2006،ص.76.

في عهد "الشاذلي" ثلاث جماعات الأولى جماعة الحرب بقيادة "الشريف مساعدية"، وجماعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والمنضمين والمتحكمين في المؤسسة العسكرية الجزائرية وجماعة الاصلاحين المتموقعين في الحكومة والرئاسة[1].

إن أحداث أكتوبر دفعت بصانع القرار الجزائري "الشاذلي بن جديد" للإسراع بالقيام بإصلاحات سياسية لمعالجة مواضع الخلل في المجتمع. أثرت عوامل داخلية وخارجية في إنفجار أحداث أكتوبر تنحصر العوامل الداخلية في العامل السياسي، الإجتماعي والإقتصادي إضافة لدور العوامل الخارجية.

إعتمدت الجزائر نظام سياسي أحادي الحزبية فحزب جبهة التحرير الوطني تحكم وسيطر على الحياة السياسية وهذا ما أكدته نصوص المواثيق الوطنية[2]، إحتكر الحزب النشاط السياسي وأصبح دوره الارشاد والتوجيه السياسي ورفض التيارات المنافسة وبالتالي ربط الحزب نفسه بالدولة ما أدى لوجود أزمات سياسية. إن الإتجاه الأحادي في الساحة السياسية أدى لضعف إستجابة النظام السياسي للمطالب وخلق أزمة سياسية، حسب"دافيد استون" فان النظام السياسي يتمتع بقدرات مختلفة كالتكيف، الاستجابة والتوزيع والخلل في إحدى القدرات يؤدي لأزمات تهدد النظام السياسي في إستمراريته. بإستخدام النظرية في تحليل الوضع السياسي في الجزائر فإن النظام السياسي الجزائري فشل في إحتواء المطالب نظرا لهذا فشل في توظيف "قدرة الإستجابة والتكيف" ما أدى لبروز أزمة شرعية سياسية.

يطغى على النظام السياسي الجزائري سيطرة العوامل الشخصية وشخصنة السلطة وإحتكارها فالأخيرة أدت لغياب المشاركة السياسية وخنق الحريات الفردية والجماعية وضعف المجتمع المدني. شكلت أزمة المشاركة السياسية تحديا للنظام السياسي الجزائري نظرا لضعف الإستجابة للمطالب ومعالجتها بأسلوب ديمقراطي ما أدى لفجوة بين المجتمع والنظام السياسي ونتج عنه تصاعد للحركات الإحتجاجية.

ساهمت الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في التأثير على أحداث اكتوبر بسبب وجود خلل في التوازنات الاقتصادية كنتيجة لإنهيار أسعار البترول التي أدت لإرتفاع نسبة المديونية فالاقتصاد الجزائري بطبيعته ريعي يتأثر بتقلبات أسعار النفط الدولية إضافة لسياسة التقشف التي فرضتها الدولة لمعالجة الأزمة الإقتصادية. كما شكل الإنفجار الديمغرافي تحديا للنظام السياسي الجزائري لتلبية إحتياجات المجتمع. إن هذه الأوضاع دلت على هشاشة

1- باقي نصر الدين الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص.94.

2- دستور 1963 ودستور 1976.

الاقتصاد الوطني[1] وفشل السياسات الحكومية المنتهجة وبرز ذلك بعدم تكافئ العامل الإقتصادي والإجتماعي مما أدى لتدني القدرة الشرائية للأفراد والمعاناة من البطالة والحرمان ولذا واجه النظام السياسي غضب شعبي مع وجود غضب كامن أجج الأزمة في الجزائر.

أثر النسق الدولي على الوضع الداخلي في الجزائر بسبب موجات التحول الديمقراطي التي طالت أوربا الشرقية وبوادر انهيار الإتحاد السوفياتي كقوة توازن للنظام الدولي خاصة بعد توحيد الألمانيتين وسقوط جدار برلين وسياسة الغلاسنوست والبروستريكا التي طبقها الرئيس السوفياتي "كورباتشوف" المركزة على الانفتاح السياسي والتسامح[2] ومنح الحريات للأقليات المنطوية تحت لواء الإتحاد السوفياتي ما خلق أزمة أقليات دينية وعرقية.

أثرت المنظمات الدولية بدورها على الدول النامية باللجوء لإستراتيجية المشروطية السياسية التي فرضتها لمعالجة الإختلالات الإقتصادية للدول التي تعاني ضعف إقتصادي لإعادة جدولة ديونها الخارجية، إن لجوء الجزائر للمؤسسات المالية الدولية سببه غياب إستراتيجية محكمة للتسيير الإقتصادي وسوء إستغلال الثروات والإمكانيات الإقتصادية مما أجبرها لتبني إصلاحات اقتصادية مشددة أثرت على المجتمع الجزائري برفع الدعم عن المواد الإستهلاكية وتخفيض قيمة العملة الوطنية "الدينار الجزائري" مقابل العملات الأخرى. وعليه فإن الدول والمؤسسات الدولية ربطت مساعداتها للدول بإجراء إصلاحات ديمقراطية.

سوآءا كانت أحداث أكتوبر تلقائية بسبب العوامل الداخلية أو بتدبير وتحريض من أيادي خارجية إلا أنها أدت للنتائج الأتية[3]:

- إتخاذ الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" إصلاحات جذرية مست النظام السياسي كإعلان حالة الطوارئ 6 أكتوبر 1988 وتفويض السلطات للمؤسسة العسكرية "الجيش".
- إقرار دستور جديد للتخلي عن نظام أحادي الحزبية والتوجه نحو التعددية الحزبية وتبني الديمقراطية.
- إقرار الإنفتاح الإقتصادي وإرساء قواعد اقتصاد السوق والمراهنة على تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة.

1- عبد الله بن منصور وغالم جلطي، الصادرات خارج المحروقات: الوجه الاخر لتنافسية وأداء الإقتصاد الوطني المراهنة على أي قطاع؟، ورقة بحثية مقدمة لملتقى دولي "التنافسية وتنمية المبادلات الخارجية" بمستغانم (تلمسان: نشر إبن خلدون، ع:01، 2012)، ص.43.

2- جابريل إيه ألموند وجي بنجهام باويل الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية"، تر: هشام عبد الله (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1989)، ص.19.

3- مراد رداوي، مساهمة المجلس الدستوري الجزائري في حماية مبدا الفصل بين السلطات، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، 2016/2015)، ص.ص- 183- 21.

إن الاوضاع المتردية دفعت صانع القرار الجزائري للإعلان عن إصلاحات أعتبرت جذرية ونوعية مست النظام السياسي بالتخلي عن النظام الاشتراكي وتبني الديمقراطية لمحاربة الفساد والبيروقراطية وإرساء القواعد لبناء إقتصاد متطور ومتنوع بإستغلال الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية لتحقيق تنمية مستدامة. راهن معدوا دستور 1989 على الإنفتاح السياسي لتحسين الأوضاع وبناء اقتصاد قوي بمساهمة قطاع المحروقات والقطاعات خارج المحروقات لتنويع الإقتصاد الوطني وتسهيل إندماجه في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: عوامل الانتقال للتعددية السياسية في الجزائر

أدت الخلفيات التاريخية في الجزائر لوجود ازمة سياسية انعكست على الجانب الامني وأفرزت الانتقال من نظام الحزب الواحد للتعددية الحزبية بتبني النظام الرأسمالي القائم على أساس الديمقراطية وحرية التعبير. سنقسم المطلب لدراسة تأثير العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في اندلا ع الازمة في الجزائر حسب ما تقتضيه دراستنا.

❖ تأثير العوامل الخارجية للانتقال للتعددية الحزبية في الجزائر

تمثلت أسباب التحول للتعددية السياسية على المستوى العالمي في إنهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي كإفراز للحرب العالمية الثانية سنة 1945 بوجود نظام ثنائي القطبية بعد إنهيار الدول الاوربية، ساد نظام ثنائي القطبية سياسة الإستقطاب[1] وصراع المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي ما أدى لتوازن القوى على المستوى الدولي.إن الصراع بين المعسكرين أفرز حربا باردة على أساس إيديولوجي وتنافس عسكري أدى للسباق نحو التسلح "تطوير إستخدام وإستغلال السلاح النووي".

عجلت الإصلاحات التي تبناها الرئيس السوفياتي "غورباتشوف" بإنهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الشيوعية في مؤتمر يالطا، الأمر الذي أفقد الأنظمة الشيوعية ذات الحزب الواحد شرعيتها الدولية وساعد في الترويج للنموذج الغربي كنظام مثالي لتحقيق الإستقرار والأمن. سمحت الظروف الدولية لأمريكا بفرض نموذجها على المستوى الدولي عن طريق سياسة التهديد أو الترغيب، يتمحور النموذج الأمريكي على النظام الليبرالي إقتصاديا وسياسيا تبني الديمقراطية في إطار التعددية الحزبية وحرية التعبير وإحترام حقوق الإنسان و مبادئ القانون**{أمركة العالم}**.كما ساهمت الضغوط الإقتصادية الدولية في التعجيل لتبني الإصلاحات كدور المؤسسات الدولية المالية منها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إضافة لدور الشركات متعددة الجنسيات، والدول

1- فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية (بغداد: مطبعة شطيف، 1995)، ص.3.

الصناعية "مجموعة الخمسة والثمانية" والمنظمات الإقليمية كالإتحاد الأوربي في منح المساعدات المالية للدول العاجزة على شكل قروض شرط تغيير أنظمة حكمها وفرض إصلاحات سياسية جزئية أو جذرية.

إنعكست تطورات البيئة الدولية على الجزائر في تغيير نموذجها السياسي بالتخلي على سياسة نظام الحزب الواحد بعد فقدان أنظمة الحزب الواحد شرعيتها السياسية واندرج ذلك ضمن تطبيقها لمبادئ النظام الغربي بفرض النظام الجزائري لإصلاحات سياسية واقتصادية. تجسدت الإصلاحات السياسية في الجزائر بسن دستور 1989 المؤسس للجمهورية الثانية لما تضمنه من تغيرات جذرية مست القوانين التي تحكم مؤسسات الدولة والمجتمع الجزائري، تميز بالإنتقال النظري من نمط بنائي ووظيفي للنظام السياسي لنمط مبني على المشاركة والإنفتاح السياسي والتعددية الحزبية، حماية الحريات وإعتبار قوى المجتمع شرائع للعمل السياسي وفواعل أساسية في المجال الإقتصادي[1].

سعت الجزائر لتطبيق إصلاحات إقتصادية داخليا لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي واجهتها وأثرت على تدهور إقتصادها كتأثير الأزمة النفطية لسنة 1986 الخاصة بتدهور أسعار البترول لما يعادل 12 دولار أمريكي للبرميل الواحد، ما تسبب في خلق عجز وخلل إقتصادي وتدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري هذا ما أدى بصانع القرار في الجزائر لتبني إصلاحات داخلية لمعالجة الإختلالات الإقتصادية. إن فشل الإصلاحات الداخلية فرض على صانع القرار الجزائري اللجوء لطلب مساعدات خارجية من المؤسسات المالية الدولية وعليه وقعت الجزائر في سياسة "المشروطية السياسية". إن السياسة التي طبقتها المؤسسات الدولية المانحة جعلتها تفرض على الجزائر تطبيق إصلاحات سياسية وإقتصادية لمنحها قروض مالية لمعالجة عجزها الاقتصادي وذلك بإعادة جدولة ديونها الخارجية وفقا لسياسة التثبيت والتكييف الهيكلي[2].

إن تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والمعاناة من المديونية يثبت فشل السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في ظل النظام الاشتراكي ونظام الحزب الواحد رغم الوفرة المالية لعائدات البترول بإعتبارها دولة ريعية، ما دفع بالمجتمع الجزائري للمطالبة بالتغيير الجذري سنة 1989 وبناء نموذج إقتصادي جديد لمحاربة الركوض الإقتصادي وتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

1- عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997 (الأردن: دار النشر والتوزيع، 2012)، ص.41.
2- حسن توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية،2001)، ص.326.

❖ تأثير العوامل الداخلية للانتقال للتعددية السياسية في الجزائر

إعتمدت الجزائر النهج الاشتراكي منذ إستقلالها وتميز نظامها السياسي بسيطرة الحزب الواحد "حزب جبهة التحرير الوطني" على الساحة السياسية حيث إستمد مشروعيته من المرجعية التاريخية، غير أن المجتمع الجزائري عانى من عدة أزمات سياسية واقتصادية جعلته يعبر فيها عن رفضه للنظام السياسي.

إن رفض النظام السياسي برز إثر الحركات الإحتجاجية المعبرة عن تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية كأحداث منطقة القبائل 1980 والمعروفة بأحداث "الربيع الأمازيغي" بقيادة الحركة الثقافية البربرية، إضطرابات حي القصبة بالجزائر العاصمة، إضطرابات الشرق الجزائري قسنطينة وسطيف وعنابة[1] سنة 1986، وتأثير إنهيار أسعار البترول "الأزمة النفطية" لسنة 1986[2] كما عبرت أحداث 5 اكتوبر 1988 على الإقصاء والتهميش الإجتماعي ما دفع بصانع القرار الجزائري التمهيد للإنفتاح السياسي وإقرار التعددية السياسية بعرض مشروع للتعديل الدستوري بهدف تفعيل المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية.

توصف المؤسسات السياسية في الجزائر بالضعف وعدم الفعالية ما ترتب عنها أزمة بناء مؤسسي للسلطة السياسية لإن رئيس الجمهورية أصبح كالأداة في يد الحزب الواحد لتعبئة الجماهير نتيجة لغموض المشروع السياسي والتنموي للحزب الواحد ووجود صراعات سياسية، وتفشي البيروقراطية والمحاباة والفساد الذي يعتبره "صامؤيل هنتغتون" مؤشر لقياس مدى غياب المؤسسات الرسمية الفاعلة في الدولة. إن هذه العوامل أدت لعرقلة الاداء السياسي في الجزائر وبروز عدة ازمات سياسية واجهت النظام السياسي الجزائري سنذكرها إيجازا في النقاط الأتية:

1. **أزمة شرعية سياسية** وتمثلت في فقدان النظام السياسي الجزائري لشرعيته في ظل نظام الحزب الواحد نتيجة لعدم رضا وتأييد المواطنين للنظام السياسي وقيام السلطة السياسية على منطق القوة بفعل الصراع والتنافس بين الفرقاء السياسيين. إن سيطرة الحزب الواحد على السلطة السياسية وجه النظام السياسي إيديولوجيا، سياسيا وعسكريا ما أدى لإقصاء مختلف القوى السياسية والإجتماعية على الساحة السياسية. إن إنهيار الشرعية السياسية يجعل النظام السياسي يلجأ لوسائل القسر والقهر والإرغام للحفاظ على الوضع القائم وإستمراره.

1- سليمان بنشنون، الأزمة الجزائرية "جذورها وأبعادها" (الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص.217.

2- غالم جلطي وكمال الدين بن عيسى وسليمان مرابط، الثروة النفطية وواقع الاقتصاد الجزائري اي تطابق مع العلة الهولندية؟، مجلة الحكمة (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013)، ص.257.

2. **أزمة هوية** لإن الإستعمار الفرنسي خلف إشكالية بخصوص الهوية الوطنية بفعل الإحتلال اللغوي للمجتمع الجزائري وسيادة الثقافة الفرنسية نظرا لتلاشي إستخدام اللغة العربية والتمسك بالهوية العربية الإسلامية، إضافة لغياب فكرة المواطنة لأفراد المجتمع الجزائري وتعدد الولاءات السياسية والجماعات العرقية والدينية حيث أصبح التعامل داخل المجتمع الجزائري على أساس جهوي. إمتدت أزمة الهوية في المجتمع الجزائري في عصر العولمة بتجرد الأفراد من هويتهم الأصلية وذلك بمحاكاة الثقافات الغربية[1] التي غزت المجتمعات بفعل التطورات التكنولوجية المهددة للمجتمعات العربية نظرا لعدم مراعاة خصوصيات وثقافات المجتمعات. إن الصراع بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الاسلامية نتج عنه إنبهار بالثقافة الغربية كما طرح مشكل "الإغتراب الثقافي"، يشهد المجتمع الجزائري صراع قيمي قد يؤدي للتفكك والإنهيار بتسلل القيم الدخيلة على القيم المحلية ووجود فراغ ثقافي وتربوي وديني يهدد الهوية الجزائرية[2] كما تعاني منه مختلف المجتمعات العربية.

3. **أزمة مشاركة سياسية** برزت إثر عجز المؤسسات السياسية لإستيعاب مختلف القوى الإجتماعية والسياسية التي أقصاها الحزب الواحد وقمع الحريات الفردية والجماعية، فالمشاركة السياسية للحزب الواحد تمثل التعبئة بتأييد ومساندة القرارات دون المساهمة في صنعها ما أدى لفقدان قنوات الشرعية. إن عجز المؤسسات السياسية أدى لبروز أحداث وإحتجاجات في المجتمع الجزائري كأحداث 1988 المطالبة بالتغيير السياسي وتم التأكيد بالتخلي عن التخطيط المركزي والتوجه لاقتصاد السوق حيث صرح "عبد الحميد مهري" ان الأزمة الجزائرية نابعة من تطورات المجتمع الجزائري للمطالبة بالتغيير ومواجهة من لم يدركوا ضرورة التغيير وإعتقدوا أن لا مصلحة لهم فيه[3]، ولأن المعاناة من قمع الحريات وضعف إستيعاب مختلف القوى وفرض الرقابة على الإعلام نتج عنه الإستعمال المتعسف للسلطة من طرف النظام السياسي[4].

4. **أزمة تكامل** نتجت عن عوامل التفرقة بين مكونات المجتمع وتأثير الإحتلال الفرنسي، لأن التمييز بين أفراد المجتمع كان أساسه عرقي، طائفي أو طبقي ما أصبح يهدد النظام السياسي وكذا أزمة توزيع الموارد المالية حيث أصبحت المصلحة الخاصة تعلوا على المصلحة العامة.

1- أمنة ياسين بلقاسمي ومحمد زيان، العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين "دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (ع: 08، 2012)،ص.47.

2- زينب قريوة ولمين هماش، رهانات تحصين الهوية في ظل غزو العولمة الثقافية: دراسة ميدانية وفق مقاربة سوسيوثقافية على عينة من الاساتذة الجامعيين، مجلة العلوم الانسانية (الجزائر، ع:6، 2016)، ص.99.

3- عبد الله بلغيث ، الإنتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر "دراسة في النظام والسلوك الإنتخابي" (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017)، ص.159.

4- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر (القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، 1999)، ص.10.

5. **تحجيم دور المجتمع المدني** وإقتصار دوره بالدفاع عن مصالح النظام السياسي إضافة لتقليص دور الأحزاب السياسية ما شكل صراع بين الأجيال وسادت سياسة التفرقة والاستقطاب[1]، فالمجتمع المدني الجزائري لعب دورا محدودا في التنشئة السياسية من خلال التعبئة لهيمنة مرشحي الانتخابات لأنها تبين الدور التعبوي للأفراد وطبيعة العلاقة بينه وبين النظام السياسي وعليه فإن العلاقة تميزت بالركود والتهميش[2]. إن المعارضة السياسية تمثل إنعكاس لمجموعة من العوامل والفعاليات وقوة مؤسسات النظام السياسي حيث أعطها "روبرت دال DAHL" تصنيفات من خلال النظم المهيمنة، المختلطة والتعددية بناءا على افتراضات عدم تمتع الحكومات بتأييد شعبي مطلق وتحقيق مبدا التداول السلمي على السلطة، لأن المعارضة تمثل وسيلة لتطور الأنظمة الديمقراطية ووسيلة لمراقبة الحكومات. واقعيا يلاحظ ضعف المعارضة السياسية كقوة توازن بين الفرد والسلطة السياسية وتعبير عن مختلف القوى الإجتماعية، يتمثل ضعفها في التكوين الفكري للأفراد وغموض البرامج وعدم القدرة على إستيعاب قضايا المجتمع.

تتميز المعارضة السياسية في الدول العربية بالضعف وعدم الفعالية نظرا لعدم ضمان الإستقلالية المالية للأحزاب السياسية عن الأنظمة، نفس الامر ينطبق على الجزائر لخلق النظام لإستراتيجية تحدد وظائف المعارضة السياسية وأداءها وأدوارها وأنماط الصراع[3]كأالية تكبح نشاطها وجعلها تدور في فلكه.

شكلت العوامل الإقتصادية والإجتماعية أحد أهم العوامل المؤثرة في التحول لأن المجتمعات تسعى لتحقيق الرفاه الإقتصادي لأفرادها إلا أن ضعف الاقتصاد ينعكس بالضرورة على الوضع الإجتماعي مما يؤثر على أفراد المجتمع. وعليه شكل العامل الإقتصادي أحد العوامل المؤثرة لعملية التحول السياسي في الجزائر لأن المخططات التنموية التي تبنتها الحكومات المتتالية باءت بالفشل حسب المحللين ولأن الفترة شهدت وفرة أموال وتشيد بنية تحتية وإنفاق دون متابعة المشاريع ما نتج عنه خلل إقتصادي لإعتماده على مصدر وحيد للدخل الإقتصادي وتهميش القطاعات الأخرى المساهمة في بناء إقتصاد قوي ومستدام واللجوء للمديونية الخارجية. إن ضعف الإقتصاد الجزائري أبرز مشاكل إجتماعية وإقتصادية/سياسية وأمنية حيث طالب المجتمع الجزائري بالتغيير الجذري ما تبرهن عليه أحداث 5 اكتوبر 1988 والمشكلة للمرجعية التاريخية للتغيير الجذري في الجزائر بإستجابة رئيس

1- أنور نصر الدين هدام، المصالحة الوطنية في الجزائر "خطوة حضارية نحو حل ازمة اختيار السلطة السياسية" (جنيف: معهد الهوقار، 2007)، ص.46.

2- محمد مجدان، المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية(م: 07، ع:02، 2020)، ص.64.

3- وليد سالم محمد، النظم السياسية العربية "إشكاليات السياسات والحكم" (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص.100.

الجمهورية السابق رحمه الله "الشاذلي بن جديد" للإحتجاجات والضغوط الداخلية والخارجية بإقرار دستور 1989 المكرس للانفتاح الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية حزبيا.

إن تضافر العوامل الداخلية والخارجية أدى بالجزائر لإقرار التغيير الجذري لنظامها السياسي والإقتصادي خاصة بعدما شهده المجتمع الجزائري بهدف تحقيق تنمية إقتصادية ومكانة اقليمية كرهان رفعته الحكومة الجزائرية.

المطلب الثالث: مظاهر التحول السياسي في الجزائر

ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في التحول السياسي والديمقراطي في الجزائر للتكيف مع التحولات الخارجية ما أدى لإصلاحات سياسية أثرت على بنية وهيكل النظام السياسي الجزائري وتجلت الإصلاحات السياسية على مستوى التحليل الكلي في التعديلات الدستورية والمؤسسات الرسمية والتشريعات القانونية، أما المستوى الجزئي فسنركز على الممارسة السياسية في الجزائر دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإنتخابات كمعيار لشرعية النظام السياسي الجزائري.

تعتبر أحداث 1988 المنعرج الحاسم الذي أجبر صانع القرار السياسي في الجزائر لإقرار تعديل دستوري، إعتبر المحللون هذا الأخير تغيير جذري للنظام ومؤسساته لما تضمنه من إنفتاح دستوري وتغيير المنهج الإقتصادي بالتوجه للإقتصاد الليبرالي وأليات اقتصاد السوق. فيما يخص التعديلات الدستورية التي أقرها النظام الجزائري تميزت بالتعديلات الجزئية كدستور 1976، غير أن الدستور الذي عرض على الإستفتاء 1988/11/03 وصودق عليه 1989/02/23[1] تضمن تغيير جذري لمؤسسات الدولة والقوانين المنصوص عليها.

1. مضمون دستور 1989

تضمن دستور 1989 نقاط متعددة أهمها ما سنلخصه في النقاط الآتية:

- تبنى دستور 1989 الديمقراطية على أساس التعددية السياسية والحزبية[2] بعد ان انتهجت الجزائر نظام الحزب الواحد سياسيا، لهذا فإن المادة 1989/39 أقرت حرية التعبير وإنشاء الجمعيات وضمان حرية الإجتماع

1- دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ ب1989/02/23 الصادر بالجريدة الرسمية، ع:09، بتاريخ 1989/03/01.

2- تعتبر التعددية السياسية مرحلة لتعزيز الديمقراطية في دول العالم الثالث حسب "غليراموا ونيل وشميتر " باعتبارهم اول من استخدموا المصطلح في كتاب بعنوان"Transition from Athoritarion Rules Prospects for Demarge"، **انظر** بدر الدين شبل، مرجع سبق ذكره، ص.130.

للمواطنين، كما تضمنت المادة 1989/40 حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف بها وعليه فإن مجمل القول أنشأ دستور 1989 الشروط القانونية للتعددية السياسية والحزبية[1].

- إقرار مبدأ الفصل بين السلطات وإعتماد الليبرالية كمنهج إقتصادي والتخلي عن التخطيط المركزي للإقتصاد وضمان إستقلالية السلطة القضائية.

- الإلتزام بمبدأ التداول السلمي على السلطة.

- تحييد الجيش كمؤسسة عسكرية عن المجال السياسي وحصر مهمته في الدفاع عن السيادة الوطنية وإستقلال ووحدة البلاد وذلك لإبعاد المؤسسة العسكرية عن الصراعات الحزبية.

- الإقرار بثنائية الجهاز التنفيذي مع إستحداث منصب رئيس الحكومة إلى جانب رئيس الجمهورية، كما نص الدستور لهذا الأخير على صلاحية تعيين وإنهاء مهام رئيس الحكومة. أما صلاحيات رئيس الحكومة فحددها الدستور بتعيين الوزراء، ضبط برنامج الحكومة كما يعتبر مسؤول أمام رئيس الجمهورية والبرلمان معا[2]، التعيين في بعض الوظائف غير المسندة لرئيس الجمهورية.

- إقرار الإنتخابات لمنح النظام السياسي شرعية محلية ودولية وعليه حددت الإنتخابات المحلية بتاريخ 1990/06/12والإنتخابات التشريعية بتاريخ 1991/12/26.

بعد التفصيل في مضمون دستور 1989 سنفصل في أخر نقطة ذكرناها فيما يخص الإنتخابات بإعتبارها النقطة الفاصلة لمنح الأنظمة السياسية شرعيتها ورمز للأنظمة الديمقراطية.

1- صرحت وزارة الخارجية بالجزائر أن عدد الاحزاب المؤسسة 1989 تجاوزت 67 حزب، من أهم الأحزاب السياسية الفاعلة حزب جبهة التحرير الوطني، حزب القوى الإشتراكية كحزب معارض أسس 1969 بقيادة حسين أيت أحمد، الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري تراسها كريم بلقاسم، الحزب الاشتراكي للعمال والمنقسم لحزب العمال تأسس 1990 بقيادة لويزة حنون والحزب الاشتراكي للعمال، أما حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ذو التوجه العلماني تأسس بعد 1989، والحزب الاسلامي للإنقاذ والمعبر عن عدة تيارات كالتيار البراغماتي بقيادة "عباس مدني" وتزعم التيار الثوري "علي بلحاج" وقاد تيار الجزارة "محمد السعيد" الرافض لتأسيس الجبهة، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حركة النهضة والتي اسسها "عبد الله جاب الله" كحزب اسلامي معارض وحركة مجتمع السلم "حمس" بقيادة "محفوظ نحناح" . للمزيد **أنظر:** مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص.101.

2- سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج:2، ط:2، 2013)، ص.132.

2. إيقاف المسار الإنتخابي

شكل دستور 1989[1] نقلة نوعية للمسار السياسي والقانوني للجزائر بتمهيده لإجراء أول انتخابات محلية وتشريعية في إطار تعددي لأول مرة. أجريت أول انتخابات محلية تعددية بتاريخ 1990/05/12 بمشاركة 11 حزب من بين 25 حزب على الساحة السياسية، بناءا على إحصائيات المقدمة من طرف وزارة الداخلية آنذاك بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 64.15 % وأسفرت النتائج عن فوز التيار الإسلامي لأول مرة ممثلا في حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ بنسبة 54.25 %، بينما إحتلحزب جبهة التحرير الوطني المرتبة الثانية بنسبة 27.53% أما الأحرار فاحتلوا المرتبة الثالثة بنسبة 11.66[2]%.

إن تحليلنا لهذه النتائج يبرز أن التيار الاسلامي أبرز قوته في أول إنتخابات خاضها وفاجأ الساحة السياسية بفوزه عن باقي التيارات، يمكن تبرير ذلك بما عرفته الساحة السياسية إقليميا بقيادة الأحزاب الإسلامية كتيار إسلامي للأنظمة العربية خاصة مصر.

أما الإنتخابات التشريعية فأتفق على إجرائها في دورتين، أما الأولى فأجريت بتاريخ 1991/12/26 وسارت نفس منحى الإنتخابات المحلية بفوز التيار الإسلامي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بنسبة 44%، غير أن النظام السياسي بالجزائر أعلن إيقاف المسار الإنتخابي للدورة الثانية ما نتج عنه أزمة أمنية وسياسية.

إن إيقاف المسار الإنتخابي أدى لصدام ومواجهات بين القوى السياسية ما أثبت عجز النظام السياسي الجزائري لإستيعاب التحول في الساحة السياسية وأدى لقيام السلطات الجزائرية بإلغاء نتائج الانتخابات وإقرار حالة حصار وشن حملة إعتقالات مست أعضاء الجبهة الإسلامية ما أدى للجوء الأخيرة لإستخدام العنف والسلاح وتصعيد عمليات العنف المسلح في المجتمع الجزائري. أصبح المجتمع الجزائري يعاني من حالة اللامن واللاإستقرار وأصبح مسرحا للهجومات المسلحة والمواجهات الدامية بين القوات النظامية والجماعات المسلحة "حرب داخلية أهلية".

إن حالة اللأمن واللإستقرار التي شهدها المجتمع الجزائري تزامنت مع قرار رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" بحل الهيئة التشريعية "البرلمان ممثلا في المجلس الشعبي الوطني" بتاريخ 1992/01/05 وإعلان إستقالته بضغط من

1- دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في 1989/2/23، الجريدة الرسمية، ع:09، بتاريخ 1989/03/01.

2- بومدين طاشمة، البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.233.

المؤسسة العسكرية وإسقاط حكومة "مولود حمروش" آنذاك بتاريخ "1992/01/11"[1]. بعد إتخاذ رئيس الجمهورية هذه الإجراءات أجبر رئيس المجلس الدستوري" عبد المالك بن حبيلس" لإعلان وجود فراغ دستوري في الدولة وذلك لعدم وجود مؤسسات أوهيئات تسير الدولة بنصوص قانونية دستورية صريحة.

عرفت مرحلة ما بعد الفراغ الدستوري بالمرحلة الإنتقالية فالقرارات التي أتخذها رئيس الجمهورية ممثلة في "إيقاف المسار الإنتخابي، إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، حل البرلمان وإعلان حالة الفراغ الدستوري" دفع بالمؤسسة العسكرية لتسيير المرحلة بإتخاذ إجراءات وقائية للمساهمة في حماية الدولة وأفرادها. تميزت المرحلة الإنتقالية 1990/ 1995 بغياب المؤسسات السياسية الدستورية وإيجاد مؤسسات أخرى لتسيير الدولة وعليه يمكننا القول أن البناء السياسي والدستوري للنظام السياسي الجزائري يتعلق بتطور المؤسسات السياسية الإنتقالية والتفاعلات السياسية والأمنية.

إن تدهور الأوضاع الأمنية والإجتماعية في الجزائر ترتب عنه عدم إستقرار الأوضاع في المجتمع حيث شهد مرحلة صعبة وذلك بالمعاناة من عدم الأمن وإنتشار الإرهاب. يجبرنا تحليل موضوعنا بعد التعرض لمضمون دستور 1989، تحليل إنتخابات 1991 إلى نتائج هذه الأخيرة ما أدى بالمجتمع الجزائري لحالة من الفوضى والمعاناة من الإرهاب ما سنفصل فيه.

3. الإرهاب

يعتبر الإرهاب[2] ظاهرة دولية مست الجزائر بعد أن دخلت مرحلة أزمة داخلية بإلغاء الدور الثاني للإنتخابات وإعلان الفراغ الدستوري في الجزائر ونتج عنه مأزق سياسي ودستوري، إن تضافر العوامل الداخلية والخارجية أدخل الدولة مرحلة تصفية حسابات بين أطراف اللعبة السياسية وعمت الفوضى في المجتمع وإنتشر الإرهاب كتهديد للأمن الداخلي الجزائري. توصف الأزمة الجزائرية بالحرب الأهلية أو الحرب الخاصة[3]، خلفت الحرب الأهلية ما يقارب 250 ألف ضحية، 50 ألف مفقود، 20 ألف منفي ومليون جريح وخسائر مادية ومعنوية وكذا تدمير البنية التحتية للمجتمع.

1- سليمان بشنون، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 209 – 210.

2- إن الإرهاب تهديد غير عسكري من طبيعة إستراتيجية يتضمن أساليب العنف والقمع أو التهديد بهما ويؤدي لزرع الخوف والرعب في نفوس الأفراد، تتنوع أهدافه من سياسية، إقتصادية وإجتماعية بإستخدام أساليب مختلفة كالخطف، الإغتيال، التخريب، الإبتزاز، الذبح وسرقة الأملاك وزرع المتفجرات. **انظر:** علي بن فايز الجحني، الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2001)، ص.21.

3- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ذكره، ص.3.

في المرحلة الإنتقالية 1997/1992 أستبدلت المؤسسات الدستورية بهيئات إنتقالية حيث أنشا المجلس الأعلى للدولة كهيئة دستورية لتسيير شؤون الدولة في الوضع الإستثنائي لغاية توفر الشروط الضرورية لسير المؤسسات الدستورية، أنشا المجلس الأعلى للدولة لسد الفراغ الدستوري[1]. للتحكم في الوضع الداخلي تبنت الجزائر عدة إستراتيجيات لمكافحة الإرهاب وإلتزمت بإستراتيجية التبني بالأعراف والشرعية الدولية لتبرير سلوكها في المحافل الدولية، وبفضل جهودها إستطاعت ربط أزمتها الداخلية بالإرهاب الدولي المهدد للأمن والسلم الدوليين وطالبت بتضافر جهود الفواعل الإقليمية والدولية لمكافحة الظاهرة.

إستطاعت الجزائر إسترجاع مكانتها الدولية بعد معاناتها من عزلة فرضت عليها بإستخدام قدراتها وإمكانياتها وتجسد ذلك بتوقيع إتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 بأمريكا وعليه تمكنت الجزائر من ربط الإرهاب بفوضوية المجتمع الدولي فعالمية التهديد إقتضت عالمية الحلول وتكاثف الجهود لمواجهتها كظاهرة دولية مهددة للأمن والسلم الدولي.

إن تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر أدى لأزمة سياسية وأمنية نتج عنها إصلاحات سياسية تعتبر نوعية وجذرية وتمثل تحول سياسي بإقرار دستور 1989 الممهد للتعددية السياسية والإنفتاح على آليات السوق الحر، تميزت المرحلة الانتقالية في الجزائر بإقرار إصلاحات أدت لحرب أهلية داخلية نتيجة لضعف النظام السياسي لإحتواء الأزمة.

إن إيقاف المسار الإنتخابي أسفر عن معاناة الجزائر من عزلة دولية وحرب داخلية دامت لعشرية "عشرية سوداء" نتيجة لتدهور الوضع الأمني وتسيير الدولة بهيئات إنتقالية، إن إسترجاع النظام السياسي لشرعيته ساهم في إخراج الدولة من عزلتها بعد إستقرار الوضع الأمني والسياسي ما دفع بالنظام السياسي بالبحث عن آليات لإستتباب الأمن ومعالجة الوضع الاقتصادي ورفع التحدي لبناء دولة المؤسسات والقانون.

1- فوزي اوصديق، النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط:02، 2008)، ص.21.

المبحث الثاني: ميكانزمات التعددية السياسية في الجزائر 1999/1992 "الآليات والاصلاحات"

إن التحول السياسي في الجزائر تميز بمرحلة إنتقالية عنيفة، فالحرب الأهلية دمرت المجتمع الجزائري وجعلته يعاني أزمات مختلفة أمنية وسياسية وإقتصادية، كما أثرت البيئة الدولية على الجزائر فموجة التحولات السياسية أصبحت ميزة الأنظمة السياسية قصد تحقيق الديمقراطية، إعتمدت الجزائر أليات وإستراتيجيات داخلية لإستعادة أمنها وإستقرارها وبناء دولة المؤسسات لإسترجاع شرعيتها الداخلية. فماهي أهم اليات تحقيق الإستقرار في الجزائر؟ ما سنجيب عليه في المطلب الأول، اما المطلب الثاني فعنون بالإصلاحات السياسية في الجزائر وأخيرا تداعيات الإصلاحات على الساحة السياسية.

المطلب الأول: آليات تحقيق الإستقرار السياسي والأمني في الجزائر

شهدت الأوضاع في الجزائر تردیا على كافة الأصعدة سياسيا وأمنيا، إقتصاديا وإجتماعيا، لأن تسيير الدولة بمؤسسات غير دستورية أي هيئات إستشارية دستوريا تواكب مع عدم الإستقرار الداخلي وإعلان حالة الطوارئ والحصار ما إنعكس على الاوضاع الخارجية للدولة. لذلك عانت الجزائر من عزلة إقليمية ودولية مما أجبر النخبة السياسية للإسراع لوضع حلول للأزمة الأمنية والسياسية وإخراج البلاد من المأزق السياسي.

سيرت المرحلة الانتقالية بدعم من المؤسسة العسكرية وبرز دورها في إجبار الرئيس "الشاذلي بن جديد" لتقديم إستقالته والتحكم في زمام أمور الدولة، سيرت المرحلة بثلاث مؤسسات أما الأولى فيمثلها المجلس الأعلى للأمن فرئيس الدولة يعينه هذا الأخير[1] (م:89/162) ونصت على تأسيس مجلس أعلى للأمن يترأسه رئيس الدولة مهمته تقديم الآراء كما يحدد الرئيس كيفية تنظيمه وعمله، أما فيما يخص صلاحياته فيتمتع بنفس صلاحيات رئيس الجمهورية، إضافة لتعيين رئيس حكومة يتولى إعداد برنامج إنتقالي لعرضه على المجلس الأعلى.

إنبثق المجلس الأعلى للأمن كهيئة إستشارية دستوريا لسد الفراغ الدستوري بقرار صدر بتاريخ1992/01/11 إستنادا لدستور 1989/02/23 بعد إستشارة المجلس الدستوري لرئيس المحكمة العليا ورئيس الحكومة لتسيير

1- فوزي أوصديق، مرجع سبق ذكره، ص.304.

وضعية الدولة الإستثنائية حيث يتولى المجلس الأعلى للأمن صلاحيات رئيس الجمهورية، يتكون المجلس الأعلى للدولة من خمسة أعضاء "محمد بوضياف، علي هارون، علي كافي، خالد نزار وتيجاني هدام"[1].

يتمتع المجلس الأعلى للأمن بعدة صلاحيات منها تعيين رئيس الدولة حيث إتفق الأعضاء على تعيين "محمد بوضياف" رئيسا للدولة بدعم من المؤسسة العسكرية لتسيير شؤون الدولة، تعهد بوضياف بوعود تمحورت بمكافحة الفساد، الحد من تدخل العسكريين في السلطة وإعادة العلاقات مع دول الجوار. عبر قبل توليه السلطة عن ثقته في الشعب الجزائري رغم معاناته من الصعوبات وأبدى إشتياقه للوطن وحلمه بإيجاد الجزائر لطريقها ما يفسر روحه الوطنية رغم تعرضه للمنفى.

تولى بوضياف السلطة السياسية لأشهر معدودة ليتعرض للإغتيال أثناء القائه لتصريح بدار الثقافة بعنابة وهو الذي قال "جئت لإنقاذكم وإنقاذ الجزائر، وإلغاء الفساد ومحاربة الرشوة والمحسوبية وتحقيق العدالة بمساعدتكم[2]. إن تصريحات بوضياف بعد عودته من المنفى عبرت عن توجهاته وأفكاره بفتح ملفات تنهك الاقتصاد الوطني والدولة ما يهدد امن الدولة فتحقيق الاستقرار الوطني يتطلب وجود عدالة، شفافية، مسؤولية ومحاسبة. إن إغتيال الرئيس يبرر أن سعيه لتحقيق وعوده يهدد أفرادا ما أدى لتصفيته جسديا قبل فتحه للملفات، تبقى ظروف اغتيال الرئيس غامضة دون الكشف عن الحقائق.

إن تحليلنا للمعلومات السابقة نلاحظ عزم ومسؤولية بعض المسؤولين لتحقيق الأمن والسلم الوطني بإنشاء هيئة تتولى تسيير شؤون الدولة لتجنب التدخل الخارجي في شؤونها في ظل الشرعية القانونية، والملاحظ أن أعضاء الهيئة الإستشارية تمتعوا بالنزاهة والمسؤولية والروح الوطنية.

عين "علي كافي"[3] رئيسا للدولة خلفا ل"محمد بوضياف" 1994/1992 حيث تميزت الأوضاع بعدم الإستقرار وإستفحال الإرهاب ما زعزع المجتمع الجزائري وعمت الفوضى كميزة أساسية للمجتمع والدولة، ما فرض على الجزائر عزلة دولية وأصبح تسيير الشؤون الداخلية والتحكم في الأوضاع إحدى أولويات صانع القرار الجزائري. لتحقيق أمن وإستقرار الدولة أُصدر مرسوم رئاسي رقم 94/40 بتاريخ 1994/01/29 وتضمن تهيئة أرضية للوفاق الوطني لإسترجاع السلم والأمن المدني، إيجاد وضع ديمقراطي إنتخابيا، مكافحة الإرهاب وتبني إصلاحات إقتصادية. إشترطت أرضية الوفاق الوطني عدم وجود مسؤولية لرئيس الجمهورية المنتخب ضمن

1- فوزي أوصديق، مرجع سابق ذكره ، ص.21.

2- نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص.182.

3 -James Ciment, conflict and crisis in the post-cold war world, Algeria; thefundamentalist challenge (New York: factson file, 1997), P: 3.

الأحزاب السياسية أو الجمعيات المدنية وأن يسهر رئيس الدولة المعين على إحترام أرضية الوفاق، إن هذه الإجراءات تضمن لمؤسسات المرحلة الإنتقالية توفير الظروف للعودة للمسار الإنتخابي.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية في الجزائر

تعددت السياسات الداخلية في الجزائر كمحاولات لتحقيق الأمن والإستقرار للخروج من العزلة الدولية وإسترجاع المكانة الإقليمية وتجنب التدخل الخارجي بإعتبار الجزائر بوابة إفريقيا كما تشكل منطقة نفوذ وتنافس دولي خاصة بين القوة المهيمنة "الولايات المتحدة الأمريكية" والقوى الصاعدة. تمثلت الإصلاحات في سياسة الحوار الوطني وقوانين المصالحة الوطنية ما سنتعرض له بالتفصيل.

أولا: سياسة الحوار الوطني

أعتبر الحوار الوطني حلا للخروج من المأزق الأمني والسياسي الذي وقعت به القوى السياسية في الجزائر كما شكل مرحلة تمهيدية لإنشاء لجنة الحوار الوطني المعلن عنها في1993/10/13، تعتبر هذه الأخيرة لجنة مستقلة تتألف من ثمانية أعضاء من بينهم "عبد القادر بن صالح، عبد الوهاب بوعديس، قاسم كبير، محمد تواتي، الطيب دراجي وأحمد صنهاجي وآخرون"، إن سياسة الحوار الوطني إعتبرت الحل السياسي أهم أولوياتها لتحقيق الأمن والسلم في الجزائر[1]. ضمت سياسة الحوار الوطني ندوة الوفاق الوطني الأولى، إتفاقية سانت إيجيديو Sant Egidio وندوة الوفاق الوطني الثانية.

1. ندوة الوفاق الوطني الأولى 1994

إنطلقت أشغال ندوة الوفاق الوطني بتاريخ 1994/01/26 بحضور أعضاء ممثلي النظام السياسي والمؤسسة العسكرية وبمقاطعة الأحزاب السياسية كجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية[2]، رغم إجراء لجنة الحوار الوطني مجموعة من الإتصالات مع ممثلي الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية لتحقيق بوادر الحوار. يلاحظ الجهود المبذولة وذلك في سعي الندوة لإستعادة الأمن والإستقرار الداخلي للدولة. تزامنت الأوضاع مع تعيين المجلس الأعلى "الأمين زروال"رئيسا الدولة[3]بدعم من المؤسسة العسكرية وتزكية الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، غير أن هذا الأخير أعلن فشل الحوار الوطني "نوفمبر 1994" بعد تبنيه إستراتيجية مزدوجة بالإعتماد على التفاوض مع معتدلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعطاء الأولوية للإجراءات الأمنية لسحق العناصر

1- بومدين طاشمة، البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص.359.
2- المرجع نفسه، ص.360.
3- سليمان بشنون، مرجع سابق ذكره، ص.218.

الراديكالية[1]، وأكد رئيس الدولة على إيجاد سبيل جديد للحوار بين النظام السياسي والشعب الجزائري كحل للأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر.

2. إتفاقية سانت إيجيدو Sant Egidio "روما"[2]

إنعقدت الإتفاقية بحضور أحزاب سياسية ذات ثقل في الساحة السياسية منها "حزب جبهة التحرير الوطني، الجبهة الاسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية" ما بين 23/22 نوفمبر 1994 و1995/01/13 بروما. تضمنت الوثيقة إحترام حقوق الإنسان، مبادئ التعددية، سيادة الشعب ودولة القانون، إدانة الهجومات على المواطنين، رفض العنف كوسيلة للتحول السياسي[3]، سعت أطراف الإتفاقية لإقرار السلم وفرض مفاوضات على النظام السياسي دون شروط وذلك بلقاء أطراف النظام السياسي والمعارضة معا خاصة أعضاء الجبهة الاسلامية للإنقاذ للتحاور دون شروط مبدئية. واقعيا لمسنا فشل الإجتماع نظرا لعدم إستجابة الدولة لمطالب المعارضة.

3. ندوة الوفاق الوطني الثانية 1996

إنعقدت ما بين 15/14 سبتمبر 1996 بحضور أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي وممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية، تضمنت مبادئ متعددة كإحترام مبادئ الأول نوفمبر 1954، إحترام الدستور والحريات وحقوق الإنسان، المحافظة على السيادة والوحدة الوطنية، التمسك بالقيم الوطنية والديمقراطية وتبني التعددية السياسية، إحترام التداول السلمي على السلطة وممارسته عن طريق الإنتخاب والأليات القانونية، نبذ العنف كوسيلة للتغيير والعمل السياسي. يلاحظ عدم دعوة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحوار رغم ما بذله منظمي الندوة من جهود لإقرار السلم وحل الأزمة السياسية الداخلية بالطرق السلمية إعتمادا على ألية الحوار وجمع الأطراف المتنازعة.

أقرت الندوة الوطنية إجراء إنتخابات رئاسية بتاريخ 1995/11/16 أفرزت نتائجها بفوز "الامين زروال"رئيسا للجمهورية[4]، أكد الرئيس على الحل السياسي للأزمة ومحاربة الفساد ووضع الصراع على السلطة في

1- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ذكره، ص.51.
2- الجمعية الكاثوليكية تعتبر جمعية غير سياسية مسيحية مستقلة بإيطاليا.
3- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ذكره، ص.51.
4- باقي ناصر الدين طاهر، مرجع سابق ذكره، ص.114.

إطار من القواعد والأعراف الدستورية. جسد المجتمع بإختياره لرئيس الجمهورية مفهوم القطيعة كمحاولة لإخراج الدولة من أزمتها الأمنية وإستعادة مكانتها الدولية[1].

جسد الرئيس "زروال" نقلة نوعية في العملية السياسية بتفعيل المؤسسات الدستورية، إضفاء الشرعية على النظام السياسي، إستيعاب المعارضة وبناء الديمقراطية سعيا منه لتحقيق الأمن وإستقرار الأوضاع من خلال تبنى ألية المصالحة الوطنية كحل للأزمة الأمنية.

ثانيا: قوانين المصالحة الوطنية

إن تحقيق أمن وإستقرار الدول الركيزة الأساسية لإستمرارها وتطورها وعليه فإن الجزائر كباقي دول العالم سعى صناع قراراها للحفاظ على أمنها وتجنب التدخلات الأجنبية فيها. إختلفت وجهات نظر وأراء صناع القرار وكبار مسؤولي الدولة لتحقيق أمنها، لذا نجد تنوع الحلول والإتفاقيات لحل الأزمة الداخلية بطرق سلمية دون اللجوء للوساطة الخارجية ومنها قانون المصالحة كمبادرة للخروج من المأزق الأمني والسياسي. ضمت المصالحة الوطنية كألية للأمن قوانين مختلفة ما سنتعرض له بالتفصيل.

1- قانون الرحمة:

إن تنظيم الإنتخابات الرئاسية "1995"أدى لإستعادة النظام السياسي لشرعيته بمشاركة أربعة مترشحين وأسفرت نتائجها بفوز المترشح الحر "الأمين زروال"بنسبة قدرت ب 61 %، "محفوظ نحناح" بنسبة 25.28%، السعيد سعدي بنسبة 9.29% وأخيرا نور الدين بوكروح بنسبة 3.78%[2]على التوالي.

في التحليل الأولي لنسب الإنتخابات لاحظنا تفاوت المترشحين الأحرار لممثلي الأحزاب ما يبرر بحث المجتمع الجزائري على الأمن وليس دعم للأحزاب أو الموالاة للأشخاص، غير أن المحللين يشككون في نزاهة الإنتخابات على أساس التزوير وتضخيم نسب المشاركة رغم إمتناع الأفراد لأداء واجبهم الإنتخابي.

بعدما تولى "الأمين زروال" السلطة السياسية قام بإجراء تعديل دستوري 1996، تضمن التعديل الدستوري تقوية سلطة رئيس الجمهورية بإضافة صلاحيات لمهامه بتعيين محافظ البنك المركزي الجزائري، تعيين رئيس الحكومة والولاة ومسؤولي أجهزة الأمن (م78) إضافة لتعيين رئيس مجلس الدولة وإقرار الحالات الإستثنائية وحالة الطوارئ

1- محي الدين عميمور، الجزائر "الحلم والكابوس محاولة لفهم المأساة الجزائرية" (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،ط:02، 2003)، ص.217.

2- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه "44"، 2003)، ص.149.

(م92)[1]. عزز الرئيس الجهاز التشريعي بإقراره تشكيل غرفة ثانية للبرلمان ممثلة في مجلس الأمة، إصدار قانون للإنتخابات يعتمد على التمثيل النسبي بدلا من تمثيل الأغلبية في التصويت إضافة لتشكيل حكومة إئتلاف وطني[2].

تبنى الرئيس سياسة الرحمة لإرجاع الخارجين على السلطة بالإلتزام بسياسة وضع السلاح وتجنب الصراعات بين التائبين وعائلات الضحايا وإطلاق سراح قادة حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ "عباس مدني" و"عبد القادر حشاني" بعد إقرار الهدنة بين النظام السياسي والجبهة الاسلامية للإنقاذ والإتفاق على وقف إطلاق النار[3].

إن التعديل الدستوري 1996 تضمن مبادئ جديدة نص عليها كإعتبار الأمازيغية مكون أساسي للهوية الجزائرية، إستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدلا من الجمعيات ذات الطابع السياسي كما حدد شروط تكوينها وممارستها، تحديد عهدة الرئيس بمرة واحدة قابلة للتجديد (م74) وإشترط الجنسية الجزائرية لزوج المترشح لمنصب رئاسة الجمهورية (م73)، إعتبار مجلس الأمة هيئة تشريعية حيث ينتخب ثلثي أعضائه(3/2) أي 96 عضو بإقتراع مباشر وسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية وتعيين الثلث المتبقي (3/1) أي 48 عضو من طرف رئيس الجمهورية، أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني فيبلغ عددهم 389 عضو منتخبين لمدة خمس سنوات بإقتراع عام مباشر وسري[4].

تضمن التعديل الدستوري بصفة عامة إعتبار الأمازيغية لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية وحدد العهدة الرئاسية لرئيس الجمهورية وتعزيز الهيئة التشريعية بمجلس للأمة وبين تعيين أعضائه وكيفية إنتخابهم.

2- قانون الوئام المدني:

قام الرئيس "زروال" بإعلان إجراء انتخابات رئاسية مسبقة بتاريخ 1998/12/11 حيث تنافس سبعة مترشحين على التوالي أسماؤهم "أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش، عبد الله جاب الله، حسين أيت أحمد، مقداد سيفي، يوسف الخطيب وعبد العزيز بوتفليقة"، حيث فاز بها "عبد العزيز بوتفليقة" كمترشح حر بنسبة

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (رقم: 76، بتاريخ: 1996/12/08).

2- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ذكره، ص.51.

3- المرجع نفسه ، ص.54.

4- فاروق أبو سراج الذهب طيفور، النظام السياسي الجزائري "دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، البرلماني والرئاسي، الفرص والبدائل"، مجلة دراسات إستراتيجية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع:02، جوان 2006)، ص.27.

73.79%[1]، تميزت هذه الإنتخابات بإنسحاب جميع المترشحين ما عدا الفائز بها ليعين رئيسا للجمهورية بتاريخ 1999/04/15.

تولى"بوتفليقة" السلطة السياسية وتوعد المجتمع المدني بتحقيق السلم وإسترجاع مكانة الجزائر وهيبتها دوليا، تبنى سياسة الوئام المدني أو المصالحة الوطنية التي تسعى في مضمونها لمعالجة الأسباب الأمنية للجزائر وترسيخ قيم التسامح بين أفراد المجتمع، تمحورت سياسة الوئام المدني في التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ قوانين الدولة، الإهتمام والتكفل بضحايا الإرهاب وفسح المجال لكل من ضل الطريق.

عُرض قانون الوئام المدني كصيغة سياسة للتفاوض بين قيادات الجيش العليا وقادة الجيش الإسلامي للإنقاذ لتسوية النزاع الداخلي بالجزائر[2]، وعرض على الإستفتاء "سبتمبر 1999" وصوت عليه بالأغلبية بنسبة 85% حيث أمتثل للقانون 80% من المغرور بهم بعد إصدار الرئيس العفو الشامل للجماعات التي دخلت في هدنة مع الدولة بداية من "أكتوبر 1997" منها الجيش الإسلامي للإنقاذ برئاسة "مدني مرزاق" الذي حل تنظيمه "جانفي 2001" وتنظيم الرابطة للدعوة والجهاد التي قادها "علي بن حجر" وبقيت الجماعة الإسلامية المسلحة "الجيا" والجماعة السلفية للدعوة والقتال[3].

يمتد قانون الوئام المدني لسياسة الحوار الوطني التي إستخدمها صانع القرار الجزائري لتحقيق الأمن وإستقرار الوضع الداخلي، وكمحاولة لجمع أطراف الصراع الداخلي من ممثلي النظام السياسي وأعضاء المجتمع المدني وممثلي الأحزاب السياسية للحد من المواجهة الداخلية للمجتمع وإيجاد أليات للحوار والتفاوض في إطار الشرعية الوطنية والدولية. سعيا من رئيس الجمهورية لإقرار السلم والأمن الداخلي تمت صياغة ألية جديدة للتفاوض تعرف بسياسة المصالحة الوطنية.

3- مشروعالمصالحة الوطنية:

إستمد مشروع السلم والمصالحة الوطنية أسسه من مبادئ الدين الإسلامي بالتركيز على التسامح والحوار والتشاور، إكتسى مصطلح المصالحة الوطنية في علم السياسة أبعاد تحليلية عميقة بتشكيل لجان وطنية للتحقيق في قضايا المفقودين، قضية الإغتيالات والمجازر المرتكبة في حق المجتمع الجزائري إستنادا للعدالة،العفو والرحمة.

1- أمال فاضل، السلم المدني في الجزائر عبر ألية المصالحة الوطنية، مجلة دراسات إستراتيجية (الجزائر: ع:6،2009)،ص.25.

2- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة "الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارينغي" (لبنان: ع:07، 2008)، ص.3.

3- عمر حمزاوي، بين الشعار والحقيقة خطابات وبرامج الاصلاح في عالم متغير، في أميرة محمد عبد العليم، سياسات الإصلاح في عهد بوتفليقة بين تحقيق الإستقرار السياسي والنهوض الإقتصادي (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004)، ص.300.

تهدف المصالحة الوطنية لإيقاف أعمال العنف وتسوية الصراعات والتوترات الداخلية بطرق سلمية وذلك بدعم ثقافة السلم والأمن[1].

تعتبر المصالحة الوطنية إمتداد لقوانين الرحمة والوئام المدني كبديل أوإستراتيجية لحل الأزمة الأمنية وألية لإعادة الإستقرار الإجتماعي في الجزائر إعتمادا على معايير المواطنة، الحرية وإحترام حقوق الإنسان. إعتمد صانع القرار الجزائر بمشروع المصالحة الوطنية بموجب إصدار المرسوم الرئاسي رقم 278/05 والمعروض على الاستفتاء بتاريخ 2005/08/14 في إطار العهدة الثانية لرئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"[2].

تجسد المشروع واقعيا في إطار وضع نهاية للنزاع الداخلي في حق من سلموا أنفسهم للسلطات قبل إنقضاء مدة قانون الوئام المدني بتاريخ 2000/02/13، شمل قانون المصالحة الوطنية من كفوا عن نشاطهم المسلح وسلموا أسلحتهم كما تم إعادة إدماج المسرحين بموجب قرارات إدارية قررتها الدولة في العمل للتكفل بتعويض ضحايا الإرهاب والمفقودين[3].

يتضح أن صانع القرار الجزائري راهن على المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الإستقرار الداخلي وضمان التداول السلمي على السلطة لإخراج الدولة من أزمتها الأمنية، بفضل تكاثف الجهود إستطاع صانع القرار أن يحقق الأمن الداخلي بتوظيف علاقاته الشخصية لإخراج الجزائر من عزلتها ولعب دور اقليمي إعتمادا على مكانتها الإستراتيجية.

4- دور المجتمع المدني:

تعاظم دور المجتمع المدني في ترسيخ وتعزيز الديمقراطية في الحياة السياسية بوجود علاقة بين المؤسسات ودرجة الإستقرار السياسي ومساهمة المجتمع المدني والشراكة الإجتماعية في بناء النخب وتكوين الكفاءات وإرساء الثقافة السياسية والديمقراطية بالتركيز على دور المجتمع المدني الفعال والحركي.

يتميز المجتمع المدني في الجزائر بخصائص متعددة تضمنها الدستور الجزائري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية، غير أن علاقة التداخل والتجاذب للمصالح والأدوار تحكمه أي علاقة دمج وإستيعاب وذلك بتبني خطاب السلطة[4]، رغم أن دوره يتمثل في الضغط على السلطة لإصلاح الأوضاع المتردية.

1- الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر "التجربة والمكاسب"، مجلة سياسات عربية (د.ذ.ب.ن، ع:34، 2018)، ص.43.
2- الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 278/05 (ع:54، بتاريخ: 2005/08/07)، ص.3.
3- أمال فاضل، مرجع سبق ذكره، ص.33.
4- بوحنية قوي وبوطيب بن ناصر وآخرون، المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015)، ص.181.

إن تفعيل دور المجتمع المدني يؤدي لإشراكه في البناء السياسي ما تحقق للمجتمع المدني في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية وبرز ذلك بتبني المجتمع المدني سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية للضغط على السلطة السياسية، يستخدم المجتمع المدني في الجزائر كوسيلة لإخراج النظام السياسي من أزماته رغم أن مؤسساته تتميز ببساطة البنية التنظيمية وعدم إستقلاليته وتبعيته للسلطة. إن فعالية المجتمع المدني تؤدي لتبني إصلاحات دستورية وتحقيق تنمية سياسية وتبني مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية.

المطلب الثالث: التعديلات الدستورية في ظل التعددية السياسية

إن التحولات السياسية تؤثر على التعديلات الدستورية وتشكل عملية للتحول الديمقراطي تغيير للنظام السياسي وللمؤسسات الرسمية للدولة وتمنحه الشرعية السياسية داخليا وخارجيا، فالدستور يشكل أساس للنظام السياسي حيث يستمد منه قوته وشرعيته ولذلك فإن الدساتير تعتبر ركيزة للأنظمة الديمقراطية.

عرفت الجزائر دساتير متعددة منذ إستقلالها غير أن دستور 1962 أسس لبناء الجمهورية الأولى بالجزائر كما تضمن دستور 1989 نقلة نوعية للممارسة السياسية في الجزائر، لهذا سنوضح أهم نقاط الإختلاف التي تضمنتها التعديلات الدستورية في الجزائر بالتركيز على دستور 1989 كنقطة تغيير جذري حسب ما تقتضيه دراستنا لغاية التعديل الدستوري 2020.

1- دستور 1989/02/23

إعتمدت الجزائر على دستور 1963 لتسيير شؤون الدولة المعدل بدستور 1976، غير أن دستور 1989[1] يشكل نقطة تغيير حاسمة في الساحة السياسية والمجتمع الجزائري. أقر دستور 1989/02/23 بموجب إستفتاء شعبي في ظل تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وتأزم الوضع السياسي نتيجة الإحتجاجات والإضرابات التي شهدها المجتمع الجزائري. كما عرفت البيئة الدولية تحول من نظام ثنائي القطبية لبوادر ظهور نظام جديد ما أدى لعدم توازن القوى دوليا وذلك بإنهيار المعسكر الاشتراكي وما ترتب عنه من تحولات سياسية وإقتصادية في أوربا الشرقية والدول ذات أنظمة الحزب الواحد دوليا بإعتباره ركيزة للنظام الدولي، لهذا فإن التحولات الدولية أثرت على النظام السياسي الجزائري وتوجهاته وأعتبرت أحد العوامل المؤثرة لتبني الجزائر التعددية السياسية.

1- دستور 1989/2/23 المنشور في الجريدة الرسمية بموجب المرسوم الرئاسي89-18 المؤرخ في 1989/2/28.

أحدث دستور 1989 تغيير جذري في بنية النظام السياسي ما دفع بالمحللين لإعتباره مؤسس لميلاد جمهورية الثانية[1]، ركز دستور 1989على الفصل بين السلطات وإقرار الإنفتاح السياسي والتعددية الحزبية، التحول من النظام الإشتراكي المعتمد على نظام الحزب الواحد لإقرار التعددية الحزبية والإنفتاح السياسي إعتمادا على مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد والقانون والإستناد لأليات إقتصاد السوق.

2- التعديل الدستوري 1996

تضمن دستور1996 بعض التعديلات الخاصة بالقوانين سنذكرها في النقاط الأتية:

- إضافة شرط جديد لترشح رئيس الجمهورية وحدد عهدته الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد (م:74)، كما منحه صلاحية التشريع في حالتي شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان والحالة الاستثنائية، التصريح بالممتلكات العقارية والمنقولة داخل وخارج الوطن توفر الجنسية الجزائرية لزوج المترشح(م:73)[2].

- الإعتراف باللغة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية الوطنية.

- إزدواجية السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بهيئتيه "مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني"، مع إمكانية لثلاث أرباع البرلمان مجتمعين معا(4/3) حق التعديل الدستوري[3].

- منح رئيس مجلس الأمة صلاحية رئاسة الدولة في حالة وجود مانعأو استقالة أو وفاة رئيس الجمهورية (م96).

- التأكيد على نظام المجلس الدستوري وتوسيع تشكيلته، مع إمكانية تقديم إخطار من رئيس مجلس الأمة لرئيس المجلس الدستوري وتحديد إختصاصاته خاصة فيما يتعلق بالرقابة على دستورية القوانين والعملية الإنتخابية (م163/م165)[4]. كما تم توسيع عضوية المجلس من 9 الى 12 عضو حيث يعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائبه، إنتخاب عضوين من مجلس الأمة وعضوين من المجلس الشعبي الوطني وعضوين من المحكمة العليا وعضوين من مجلس الدولة.

1- نفيسة بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام، 2016/2015)، ص.179.

2- إدريس بوكرا، نظام إنتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص.15.

3- عبد الله بلغيث، مرجع سابق ذكره، ص.177.

4- الأزهر لعبيدي ومباركة محرز، الرقابة الدستورية في الدول المغاربية في ظل الاصلاحات الدستورية، مجلة العلوم القانونية والسياسية (الجزائر: ع:14، 2016)، ص.218.

- إقرار إزدواجية القضاء بتأسيس مجلس الدولة إلى جانب المحكمة العليا والمحاكم الإدارية.
- إستبدال تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية وتحديد شروط تأسيسها. وعليه فإن التعديل الدستوري 1996مس قانون الإنتخابات بظهور أحزاب وبروز وجوه جديدةفي الساحة السياسية.

3- التعديل الدستوري 2002 و2008

سنبدأ تحليلنابالتعديل الدستوري لسنة 2002 ثم 2008. عدل دستور 1996 بموجب قانون 03/02 بتاريخ 2002/04/10 تميز هذا الأخير بدسترة اللهجة الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية[1]نتيجة الإحتجاجات التي قام بها السكان الناطقين باللغة الإمازيغية للإعتراف باللهجة الامازيغية كلغة وطنية[2]. إن دسترة اللغة الأمازيغية يفتح الباب على مصراعيه لمطالبة الناطقين باللهجات الأخرى للإعتراف بها كلغات وطنية ما يهدد المجتمع الجزائري ويعرضه للإنقسام والمعاناة من أزمة الأقليات وهوية وطنية.

فيما يخص التعديل الثاني أقر بتاريخ 2008/11/05 ويعتبر معدل ومتمم لدستور 2002 حيث تضمن النقاط الأتية:

- توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وبموجبه تلغى إزدواجية السلطة التنفيذية لصالح رئيس الجمهورية.
- فتح العهدات الرئاسية حيث لم تعد ذات مدة محددة بل أصبح التجديد لأكثر من عهدة.
- تغيير مصطلح رئيس الحكومة بالوزير الأول.
- تكريس الحقوق السياسية للمرأة وترقية حقها في الممارسة السياسية[3].

يتضح من خلال التعديلات الدستورية أنها إعتمدت على المبادرة الذاتية للسلطة السياسية التي تمر على المجلس الدستوري وموافقة البرلمان (م176) التي لا تشترط اللجوء للإستفتاء الشعبي وإنما الإقتصار على موافقة البرلمان. فمنحت التعديلات توسيع لبعض صلاحيات الجهاز التنفيذي، إحتواء أزمات وطنية التي كانت تحت ضغط شعبي، أما دستور 2008 ركز على فتح العهدات الرئاسية ويمكن الجزم أن أهدافه كانت سياسية بالدرجة الأولى حيث أهمل المشرع الجزائري مبدأ التداول السلمي على السلطة.

1- دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في 2002/04/10، الجريدة الرسمية رقم 25، المؤرخة 2002/04/14، ص.2.
2- فاروق أبو سراج الذهب طيفور، مرجع سبق ذكره، ص.27.
3- دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في 2008/11/16، الجريدة الرسمية رقم 63، المؤرخة 2008/11/15.

4- التعديل الدستوري 2011

بادر صانع القرار في الجزائر لتبني إصلاحات سياسية في ظل توتر الوضع الإقليمي ما يصطلح عليه "ثورات الربيع العربي" وهي عبارة عن إحتجاجات بدأت في تونس وأدت للإطاحة بالنظام التونسي "زين العابدين بن علي" وأنتقلت الإحتجاجات للدول العربية حيث بدأت الأنظمة السياسية تتساقط الواحدة تلو الأخرى. لتجنب أحداث الربيع العربي أقر رئيس الجمهورية "بوتفليقة" إصلاحات لتجنب أزمة المشروعية وإقرار الديمقراطية "ديمقراطية محدودة" للحفاظ على الوضع القائم كما قام الملك المغربي بمبادرةلإجراء إصلاحات هدفها إحتواء الأوضاع وتجنب تأزمها، فالمجتمع الجزائري تفادى الإحتجاجات بنية تجنب الوقوع في أزمة أمنية وسياسية كالعشرية السوداء حيث إستطاع النظام السياسي إحتواء المعارضة السياسية وإعادة تنظيم المجتمع وتغيير بنيته[1].

طبقت الإصلاحات السياسية في الجزائر بشعار المقاربة التشاركية لإحداث تغيرات جذرية على المستوى السياسي، الإقتصادي والإجتماعي بأمر من رئيس الجمهورية في خطاب ألقاه 2011/04/16 بتشكيله لهيئة برئاسة رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح" لإدارة الحوار مع مختلف الفواعل والقوى السياسية.

تضمن دستور 2011 إلغاء حالة الطوارئ بأمر 01/11 بتاريخ 2011/02/23 المعلن عنها بتاريخ 1992/02/09 كخيار إستراتيجي لتكريس المكاسب الديمقراطية ومنح القوى الإجتماعية حرية المشاركة في الشأن العام[2]، تأطير العملية الإنتخابية بإصدار قانون الإنتخابات 01/12، إصدار قانون الأحزاب السياسية 04/12، قانون تنافي العهدة البرلمانية 01/12 الخاص بضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية كضمان لإستقلالية المؤسسة التشريعية، قانون03/12 الخاص بتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة حيث يبين كيفية تمثيلها ونسبة ترشحها في المجالس وقانون الولاية 07/12 وقانون البلدية 10/11 حيث يتم التركيز على قيم ومبادئ الديمقراطية التشاركية. إضافة لقانون الإعلام الخاص بفتح المجال للمؤسسات الإعلامية المستقلة ما يدل على الإنفتاح الإعلامي وحرية إنشاء القنوات الخاصة لضمان حرية التعبير[3].

5- التعديل الدستوري 2016

جاء التعديل لإستيعاب التطور ومنح المعارضة حرية النشاط السياسي، وتم التركيز فيه على المحاور التالية:

1- نبيلة بودي، مرجع سبق ذكره، ص.37.

2- عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص-ص. 136 – 137.

3- عبد الجبار جبار ومصطفى جزار، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التغيير القسري المحدود والتأسيس لأرضية مجتمعية داعمة، مجلة أبحاث (د.ذ.د.ن، جوان 2016)، ص.26.

- غلق العهدات الرئاسية وذلك بإقتراح إمكانية تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط (م212) لمدة خمس سنوات.
- تكريس الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية إضافة للغة العربية.
- تكريس التداول الديمقراطي على السلطة وإحترام مبادئ الدستور.
- تعزيز الحقوق والحريات.
- ضمان إستقلالية السلطة القضائية.
- تكريس حرية التنوع الإقتصادي والإستثمار[1].

حافظت التعديلات الدستورية على التوازنات الداخلية لمختلف القوى والنخب السياسية وأثرت على طبيعة النظام السياسي ومؤسساته الدستورية، وذلك لأنها تلبي مطالب المجتمع بدافع إجتماعي أو إقتصادي على شكل قرارات ومراسيم تصدرها السلطة السياسية مع مراعاة خصوصيات المجتمع[2]. مثلت التعديلات الدستورية مرحلة من المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري ويمكن القول أنها تعديلات طارئة وجزئية، أبرزت التعديلات وجود صراع بين مختلف القوى والنخبة السياسية سوآءا لإرضاء المعارضة وتهدئتها أو إحتواء أزمات وإحتجاجات لإمتصاص الغضب الشعبي والحفاظ على النظام القائم. إن التعديلات الدستورية في الجزائر تشكل إصلاحات جزئية ولست جذرية عززت صلاحيات السلطة التنفيذية.

6- مسودة التعديل الدستوري 2020

تميز الوضع السياسي بالتوتر نظرا للحراك الشعبي2019/02/22 بقيادة المجتمع الجزائري لمعارضة ترشح الرئيس "بوتفليقة" لعهدة الخامسة بسبب تدهور وضعه الصحي والمطالبة برحيله، تميز الحراك الشعبي بالإستمرارية والسلمية وطالب المتظاهرون بالتغيير الجذري للمؤسسات السياسية[3]، محاربة الفساد ومحاسبة رموز الدولة، تطبيق العدالة والقانون ومحاسبة المفسدين من ذوي النفوذ، محاربة البيروقراطية وإجراء إنتخابات نزيهة وشفافة بينما حذر رئيس الحكومة من إنفلات الوضع من المتظاهرين والوقوع في أزمة أمنية وسياسية تهدد المجتمع الجزائري.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، الجريدة الرسمية (السنة:53، ع:50، بتاريخ: 2016/08/28).

2- نصر الدين باقي، التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر 2016/1996، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية (ع:01، جوان 2016)، ص.193.

3- عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية (وهران: ع: 07، 2019)، ص. 17.

إستمر الحراك والضغوطات لغاية تقديم الرئيس إستقالته لرئيس المجلس الدستوري، وتم تعين لجنة مستقلة لمتابعة الإنتخابات برئاسة "شرقي". حدد تاريخ الإنتخابات الرئاسية 2019/12/12 في وضع مضطرب بسبب محاكمة بعض رجال السياسة والأعمال وذوي النفوذ في قضايا الفساد وإختلاس المال العام وإستغلال السلطة والنفوذ.

تميزت الإنتخابات الرئاسية بعزوف سياسي بمشاركة خمسة مترشحين، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 41.14% وفاز بها "عبد المجيد تبون" بنسبة 58.15 %، وإحتل المرتبة الثانية "بن قرينة" 17.38%، وتلاه "علي بن فليس" 10.55%، ثم "عز الدين ميهوبي" 7.26% وأخيرا "عبد العزيز بلعيد" 6.66%[1].

بعد أداء الرئيس "تبون" اليمين الدستورية أدلى بخطاب للأمة بين فيه الخطوط العريضة لبرنامجه، وتعهد رئيس الجمهورية بسحب مصطلح الفخامة من رئيس الجمهورية، توعد بتحديد العهدات الرئاسية ومحاربة الفساد، إعتبار نجاح الانتخابات فوز للحراك وتعهد بتعديل الدستور لضمان الفصل والتوازن بين السلطات، إضافة لمجموعة قرارات لتحقيق التنمية الإقتصادية بتنويع الإقتصاد خارج المحروقات بالمراهنة على القطاع الفلاحي والسياحي.

للوفاء بعهده عين رئيس الجمهورية بتاريخ 2020/01/07 لجنة خبراء تتكفل بصياغة مقترحات التعديل الدستوري برئاسة "أحمد لعرابة"و16 عضو من مختصي القانون الدستوري، تضمنت المسودة النقاط الأتية:

- تحديد العهدات الرئاسية لرئيس الجمهورية بعهدتين متتاليتن فقط، مع إمكانية تعيين نائب لرئيس الجمهورية.
- إلغاء الثلث الرئاسي من تشكيل مجلس الأمة لتعزيز سلطات رئيس الحكومة.
- ضمان إحترام الحقوق وصيانتها (حرية ممارسة العبادة، الإتصالات الشخصية والحق في التعويض عن الحبس والتوقيف، حماية المرأة من العنف، حرية التظاهر وإنشاء الجمعيات، حرية الصحافة ومنع الرقابة عليها).
- توسيع الرقابة الدستورية بمقترح تحويل المجلس الدستوري لمحكمة دستورية وتعديل طريقة تشكيلها حيث يعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء (04)، عضوين(02) من غير نواب المجلس الشعبي يعينهم رئيسه، عضوين(02) من غير نواب مجلس الأمة يعينهم رئيسه بشرط عدم اللإنتماء الحزبي للأعضاء المعينين وأربعة قضاة(04) من المجلس الأعلى للقضاء دون وزير العدل ونائبه. إمكانية النظر في خلافات السلطات الدستورية بإخطار منها، إقرار

1- وكالة الانباء الجزائرية، بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للإنتخابات الرئاسية 2019/12/12 (ت.ن: 2019/12/16، ت.د: 2021/03/01)، سا: 12:00سا.

https://www.aps.dz.

حالة الحصار أو الطوارئ (30 يوما) مع إمكانية تجديدها بموافقة البرلمان أما مدة الحالة الإستثنائية فقدرت ب(60 يوما) وتجدد بموافقة البرلمان.

- تحديد مدة نائب البرلمان بفترتين فقط أما فيكون بحضور أغلبية أعضائه.
- إلزام الحكومة بإرفاق مشاريع القوانين بمشاريع النصوص التطبيقية لها وتقديم الوثائق اللازمة للبرلمان لتحقيق الرقابة[1].

يمكن إختصارا أن مسودة التعديل الدستوري حددت العهدات الرئاسية والبرلمانية بعهدتين متتاليتين فقط لضمان التداول السلمي على السلطة، السماح للقوات العسكرية الجزائرية بالمشاركة في عمليات حفظ السلام رغم أن أحد اهم مبادئ الجمهورية عدم مشاركة القوات العسكرية خارج إقليم الدولة واقتصارها على مهمة الدفاع على الحدود البرية والبحرية والجوية للدولة ومواجهة العدو الخارجي.

حدد تاريخ 2020/11/1 لإجراء الإستفتاء على التعديل الدستوري غير انه تاجل لغاية نوفمبر 2021 كما حدد تاريخ 2021/06/12 لإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية مع مواصلة محاكمة رموز الدولة من رؤساء الحكومات ووزراء سابقين ورجال أعمال بتهم الفساد والإخلال بالقانون العام وإختلاس الأموال العامة.

يبقى الرهان على الدستور الجديد لتأسيس الجمهورية الثالثة للجزائر وتحقيق نزاهة الإنتخابات وشفافيتها. واقعيا فإن تدهور الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية في الجزائر أدى لموجة إحتجاجات ومظاهرات للمطالبة بالتغيير الجذري أو الجزئي لمؤسسات الدولة وتبني إصلاحات سياسية، شملت هذه الأخيرة هندسة إنتخابية ودستورية سياسيا خاصة الدستور بإعتباره الوثيقة السامية لقوانين الدولة وكذا الإنتخابات. تعتبر الأخيرة مؤشر لشرعية الأنظمة السياسية بإكتساب تأييد الأفراد للسلطة السياسية ولهذا إعتبر "أندري هوريو" الإنتخاب أداة لممارسة السلطة عن طريق المراقبة التي يمارسها الشعب على مؤسسات الدولة[2].

ركزت الإصلاحات السياسية على الدستور لتحقيق الإنتقال الديمقراطي سلميا ويظهر ذلك جليا في المظاهرات السلمية 2019 للمطالبة بتغيير النظام وتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لأفراد المجتمع وضمان إستقرار الدولة وإستمراريتها خاصة في ظل توتر الأوضاع الإقليمية وعدم إستقراراها كتهديدات الساحل الإفريقي والقضية الليبية.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المشروع التمهيدي لتعديل الدستوري، 2020/09/05.
2- عبد الله بلغيث، مرجع سابق ذكره، ص.22.

المبحث الثالث: التغيرات السياسية في الجزائر2021/2000

تميزت التغيرات السياسية في الجزائر بإصلاحات مختلفة تكيفا مع البيئتين الداخلية والخارجية وعليه فسنتعرض بالتحليل لكل منهما وتداعيات البيئتين على النظام السياسي الجزائري.

المطلب الأول: واقع الممارسة السياسية في الجزائر

إن المجتمع الجزائري رغم الإصلاحات والسياسات المتبعة يعاني من تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية كتفشي الفساد والبيروقراطية في المؤسسات الرسمية وغير رسمية للدولة، إضافة للمشاكل الإجتماعية كالبطالة، الهجرة غير شرعية ما أدى بالمجتمع الجزائري للمطالبة بالتغيير الجذري للأوضاع السياسية ومحاربة الآفات والظواهر التي نخرته.

يدل الحراك الشعبي على قوة وقدرة الشارع على تغيير الأوضاع خاصة إذا كان سلميا ما يقلق السلطة السياسية ويهدد أمنها، ضمن هذا الإطار إستطاع حراك المجتمع الجزائري "حراك الكرامة" التعبير عن رفض الأوضاع بطريقة راقية حضارية وسلمية وتنظيم الصفوف للمطالبة بهدف معين يسعى المتظاهرين والمحتجين في كل أنحاء الجزائر الوصول إليه رغم إختلاف الآراء والمعتقدات، رغم أن حراك المجتمع العربي يوصف بالسرعة والتغيير والتطور[1].

أولا: حراك الكرامة في الجزائر 2019/02/22

بدأت موجة الاحتجاجات في الجزائر لدواعي إجتماعية واقتصادية وسياسية كإحتجاجات ولاية أدرار 2008، ورقلة 2014، غرداية 2008 و2015[2]، إلا أن إحتجاجات 2019 إختلفت من حيث الأسباب والأهداف. فأحداث 2019 تأججت بعد إعلان الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" ترشحه للإنتخابات بتاريخ 2019/02/10 في رسالة وجهها للأمة[3]إثرها قرر المجتمع القيام بمظاهرات سلمية كل جمعة للمطالبة بإسقاط النظام السياسي إبتداء من جمعة 2019/02/22 لمعارضة ترشح الرئيس لعهدة خامسة لأسباب صحية بمساندة

1- بومدين بوزيد، مرجع سابق ذكره، ص. 54.

2- عبد القادر بوعرفة، مرجع سبق ذكره، ص.12.

3- سميرة بلعمري ومحمد مسلم، بوتفليقة يترشح ويضبط اجندة العهدة الخامسة، جريدة الشروق (ت.ن: 2019/02/11، ت.د: 2020/02/01)،سا: 14:00.

www.echorokonline.com.

أحزاب التحالف وبعض من أحزاب المعارضة السياسية. تركزت أهداف الحراك الشعبي في التنديد بترشح الرئيس لعهدة جديدة، والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية والتغيير الجذري لمؤسسات الدولة، تحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة، إجراء إنتخابات نزيهة وشفافة، محاسبة رموز الدولة وتطبيق العدالة والقانون لمحاسبة المفسدين من ذوي النفوذ[1]، إستعان المجتمع الجزائري بعدة شعارات في تظاهراته السلمية "الجيش والشعب خاوة خاوة" و"ترحلوا جميعا تعني ترحلوا قاع" كما ساندت الجالية الجزائرية الحراك بتنظيمها لاحتجاجات في اكبر دول العالم كباريس بفرنسا وسويسرا وانجلترا.

وظفت مختلف وسائل الإعلام التفاعلي "الإعلام الإفتراضي" لتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والتوعية لدعم الحراك والحفاظ على سلميته، بإعتبار أن وسائل الإعلام أصبحت السلطة الأولى في وقتنا الراهن نظرا لدورها الفعال كما ساهمت وسائل الإعلام التفاعلي[2] في دعم الإحتجاجات وبرهنت الأخيرة لإحتضان الشعب الجزائري لها رغم ممارسة الضغط من طرف السلطة السياسية بقطع شبكات الإتصالات.

واكبت الصحافة والإعلام الجزائري الأحداث وإقتصر دورها على تحليل الوضع السياسي دون إبداء الآراء غير أنها نددت في إحتجاجها يوم2019/02/28 لرفع القيود المفروضة عليها والمعاناة من الحصار الإعلامي بعد 2016 كما نددت بالإنتقادات الموجهة لها بعدم تغطيتها للإحتجاجات ونقص تداول المعلومات والتعامل بحذر مع الحراك الشعبي بسبب نقص الإمكانيات ما أدى لمحدودية الإعلام في الجزائر[3]وترك المجال مفتوحا أمام الصحافة الأجنبية لتغطية المواقف والأحداث. غير أن وسائل الإعلام الدولية خاصة القنوات التلفزيونية والوسائل التكنولوجية حللت الوضع السياسي والإجتماعي في الجزائر منها قناة المغاربية وفرانس 24 بإعداد الحصص التلفزيونية بمشاركة المحللين السياسيين وإعلاميين محليين ودوليين وإختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض للواقع السياسي بالإشارة للمكانة الإقليمية للجزائر ومعاناتها من وضع أمني متدهور في التسعينيات حيث يسعى المجتمع الجزائري بقوته لتجنب تلك الأحداث.

إستمرت الإحتجاجات وسعى النظام السياسي لإحتوائها بتفرقة المتظاهرين وإعتقال بعض السياسيين، أما الهيئات الرسمية كالمجلس الدستوري أصر على إعادة النظر في شروط الإنتخابات ووضع معايير جديدة لإنتخاب

1- عبد القادر بوعرفة، مرجع سبق ذكره، ص.17.

2- الإعلام التفاعلي إشارة لمواقع التفاعل عبر الانترنت كوسيلة للتواصل والتقارب، انظر: مصطفى يوسف الكافي، الإعلام التفاعلي (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص.33.

3- جليل وادي حمود، القوة الثالثة الإدارة الإعلامية للأزمات العربية (عمان: دار البداية ناشرون، 2017)، ص.46.

رئيس الجمهورية كشرط الجنسية الجزائرية للمترشح وزوجه، التسريح بالممتلكات العقارية والمالية للمترشح، مع هذه الأوضاع حذر بعض رؤساء الأحزاب السياسية من إنفلات الوضع الأمني والمعاناة من اللإستقرار واللأمن جراء الإحتجاجات كتصريحات "عبد المجيد سيدي السعيد" والوزير الأول "أحمد اويحي"[1].

في هذه الأثناء دعى الرئيس لندوة وطنية توافقية مع تسييره للمرحلة الإنتقالية مابين 2019/04/28 لغاية 2019/12/30 لإقرار انتخابات رئاسية بالموازاة مع إجراء تعديل دستوري، لضمان إستقرار الاوضاع صرح نائب وزير الدفاع الوطني "أحمد قايد صالح" من ورقلة 2019 /03/27 بضرورة تفعيل المادة 102 من الدستور نظرا لتدهور الوضع الصحي للرئيس[2]، بقيت الأنظار متجهة نحو المجلس الدستوري لإعلان شغور منصب رئاسة الدولة وتفعيل المادة 102، رغم دعوة بعض الأطراف لتفعيل المادتين 102 و07 أما البعض الأخر يطالب بتفعيل جزءمن المادة 102[3] الخاص بإعلان عجز الرئيس لأداء مهامه الدستورية وتسيير المرحلة الإنتقالية بكفاءة وعقلانية تجنبا لأي تدخل اجنبي.

بعد الضغوطات الممارسة من طرف المجتمع المدني تميز الأخير بالديناميكية وحيوية النشاط ما أدى لتقديم رئيس الحكومة "أحمد أويحي" إستقالته لرئيس الجمهورية وعين خلفا له "نور الدين بدوي"، كما قدم رئيس الجمهورية 2019/04/02 إستقالته لرئيس المجلس الدستوري. سميت حكومة "نور الدين بدوي" بحكومة تسيير المهام، في هذه الظروف عين رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح" رئيسا للدولة حسب ما ينص عليه الدستور الجزائري وتمت محاسبة مسؤولي الدولة كإيداع وزيري الحكومة السابقين "أويحي وسلال" الحبس الاحتياطي ومتابعتهم قضائيا في قضايا الفساد اضافة لبعض الوزراء "عمار تو"و"طيب لوح" وبعض الولاة كوالي الجزائر العاصمة "عبد القادر زوخ" وبعض رجال المال والاعمال "حداد وكونينياف".

1- عثمان لحياني، بوتفليقة يتجاهل مطالب الحراك ورسائل جديدة من أويحي والجيش، مجلة العربي الجديد (ت.ن:2019/13/18، ت.د: 2021/01/01)، سا: 11:00سا

Alaraby.co.uk.

2- تصريح قائد الأركان "قايد صالح" من الناحية العسكرية الرابعة، قناة البلاد (ت. 2019/08/26).

3- المادة 102 من الدستور الجزائري "إذا إستحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه وجوبا بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا وبعد أن يثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان بغرفتيه التصريح بثبوت المانع، وفي حالة إستقالته أو وفاته يجتمع وجوبا ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، ليتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها 90 يوما. تنظم خلالها إنتخابات رئاسية ولايحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة الترشح لرئاسة الجمهورية، أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 65، التعديل الدستوري 2016، ص.13.

في تحليلنا للوضع السياسي في الجزائر لمسنا مؤشرات:

1- دور وفعالية المجتمع المدني في الحراك الشعبي من حيث التنظيم والضغط على السلطة السياسية والجهود المبذولة للوصول للأهداف المسطرة، فالعلاقة بين المجتمع المدني والدولة تعكس طبيعة النظام السياسي[1]، فدور المجتمع المدني يظهر من خلال التوعية والتأطير للمجتمع.

2- دور المؤسسة العسكرية في تسيير المرحلة حيث تعتبر عصب السلطة السياسية في النظام السياسي الجزائري[2] رغم أن الدستور يؤكد على العلاقة الإنفصالية بين السلطة والجيش، يمكن أن نعتبر أن تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي كان بدافع تجنب التدخل الخارجي وإستقرار الوضع الأمني.

3- إقرار مبدأ الفصل بين السلطات مما يعزز دور السلطة القضائية لممارسة مهامها ومتابعة قضايا الفساد وتبديد المال العام ويفتح المجال للكفاءات لتسيير شؤون السلطة السياسية.

4- ضمان إستقلالية السلطة الرابعة "الإعلام" لتعزيز التوعية، المبادرة والمشاركة السياسية وترسيخ الديمقراطية التشاركية.

ثانيا: الإنتخابات الرئاسية 2019

يفرض تبني هندسة إنتخابية التأسيس لهندسة سياسية في ظل ديمقراطية تنافسية، تعني الهندسة الإنتخابية صياغة الأطر والأليات الكفيلة بضمان المشاركة السياسية الدورية للمواطنين، توفير الشفافية، النزاهة ومصداقية الإنتخابات من حيث التنظيم، التمويل، التسيير وإجراءات الإعلام[3]، فالإنتخاب شكل من أشكال المشاركة السياسية المؤثرة على الممارسات الديمقراطية في إطار الشرعية لإمتلاك السلطة وأداة لمراقبة الشعب لمؤسسات الدولة.

بعد تقديم الرئيس "بوتفليقة" إستقالته عينت لجنة مستقلة لمتابعة الإنتخابات برئاسة "محمد شرقي" لضمان شفافيتها ونزاهتها كما حدد تاريخ 2019/12/12 لإجراء الانتخابات الرئاسية في وضع مضطرب بسبب محاكمة بعض رجال السياسة والأعمال وذوي النفوذ في قضايا الفساد وإختلاس المال العام وإستغلال السلطة والنفوذ. ترشح للإنتخابات خمسة متنافسينمن بينهم **عبد المجيد تبون** كمرشح حر، **علي بن فليس** مرشح

1- جهيدة شاوش إخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص علم إجتماع التنمية، 2015/2014)، ص.110.

2- قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق ذكره، ص.305.

3- عبد الله بلغيث، مرجع سابق ذكره، ص.89.

حزب طلائع الحريات، **عز الدين ميهوبي** مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي"R.N.D"، **عبد القادر بن قرينة** مرشح حركة البناء الوطني و**عبد العزيز بلعيد** مرشح جبهة المستقبل"بعد إستيفاؤهم للشروط القانونية، تنافس المترشحون في أوضاع سياسية سادها الغموض وحملة إنتخابية بوسائل تقليدية وتكنولوجية بتأثير وسائل التكنولوجيا والإتصال خاصة شبكة التواصل الإجتماعي "الفيسبوك" لشرح برامج المترشحين للمجتمع الجزائري.

بلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات 41.07% وأفرزت نتائج الإقتراع على النسب الموضحة في الجدول أدناه، حسب الإحصائيات المقدمة بلغت نسبة الناخبون المسجلون في القوائم الإنتخابية 23.559.853 نسمة، أما نسبة الناخبون المصوتون 9.675.515 نسمة، كما بلغ عدد الأصوات الملغاة 1.233.460 بينما قدرت نسبة المنتخبين والمقيمين في الخارج 39.88 %، لتقدر نسبة المشاركة الإجمالية 41.07 %[1].

الجدول رقم 01:نسبة الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2019

المترشحين	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد المجيد تبون	4.947.523	% 58.13
عبد القادر بن قرينة	477.836	%17.37
علي بن فليس	897.831	%10.55
عز الدين ميهوبي	619.225	%7.28
عبد العزيز بلعيد	568.000	% 6.67

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على نتائج الإنتخابات الرئاسية 2019 الصادرة عن اللجنة المستقلة لمتابعة الإنتخابات.

فاز بالإنتخابات الرئاسية "عبد المجيد تبون" ثم "بن قرينة" 17.38% وتالاهما "بن فليس" ثم" ميهوبي" وأخيرا "بلعيد"، لتبلغ النسبة النهائية للمشاركة في الإنتخابات داخل الوطن 41.14% أما خارج الوطن فبلغت9%[2]، إن المتتبع لإنتخابات 2019 لاحظ وجود عزوف سياسي بتراجع نسبة المشاركة في معظم الولايات خاصة منطقة القبائل.

1- بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 2019/12/12، وكالة الانباء الجزائرية، ت.د، 2021/01/01، سا: 10:00.

Adp.dz/or/algerie/81226-12-2019.

2- يونس بورنان، 41% نسبة المشاركة النهائية في الانتخابات الرئاسية الجزائرية، العين الاخبارية (ت.ن: 2019/12/13، ت.د: 2020/01/13)، سا:12:00.

al-ain.com/article/1576192803www.

بعد أداء الرئيس "عبد المجيد تبون" اليامين الدستورية وجه خطاب للأمة 2019/12/19 [1]بين فيه الخطوط العريضة لبرنامجه، وتعهد رئيس الجمهورية بسحب مصطلح الفخامة من رئيس الجمهورية، تحديد العهدات الرئاسية ومحاربة الفساد، إعتبر نجاح الإنتخابات فوز للحراك وتعهد بتعديل الدستور لضمان الفصل والتوازن بين السلطات، إضافة لمجموعة قرارات لتحقيق التنمية الإقتصادية بتنويع الإقتصاد خارج المحروقات بالمراهنة على القطاع الفلاحي والسياحي.

ثالثا: التعديل الدستوري 2020

للوفاء بالعهد عين رئيس الجمهورية بتاريخ 2020/01/07 لجنة خبراء تتكفل بصياغة مقترحات التعديل الدستوري برئاسة"أحمد لعرابة"و16 عضو من مختصي القانون الدستوري، لأن الرئيس الجديد إعتبر التعديل الدستوري إستجابة لمطالب الحراك الشعبي، تضمنت المسودة النقاط الأتية[2]:

- تحديد العهدات الرئاسية لرئيس الجمهورية بعهدتين متتاليتن فقط، مع إمكانية تعيين نائب لرئيس الجمهورية.
- إلغاء الثلث الرئاسي من تشكيل مجلس الأمة لتعزيز سلطات رئيس الحكومة.
- ضمان إحترام الحقوق وصيانتها (حرية ممارسة العبادة، الإتصالات الشخصية والحق في التعويض عن الحبس والتوقيف، حماية المرأة من العنف، حرية التظاهر وإنشاء الجمعيات، حرية الصحافة ومنع الرقابة عليها).
- توسيع الرقابة الدستورية بمقترح تحويل المجلس الدستوري لمحكمة دستورية وتعديل طريقة تشكيلها حيث يعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء (04)، عضوين(02) من غير نواب المجلس الشعبي يعينهم رئيسه، عضوين(02) من غير نواب مجلس الأمة يعينهم رئيسه بشرط عدم الإنتماء الحزبي للأعضاء المعينين وأربعة قضاة(04) من المجلس الأعلى للقضاء دون وزير العدل ونائبه. إمكانية النظر في خلافات السلطات الدستورية بإخطار منها، إقرار حالة الحصار أو الطوارئ (30 يوما) مع إمكانية تجديدها بموافقة البرلمان أما مدة الحالة الإستثنائية فقدرت ب(60 يوما) وتجدد بموافقة البرلمان.
- تحديد مدة نائب البرلمان بفترتين فقط أما التصويت فيكون بحضور أغلبية أعضائه[3].

1- وكالة الأنباء الجزائرية، يوتيوب

Youtube.com/watch! V=A5dGek4EJto.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور، المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، 2020/9/5.

3- عبد الله هوادف، مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وإنعكاساته على المشهد السياسي (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص.4.

- إلزام الحكومة بإرفاق مشاريع القوانين بمشاريع النصوص التطبيقية لها وتقديم الوثائق اللازمة للبرلمان لتحقيق الرقابة.

يمكن إختصارا إعتبار مسودة التعديل الدستوري هدفت إلى تحديد العهدات الرئاسية والبرلمانية بعهدتين متتاليتين فقط لضمان التداول السلمي على السلطة، السماح للقوات العسكرية الجزائرية بالمشاركة في عمليات حفظ السلام رغم أن أحد أهم مبادئ الجمهورية عدم مشاركة القوات العسكرية خارج إقليم الدولة وإقتصارها على مهمة الدفاع على الحدود البرية والبحرية والجوية للدولة ومواجهة العدو الخارجي.

حدد تاريخ 2020/11/01 لإجراء استفتاء على التعديل الدستوري بعد موافقة البرلمان، يلاحظ تأخر إجراء الإستفتاء بعد أن كان مقررا في غضون ثلاث الأشهر الأولى للسنة بسبب جائحة كورنا 19 التي ضربت العالم ومنها الجزائر وشكلت أزمة صحية حيث تعطلت الأمور وتدهور الإقتصاد العالمي والوطني.

تم الإستفتاء على الدستور في الآجال المحددة وأسفرت النتائج عن23.7% وأعلن تاريخ 2021/06/12 لإجراء الإنتخابات التشريعية والمحلية بعد حل المجلس الشعبي الوطني، يبقى الرهان على الدستور الجديد لتأسيس الجمهورية الثالثة للجزائر وضمان إجراءات نزاهة الإنتخابات وشفافيتها.

المطلب الثاني: واقع الأوضاع الإقليمية والدولية

إن تحليل الوضع السياسي داخليا يحتم علينا تحليل الوضع السياسي الإقليمي والدولي لمعرفة التغيرات على الساحة الدولية.

أولا: الأوضاع الإقليمية

تشكل الأوضاع الإقليمية تهديدا للأمن الجزائري نظرا للإنكشاف الحدودي، لقد إخترنا بعض النماذج لدراستها لنبين تأثير هذه القضايا على الدولة الجزائرية منها القضية الليبية، قضية دول الساحل وقضية الصحراء الغربية.

➢ **القضية الليبية**

شكلت تحركات الربيع العربي[1] ظاهرة جديدة فالإحتجاجات مثلت إنتفاضة لإسقاط الأنظمة المستبدة وتمرد على إزدراء الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الدول العربية، فالأحداث بدأت بإحتجاجات في تونس لكن سرعان ما إنتشرت في الدول العربية منها الجماهيرية الليبية لتتطور الأمور لثورة ضد النظام السياسي الليبي، عانت

1- الربيع العربي انطلاق لموجة الديمقراطية "إحتجاجات ومظاهرات" بالدول العربية وشجع على تغيير الأنظمة السياسية العربية، أنظر يوسف أزروال، الإنتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة أفاق علمية (المجلد: 11، ع: 3، 2019)، ص. 23.

ليبيا من أحداث الربيع العربي 2011/02/17 ليطالب المحتجين بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية، مكافحة الفساد[1]، تطورت الإحتجاجات لحرب أهلية وثورة داخلية إندلعت من بنغازي لتنتشر في باقي المدن الليبية، يرى "سكوكبول" بأن الثورة تحول سريع واساسي في المجتمع وبنياته الطبقية يترافق مع حركات التمرد الطبقية التي تبدأ من الأسفل وهي مسؤولة عن هذا التحول جزئيا[2]، تعتبر نهضة شعبية لإحداث تغيير سياسي، إجتماعي وأخلاقي. طالب المحتجين بإسقاط نظام "معمر القذافي"(2011/1969) والمطالبة بإنشاء دولة القانون والتحكم لدستور وضعي. تمت الإطاحة بنظام القذافي بعد شنقه علنيا 2011/10/20 "سرت"[3]لتدخل قوات الحلف الاطلسي الى ليبيا ما إنجر عنه تدهور للأوضاع الأمنية والسياسية والإقتصادية.

1. التدخل الإنساني في ليبيا

تميزت الأوضاع الأمنية والسياسية بالهشاشة وتجاوز الإطار الداخلي ما أدى لتدويل القضية الليبية في مجلس الأمن وتدخل المنظمات الدولية والتركيز على البعد الإنساني للتدخل الخارجي ماأدى لتدخل خارجي عسكريا بقيادة الحلف الإطلسي وإستصدار قرار أممي رقم 1973/1970 في2011/02/26 لحماية اللاجئين، وبعث لجنة دولية مستقلة لليبيا للتحقيق في إنتهاكات القانون الدولي الإنساني وإحالة الوضع في ليبيا لمحكمة الجنايات الدولية بتاريخ 2011/03/03.

حاولت الأطراف المتصارعة في ليبيا الإتفاق ما دفعها لعقد"إتفاق الصخيرات" بالمغرب 2015 /12/17 برعاية منظمة الأمم المتحدة وإشراف المبعوث الأممي"مارتن كوبلر"، بدأ تجسيد الإتفاق واقعيا 2016/04/06 بتوقيع 22 برلماني برئاسة "صالح محمد المخزوم" ممثل المؤتمر الوطني العام الجديد و"محمد علي شعيب" ممثل مجلس النواب، وتضمن الإتفاق البنود الأتية:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية برئاسة **"فايز السراج"**.
- منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني برئاسة رئيس الحكومة وعلى رأسها قيادة الجيش والقوات المسلحة.
- الإبقاء على الهيئة التشريعية ممثلة في مجلس النواب "مجلس طبرق" المنتخب في جوان 2014.

1- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص.130.

2- طيب محمدي، الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر، مجلة القانون والعلوم السياسية (الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ع: 02، 2015)، ص.400.

3- سهام بن علال وأخرون، تداعيات ثورات الربيع العربي على الأمن الإنساني في المنطقة العربية "نماذج مختارة"(الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2020)، ص.71.

- تأسيس مجلس أعلى للدولة متكون من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد (120 عضو)، ومجلس اعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وهيئة لصياغة الدستور[1].

وتمثلت أبرز نقاط الإختلاف في الإتفاق لبعض أطراف الصراع:

- النظر في تركيبة المجلس الأعلى للدولة ومن يتولى القيادة العسكرية.

- تعدد أعضاء المجلس الرئاسي سببا في فشل قيامه بأعماله في مدة السنة ونصف السابقة ما أثر على أطراف الحوار.

- مطالبة مجلس الدولة لتفعيل دوره في صياغة وإصدار القوانين والقرارات التشريعية مع مجلس النواب[2].

رغم إصدار مجلس الأمن قرار 2016 لإلغاء التدخل الدولي في ليبيا 2011/10/27، إلا أن الأوضاع الليبية غير مستقرة ما جعلها تهدد أمن دول الجوار وما دفع الأخيرة لتبني إستراتيجيات أمنية، إن تزايد حدة الإنقسامات والخلافات السياسية بعد إسقاط نظام القذافي زعزع أمن منطقة شمال إفريقيا.

2. المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

تلعب الجزائر في إطار القضايا العربية والإفريقية دورا دبلوماسيا لحل الأزمة الليبية لإعتمادها في تحركاتها الخارجية على ثوابت ومبادئ حددها الدستور الجزائري، بتتبنى إستراتيجية دعم الإستقرار الليبي ودعم الحوار الوطني وتكوين حكومة موحدة كما تندد بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي لليبيا لأن تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر تبرز من خلال الإنكشاف الأمني للحدود الشرقية الجزائرية على طول 982 كلم، تنامي الجريمة المنظمة وتجارة بيع السلاح للجماعات الإرهابية ما يهدد أمن دول الجوار بسبب تصاعد التطورات[3]، في هذا الإطار تسعى الدبلوماسية الجزائرية لترجيح الحل السلمي الداخلي لحل الأزمة الليبية.

أجريت الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2019/12/12 في سياق إقليمي مضطرب غير أننا نلمس في خطاب صانع القرار الجزائري "عبد المجيد تبون" أهمية مواضيع السياسة الخارجية بعزمه لإستعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي

1- إتفاق الصخيرات، موسوعة ويكيبيديا (ت.د: 2018/09/15، سا: 11:45).
www.or/wikipedia.org/wiki.

2- محمد العربي، قناة العربية (ت.ن: 2017/08/09، ت.د: 2018/09/15، سا: 12:00).
www.Alarabiya.net/ar/north-africa/2017/08/09.

3- محمد غربي وإبراهيم قلواز، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (ع:7، 2014)، ص.90.

في جوارها الإقليمية نظرا لإمتلاكها عناصر قوة كامنة تجعلها لاعب إقليمي أساسي في منطقة شمال إفريقيا ما يؤكد عليه في خطاباته للأمة.

تظهر أهمية الجزائر في المشهد السياسي المغاربي من خلال توجيه الحكومة الليبية طلب تفعيل إتفاقيات التعاون الأمني إلى جانب تركيا وأمريكا، بريطانيا وألمانيا، وتوظيف القوة العسكرية للجزائر. إن الأزمة الليبية تتميز بهشاشة التحالفات وتغييرها بإستمرار، صراع الشرعية السياسية ما أدى لحروب بالوكالة للفواعل الدولية لإختلاط التطلعات الجيوسياسية للقوى الإقليمية مع إرادة القوى الدولية لرسم خريطة المنطقة سياسيا.

تعددت مبادرات حل الأزمة الليبية بسعي دول الجوار كالجزائر ومبادرة الإتحاد الإفريقي إقليميا، إضافة لمبادرة الإتحاد الأوربي والأمم المتحدة لجمع أطراف الصراع الليبي على طاولة المفاوضات منذ 2011. إن بوادر إنفراج الأزمة برزت بهزيمة قوات الجنرال "خليفة حفتر"، إنتفاضة الشعب الليبي ضد الفساد والمطالبة بتحسين الظروف، الإتفاق على وقف إطلاق النار 2020/10/23 برعاية الأمم المتحدة.

لعبت أمريكا دورا فعالا بإنطلاق فعاليات مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية "جوان 2019" من خلال مشاورات السفير الأمريكي "ريتشارد نورلاند" بزيارته المكوكية لأكثر من 11 دولة عربية منها "الجزائر، موسكو، مصر، أبوظبي وتونس" كما إجتمع مع رئيس الحكومة الإنتقالية "فايز السراج" و"خليفة حفتر" ورئيسة مجلس النواب "عقيلة صالح"، إضافة لجهود المبعوثة الأممية بالنيابة "ستيفاني ويليامز". شاركت الجزائر لجانب الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي في مؤتمر برلين على أساس مبدئي للحوار السياسي الليبي "وقف إطلاق النار" بالشروع في تسوية سياسية بمشاركة 13 عضو من البرلمان الليبي و13 عضو من المجلس الأعلى للدولة بتونس "2020/11/9" ما نتج عنه وضع خريطة طريق للحوار وإقرار إنتخابات رئاسية 2021/12/24 كما حددت صلاحيات حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي. بينما إجتمع أطراف الصراع الليبي بالمغرب "طنجة" وقرروا المضي لإنهاء حالة الصراع والحفاظ على كيان الدولة الليبية وسيادتها وقاموا بتوحيد مجلس النواب في طرابلس ومدينة طبرق[1].

رحبت الأطراف الدولية والإقليمية بإتفاق أطراف الصراع الليبي لتوحيد الجهود وإنهاء حالة الإنقسام لتشكل السلطة التنفيذية المؤقتة بليبيا من رئيس الحكومة "عبد الحميد دبيبة" وتولى رئاسة المجلس الرئاسي "محمد يونس" إضافة لأعضاء المجلس "موسى الكوني وعبد الله حسين اللافي" إبتداءا من 2021/02/06، صوت على

1- الحسين العلوي: ورقات تحليلية الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والإنقسام الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات (ت.ن: 2020/12/21، ت.د: 2021/02/19)، سا: 12:00.

تشكيل السلطة التنفيذية المؤقتة أعضاء ملتقى الحوار الليبي "جنيف" وأعلن تاريخ 2021/12/24 لإجراء الإنتخابات الرئاسية.

تبقى الأوضاع في ليبيا غير مستقرة وتظل 2021 سنة التحديات والرهانات، وتسيير الأزمة الليبية ضمن السيناريوهات التالية:

السيناريو الممكن: بقاء الأوضاع على حالها غير مستقرة من شد وجذب بين أطراف اللعبة السياسية بعدم الإتفاق على حل سلمي ما ينعكس على تردي الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية وما يرجح العنف والثورة في المجتمع الليبي وما يهدد أمن دول الجوار رغم الجهود المبذولة حيث أكد "أمحند برقوق" من التصعيد الأمني في ليبيا وقضية الحدود بين الدولتين بركان متحرك يهدد بالإنفجار من الناحية الأمنية وعليه فإن تداعيات الأزمة الليبية خطيرة على الجزائر[1] .

السيناريو الإصلاحي: الإستمرار في مواصلة الإتفاق برعاية الامم المتحدة وإجراء الإنتخابات الرئاسية لضمان شرعية النظام السياسي مما يجعل الأزمة تفرج وتتحسن الأوضاع الإقتصادية بإعتبار ليبيا دولة ريعية من حيث الإنتاج والإحتياطي لإن النفط من مصادر الصراع في الساحة الدولية وضمان إستقرارها يسمح بإستقرار المنطقة المغاربية والإفريقية.

رغم ما تم ذكره إلا أننا نرجح الحل السلمي لحل الأزمة الليبية وتجنب التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية والمنطقة الافريقية ما قد يزعزع ويهدد أمن دول الجوال وعليه نتوقع ترجيح القرار العقلاني في الأزمة غير أن جميع الإحتمالات تبقى مكنة.

- **قضية الصحراء الغربية**

تحظى القضية الصحراوية بإهتمام المجتمع الدولي لإستمرار النزاع والصراع بين الطرفين المغربي والصحراوي كإمتداد لموروث الإستعمار لأن الصحراء الغربية تزخر بثروات طبيعية "الفوسفات، الثروة السمكية"[2]ما جعلها محطة أطماع للدول. تستند المملكة المغربية لحجة تاريخية[3] وقانونية لأحقيتها وإسترجاعها إقليم الصحراء.

تداولت القضية الصحراوية لمعالجتها في محافل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة حيث أصدرت القرار رقم 1514 "1960" الخاص بتصفية الإستعمار من الإقليم وعرضت على محكمة العدل الدولية لإبداء رأيها

1- راوية تبينة وعبد العظيم بن الصغير، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مجلة المفكر (م:14، ع:02، 2019)، ص.219 .

2- إسماعيل معرّاف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...وحديث عن الشرعية الدولية (الجزائر: دار هومة، 2010)، ص.49.

3- حجة تاريخية أو مبدا الحق التاريخي بمبايعة قبائل الاقليم للملك المغربي كأمير للمؤمنين.

الإستشاري 1975/10/16 وأقرت بعدم وجود رابط قانوني أو رابط السيادة على أراضي الصحراء الغربية وبالتالي الإعتراف الدولي بحق الشعب الصحراوي لتقرير مصيره[1]، إضافة لدور الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية لحل القضية وبعض القوى الدولية والإقليمية والبعثات الدولية غير أن المغرب يلح على أحقيته في الإقليم ويقترح منح الحكم الذاتي في ظل سيادته.

أثبت الواقع فشل المنظمات الدولية والإقليمية لحل النزاع الصحراوي رغم جهود وإقتراحات المبعوثين الأمميين في حين ترفض المغرب تطبيق اللوائح والمبادرات الدولية "الإستفتاء، الإتفاق على التقسيم" وتتمسك برأيها بينما تطالب البوليساريو[2]بالإنفصال والإستقلال وتطبيق القانون الدولي، في ظل هذا الواقع وتمسك كل طرف برأيه تطور النزاع لحرب بين الطرفين 2020.

توتر النزاع بسبب أزمة "معبر الكركرات" 2020/10/21 (الملحق رقم 01) المتعلق بغلق الصحراويين للمعبر الحدودي أمام الرحلات التجارية بين المغرب وموريطانيا، ليعلن الجيش المغربي القيام بعمليات عسكرية 13/ 2020/11 لفتح المعبر، يمثل المعبر أهمية اقتصادية للمغرب في علاقته بدول إفريقيا الغربية وموريطانيا حيث بلغت صادرات المغرب لدول الإيكواس من "الطماطم، الخضروات والحمضيات" 57 % كما بلغ الإستثمار المغربي بدول جنوب الصحراء 85% لسنة"2018"، بينما زادت تجارتها نحو إفريقيا 68% "2018/2008" وتضاعفت صادراتها بثلاث مرات غرب إفريقيا، بصفة عامة وحسب الإحصائيات المقدمة تمثل إفريقيا عمق إستراتيجي للصادرات المغربية، وغلق المعبر الحدودي يهدد الإقتصاد المغربي ما يجعلها تتمسك بالصحراء الغربية كمسلك أو بوابة نحو إفريقيا.

إن التدخل المغربي في الصحراء يمثل خرق لوقف إطلاق النار المتفق عليه حيث صرح وزير خارجية الصحراء الغربية "محمد سالم ولد السالك" أن الحرب بدأت ووصف العمليات المغربية بالعدوان وأن القوات الصحراوية ستدافع شرعيا عن نفسها وترد العدوان، لذا شنت قوات الجيش الصحراوي 2021/03/05 عمليات استهدفت القوات المغربية على طول الجدار الرملي حسب بيان وزارة الدفاع الصحراوي. تبقى تسوية القضية الصحراوية رهان بين أطراف الصراع وتدخل المجتمع الدولي لحل القضية.

1- إسماعيل معرّاف، مرجع سبق ذكره، ص.123.

2- البوليساريو أو الحركة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب أنشأت 1973/05/10، أنظر مفتاح السالك،في خدمة السلام، مجلة الأمل (د.ذ.ب.ن، دار الأمل للنشر والتوزيع، 2005)، ص.63.

➢ **قضية دول السهل الإفريقي**

تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بإنفجار أزمات وبروز نزاعات وصراعات داخلية ما أدى لظهور أشكال جديدة من التهديدات والتحديات لدول الساحل على المستوى المحلي والاقليمي والدولي تشكل منطقة الساحل[1]أولوية للسياسة الخارجية الجزائرية من منطلق البعد الأمني حيث ترتبط الجزائر مع الساحل على مسافة حدودية تقدر(3777كلم^2)[2]وتبلغ مساحة الساحل الإفريقي 3053200كلم^2، تتميز دول الساحل بتركيبة مختلفة وإنفصال جغرافي وضعف وضعها الداخلي وهشاشته وتفشي مظاهر التخلف وتعطيل مؤسساتها.

1- طبيعة التهديدات لدول السهل:

- وجود وتنامي النزاعات الإثنية والعرقية كإنقسام السودان، أزمة دارفور، أزمة مالي.

- حروب داخلية وإنقلابات عسكرية ما يهدد إستقرار وأمن الدول داخليا وإقليميا نظرا للإنكشاف الأمني للدول.

- تعتبر نقطة عبور للهجرة غير الشرعية، إضافة لإنتشار التنظيمات الإرهابية التي تركز على الإختطاف والمطالبة بالفدية بسبب صعوبة مسالك الإنتقال لأنها منطقة صحراوية كتهديد مجموعة بوكو حرام "النيجر"، حركة الشباب المجاهدين "الصومال" وحركة أنصار الدين "مالي"[3].

- أزمة الطوارق خاصة إذا ما طالبت بالإنفصال.

تعتمد الجزائر في إستراتيجيتها لمواجهة تهديدات منطقة الساحل ودول الجوار كعمق إستراتيجي على المقاربة التنموية لترسيخ الأمن والتنمية، التعاون والمصالح المتبادلة وتسوية النزاعات في المنطقة. ترتكز العقيدة الأمنية للجزائر على المواثيق الوطنية والدولية كحق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض إقامة قواعد عسكرية خارجية على أراضيها[4]، إلتزام الحياد في سياستها الخارجية وتطبيق دبلوماسية الأفعال وليس الأقوال، تحديد التهديدات الخارجية.

1- تضم منطقة الساحل: السودان، تشاد، مالي، السينغال، بوركينافاسو، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر، موريطانيا.

2- إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر، ع: 08، جوان 2017)، ص.115.

3- جلال قصار الليل وهشام لقريعي، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها، مجلة الإقتصاد والقانون (الجزائر، ع: 02، جوان 2018)، ص.230.

4- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية "صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي" (بيروت: دار الجيل، 2004)، ص.48.

إنفجرت قضية الطوارق كأزمة معقدة ومتشابكة وكنزاع قديم لإمتداده التاريخي بحكم الإستعمار حيث أصبحت الأقلية تعاني التشتيت بين دول "الجزائر، مالي، بوركيينافاسو ونيجيريا" إضافة للتهميش والإقصاء وما زاد من تعقيدها صعوبة مراقبة المنطقة الصحراوية وتداخلها مع قضايا التهريب، تجارة السلع، المخدرات والارهاب[1]. بدأت مشكلة الطوارق 1960 كحركة تمرد من شمال أدرار إلى كيدال[2] بعد فشل الدولة المالية لإحتواء الأقلية نظرا لهشاشتها وضعفها ما أصبح يهدد دول الجوار.

رجحت الجزائر الحل الدبلوماسي لحل النزاعات والصراعات الإقليمية ولذا فمنذ إندلا ع الأزمة المالية 1990[3] بسبب النزاع الإنفصالي في الستينيات تحول لحرب أهلية داخلية تهدد الأمن القومي الجزائري لإمتدادها الحدودي على مسافة 1400 كلم[4]، تبذل الجزائر جهودا لجمع أطراف النزاع على طاولة المفاوضات لحل الأزمة بطرق سلمية ووفقا للجهود الدبلوماسية للدولة الجزائرية وحنكة مبعوثيها كللت مساعيها الحميدة بالتوصل لإتفاقية تمنراست 1991/01 وإتفاقية الجزائر للسلام 2006/07 إضافة لإتفاقية وقف إطلاق النار 2008/07/27.

إن تأجج الأوضاع من جديد 2013/2012 أدى بمجلس الأمن للمصادقة على قرار التدخل الخارجي عسكريا في مالي من طرف فرنسا بدعم من مجموعة الإيكواس عبر عملية "سرفال serval" وتوسعت لعملية "برخانbarkhane" لتشمل دول مالي، النيجير، بوركينافاسو، التشاد وموريطانيا[5]إضافة للتنافس الخارجي على منطقة دول الساحل كالأطماع الأمريكية وطموح القوى الصاعدة والإتحاد الأوربي من خلال الإستراتيجيات والمشاريع المتبعة في المنطقة غير أن أمريكا دعمت جهود الجزائر في منطقة الساحل منذ2017 وقامت بتخفيض القوات الأمريكية العسكرية بالمنطقة 25 %.

بعد الإطاحة بنظام الرئيس "إبراهيم أبوبكر كايتا" بتاريخ 2020/08/21 أدانت الجزائر الإنقلاب العسكري ضد الرئيس المالي ودعى اللواء "محمد قايدي" رئيس دائرة التحضير بالجيش الجزائري في إجتماع لقادة أكان جيوش

1- فضيلة حاج محمد، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة (وهران: جامعة محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، 2019/2018)، ص.121.

2- علي بلعربي، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية القانون (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، م: 3، ع: 14، مارس2019)، ص.46.

3- الأزمة المالية تتمثل في النزاع بين الحركات الإنفصالية والحكومة المالية وتدخل الأطراف الخارجية.

4- مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وإنعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر، ع: 02، جوان 2014)، ص.230.

5 - Jean-yves haine, l'endiguement renforcé :les politique de sécurité de la France etdes Etats-Unis en Afrique(France:l'institut français des relations internationales, février 2016), p. p:18-21.

منطقة الساحل بمالي لتجسيد التعاون العسكري إعتمادا على الإمكانيات الخاصة بجيوش منطقة "الجزائر، مالي، موريطانيا والنيجر" وتعاونها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة بتبادل المعلومات وتنسيق الأعمال على الحدود بناءا على الوسائل والقوى الذاتية[1]. ترجح الجزائر حل الأزمة سلميا في المنطقة في ظل تنافس القوى الدولية عليها لتحقيق الإستقرار والأمن في ظل هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية.

تبنت الجزائر إستراتيجية تنموية لدول الساحل ما أكده رئيس المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي "رضا تير" 2021/03/05 بالجزائر العاصمة بتدخله في اليوم الدراسي حول الطريق العابر للصحراء على طول 9900 كلم كمحرك للتنمية الإقتصادية إذا ما تحول لرواق للتجارة بين أعضاء مشروع المنشأة البينية الإفريقية، تتجسد أهمية مشروع الطريق العابر للصحراء كأداة للإندماج الإقليمي والتنمية التجارية البينية الإفريقية لتفعيل منطقة التبادل الحر الإفريقية، بلغ إنجاز مشروع الطريق 90% بتعبيد 9000كلم بين ستة دول إفريقية ما ذكره الأمين العام "محمد عيادي"[2]، في نفس الصدد صرح وزير الأشغال العمومية "فاروق شيعلي" أن الإنتهاء من المشروع سيكون بحلول جوان 2021 في محوره الرئيسي الجزائر بلاغوس النيجيرية[3] وأنفقت الجزائر على المشروع ما قيمته 3.5 مليار دولار منذ 2005 ويعبر الخط ولايات الهضاب وجنوب الصحراء "المدية، الجلفة، البليدة، قصر البخاري، بوغزول، البرواقية،سغوان، الاغواط، غرداية، المنيعة، عين صالح وتمنراست (سنين في الملحق رقم 02 الطريق العابر للصحراء).

1- عبد الله عبد الرزاق، الجزائر تدعو دول الساحل الإفريقي لمواجهة التهديدات بإمكانياتها(ت.ن: 2021/02/10، ت.د: 2021/03/01)، سا: 10:00.

Aa/com.tr/ar/2140170.

2- عبد الجبار جبريل، شيعلي: الإنتهاء من مشروع الطريق العابر للصحراء في جوان (ت.ن: 2021/02/14، ت.د: 2021/03/14)، سا: 13:00

https://algeriescoop.dz

3- ميرا منصوري، وزير الأشغال العمومية يعلن عن الإنتهاء من مشروع الطريق العابر للصحراء شهر جوان المقبل (ت.ن: 2021/02/14، ت.د:2021/03/15)، سا: 14:00

Djair-tube.dz/160966-2

ثانيا: الأوضاع الدولية

سنركز في الأوضاع الخارجية على الإنتخابات الأمريكية لما تتضمنه من تداعيات على الأنظمة السياسية الدولية.

➢ **الإنتخابات الرئاسية الأمريكية**

يعتبر النظام الأمريكي "ديمقراطي رئاسي" ويأخذ بمبدأ الفصل الجامد بين السلطات السياسية عملا بدستور 1787/13/17[1]، تنافس على الرئاسيات الأمريكية مرشح للحزب الديمقراطي ويستند لمبدأ القوة الصلبة لفرض الديمقراطية والحرب الإستباقية[2] ومرشح للحزب الجمهوري يستند للقوة الناعمة وإستخدام مبدأ الحرب الوقائية[3]، يتولى الحزب الفائز السلطة السياسية ويشكل الحزب الأخر المعارضة.

تختلف أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وتتحدد إستراتيجيات أمنها القومي بتشجيع الديمقراطية ونشرها، التدخل لحل النزاعات الاقليمية دوليا، محاربة الإرهاب "الدول المارقة" والإسلام المتطرف وإحتواء أسلحة الدمار الشامل[4]، التعامل بمبدأ القوة الذكية والتي تجمع بين القوة الصلبة واللينة فالسياسة الأمريكية سياسة تدارك وتهدئة بهدف إيجاد حلول للتحديات حسب مصدر التهديد الذي تواجهه.

ترشح للإنتخابات الأمريكية بتاريخ 2020/11/03 الرئيس "دونالد ترامبDonald Trump" عن الحزب الجمهوري و"جو بايدن Joe Biden" عن الحزب الديمقراطي. تألفت الهيئة الناخبة الأمريكية من 239247182 ناخب. فاز بالإنتخابات الرئاسية الأمريكية "جو بايدن J.Biden" بنسبة 51.3%أي 81.268.724ناخب مقابل 46.1% ما يعادل 74.216.154ليصبح اجمالي المصوتين 158383801[5]. إستلم "بايدن" السلطة السياسية بتاريخ 2021/01/20 حسب نص الدستور الأمريكي تضمن برنامجه إعادة بناء الطبقة المتوسطة، الإستثمار وتطوير البنية التحتية، دعم الرعاية الصحية والسعي لمجانية التعليم الجامعي، التركيز على المساواة وتكافؤ الفرص لدعم العدالة الإجتماعية[6].

1- أسعد مفرج، موسوعة عالم السياسة (بيروت: دار النشر والتوزيع نويلس، ج:15، 2006)، ص.119.
2- لوفابفر مكسيم، السياسة الخارجية الأمريكية (لينان: دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة،2006)، ص.107.
3- جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، تر: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص.38.
4- الشاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية(لبنان: دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، 2006)، ص.156.
5- ويكيبديا، الإنتخابات الرئاسية الأمريكية (ت.د: 2021/01/31، سا: 14:00).
Ar.wikipedia.org/wiki/2020
6- نضال فواز العبود، الإنتخابات الرئاسية الأمريكية الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية (لبنان: مركز الوحدة العربية، 2017)، ص.103-106.

المطلب الثالث: الأزمة الصحية العالمية وإنعكاساتها على الجزائر

إختلفت الأزمات والمخاطر الصحية من حيث تأثيرها على البشرية غير أن الأزمة الصحية 2019 "كوفيد المستجد 19" شكلت تحدي للنظام العالمي لسرعة إنتشار الفيروس من النظام المحلي للدولي حيث شكل الوضع صدمة وإرتباك للإستقرار العالمي وتحديا للخبراء والمختصين من حيث تداعياته. فماهو فيروس كورنا؟ ما مخاطره، أثاره وإنعكاساته على الجزائر؟

أولا: ما هو فيروس كورنا covid 19؟

إن فيروسات كورنا "الفيروسات التاجية" فصيلة تتسبب في أمراض تنفسية كنزلات البرد، الحمى كالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة "سارس" لسنة 2003 ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية الحادة "ميرس" لسنة 2012[1]، أكتشف فيروس كورنا 19"Corona" في الصين 2019 ليتطور للسلالة البريطانية والسلالة النيجرية 2021 وتعتبر أخطر الأزمات الصحية البشرية لما لها من تداعيات صحية "خسائر بشرية من خلال عدد الوفيات" وإقتصادية، سياسية، إجتماعية وسرعة انتشار العدوى.

ظهر فيروس كورنا لأول مرة في "ووهان Wuhaan" بالصين بتاريخ 2019/12/23 كعدو جديد للبشرية وبسبب تفشي الفيروس إتخذت الصين إجراءات صارمة كمنع التجول للحد من إنتشاره لكنها لم تستطع مواجهته ما أدى لانتشاره عالميا[2]، تتمثل أعراض المرض في الحمى، الصداع، السعال الجاف، الإرهاق وصعوبة التنفس، ينتشر الفيروس عن طريق اللمس والإحتكاك فالشخص المصاب قد لا تظهر عليه أعراض المرض إلا بعد مدة زمنية معينة ما يجعله ينقل المرض لأشخاص أخرين دون علمه يؤثر المرض على مصابي الأمراض المزمنة وكبار السن نظرا لضعف جهازهم المناعي كما مس مختلف فئات المجتمع لذا أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية بداية من 2020/03/11[3] بسبب عدد الوفيات لتبلغ الحصيلة الإجمالية العالمية للوفيات 3ملايين و59 ألف وفاة أما

1- عماد معوشي، التداعيات الإقتصادية والمالية العالمية في ظل إنتشار فيروس كورنا المسبب لوباء كوفيد 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية (م: 12، ع: 01، ج: 01، 2021)، ص.529.

2- حامد عبد القادر التيجاني، أزمة كورنا وإنعكاساتها على العلوم السياسية والعلاقات الدولية من أسماء حسن ملكاوي وآخرون، أزمة كورنا وإنعكاساتها على العلوم الأجتماعية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية (قطر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 2020)، ص.62.

3- أحمد غبولي والطاهر توايتية، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورنا "كوفيد 19" على الإقتصاد العالمي "الأزمة الإقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (الجزائر، م: 20، عدد خاص، 2020)، ص.131.

عدد المصابين فبلغ 143 مليون و588 ألف إصابة وتماثل للشفاء 122 مليون و222 ألف بتاريخ 2021/03/31.[1]

إن فيروس كورنا ذو طبيعة شرسة في الإنتقال والإنتشار حيث فرض على صناع القرار السياسي دوليا إتخاذ إستراتيجيات صحية وتدابير صارمة لمواجهته كفرض التباعد الإجتماعي، الحجر الصحي، إعلان حالة الطوارئ، إغلاق الحدود والعزل ما تسبب في معاناة الأفراد من الضغط النفسي. إن التعرض لجائحة كورنا تدفعنا للتساؤل على تداعياتها على المستوى الدولي والوطني ما سنتعرض له في دراستنا.

ثانيا: تداعيات أزمة كورنا "كوفيد 19" عالميا

ألقت الأزمة بضلالها على المستوى السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي والصحي كبروز أزمة إقتصادية بإنخفاض أسعار النفط وتراجع النمو العالمي والمحلي[2](التفصيل في الفصل الرابع).

- إحتمال تغيير مناخي بسبب الإنبعاثات الكربونية لإستخدام المواد التقليدية كموارد أولية إقتصاديا.
- تدهور أوضاع البلدان الهشة سياسيا.
- تمثل تحدي لصناع القرار لمواجهة الأزمة الصحية كنتيجة للأزمة الصحية الدولية ويتوقع الخبراء إثرها إنهيار النظام أحادي القطبية والتوجه لنظام متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين لقدرة إستجابتهما وتكييفهما مع الوضع الوبائي وتخطيهما للأزمة الصحية "إبتكار لقاح كوفيد 19".

ثالثا: إنعكاسات أزمة كورنا على الجزائر

أعلن عن أول حالة لفيروس كورنا "كوفيد 19" في الجزائر بتاريخ 2020/02/25 لتكلف لجنة علمية على مستوى وزارة الصحة والسكان والمستشفيات بمتابعة تطورات الوباء ومكافحته من خلال رفع مخزون المستلزمات الوقائية وإتخاذ التدابير للسيطرة على الوضع[3] كفرض الحجر الشامل على"ولاية البليدة" بالجزائر بتاريخ "2020/03/23" بعد تحولها لبؤرة انتشار العدوى للحد من الوباء كما أعلن الحجر الجزئي في ولايات أخرى، في نفس الوقت إستخدمت التكنولوجيا لتتبع الأشخاص المصابين بكورنا. خصصت الدولة الجزائرية ما يعادل

1- كورنا عالميا نحو 3 ملايين وفاة (ت.ن: 2021/04/4، ت.د: 2021/04/21)، سا: 14:00.
www.wafa.ps

2- محمد العربي، كيف نقرأ التداعيات الجيو-إقتصادية لوباء كورنا على الشرق الأوسط، محمد بدر الدين زايد، تداعيات الجائحة: رؤية تحليلية ونقديةلتداعيات جائحة كورنا لعام 2020 (مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية،2020)، ص.77.

3- نعيم بوعموشة، فيروس كورنا "كوفيد 19" دراسة تحليلية، مجلة التمكين الإجتماعي (م: 2، ع:2، 2020)، ص.129.

7.4% من الناتج المحلي للنفقات الصحية كإستراتيجية لإستجابة النظام السياسي للجائحة وضع 50% من مستخدمي المؤسسات في عطلة إستثنائية وتم غلق المؤسسات الدراسية وتعليق أنشطة التنقل والرحلات الجوية.

ساهمت جائحة كورنا في إنكماش اقتصادي عالمي وإنخفاض معدل النمو الإقتصادي للجزائر 2019 "0.7%"[1]، كما أثرت على الجانب الإجتماعي بإرتفاع نسبة البطالة 15% لسنة 2020 بسبب تسريح العمال وغلق المؤسسات كمؤسسة تركيب السيارات[2] مقابل 11.4 % لسنة 2019.

تميز الوضع الصحي في الجزائر بفترات مختلفة[3] وشهد الثلث الأول من سنة 2021 إنخفاض لمستوى الإصابات والوفيات وإرتفاع نسبة المتعافين، غير أن الجيش الأبيض "الأطباء، الممرضين، رجال الإسعاف" واجهوا الأزمة بحزم وسبلوا أنفسهم لمواجهة الجائحة. حسب الإحصائيات المقدمة من طرف لجنة متابعة ورصد وباء كورنا برئاسة وزير الصحة والسكان والمستشفيات والناطق الرسمي للجنة "جمال فورار" فقد بلغ عدد المصابين 117192 إصابة، أما عدد الوفيات فبلغ 3093 وفاة وتماثل للشفاء 81538 حالة لغاية 31 مارس 2021، كما عرف العالم إنتشار سلالات جديدة للفيروس عرفت "بالسلالة المتحورة منها السلالة البريطانية والسلالة النيجيرية".

سخرت الجزائر إمكانياتها لمواجهة الأزمة الصحية بسياسة وقائية كإقتناء المستلزمات الطبية "الكمامات، الكحول، تسخير المستشفيات والكفاءات الطبية من أطباء وممرضين ورجال الإسعاف، باشرت السلطات الجزائرية بروتوكولات لتسيير الأزمة الصحية وإقتناء اللقاح ضد فيروس كورونا فيفري 2021 من دول مختلفة "كسبوتينك5" من روسيا، "سينوفارم من الصين واللقاح البريطاني السويدي "إسترازينكا" للحد من إنتشار الفيروس وتعهدت السلطات بتوفير اللقاح للجزائريين خاصة "الطاقم الطبي، وذوي الأمراض المزمنة" مع متابعة وضعهم الصحي حيث إقتنت 40 مليون جرعة من اللقاح البريطاني[4]. بعد إقتناء اللقاح الروسي بمطار البليدة

1- صلاح الدين بولعراس، الإقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورنا بين الإستجابة الأنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير (م:20، ع: خاص، 2020)، ص.168.

2- تصريح وزير التجارة، قناة البلاد TV، 2020/03/16، سا: 20:00.

3- شهدت الفترات إرتفاع مستوى الإصابات وإنخفاض مستوى الوفيات "أقل من 10 يوميا"، ليتغير الوضع بإرتفاع عدد الإصابات والوفيات ما أجبر صانع القرار السياسي على إتخاذ تدابير صارمة كالحجر الجزئي وغلق المساجد وإلغاء صلاة التراويح لشهر رمضان "2020" والإقتصار على أدائها في البيوت ما جعل المجتمع يعيش فترة صعبة كما ألغي أداء المشاعر الدينية كالعمرة وصلاة العيد وأداء مناسك الحج 2020.

4- عبد الجليل لونيس، بلحيمر: الجزائر ستستقبل شحنات أخرى من اللقاح من الصين والهند ودول أخرى (ت.ن: 2021/01/28، ت.د: 2021/02/30).

www.Akhbarlwatane.net.

بطائرات عسكرية كانت "إيمان سلاطنية" طبيبة الأسنان أول من تلقى اللقاح بالبليدة[1]لتبقى الوقاية والحيطة والحذر أساليب لمواجهة الفيروس ومضاعفاته.

إن فيروس كورنا يعتبر تهديد عالمي ولذا فإن عالمية التهديد إقتضت تكاثف الجهود لمواجهتها، غير أن إختلال التوازنات الإقليمية والدولية سياسيا بسبب جائحة كورنا يضع فرضيات تغيير النظام الدولي محتملة في إطار العلاقات الدولية، وتشكل مرحلة ما بعد كورنا تحديا للعالم من حيث علاقاته وهيكله وترتيب بنى القوى الدولية.

يتنبأ المحللون بوجود صراع لإعادة بناء النظام الدولي لنظام ثنائي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والصين بفضل نجاح الأخيرة وسيطرتها على أزمة كورنا بإنتهاجها إستراتيجية فعالة للتعامل مع الأزمة الصحية وقدرتها على الضبط الإجتماعي وإعتمادها على طرق رقمية مبتكرة ما جعلها تقدم نموذج صاعد وناجح مقابل إخفاق النموذج الغربي الأمريكي للتعامل مع الأزمة بسبب سوء التدبير وضعف الإستجابة[2].

إن تفشي الفيروس أثبت ضعف وعجز الأنظمة السياسية والتكتلات الإقليمية والدولية وبين خطورة الجائحة وتداعياتها المحتملة رغم إبتكار لقاح للفيروس وتطويره في مخابر دولية مختلفة.

1- عثمان لحياني، بدء أولى عمليات التلقيح ضد فيروس كورنا في الجزائر (ت.ن: 2021/01/30، ت.د: 2021/02/15). www.alaraby.co.uk.

2- نورة الحفيان وسلطانة أدمين، أزمة كورنا والنظام الدولي "الإنعكاسات والسيناريوهات"، دراسات سياسية (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2020)، ص.3.

خاتمة الفصل الثالث

إن خلفية التحول السياسي في الجزائر إرتكزت على أحداث 1988 كنقطة تغيير جذرية سياسيا وإقتصاديا غير أن المرحلة الإنتقالية التي مرت بها الجزائر أسفرت عن عشرية سوداء نتيجة توقيف مسار الإنتخابات ما عطل مؤسسات الدولة لتسيير بمؤسسات إستشارية وإنتقالية ما خلق فوضى بالمجتمع الجزائري وفرض عزلة دولية خارجيا. إستطاعت الجزائر إسترجاع مكانتها بفضل تكاثف الجهود والإصلاحات المنتهجة لتحقيق الأمن والإستقرار الداخلي كسياسة الحوار الوطني والمصالحة الوطنية ما إنعكس على سياستها الخارجية للعب دور إقليمي ودولي في حل النزاعات الإقليمية بطرق سلمية كالتدخل لحل الأزمة المالية، المشاركة ضمن المحافل الدولية.

تميزت فترة تولي "عبد العزيز بوتفليقة" السلطة السياسية 2019/1999 بتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية والإقتصادية، كما شهدت المرحلة أربعة تعديلات دستورية إعتبرت جزئية لإحتواء مطالب جهوية وتجنب أزمات، رغم إستقرار الأوضاع الأمنية والإجتماعية إلا أن الأوضاع الإقتصادية تميزت بالضعف نظرا لعدم القدرة على بناء اقتصاد قوي قادر على الإندماج في الإقتصاد العالمي وطغيان المحاباة والبيروقراطية والفساد.

إن إستمرار إضطراب الأوضاع الأقليمية بعد ثورات الربيع العربي أصبح يهدد الأمن الجزائري خاصة تداعيات أزمة دول السهل الافريقي، الأزمة الليبية والقضية الصحراوية، إضافة لتداعيات الأزمة الصحية الدولية "كوفيد 19" وما ترتب عنها من خسائر بشرية ومادية تتعلق بالجانبين الإقتصادي والسياسي، أثبتت الأزمة الصحية عجز المنظمات الدولية في التنبؤ بالأزمات وتوقع الخبراء تغيير النظام الدولي لنظام متعدد الأقطاب نظرا لعجز وضعف مواجهة الأنظمة السياسية للأزمة الصحية.

إنتفض المجتمع الجزائري بحراك الشعبي سلمي تعبيرا عن تردي الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية ما دفع صانع القرار لتقديم إستقالته وأجبر النظام السياسي لتحديد موعد للانتخابات الرئاسية، أفرز الحراك الشعبي في الجزائر إنتخابات رئاسية فاز بها "عبد المجيد تبون" ليعين رئيسا للجمهورية وتجسيدا لبرنامجه الإنتخابي أقر تعديل دستوري وإنتخابات تشريعية ومحلية، تم الإستفتاء على الدستور 2020 ومس التعديل لأول مرة إمكانية مشاركة الجيش الجزائري خارج حدوده الجغرافية ويعتبر الخبراء أن الدستور الجديد سيؤسس للجمهورية الثانية بالجزائر ويبقى التحدي مرفوعا لمجابهة الفساد، تحقيق نزاهة الإنتخابات التشريعية والمحلية، والتحكم في تفشي فيروس كورنا وقدرة النظام السياسي لمواجهة التهديدات الاقليمية والدولية.

الفصل الرابع

الإقتصاد الجزائري

بين الواقع وحتمية التغيير

تمهيد

تفرض العلاقات الدولية على الجزائر كأحد أطراف المسرح الدولي التكييف مع الأوضاعوالتغيرات المختلفة ولأن البيئة الخارجية تؤثر بشكل أو بأخر على البيئة الداخلية للجزائر فإنها تسعى بإستمرار للتكيف والإندماج مع التطورات الدولية لتحقيق الإستمرار والإستقرار وتجنب الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية لضمان أمنها وأمن دول الجوار بالنظرلموقعها الإستراتيجي كبوابة لإفريقيا وتوسطها لقارتي أوربا وإفريقيا.

فرضت الظروف الدولية على الجزائر تخليها على النهج الاشتراكي إقتصاديا وتبنيها للنهج الليبرالي للتكيف مع العلاقات الإقتصادية الدولية، غير أن الإنتقال من نهج لأخر فرض على الاقتصاد الجزائري المرور عبر مراحل بهدف تحقيق الإندماج في الإقتصاد الدولي.

وعليه سننطلق من الأسئلة التالية: هل سمحتالبيئة الإقتصادية الداخلية للجزائر التكيف والتطور مع المستجدات العالمية؟ ومامدى مساهمة الإقتصاد الجزائري ضمنالإقتصاد الدولي والمكانة التي يحضى بها في ظل التحولات السياسية والإقتصادية العالمية؟ للإجابة على هذه الأسئلة سنبين في المبحث الأول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري منذ استقلال الجزائر 1962، أما المبحث الثاني فتضمن التفصيل في مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدولة لتحقيق نمو إقتصادي وسنقدم في المبحث الأخير رؤية إستشرافية للأوضاع السياسية والإقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور الإقتصاد الجزائري

يعتبر الإقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولىويسعى واضعوا الإستراتيجيات التنموية في الجزائر لتأهيله وتحقيق الإندماج في الإقتصاد العالمي إعتمادا على الإمكانيات الطبيعة، يبقى الرهان على بناء إقتصاد قوي في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية.ما سيفرض علينا تحليل طبيعة الإقتصاد الوطنيودراسة مختلف الإصلاحات الإقتصادية بهدف التوجه لإقتصاد السوق وأخيرا توقع مستقبل الأوضاع السياسية والإقتصادية في الجزائر في ظل البيئة الدولية.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

تبنت الجزائربعد إستقلالها مبادئ النهج الإشتراكي سياسيا وإقتصاديا حيث تعهدت بإحترام المواثيق الدولية والوطنية كالدستور ومبادئ أول نوفمبر، وإلتزمت إقتصاديا بإنتهاج إستراتيجية تنموية إعتمادا على التخطيط المركزي إقتصاديا بحكم الظروف الموروثة عن الإستعمار الفرنسي وحسب توجهات مؤتمر طرابلس 1962. تلخصت أهداف السياسة التنموية الجزائرية في السعي لتحسين المستوى المعيشي للسكان، تحرير الإقتصاد ومحاولة إقامة إقتصاد عصري إعتمادا على توظيف المقومات والإمكانيات الداخلية.فماهي خصائص الإقتصاد الوطني؟ وماهي إمكانياته؟ وأهم السياسات التنموية المتبناة من طرف صناع القرار لبناء إقتصاد قوي؟

تميز الإقتصاد الجزائري بالمركزية لتبنيه سياسة المخططات التنموية والإستثمار في المجال الصناعي لتحقيق نمو إقتصادي بإعتبار التصنيع خيار إستراتيجي ومحرك لباقي القطاعات ولإرساء القواعد الصلبة كإستجابة للتحول، لذلك تم إعتماد إستراتيجية الصناعات المصنعة المقترحة من طرف "Destannede bernis" بهدف تحقيق توازن بين قطاعي الصناعة والزراعة وإستغلال الثروات الطبيعية المنجمية لتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات[1]بهدف الإستهلاك والقضاء على التخلف والتبعية الإقتصادية.

كخلفية تاريخية للإقتصاد الجزائري تميز في الفترة الممتدة 1979/1962 بتبعية للإقتصاد الفرنسي، من مؤشراته إزدواجية الإقتصاد الوطني بوجود قطاعين إقتصاديين الأول متطور بقيادة المستعمر الفرنسي والأخر تقليدي تنشط فيه اليد العاملة الجزائرية وعليه فإن القطاع الزراعي سيطر على 80% من الإقتصاد الوطني مع وجود تفاوت جهوي ما أدى لتدني المستوى المعيشي للأفراد. إن إستقلال الجزائر أدى لتدهور قطاعها الصناعي بعد مغادرة المستعمر الفرنسي نظرا لتخريب المؤسسات الصناعية والبنى التحتية وإمتناع البنوك الأجنبية من تقديم القروض وتمويل المشاريع الجزائرية أي المعاناة من فراغ مؤسساتي وقانوني. إختارت الجزائر إستراتيجية تنموية أساسها

1- كمال سي محمد ، قضايا في الإقتصاد الجزائري خلال نصف قرن (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص.26.

الصناعات المصنعة لتوفير الآلات وتطويرها وتوفير القطع الأولية لباقي الصناعات وجلب رؤوس الأموال وطبقت أسلوب التسيير الذاتي تلقائيا ورفعت المؤسسات الإنتاجية الرهان لتحريك الإقتصاد الوطني وتحريره من التبعية الخارجية.

عرف الإقتصاد الجزائري مراحل لتطوره فإنتهجت الدولة سياسة التأميم، التصنيع والإهتمام بالجانب المالي والتجارة الخارجية، حيث قامت الحكومة بتأميم أملاك المستعمرين الفلاحية حوالي 2.4 مليون هكتار وسيرت المزارع بدعمها لنظام التسيير الذاتي منذ 1963. أما فيما يخص قطاع الصناعة فقامت الدولة الجزائرية بترميم المصانع بعد أن تركها المستعمر خرابا إضافة للسعي لإنشاء شركات وطنية وتأميم المناجم سنة 1966[1] إلا أن اكبر الشركات الأجنبية حافظت على ممتلكاتها. فيما يخص الجانب المالي أصدرت الدولة الجزائرية العملة الوطنية الدينار الجزائري بداية من 1964/06/10 كما قامت بإنشاء البنك المركزي للإشراف على البنوك وتنظيم تداول النقد وتسيير ومراقبة القروض الإقتصادية إضافة لمختلف الهياكل البنكية الوطنية خلفا للبنوك الأجنبية[2]، وسعت لتأميم تجارتها الخارجية وفرض الرقابة على صادراتها ووارداتها.

الجدير بالذكر أن فترة المخطط الثلاثي الأول 1969/1967 تميزت بالظروف الصعبة لإنخفاض الموارد المالية وتدهور الإنتاج وضعف التحكم فيه إضافة لنقص الكفاءات والمهارات ما تسبب في إرتفاع نسبة البطالة[3]. يمكن القول أن المخطط حدد التوجهات الكبرى للإقتصادوذلك بمنح الحكومة الأولوية للإستثمارات الإنتاجية بحوالي 6.79 مليار دينار جزائري وكان النصيب الأكبر منها للصناعة بحوالي 4.91 مليار دينار جزائري و1.88 مليار دينار جزائري للزراعة، كما أنفقت على الإستثمارات غير الإنتاجية ما يعادل 2.01 مليار دينار جزائري بتخصيصها للبنية التحتية الإجتماعية 1.73 مليار دينار جزائري والبنية التحتية الإقتصادية 0.28 مليار دينار جزائري وإحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بتخصيص 0.36 مليار دينار جزائري. يعتبر المخطط تمهيدي لتحديده إستراتيجيات التنمية الإقتصادية ويتضح ذلك من خلال المخصصات المالية للقطاعات حيث إهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع الصناعة كرائد للإقتصاد الوطني إلى جانب القطاع الفلاحي.

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الاستقلال (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1984)، ص.114.

2- تأسس البنك المركزي الجزائري بموجب قانون 62/144 بتاريخ 1962/12/13 وبدأعمله بتاريخ 1963.
Islamfin. Yoo7.com/t595- topic .

3- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1980/1962 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، ص.40.

كما تضمنت الفترة الممتدة 1980/1970 ثلاث مخططات تنموية، منها المخطط الثلاثي الأول 1973/1970 ووضع لإستكمال الخيارات الإقتصادية للجزائر بتطوير وتدعيم القاعدية الإقتصادية، إعتماد لامركزية القرار لتحقيق توازن جهوي، تطوير الصناعات الرائدة للنمو ورصد للبرنامج مبلغ 27.75 مليار دينار جزائري في حين خصص 12.40 مليار دينار جزائري للصناعة[1]. قامت السلطات الجزائرية بتأميم المحروقات 1971/02/24 لفرض السيطرة على ثرواتها الطبيعية وإستغلالها عقلانيا لتحقيق نمو إقتصادي علما أنها إنضمت لمنظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك سنة 1969"[2].

تلعب العوامل السياسية دورا في تقلبات أسعار البترول في سوق النفط الدولية[3]وذلك مثل ما حدث أثناء حرب 1973 وحرب الخليج التي أدت إلى إرتفاع أسعار البترول ما جعل الإقتصاد الوطني يعرف إنتعاشا في النمو الإقتصادي، كما تزامنت هذه الأحداث مع قرارات تتعلق بالجانب الفلاحي كإصدار قانون الثورة الزراعية بهدف منح الأرض لمن يخدمها والعمل على عصرنة القطاع الفلاحي وإدماجه في برامج التنمية. أما المخطط الثلاثي الثاني 1977/1974 خصص له مبلغ 110مليار دينار جزائري نتيجة لإرتفاع عائدات النفط لسنة 1973 وسرعة وتيرة الإستثمار وإنعكس على إرتفاع نسبة الجباية البترولية. فرضت الظروف على الجزائر كدولة حديثة الإستقلال البحث عن مصادر تمويل لمشاريع مخططاتها التنموية من غير المصادر المحلية فلجأت للقروض الأجنبية مع إستبعاد الإستثمار الأجنبي.

يتضح أن واضعوا الإستراتيجية الإقتصادية التنموية في الجزائر إعتمدوا سياسة التخطيط، المحروقات والتصنيع لأن التنمية الإقتصادية إرتبطت بالتصنيع كحتمية فرضتها الظروف الداخلية والخارجية حسب ما صرح به "عبد المجيد بوزيدي" في مقاله "هياكل الإقتصاد الجزائري بعد 42 سنة من الإستقلال السياسي"[4] إن واضعوا السياسات التنموية ركزوا على صادرات المحروقات لتحقيق النمو الإقتصادي وتأسيس بنية تحتية بالتركيز على الصناعة لتمويل الزراعة بالمواد الأولية والآلات بهدف تحقيق التكامل بينهما ودعم القطاعات الأخرى.

1- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص.341.

2- أنشأت منظمة الدول المصدرة للنفط 1960 ببغداد "العراق" بهدف تحقيق إستقرار أسعار النفط، تقنين الإنتاج وتنظيمه لدعم مستوى الأسعار، يقدر إحتياطي النفط بالمنظمة حوالي 77% من الإحتياطي العالمي. للمزيد أنظر: مظهر بايرلي، إدخار الموارد وتقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2011)، ص.142.

3- هاني حلاوة، الإنماء الإقتصادي والسياسي في الوطن العربي (عمان:دار مجد للنشر والتوزيع،2015)، ص.83.

4- رضوان سليم، السياسة الإقتصادية وأفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (سطيف: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم إقتصادية، 2010/2009)، ص.31.

تميز الوضع السياسي بوفاة الرئيس "هواري بومدين" سنة 1978[1]ليتولى السلطة السياسية الرئيس "الشاذلي بن جديد" ولتحقيق الأهداف المنشودة للفترة 1980/1978 خصصت الدولة ميزانية معتبرة لإستكمال المشاريع التنموية غير أن إنجازها عرف تأخر ما أدى لإرتفاع تكلفتها الأمر الذي ساهم للجوء للقروض الخارجية لسد الحاجيات، كما إعتمد مسيرو الإقتصاد سياسة اللامركزية وإستقلالية المؤسسات العمومية غير أنه بعد فشل السياسات المنتهجة[2] تم التخلي عن الإقتصاد الإشتراكي وبدأت بوادر التوجه لإقتصاد السوق ما سنفصل فيه لاحقا. إن إختلاف السياسات الإقتصادية التي إعتمدتها الدولة كانت بهدف تحقيق نمو وتنمية إقتصادية.

يمكن الجزم أن الدولة هيمنت على القطاع الإقتصادي بإستخدام المؤسسات كأداة لتنفيذ سياستها إلا أن الإقتصاد الوطني تميز بالهشاشة لأنه إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد ويتعلق بالسوق النفطية وعائدات النفط حوالي 98% من إجمالي الصادرات مقابل ضعف القطاعات الأخرى[3] إضافة لإستنزافه الثروات الطبيعية[4] ما أدى لعدم تنويع مصادر الدخل، إن السياسات المنتهجة ساهمت في إرتفاع نسبة المديونية الخارجية بهدف إستكمال المشاريع التنموية دون مراعاة طبيعة الإقتصاد مقابل إرتفاع نسبة الإستيراد للمواد الإستهلاكية وإنخفاض الإستثمارات الخارجية. إلا أن الفترة 1988/1980 تميزت بإستكمال سياسة المخططات التنموية ما سنفصل فيه لاحقا.

المطلب الثاني: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

لنبين فعالية السياسات التنموية سنركز على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية كمؤشر لنجاح أو فشل السياسات الحكومية إقتصاديا وعلاقتها بالجانب السياسي.

1- الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في ظل المخطط الخماسي الأول 1984/1980

تولي السلطة السياسية الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" غير أن التغيير السياسي لم يؤثر في الخيارات الإقتصادية للجزائر بل تم الإستمرار في تبني النهج الإشتراكي، شهدت مرحلة الرئيس الجديد مخططين وعرفت

1- إستلم السلطة السياسية بعد "أحمد بن بلة" رحمهما الله، عرف "هواري بومدين" بشخصيته الكاريزمية، إستلم بعده السلطة الشاذلي بن جديد 1979/02/07 لثلاث عهدات متتالية. للمزيد:أنظر نور الدين حاروش، مرجع سابق ذكره، ص.177

2- عمير شلوفي، التضخم والنمو الإقتصادي: تقدير عتبة التضخم "دراسة مقارنة لدول المغرب العربي 2014/1980، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، 2018/2017)، ص.131.

3-Chaib Baghdâd, l'accorde d'association algéro-européen ,Revue des sciences économiques et gestion (université de setif,2009,n:09),P:34.

4 - Tayeb Saïd amer, l'Algérie face à son avenir (Algérie :édition el hikma),P:42.

المرحلة باللامركزية. أصبحت المخططات خماسية حيث شهد كل مخطط أوضاع مختلفة عن الأخر، تميز المخطط الأول 1984/1980 بإستمرار تمويل برامج التصنيع من صادرات المحروقات حيث إرتفعت عائدات المحروقات لما يقارب 35 دولار أمريكي 1980 وتجاوزت 37 دولار أمريكي بسبب الحرب الإيرانية العراقية1981.

دعمت الدولة في المخطط الخماسي الاول القطاعات خارج مجال القطاع الصناعي بالتركيز على الإستثمار في الهياكل القاعدية بإنفاق الدولة لحوالي 542 مليار دولار ما بين 1986/1980[1]. إن إنخفاض نفقات الدولة لدعم الإستثمارات الصناعية من 56% لميزانية الدولة (1980) الى 24% (1984)كان بهدف إحداث توازن بين مختلف القطاعات.

إعتمدت الجزائر على القروض الأجنبية لتمويل مخططاتها التنموية دون إنتهاج إستراتيجية عقلانية ما أوقعها في مديونية خارجية قدرت 1980 ب 19.4 مليار دولار أمريكي. إن العلاقة بين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية يبرز من خلال العلاقة بين إرتفاع النمو الديمغرافي الذي أدى للنزوح الريفي كمحاولة لكسب الرزق وتحسين المستوى المعيشي للأفراد إضافة لمعاناة المجتمع من البطالة كافة إجتماعية ما يبرهن تأثير العامل الإقتصادي على العوامل الأخرى.

إن فشل السياسة الإقتصادية للجزائر دفعها لتطبيق نمط جديد من التنمية بإعتماد إصلاحات ذاتية داخليا لتحقيق نمو إقتصادي ومعالجة الإختلالات التي مست ميزان المدفوعات وبهدف التحكم في المديونية الخارجية، إلا أنه لاحظنا تعدد العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في تضخم المديونية الخارجية للجزائر ومنها ما سنذكره كمايلي:

1- ضخامة الجهود الإستثمارية بسبب الخطط التنموية.
2- تقلبات أسعار المحروقات.
3- عدم التحكم في سياسة القروض الخارجية.
4- إرتفاع نسبة النمو الديمغرافي ما أدى بالدولة للجوء للإقتراض لسد الحاجيات.
5- ضعف الإستثمار الوطني خارج قطاع المحروقات.
6- كما أثر العامل الخارجي المتمثل في تدهور معدل التبادل التجاري نتيجة التبادل اللامتكافئ للدول، تقلبات أسعار الصرف، صعوبة الشروط المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

1- عبد المجيد قدي، الإقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والإرتهان للنفط (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص.18.

بعد أن ذكرنا الأسباب الداخلية والخارجية للمديونية الخارجية للجزائر لاحظنا واقعيا أن المجتمع الجزائر مر بتفكيك إجتماعي وإقتصادي لذا لجأت الدولة كإجراء تنظيمي مرحلة المخطط الخماسي الأول لإصلاحات ذاتية لإعادة هيكلة مؤسساتها العمومية دون اللجوء للمساعدات الخارجية بالموازاة أصدرت نصوص قانونية لتنظيم المؤسسات العمومية ما سنذكره بالتفصيل في النقاط الاتية:

1- إنتهجت الدولة سياسة الإنفتاح على الإستثمار وفقا للإستراتيجية التنموية الجديدة بالتركيز على لامركزية النشاط الإقتصادي وإشراك القطاع الخاص للنهوض بالإقتصاد الوطني ما نص عليه قانون 1982/08/11 الخاص بتنظيم عمليات الإستثمار ومشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في المجال الإقتصادي[1].

2- لجوء الدولة للهيكلة العضوية للمؤسسات الإقتصادية العامة والتي تمت بصدور المرسوم رقم 242/80 بتاريخ 1980/10/14 والخاص بتقسيم أكبر المؤسسات الإقتصادية لعدد من الشركات العمومية الصغيرة كمحاولة لتقريب الشركات من مراكز الإنتاج والتصدير بهدف التوزيع المتوازن للنشاطات الإقتصادية وطنيا خارج العاصمة بنية خلق أقطاب صناعية للإنتاج والتصدير، إضافة لإعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية العمومية وخلق مستثمرات إقتصادية قابلة للاستغلال. إن الهدف من الهيكلة العضوية للمؤسسات العامة التحكم العقلاني في تسييرها والرفع من كفاءتها والإستغلال العقلاني لمواردها لدعم فعاليتها إقتصاديا[2].

3- فيما يخص الجانب المالي للمؤسسات الإقتصادية تم التركيز على تكوين رأسمال إجتماعي لإعادة هيكلة مديونية المؤسسات العامة إتجاه الخزينة العامة أو إعادة جدولة ديونها تجاه البنوك بهدف إيجاد تمويل ذاتي للمؤسسات لتحسين وضعيتها المالية والإقتصادية[3].

إن إستقلالية المؤسسات العمومية هدفها توطيد التنمية الإشتراكية بتطبيق مبادئ اللامركزية والديمقراطية، وعبر عن ذلك بإستقلالية الهياكل الإدارية والإقتصادية من خلال حرية تسيير المؤسسات العامة وإختيار طريقة التعامل الإقتصادي بين المتعاملين الإقتصاديين للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية لإيجاد سبل للتنافس وتفاعل المؤسسات مع السوق الوطنية لتقديم أحسن الخدمات وتلبية مختلف الحاجيات. ركزت سياسة الإستقلالية المؤسسات العمومية على محاربة البيروقراطية وتنسيق التسيير على مستوى الشركات الإنتاجية لتحقيق تنافس

1- سعدون بوكبوس، الإقتصاد الجزائري "محاولتان من أجل التنمية 1962- 2005-1990/1989 (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، ص.34.

2- الطيب داودي، تقيم إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر (م: 03، ع: 01، 2016)، ص.135.

3- عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري: الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية، 2005)، ص.91.

إقتصادي من خلال تخصص الشركات والتحكم في الإنتاج وتسويقه، وأنحصر دور الدولة في مراقبة التجارة الداخلية والخارجية رغم إمكانية مساهمتها في رأسمال المؤسسات العمومية دون التدخل في تسييرها أو إدارتها[1].

حققت الجزائر قدرا من الأهداف المتوخاة من المخطط الخماسي الأول ويرجع ذلك لتطبيق سياسة هيكلة المؤسسات العمومية ودعم الهياكل القاعدية خارج مجال المحروقات بالتركيز على عائدات النفط الأمر الذي دفع الحكومة لتطبيق المخطط الخماسي الثاني للفترة الممتدة ما بين 1989/1985.

2- الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في ظل المخطط الخماسي الثاني 1989/1985

عرفت المرحلة تأثير عوامل داخلية وخارجية، وتمثلت العوامل الخارجية في إنخفاض سعر العملة الدولية المتعامل بها "الدولار الأمريكي" مقابل العملات المتداولة الأخرى سنة 1985، عدم إحترام أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" للحصص المتفق عليها ما خلق منافسة داخل وخارج المنظمة ما أدى لإستغلال الدول المصنعة لإحتياطات مواردها الطاقوية وإنعكس ذلك على إنخفاض أسعار المحروقات "أزمة 1986" أو ما يعرف بالصدمة النفطية.

إنعكست الأوضاع الخارجية على الأوضاع الداخلية للجزائر وذلك بسبب تبعية الإقتصاد الوطني للإقتصاد الدولي "تقلبات أسعار المحروقات" حيث شكلت الأزمة النفطية الدولية سنة 1986 زعزعة للإقتصاد الجزائري ببروز إختلالات هيكلية في مؤشرات الإقتصاد وذلك من خلال عجز الميزانية العامة، إرتفاع نسبة المديونية الخارجية، إنخفاض معدل النمو الإقتصادي والتضخم[2].

إن الأزمة النفطية 1986 تعتبر أزمة مالية بالدرجة الأولى ألقت بظلالها على الإقتصاد الجزائري نظرا لتراجع نسبة العملة الصعبة من موارد المحروقات، إنخفاض أسعار برميل البترول لأقل من 13 دولار امريكي إنعكس على إرتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية لتلبية حاجيات المجتمع مع الإشارة لإرتفاع نسبة النمو الديمغرافي للمجتمع الجزائري من 21.175 مليون نسمة إلى نسبة 24.696 مليون نسمة لسنتي 1989/1984 على التوالي ومنه

1- Cherif Chakib, Privatisation de l'entreprise publique économique Algerienne, Revue Economie (N:33,1996), p:16.

2- رزق قطوش ورمضان بن لوكيل، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا (ع: 17، 2017)، ص.186.

قدر الإرتفاع بنسبة 3% وعليه فإن النمو الديمغرافي أصبح أحد العوامل المعيقة للتنمية والجهود المبذولة لرفع مستوى المعيشة في الجزائر[1].

يتضح من خلال التجارب التاريخية أن الإقتصاد الجزائري مرتبط بتقلبات أسعار المحروقات ما نفسر به إنعكاس الصدمة البترولية 1986 لعجز الميزان التجاري للجزائر حيث قدر بحوالي 40% كما قدر عجز ميزان مدفوعاتها بنسبة 15 مليار دينار ما دفع بالحكومة الجزائرية للجوء للإقتراض الخارجي كحل للأزمة وسد إحتياجاتها وإرتفاع نسبة المديونية الخارجية من 35.34 مليار دولار سنة 1986 إلى 29.79 مليار دولار سنة 1990 وترتب عنه تدهور معدل التبادل التجاري بسبب تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي[2] كما سنبينه في الجدول المقدم أدناه.

الجدول رقم (02): المؤشرات الإقتصادية للجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990/1985

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المديونية(مليار دولار)	17.5	22.90	24.7	26.74	28.57	29.79
النمو الإقتصادي(%)	4.6	0.5-	1.9-	2.9-	5.4-	1.0-
معدل التضخم(%)	25.86	-	-	5.90	13.66	17.88
معدل البطالة(%)	9.7	15.55	21.4	19.95	18.5	19.7

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على المراجع الآتية

- محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر: منشوراتحلب، 1993)، ص.ص.213، 184.
- بنك الجزائر .www.bank-of-algeria.dz.
- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

كقراءة أولية لمعطيات الجدول فإن إنخفاض أسعار البترول أدى لإختلال المؤشرات الإقتصادية للجزائر فترتب عن ذلك ارتفاع نسبة المديونية،كما إلتهمت خدمة الدين إحتياطي الدولة من صادراتها ما جعلها تعاني من أزمة إقتصادية وإجتماعية بسبب ضخامة المشاريع التنموية ولسد العجز لجأت الدولة للخارج لتغطية إحتياجاتها ما جعلها تعاني من مديونية كما أثر إنخفاض الدولار لإرتفاع نسبة خدمة الدين بإعتباره عملة دولية للتداول في

1- عز الدين بوهراوه وصلاح الدين عمراوي، النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية(ع: 05، 2018)، ص.210

2- عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر: حصيلة وافاق 2009/1999 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص.40.

المعاملات الإقتصادية الدولية. أما فيما يخص نسبة النمو الإقتصادي أصبحت سالبة ما يدل على العجز الإقتصادي بسبب تراجع معدلات الإستثمار وعجز ميزان المدفوعات الذي أدى لإنخفاض معدل الناتج المحلي الخام وإرتفاع نسبة البطالة نظرا لعدم قدرة الحكومة الجزائرية ومؤسساتها الحفاظ على مناصب العمل أو خلق مناصب جديدة رغم لجوء الدولة للإعتماد على سياسة إستقلالية المؤسسات العامة بصدور قانون 88/01 بتاريخ 1988/01/12[1] لتصبح بموجبه المؤسسات العامة شركات ذات أسهم كمحاولة لإنعاش الإقتصاد الوطني وإيجاد حلول للمشاكل.

من خلال ما تم التعرض له يلاحظ أن الأزمة الإقتصادية في الجزائر ساهمت في إبراز إختلال الإستراتيجيات التنموية المعتمدة على الريع البترولي كمصدر وحيد للصادرات الخارجية وذلك بسبب عدم تنويع الإقتصاد خارج المحروقات ما يدل على فشل السياسات التنموية إستنادا على دراسة المؤشرات الإقتصادية المقدمة في دراستنا.

يظل الإقتصاد الجزائري مرتبط بتقلبات أسعار البترول وعليه فإن الأزمات الخارجية تنعكس بالضرورة عليه، إضافة للمعاناة من التسيير البيروقراطي ومركزية إتخاذ القرار، إلا أن الإصلاحات الذاتية لمعالجة العجز الإقتصادي أثبتت فشلها نظرا لعدم تكييف البيئة الداخلية والخارجية ما خلق صعوبات إقتصادية وإجتماعية لأن عجز النمو الإقتصادي بسبب إنخفاض أسعار البترول وإرتفاع نسبة النمو الديمغرافي أدى لتدهور القدرة الشرائية للمجتمع وإرتفاع أسعار المواد الأولية نتيجة لرفع الدولة الدعم عن المواد الأولية، أما عجز المؤسسات العمومية أدى لتسريح العمال وتفشي البطالة، بالنظر لهذه المؤشرات نقر بضعف وهشاشة التركيبة الإقتصادية للجزائر.

إن معاناة الجزائر من الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية دفعها لتبني نموذج جديد للتنمية كحتمية فرضتها الظروف الداخلية والخارجية حيث وجهت دعوة من رئيس الحكومة السابق "مولود حمروش" للإنتقال من النظام الإشتراكي لنظام إقتصاد السوق[2] ومنح المبادرات والحريات للمؤسسات للتكيف مع التطورات ومتطلبات الإقتصاد العالمي بغية تحقيق نمو إقتصادي وتسريع الإندماج في الاقتصاد العالمي، لإيضاح نية الجزائر في التغيير طلبت إعادة جدولة ديونها الخارجية بدعم من المؤسسات المالية الدولية بتبني برامج التصحيح الاقتصادي، قبل التعرض لبرامج التصحيح الهيكلي المفروضة بسياسة المشروطية السياسية بإشراف المؤسسات المالية الدولية سنبين أسباب توجه الجزائر كدولة نامية لإقتصاد السوق وماهي دوافعها في المطلب الموالي؟.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (ع:02، السنة: 25، 1988/01/13)، ص.30.

2- سليم السعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "معوقات الإنضمام وأفاقه" (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص.64.

المطلب الثالث: أسباب توجه الجزائر لاقتصاد السوق

يتطلب موضوع دراستنا أن نبين الأسباب الخارجية والداخلية المساهمة في تبني الجزائر نموذج إقتصادي جديد ما يعرف "نظام إقتصاد السوق" إثر فشل النظام الاشتراكي وسياسة المخططات التنموية المتبناة من طرف الحكومات المتتالية بغية تحقيق تنمية إقتصادية، ما يدفعنا لإبراز أوضاع البيئتين الداخلية والخارجية لتوضيح تبني النظام الإقتصادي الجديد للجزائر.

أولا: الأسباب الخارجية

يمكننا حصر العوامل أو الأسباب الخارجية في تفكك المعسكر الشرقي، الحروب الإقليمية كحرب الخليج الأولى والثانية وبروز النزاعات الإثنية والعرقية دوليا حيث شكلت مصادر لتهديد أمن الدول.

1- تفكك المعسكر الشرقي

عرفت البيئة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية صراع للقوى على الساحة الدولية، وعرفت المرحلة بالحرب الباردة لوجود قوتين دوليتين متنافستين يدور في فلكهما الدول المتحالفة للمعسكر الشرقي بزعامة "الإتحاد السوفياتي" وحلفائه والمعسكر الغربي بزعامة "الولايات المتحدة الأمريكية" وحلفائها، ساد التنافس بين المعسكرين على أساس إيديولوجي، عسكري وإقتصادي[1]، أدى توازن القوى بين المعسكرين لوجود ميزان قوى دولي بسبب التنافس على إمتلاك وتطوير السلاح النووي، رغم الأزمات بين القوتين التي شهدتها الفترة كأزمة الصواريخ الكوبية إلا أن كلاهما وظف سياسة العقلانية في إتخاذ القرار والإستناد للأساليب السلمية لحل الأزمات وتجنب الوقوع في حرب عالمية نووية، رغم إختلاف الإستراتيجيات إلا أن الأمن العالمي أصبح تحديا للدولتين.

إن معاناة الإتحاد السوفياتي من تردي أوضاعه الإقتصادية دفعت الرئيس الروسي السابق "غورباتشوف" لمباشرة إصلاحات داخلية "الغلاسنوست والبروستريكا" ما عجل لسقوط الأنظمة الإشتراكية، إن أبرز ملامح إنهيار الإتحاد السوفياتي تبدأ بمطالبة دول أوربا الشرقية بالإستقلال بدعم خفي من القوى الخارجية، توحيد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين، كما تميزت الفترة بالترويج للنموذج الغربي بتبني الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان بدعم من المؤسسات المالية والمنظمات العالمية كالحلف الاطلسي.

إن إنتهاج الدول للنموذج الغربي كان حتمية للظروف السائدة بإعتباره النموذج المثالي لإستقرار وأمن الدول والرقي بمجتمعاتها وضعفالقوى المنافسة للنموذج على الساحة الدولية.

1- أمين شلبي، أمريكا والعالم (القاهرة: علاء للكتب النشر والتوزيع، 2005)، ص.18.

2- الحروب الإقليمية

مثلت حرب الخليج الثانية "أوت 1990" حربا لتوازن القوى في الشرق الأوسط لإن إمتلاك الدول للسلاح النووي كالعراق جعل أمريكا تعتبرها مهددة لأمنها القومي وأمن إسرائيل حسب ما تضمنته الإستراتيجيات الأمريكية[1]، أشارت أمريكا للدول المالكة للسلاح النووي بالدول المارقة من بينها العراق وإيران، ولذلك تضمنت إستراتيجياتها محاربتها بالحصار الإقتصادي أو حروب بالنيابة أو الوكالة كالحرب بين العراق والكويت.

إن الخلفية التاريخية للحرب العراقية الكويتية أسبابها تاريخية متعددة منها أزمة حدود بين الدولتين نتيجة لتداعيات الإستعمار "قضية جزر بوبيان وربة" بسبب عدم وجود منافذ بحرية للعراق على الخليج العربي، إضافة للعامل الإقتصادي بمعاناة العراق من خسائر مادية أثقلت كاهلها بسبب الحرب العراقية الإيرانية وإنخفاض أسعار النفط وذلك بإيعاز من أمريكا بعد أن فشلت بإحتواء العراق وتشكيل نظامه لخدمة مصالحها فلجأت للكويت لزيادة إنتاجها النفطي وخفض أسعار النفط لتدمير الإقتصاد العراقي بإعتبارها دولة ريعية تعتمد على صادرات المحروقات وضمان أمريكا لحليف لإمدادها بالنفط، إن هذه الظروف أوقعت العراق في مديونية خارجية دفعت بالدول العربية للتنازل عن ديونها للعراق لبناء إقتصادها ما عدا الكويت التي لم تتنازل وطالبت ب14 مليار دولار كقيمة لمديونيتها[2].

ساد التوتر بين العراق والكويت ما دفع بالدول العربية والخليجية للسعي لحل التوتر عن طريق الوساطة إلا أن المساعي العربية باءت بالفشل ما فتح المجال للتدخل الأجنبي بقيادة أمريكا بمشاركة مصر لأن العراق أصبحت تشكل تهديد للمصالح الأمريكية لعدة عوامل بإعتبارها قوة عسكرية لإمتلاكها أكبر جيش في الشرق الأوسط[3]، التحكم في التكنولوجيا وتطوير السلاح النووي وإمتلاكها أكبر إحتياطي للنفط عالميا حوالي 61% من إحتياطي الشرق الأوسط البالغ 64%[4]. إن إختلاف الأستراتيجيات الأمنية الأمريكية من الضربة الوقائية، الردع والإحتواء والقوة الناعمة يتحدد بطبيعة التهديد والمنافس للقوتها.

1- جمال مصطفى عبد الله سلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000)، ص.53.

2- بيار سالينجر وإريك لوران، مرجع سبق ذكره، ص.14.

3- يضم الشرق الاوسط الدول التالية (إيران، باكستان، أفغانستان، دول أسيا الوسطى، الدول العربية، دول شمال إفريقيا وإسرائيل)، أنظر: عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير(لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص.20.

4- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي (الأردن: دار الحامد للنشر، 2012)، ص.42.

إنتهت الحرب العراقية الكويتية بتدخل الحلف الأطلسي بقيادة أمريكا للعمليات العسكرية وإصدار مجلس الأمن لمجموعة من القرارات أشرفت أمريكا على تطبيقها وأدت لإنسحاب العراق من الكويت وتدمير بنيته التحتية ومعاناته من المديونية والحصار الاقتصادي.

أدت الخلافات العربية البينية لوجود أزمات بينها أي أزمات عربية عربية ما إنعكس على فشل التكتلات الإقليمية كفشل جامعة الدول العربية للتدخل وحل التوتر العراقي الكويتي ما فتح المجال للتدخل الأجنبي في شؤون الدول العربية.

3- النزاعات الإثنية والعرقية

شكلت الحرب الباردة منعرجا في الأدبيات السياسية، وعليه تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بتغيير طبيعة النزاعات من نزاعات متماثلة خارج حدود الدول لنزاعات غير متماثلة داخل حدود الدولة "حروب داخلية أو أهلية"، لذا شكلت القضية إهتمام المجتمع الدولي بسبب تصاعد حدة النزاعات الإثنية والعرقية والدينية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وتصاعد المد الإثني والعرقي.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة حركات إنفصالية وظهرت النزاعات كأحد أشكالها ما يفسر عدم التجانس المجتمعي للدول[1]، إن أحد أسباب الحركات الإنفصالية بروز النزاعات السائدة والمرتبطة بقضية الإثنيات الدينية والعرقية نتيجة صعوبة دمج العديد من الإثنيات والهويات في الدولة القومية. تؤثر قضية النزاعات على الإستقرار الداخلي للدولة القومية وإشكالية بناءها وتوحيد الهوية ما يشكل صعوبة الإندماج في إطار الدولة الوطنية. بصفة عامة تمثل النزاعات الإثنية عدم قدرة الجماعات التعايش مع بعضها البعض بسبب وجود تصادم وتفاعل مجموعة أسباب بهدف تغيير الوضع القائم وتعتبر النزاعات الداخلية مستعصية لغلبة الطابع الثقافي عليها[2]، تعكس النزاعات كظاهرة معقدة تمس جوانب مختلفة إقتصادية، سياسية، إجتماعية وثقافية إنهيار مؤسسات الدولة وفقدان الدول لسيادتها كمؤشر لعدم إستقراراها.

يمكن الجزم أن النزاعات الاثنية تشكل تهديد لأمن الدول بسبب تسيس الظاهرة وإستخدامها كوسيلة ضغط لتفعيلها لخدمة مصالح قوى داخلية أو خارجية وعليه تعتبر الظاهرة تحدي يواجه استقرار وأمن الدول والمجتمع الدولي.

1- عائشة بوعشيبة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في افريقيا "دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2018/2017)، ص.22 .

2- Donald Horowitz, Structure and Strategy in EthnicConflict (Washington "USA": The world Bank, April1988),p:5.

إختلفت إستراتيجيات الدول إقتصاديا لتحقيق النمو الإقتصادي وتلبية إحتياجات مجتمعاتها، حيث إستطاعت الدول المتقدمة بناء إقتصاديات متطورة نظرا للإمكانيات الإقتصادية والتحكم في التكنولوجيا بإعتبارها مؤشر لتطور الإقتصاد، فالعامل التكنولوجي أصبح محدد لعوامل قوة أو ضعف الدول في عصر العولمة والثورة التكنولوجية.

تعتمد الدول في بناء إقتصادها على الإمكانيات الداخلية وتوظيفها خارجيا، فقوة الدول لا تقاس بغنى الدول بالإمكانيات الطبيعية التقليدية أو المتجددة إنما بمدى استغلالها عقلانيا وتوظيفها لخدمة مصالح الدول. تزخر الجزائر بإمكانيات طبيعية هائلة غير أن مختلف السياسات الإقتصادية إهتمت بقطاع الطاقة وإهمال القطاعات الأخرى ما جعل إقتصادها ريعي لإعتماده على قطاع المحروقات ما جعل الدولة تعاني مديونية خارجية نظرا لضعف تنوع المداخيل.

حاولت الدولة إعادة بناء إقتصادها إعتمادا على إصلاحات ذاتية داخليا وخارجيا ما جعلها تطبق مجموعة من الإستراتيجيات والإصلاحات لتحقيق نمو إقتصادي. فماهي أهم الإصلاحات التي طبقتها الدولة للنهوض بإقتصادها ومعالجة الإختلالات التي يعاني منها.

المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

إن عجز الدولة الجزائرية حتم عليها التوجه لإعادة جدولة ديونها الخارجية بدعم من المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد والبنك الدولي فبعد عدة مفاوضات مع نادي باريس ولندن توصلت لإتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث تم التوقيع على برامج الإصلاح الإقتصادي لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره إعتمادا على أليات إقتصاد السوق وبهدف القضاء على الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية.

يرتبط الإصلاح بالتنمية ويشير للتحول الجذري في المنهج السياسي والإقتصادي وعليه تمثل الإصلاحات الإقتصادية مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها حكومات دول معينة التي تعاني من إختلال التوازنات الداخلية والخارجية وعجز ميزان مدفوعاتها وتضخم مديونيتها الخارجية، تقوم الدول بهذه الإجراءات بإتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتثبيت إقتصاديات الدول الضعيفة وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف إقتصادية وإعادة التوازنات الداخلية والخارجية كما يمثل الجهود المبذولة لمعالجة الإختلالات الإقتصادية للدول. يتعلق الإصلاح في الجزائر بإعادة الهيكلة، التعديل الهيكلي، برامج التكييف والإستقرار الإقتصادي ما سنتعرض له بالتفصيل لاحقا.

المطلب الأول: إتفاقيات الإستعداد الإئتماني

ساهم تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر للجوءها للمؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها وذلك بالحصول على قروض لسد عجز ميزان مدفوعاتها وتسريع وتيرة القيام بالإصلاحات الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي. قام وزير مالية الجزائر بإرسال رسالة إثبات النية أو ما يعرف بخطاب النوايا للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي "مارس 1989" بهدف طلب إعادة جدولة ديونها والتعهد بإجراء إصلاحات اقتصادية وإلتزام الإنخراط في إقتصاد السوق كضمان لإعادة جدولة ديونها، وعليه تعهدت الجزائر بتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي أي برامج التثبيت والإستقرار الإقتصادي.

أسفرت المفاوضات السرية بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بالتعاون مع نادي باريس لإبرام اتفاقيتين سريتين في إطار برنامج التثبيت بتاريخ 1989/05/30 ويعرف بإتفاق الإستعداد الإئتماني الأول كما وقع إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني بتاريخ 1991/06/03(سنتعرض بالتفصيل لكل من الإتفاقيتين).

أولا - إتفاق الاستعداد الإئتماني الأول(Stand Bay Arragement 1)1989/05/30– 05/30/ 1991

لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي للموافقة على تقديم القروض في إطار مشروطية الصندوق بعد نفاذ جميع أقساطها سنة 1988 بهدف تحقيق نمواقتصاديوعليه حصلت الجزائر في إطار برنامج التثبيت الأول على مبلغ 155.7 مليون وحدة سحب خاصة أي 200 مليون دولار أمريكي إستخدمتها الدولة كليا كشريحة واحدة[1].

تضمن الاتفاق تحقيق الإستقرار الإقتصادي ماليا وذلك بضبط وتقييد السياسة النقدية، تعديل سعر الصرف بتحرير أو تعويم العملة حيث تبنت الحكومة الجزائرية تخفيض سعر الصرف بإصدار قانون 1989/12 المتعلق بالأسعار وشرعت في رفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، إبعاد الدولة عن الاقتصاد وترك المبادرة للسوق وألياته، الفتح التدريجي للأسواق المالية حيث أصدرت الجزائر قانون القرض والنقد رقم 90/10 المتعلق بمنح إستقلالية البنك المركزي كما حدد صلاحيات الخزينة العمومية والبنك المركزي والعلاقة بينهما ووضع حد لتدخل الدولة في نشاط المؤسسات العمومية[2].

إتضح أن الإتفاق كان بمبادرة الدولة الجزائرية للتخلص من العجز الإقتصادي باللجوء للمؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق نمو إقتصادي ومعالجة عجز ميزان مدفوعاتها ما جعلها ترضخ لمشروطية صندوق النقد الدولي كحل لمعالجة أزمتها الإقتصادية في ظل عجز الإصلاحات الذاتية لتحقيق ذلك. تبنت الجزائر خفض عملتها الوطنية من 22.2 دينار جزائري إلى 18.5 دينار جزائري لأقل من ثلاثة أشهر، إضافة لمجموعة قوانين لتحقيق النمو الإقتصادي لسنة 1988 منها قانون 01/88 بتاريخ 1988/01/12 والذي ينص على إستقلالية المؤسسات العمومية وقانون 29/88 بتاريخ 1988/07/19 الخاص بالتجارة الخارجية وفتح المجال للمبادلات الخارجية وعليه وضع حد لإحتكار الدولة في مجال التجارة الخارجية، في ظل هذه الظروف سعت الجزائر لتكييف إقتصادها مع المستجدات الداخلية والخارجية ووقعت الإتفاق الثاني لإستكمال الإجراءات الإقتصادية.

ثانيا - إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني (Stand Bay2) 1991/06/03 – 1992/03/30

قدم صندوق النقد الدولي بموجب هذا الإتفاق للجزائر ما يعادل 300 مليون وحدة سحب خاصة على أربع دفعات"جوان، سبتمبر، ديسمبر1991 والأخيرة في مارس 1992"، سحبت منها الحكومة الجزائرية ثلاث

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص.21.

2- هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، 2017/2016)، ص.67.

دفعات وجمد الصندوق أخر دفعة بعد شعور هذا الأخير بعدم إلتزام السلطات الجزائرية ببنود الإتفاقية ورسالة النية الموجهة إليه[1].

تمثلت أهداف الإتفاق الثاني في تقليص تدخل الدولة في الإقتصاد وترقية النمو الإقتصادي وذلك بتفعيل المؤسسات العامة والخاصة من خلال العمل على تنويع صادراتها، تحرير التجارة الخارجية وذلك بتحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري[2]، ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف. لجأت الحكومة الجزائرية لتحقيق هذه الأهداف لتفعيل بعض الإجراءات فبدأت بتقليص دعم المحروقات، تخفيض قيمة العملة الوطنية حيث كان الدولار الواحد يعادل18.5دينار جزائري وأصبح يعادل 22.5 دينار جزائري[3]، التعهد بالتحكم في التضخم، تطهير المؤسسات العمومية وبالتالي إنتهاج الدولة الجزائرية سياسة تقشفية صارمة.

إن مرحلة تطبيق إتفاق التثبيت الثاني تزامنت مع عدم إستقرار الأوضاع الأمنية التي شهدتها الجزائر وذلك بإيقاف المسار الانتخابي وما إنجر عنه، في ظل هذه الظروف أصبح المجتمع الجزائري يعاني من فوضى وحالة اللاأمنوإضطرابات إجتماعية هددت الأوضاع السياسية والبنية التحتية إقتصاديا رغم أن الخبراء إعتبروا أن الإتفاق الإئتماني الثاني حقق تحسن على مستوى التوازنات الكلية نظرا للتطبيق الصارم لشروط صندوق النقد الدولي.

إن الظروف الداخلية للجزائر أدت لبروز أزمة إقتصادية بالإستناد لتحليل المؤشرات الإقتصادية حيث بلغت قيمة المديونية الخارجية 25.7 مليار دولار ووصلت خدمة الدين الخارجي 82.2% كما بلغ معدل التضخم نسبة 20.5% وقدر عجز ميزانية الدولة ب 8.7%وكذا إرتفاع نسبة البطالة لما يقارب 25 %، أما إحتياطي صرف العملة فبلغ 1.5 مليار دولار لسنة 1993. إن تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر فرض عليها طلب إعادة جدولة ديونها بمساندة المؤسسات المالية الدولية لسد عجزها وتسريع الإصلاحات الإقتصادية فيها للنهوض بالتنمية الإقتصادية المستدامة.

1-Ahmed Ben Bitour, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités (Alger : Edition marinoor,1998),p :78.

2- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص.22.

3- بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014/1970 دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي، 2018/2017)، ص.167.

تتطلب دراستنا بعد تحليل الأوضاع الإقتصادية التي حتمت على الدولة اللجوء للمؤسسات المالية الدولية تبيان مختلف السياسات التنموية التي إعتمدتها الحكومات المتتالية لتحقيق تنمية إقتصادية وبناء إقتصاد عصري للإندماج في الإقتصاد العالمي وتهيئة بنية تحتية إقتصادية قادرة على التنافس وتطوير الإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: السياسات التنموية في الجزائر

سنحلل مختلف الإصلاحات الإقتصادية التي إعتمدتها الجزائر بعد أن أصبحت حتمية فرضتها الأوضاع الداخلية والخارجية كما سنبين أثارها على المجتمع الجزائري، لأن الإصلاحات المعتمدة شكلت إلتزامات للدولة لتحقيق التنمية وبناء الإقتصاد وذلك بإعادة توازنه الداخلي والخارجي.

أولا: برنامج التعديل الهيكلي

إرتبط مفهوم التحول لإقتصاد السوق في ظل العولمة بالتعاون مع المؤسسات الدولية التي فرضت على الدول سياسات أو برامج التعديل الهيكلي، تضم السياسات برنامج التثبيت أو الإستقرار الإقتصادي النقدي والمالي مع صندوق النقد الدولي حيث يركز البرنامج على الإصلاح المالي. أما برنامج التكييف الهيكلي فيطبق بالتعاون مع البنك الدولي بهدف إحداث توازن داخلي وخارجي إقتصاديا للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

1- برنامج الإستقرار الإقتصادي (Stand Bay3) 1994/04/01 -1995/03/31

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية بصفة علنية لإعادة جدولة ديونها ولذلك باشرت سياسة التكييف أو التثبيت المتعلقة بجانب الطلب لإعادة توازن إقتصادها[1]، تضمن البرنامج إصلاحات جذرية وعميقة من خلال تحرير الأسعار ودعم المواد الأساسية فقط، تخفيض سعر الصرف ليعادل الدولار الواحد 36 دينار جزائري أي تخفيض العملة بنسبة 40% إضافة لتحرير التجارة الخارجية.

تابعت الجزائر سياساتها الإصلاحية إقتصاديا وتميزت فترة تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي بإتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية لمعالجة ميزان المدفوعات والتحكم في سعر الصرف[2]، بلغت الديون الخارجية للجزائر لسنتي 1994و 1995 على التوالي 29.65 دولار أمريكي و 31.32 دولار أمريكي أما فائدة الدين الخارجي فتراوحت ما بين 95.5% و 84 % لنفس السنوات لتنخفض فائدة الدين الخارجي بعد إعادة جدولتها لنسبة

1- قدم صندوق النقد الدولي للجزائر قروضا بقيمة 457.20 وحدة سحب خاصة للجزائر.

2- بلحاج صالح، التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة (جامعة الجزائر 03: ع: 01، 2011)، فيإصلاح الدولة: مكانة التجربة الجزائرية من التجارب الأجنبية (الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش EPA)، ص.20.

47% و42%، أما التضخم فبلغ 29.8% ونسبة النمو الإقتصادي بلغ 3.9% لسنة 1995 وذلك لإنتعاش أسواق النفط حيث تراوح سعر البرميل الواحد ما بين 17.52 و 16.31 دولار أمريكي.

تمت جدولة حوالي 16 مليار دولار أي ما يعادل 6 % من الديون الخارجية للجزائر غير أن تخفيض العملة الوطنية إثر على تدهور الأوضاع الإجتماعية كتدهور القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة إرتفاع أسعار المواد الأولية، تفشي الفقر والمعاناة من البطالة بسببخوصصة المؤسسات العمومية. يلاحظ أن الجزائر طبقت برنامج التعديل الهيكلي حسب ما نصت عليه الإتفاقية ولذلك إستمرت في تطبيق البرنامج الثاني.

2- برنامج التعديل الهيكلي (1995/05/22- 1998/05/22)

طبقت الجزائر الإتفاق بعد التشاور مع نادي باريس وتضمن البرنامج الأساسي التعديل الهيكلي لتعميق إجراءات الإستقرار الإقتصادي وإتخاذ مجموعة إجراءات مكملة لبعث النمو الإقتصادي بهدف تكييف البنية الإقتصادية للإنتقال لإقتصاد السوق. تحصلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض قدر بمبلغ 1.8 دولار أمريكي لوضع أطر جديدة لتسيير الإقتصاد الجزائري.

إتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لتحقيق البرنامج وتمثلت أهمها في رفع الدعم عن الأسعار بهدف الوصول للتحرير الكامل للأسعار، التحكم في التضخم، فتح مجال الإستثمار، العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية لقيمة 50%، ترشيد النفقات والحد من الزيادة في العملة مع قابلية تحويل الدينار بهدف الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وتشجيع تأسيس البنوك الخاصة[1].

لجأت الجزائر لإتخاذ عدة إجراءات كمحاولة لتكييف إقتصادها مع متطلبات إقتصاد السوق لكن دون مراعاة طبيعة الإقتصاد الوطني ومؤهلاته في منافسة إقتصاديات دول العالم، لذا فإن تطبيق برامج التعديل الهيكلي أدت لإنعكاسات على البنية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الجزائري.

ثانيا: الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر

إثر إستكمال مراحل تنفيذ إتفاقيات الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية لاحظ المحللون الإقتصاديون تحقيق أهداف منها ما سنذكره فيمايلي:

1- سليم سعداوي، مرجع سابق ذكره، ص.68.

- تحسن معدل النمو الإقتصادي، إنخفاض مستوى التضخم، إنخفاض نسبة الدين الخارجي، زيادة إحتياطي الصرف ونمو الناتج المحلي خارج المحروقات والمقدر بنسبة 5%.

- إن خوصصة المؤسسات العمومية بصدور المرسوم رقم 95/22 بتاريخ 1995/05/26[1] والمعدل في مارس 1997 بقانون رقم 97/12[2] أدى لتفشي البطالة كظاهرة إجتماعية حيث تم تسريح حوالي 231 ألف عامل سنة 1998.

- ضعف الإستثمار الأجنبي بسبب عدم مواكبة القوانين لمتطلبات السوق العالمي كوجود تحفيزات، إزالة العوائق البيروقراطية، حماية المستثمرين والعمال، إضافة لعدم إستقرار الأوضاع الأمنية الذي إنعكس على عزوف المستثمرين بتقديم المشاريع في الجزائر.

سنقدم في الجدول المقدم ادناه (رقم 03) إحصائيات لنوضح تفشي البطالة الناتجة عن عدة أسباب كإرتفاع نسبة النمو الديمغرافي الذي أصبح يشكل عائق لتحقيق التنمية، تسريح العمال سببه السياسات الإقتصادية المنتهجة من طرف الحكومات الوطنية التي إنعكست على المجتمع الجزائري بإنخفاض مستوى الدخل الفردي والمقدر بنسبة 30% للفترة الممتدة 1996/1994 نتيجة لإلغاء الدعم على السلع من طرف الحكومة ما أدى لإرتفاع أسعار المواد خاصة منها المواد الأولية وإنخفاض القدرة الشرائية للأفراد وترتب عنه تدني لمستوى المعيشة. كما لاحظنا وجود علاقة طردية بين إنخفاض معدل التضخم بسبب الثبات في قيمة العملة والأسعار الداخلية وإنعكاسه إيجابا على إرتفاع نسبة إحتياطي سعر الصرف[3]، أما فيما يخص التنمية البشرية فإحتلت الجزائر المرتبة 109 ما يدل على ضعف تطور المجتمع من مؤشرات معدل العمر، التعليم ومستوى المعيشة.

1- الجريدة الرسمية، (رقم: 48، 1995).

2- الجريدة الرسمية، (رقم:15، 1997).

3-Cherif Chakib, Programme d'ajustement structural et résultatsscience économique en Algérie,Revue sciences humaines, 2002, p:47.

الجدول رقم:03 (المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة الممتدة 1999/1993)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر بترول البرميل	18.00	16.31	18.7	18.7	19.5	19.5	23
النمو الاقتصادي %	0.5	-	3.9	4	4.5	3.5	3.6
المديونية"مليار دولار"	25.7	29.65	31.32	33.56	32.72	30.47	28.40
خدمة الدين %	82.2	47.2	38.8	30.9	30.3	38	34.6
البطالة %	25	36.24	28.10	27.99	26.41	28	29.8
التضخم %	20.5	29	28.8	18.7	5.7	5	2.6

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المصادر الآتية:

- Projet national sur le développement humain 1998, p:5.
- Statistique de la banque d'Algérie.

أثبتت البرامج الإقتصادية المطبقة في الجزائر بدعم الهيئات المالية الدولية ضعفها وقصورها لأن تحسن الأوضاع الإقتصادية نتج عن إرتفاع أسعار النفط ولم ينعكس على الأوضاع الاجتماعية[1] مما جعل المجتمع الجزائري يتخبط في حرمان إجتماعي بسبب مشاكل البطالة، الصحة، التعليم وتدني مستوى نسبة الأمية.

إن التحول لإقتصاد السوق يتطلب تضافر عوامل مختلفة كتغيير السلوك الإقتصادي للأفراد، عدم الإقتصار على سن القوانين والبرامج، فوجود سياسة تشغيل مستدامة تؤدي لحركية في سوق العمل والتقليل من الآفات الإجتماعية.

يلاحظ واقعيا إن الإصلاحات الإقتصادية عملية موضوعية فرضتها التحولات الاقتصادية رغم ضعف تطبيق البرامج الاقتصادية في الجزائر وعدم توفير المناخ المناسب ما إنعكس على عدم معالجة الأوضاع الإجتماعية، وعليه يمكن القول إن الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر شكلت رهان لخروجها من أزمتها الإقتصادية التي مثلت مرحلة أعاقت إنتقالها لإقتصاد السوق.

1- بلال بوجمعة، سياسة إستهداف الإستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي، 2013/2012)، ص.112.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التغيير الإقتصادي في الجزائر

عرفت السياسة الإقتصادية في الجزائر تحول بحلول 1999 بتولي السلطة السياسية من طرف الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" حيث حرص في سياسته على إعادة تدوير عجلة الإقتصاد وتطبيق إصلاحات نوعية للمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي والتركيز على جذب الإستثمار الأجنبي علما أن الرئيس أكد على الإسراع في عملية التحول لإقتصاد السوق وإندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي.

شكلت البرامج الإقتصادية رهان للدولة لمعالجة مخلفات الأزمة السياسية والأمنية والإجتماعية والعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام بالحفاظ على مكتسبات التعديل الهيكلي وإستغلالها لتحقيق إقتصاد قوي أساسه توجهات إقتصادية جديدة لتأهيل الإقتصاد الجزائري وتسهيل إندماجه في الإقتصاد الدولي. تضمن برنامج الرئيس السابق "بوتفليقة" إستراتيجيات تنموية لتحقيق نمو إقتصادي من خلال أربع برامج إقتصادية طوال فترة حكمه 2019/1999، سنتعرض لهذه البرامج بالتفصيل لنبين مضمونها ونتائجها واقعيا بإعتبارها تحديا تطبيقي للواقع الإقتصادي.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "P.S.R.E"2004/2001

Programme de soutien à la relance économique

يعتبر البرنامج ضمن سياسة المخططات التنموية التي إنتهجتها الجزائر في النظام الإشتراكي وبالتالي فإن المخطط التنموي الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي رصدت له الحكومة 7 مليار دولار أمريكي ما يعادل 525 مليار دينار أي 13% من الناتج المحلي الخام[1]بإستثمار الأموال العمومية في بنية الإقتصاد الأساسية، دعم الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تعززت قدرات الإقتصاد الجزائري بفائض صادرات المحروقات لسنة 2001، إرتفاع إحتياطي سعر الصرف لحوالي 18 مليار دولار لسنة 2001، إنخفاض حجم المديونية لحوالي 22 مليار دولار مع إنخفاض خدمة الدين الخارجي لما يعادل 20% لسنة 2000 بالمقابل إنخفضت نسبة التضخم 0.3% لنفس السنة كما بلغت نسبة النمو 4 % لسنة 2002[2].

1- عبد الحق بوعتروس، الإنعكاسات الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في البلدان العربية "حالة الجزائر" (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع:11،2008)، ص.55.

2- أميرة محمد عبد العليم، سياسات الإصلاح في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بين تحقيق الإستقرار السياسي والنهوض الإقتصادي في عمر حمزاوي، بين الشعار والحقيقة: خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ع: 34، ج:01، 2004)، ص.307.

تمثلت مرتكزات برنامج الإنعاش الإقتصادي في إعادة تنشيط وتأهيل حوالي 1000 مؤسسة خلال المرحلة الإنتقالية، التركيز على تحسين القدرة الشرائية بوضع سياسات ملائمة للنفقات العمومية، تنشيط جهاز الإنتاج الوطني بتأهيل المنشأة القاعدية لإعادة إنطلاق النشاطات الإقتصادية،إيقاف النزوح الريفي والهجرة وتحقيق توازن جهوي كإعادة تأهيل المناطق الريفية حيث مست المشاريع مختلف القطاعات بالتركيز على قطاع الفلاحة وعليه أقترح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بتاريخ 2000/07/18 والمتضمن إستخدام أحدث التقنيات الزراعية فيما يخص الزراعة والري حيث إستطاع المخطط تحقيق نمو إقتصادي قدر ب18.7% لسنة 2002 وعليهساهم قطاع الزراعة بنسبة 9.9% في الناتج الداخلي الخام، إضافة للإهتمام بمجال الأشغال العمومية[1]، العمل على تحقيق تنمية محلية وتنمية الموارد البشرية.

تبنت السلطات الجزائرية مجموعة من السياسات لمرافقة برنامج الإنعاش الاقتصادي منها وضع سياسة إصلاح تنظيمية وهيكلية لخلق محيط ملائم لآليات السوق من خلال تعبئة الموارد المالية، فتح المجال للإستثمارات الأجنبية بإصدار قانون 03/01 المتعلق بإعادة تنظيم مناخ الاستثمار وإستحداث هياكل متعلقة بمتابعة الإستثمارات كالوكالة الوطنية للإستثمار وصندوق دعم الإستثمار بتاريخ 2002/08. تأهيل المؤسسات الإقتصادية لضمان تحسين سير الهياكل التحتية وقدرتها على مواجهة الشركات الدولية، ترشيد النفقات العمومية، عصرنة إدارة الضرائب وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لنسبة 5 % لسنة 2002، إصلاح المنظومة البنكية بقانون 10/90 بتاريخ 2001 حيث يتمكن رئيس الجمهورية من تعيين محافظ البنك المركزي ونائبه، إقامة شبكات الدفع الالكتروني وإدراج بورصة الجزائر ضمن قاعدة البيانات والحصول على العضوية للانضمام لصندوق النقد العربي[2].

إن اتخاذ السلطات الجزائرية لعدة إجراءات كان بهدف تكييف إقتصادها مع التطورات الدولية وإيجاد مناخ مناسب لتحقيق النمو الإقتصادي، ومنه فان برنامج الإنعاش الإقتصادي ساهم في إمتصاص البطالة بخلق مناصب شغل دائمة قدرت بنسبة 63% أما المناصب المؤقتة قدرت ب 37% نتيجة لوتيرة إنجاز المشاريع وإنخفاض حجم

1- سليم سعداوي، مرجع سابق ذكره، ص.73.

2- محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات دراسة حالة الو.م.أ 2008 والجزائر 2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالي، 2016/2015)، ص.296.

المديونية من 22.70%، 21.82% و17.19% لسنوات 2001، 2004 و2005 على التوالي وإنعكس ذلك على إنخفاض معدل خدمة الدين الخارجي من 22.3% سنة 2001 إلى 11.6% لسنة 2005[1].

أدى تحسن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر نتيجة إرتفاع عائدات النفط بإعتبار الناتج الخام للجزائر مرتبط بتقلبات سوق المحروقات لإتخاذ السلطات الجزائرية قرار تسديد ديونها الخارجية مسبقا بداية من 2004 حيث بلغت قيمة المديونية الخارجية سنة 2003 ما يقارب 23.4 مليار دولار وبفضل هذا القرار إستطاعت الجزائر تسديد 3.3 مليار دولار مسبقا ما ترتب عنه إنخفاض لنسبة الدين الخارجي من 34 % لسنة 2003 لأقل من 4.5% لسنة 2006 وأدى ذلك لإنخفاض معدل خدمة الدين الخارجي لما يعادل 4.16 % سنة 2006[2].

تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بظاهرة الإعتماد المتبادل لتحقيق التكامل فالتكتلات الإقليمية أو الدولية أصبحت ميزة القرن ولأن المسار التنموي للدول لا يتحقق بإنفراد ولمواكبة توجه دول العالم للإندماج وبفضل تحسن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائر إختارت كأحد البدائل المتاحة لتحقيق الإندماج الإقتصادي التوقيع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي 2002/04/22 و التي دخلت حيز التنفيذ سبتمبر 2005[3]، في حين يلاحظ أن دول المغرب العربي وقعت منفردة على إتفاقية الشراكة حيث بدأت تونس بالتوقيع 1995/07/17 ثم المغرب 1996/02 ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ مارس 2000.

تضمن إعلان برشلونة 1995 بين الإتحاد الأوربي ودول البحر المتوسط ثلاثة أبعاد أمنية، إجتماعية وثقافية وتم التركيز على الشراكة الإقتصادية لفتح أسواق خارجية جديدة وإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010. تم الإتفاق في الشراكة الأوروجزائرية على تأسيس منطقة تبادل حر مع إحتفاظ كلا الطرفين بسياسته التجارية، الإهتمام بالتكامل المغاربي وقضايا التلوث والبيئة وتضمن المحور الأمني السياسي دعم الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وتعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة لتحقيق الأمن والسلام في منطقة المتوسط. واقعيا يعد الإتحاد الأوربي الشريك الهام للجزائر حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بينهما 57.72% لسنة 2014[4].

1 - بنك الجزائر: التقرير السنوي 2009.

2- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص.227.

3- محمد سمير عياد، العلاقات الاوربية المغاربية (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص.145.

4- المرجع نفسه، ص.162.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005

Programme complémentaire de soutien à la croissance

حرصا من السلطات العمومية الجزائرية على تطبيق قواعد إقتصاد السوق وتكريس الإنفتاح الإقتصادي إستدعى ذلك الإستمرار في تطبيق السياسات التنموية وعليه يعتبر البرنامج مخطط خماسي قدر له مبلغ 60 مليار دولار أمريكي ما يعادل 4202.7 مليار دينار جزائري لإستكمال المشاريع التنموية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي[1]. يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي لإعادة التوازن الإقليمي لمناطق الجنوب والهضاب العليا، عصرنة الهياكل القاعدية، تحسين مناخ الإستثمار وتوفير بيئة ملائمة له، السهر على جلب المستثمرين في إطار الشراكة الأجنبية، تحسين معيشة السكان، عصرنة البنية التحتية بتطوير شبكة الطرقات والسكك الحديدية لتنمية الخدمات العمومية والمنظومة المالية بتطوير مؤسسات القطاع المالي والبورصة، مكافحة الإقتصاد غير الرسمي أو الإقتصاد الموازي نتيجة لعرقلة تطوير الإستثمارات وتعريض المؤسسات العامة والخاصة للخطر وعدم إحترامه لقواعد القانون والشفافية وتطوير تكنولوجيا الإتصالات.

إهتمت الحكومة الجزائرية بالبنية التحتية فركزت على إقامة وتطوير المشاريع التحتية الكبرى كإقامة مشروع خطوط القطار الكهربائي "Tram way" في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران وسيدي بلعباس....الخ، كما رصدت ميزانية بتكلفة أولية قدرت بمبلغ 6 مليار دولار أمريكي لإنطلاق مشروع الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1213 كلم إبتداء من سنة 2006 والإهتمام بمجال السياحة وإستغلال قدراتها حيث بلغت مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سنة 2011 حوالي 4% ويتوقع أن ترتفع بحلول 2022 لما يعادل 842.2 مليار دينار أي7%، كما تبنت الجزائر مخطط توجيهي للتهيئة السياحية بحلول 2025[2] في إطار التنمية السياحية المستدامة وتتجلى أهداف مخطط التهيئة السياحية بجعل السياحة أحد محركات النمو الإقتصادي ومساهمتها في الناتج المحلي الخام وخلق مناصب للعمل.

إن من أهم أهداف البرنامج دعم التنمية الاقتصادية خاصة التنمية بالجنوب وولايات الهضاب، العمل على تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال كشبكات الهواتف والانترنت.

تتمثل أهم نتائج برنامج دعم النمو الإقتصادي في إنخفاض نسبة المديونية ل 5 مليار دولار لسنة 2006 بعد أن كانت تعادل 21.4 مليار دولار لسنة 2004 لتنخفض لنسبة 2.40 مليار دولار لسنة 2007، أما

1- بومدين بكريتي، مرجع سبق ذكره، ص.179.

2- عمر حوتية، واقع قطاع السياحة في الجزائر وأفاق تطوره (جامعة أدرار: ت.د: 2019/12/29، سا:15:30سا).
www.platform.almanhal.com/liles/2/82867.

فيما يخص تدفق الإستثمارات الأجنبية فقدرت ب 1196 مليون دولار سنة 2001 وحوالي 1795 مليون دولار لسنة 2006 وعرف معدل النمو الإقتصادي تراجعا حيث قدرت نسبته 5.2 % "2004" وإنخفض ليقدر بنسبة 2% "2006" و3.1% "2007" كما شهدت أسعار البترول إستقرارا بإرتفاعها ما إنعكس على فائض الإنتاج الخام بالجزائر وتراجع معدل البطالة لنسبة 10.17% سنة 2009 وإنخفض لما يقارب 10% لسنة 2010.

الجدول رقم 04: نسبة الدين الخارجي للجزائر للفترة 2010/2001(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدين الخارجي	22.5	23.53	20.6	17.1	5.61	6.60	5.5	3.68	3.42

المصدر من إعداد الباحثة بناءا على ما إطلعنا عنه من مراجع سابقة.

واجه الإقتصاد الجزائري تحديا خارجيا إثر على الإقتصاد الجزائري وتمثل في الأزمة المالية 2008 نتيجة لتبعية الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الخارجي من خلال تقلبات أسعار النفط على أساس أن الإقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى. إن الأزمة المالية الأمريكية 2008 تعتبر أزمة رهن عقاري بارتفاع حجم التمويل المخصص للعقار حيث بلغت نسبة ملكية المنازل بأمريكا 69.1% سنة 2005، تتمثل أسبابها في تقلب أسعار الصرف والمضاربة والفساد المالي، تنافس البنوك الأمريكية لمنح القروض للأفراد حيث قدرت الخسائر المادية لسنة 2008 بحوالي 74 تريليون دولار أمريكي ما أدى لتدهور الإنتاج الصناعي والتجارة وإنخفاض تدفق رؤوس الأموال[1].

أفرزت الأزمة المالية 2008 تداعيات على دول العالم خاصة الدول النامية فيما يتعلق بإنخفاض أسعار المواد الأولية، تدهور الميزان التجاري وإنخفاض أسعار النفط حيث تراوحت الأسعار ما بين 30 إلى 35 دولار للبرميل الواحد[2] ما انعكس على النمو الإقتصادي للجزائر لسنة 2008، رغم وجود تداعيات للأزمة على دول العالم خاصة دول العالم الثالث إلا إن تأثيرها كان منعدما على الجزائر لعدم إهتمامها بالبورصة حيث حقق الإقتصاد الوطني معدل نمو قدر بنسبة 6% لنفس السنة كما شهد الإقتصاد الجزائري نموا في القطاعات الأخرى خارج مجال

1- عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الإقتصادية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2014)، ص.219.

2- عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية "الأسباب والتداعيات والحلول" (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص.47.

المحروقات[1]، غير أن الناتج المحلي العالمي عرف إنخفاضا بسبب الأزمة المالية بنسبة قدرت ب2.5 % لسنة 2008 لتصل إلى 0.9 % سنة 2009 كما سجل الإقتصاد الأوربي إنخفاضا قدر ب0.2%سنة 2008، إن تأثر دول العالم بالأزمة المالية العالمية كان نتيجة سياستها النقدية لأنها تتبع نظام الصرف الثابت مقابل الدولار.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010

Programme de consolidation de la croissance économique(p.c.c.e)

يعرف البرنامج بالمخطط الخماسي أو برنامج دعم الإستثمار العمومي، قدرت الميزانية المخصصة له ب286 مليار دولار ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري، تتمحور أهداف البرنامج في إستكمال المشاريع الكبرى المتعلقة بقطاعات السكك الحديدية والطرق وذلك بإنجاز مشاريع البنية التحتية وإطلاق المشاريع الجديدة، التركيز على التنمية البشرية من خلال برامج الاستثمار العمومي، تطوير المنشأة القاعدية وتحسين القطاع العمومي، تطوير إقتصاد المعرفة بدعم البحث العلمي لأجل تعميم إستغلال الإعلام الألي في مجال التعليم، تشجيع خلق مناصب عمل بهدف القضاء على البطالة.كما نجد مساهمة بعض القطاعات غير نفطية في الناتج المحلي الخام للجزائر لسنوات 2014/2010، ما سنبينه في الجدول المقدم أدناه (الشكل 05).

الجدول رقم 05: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الدخل الوطني

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الصناعة %	5	13.08	13.80	14.40	15.80	11.3
الفلاحة%	8.4	8.1	8.8	9.8	10.6	9.80
الخدمات%	/	/	/	/	/	46.05

المصدر:سمية بصالح، إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية "دراسة قياسية لعينة من الدول خلال فترة 2015/1995، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص.139.

يتضح من الجدول المبين أعلاه أن قطاع الخدمات ساهم بنسبة 46.05 %للسنوات2014/2010، كما ساهم قطاع الصناعة والفلاحة في تحسين مستوى الناتج المحلي خارج مجال المحروقات وعليه فإن الناتج المحلي خارج مجال المحروقات سجل إرتفاعا قدر ب 1.12 %.

1- مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012)، ص.132.

إن إهتمام الحكومة الجزائرية بالتنمية البشرية إتضح من خلال تحديد الميزانية التي بلغت 49.59% ما يدل على الإهتمام بالمجتمع بهدف تحسين مستوى التعليم، الصحة، كما بلغت قيمة النفقات على المنشأة الأساسية 31.59% بهدف تحقيق بنية تحتية قوية للمساهمة في بناء الإقتصاد الوطني وفك العزلة عن المناطق التي تعاني في المجتمع، ويلاحظ أن قيمة ميزانية الخدمة العمومية بلغت 8.16% لتحسين مستوى الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع وخصص للتنمية الإقتصادية ما يعادل 7.6% للنهوض بالإقتصاد واهتمت الحكومة بالبحث العلمي من حيث تطويره وتعميمه فخصص له ميزانية قدرت ب1.22 % لمواكبة إستخدام التكنولوجيا دوليا.

في إطار ما خصص للبرنامج بلغ معدل النمو الاقتصادي3% بالمقابل سجل تراجع في نسبة البطالة 9.8% وتراجعت نسبة الديون الخارجية ل3.39 مليار دولار وإرتفعت نسبة إحتياطي العملة الصعبة لما يعادل190.66 مليار دولار تشمل هذه الإحصائيات سنة 2013 رغم أن الفترة عرفت إنخفاض لأسعار البترول من 75 دولار أمريكي لتتراوح ما بين58 لغاية 65/62 دولار أمريكي للبرميل الواحد لسنوات 2011، 2013، 2014 على التوالي بسبب إستخدام الوقود الأحفوري لتنمية مشاريع الدول المستهلكة أو المتقدمة، كما إنعكس الإنخفاض على معدل النمو الإقتصادي العالمي من 3.1% إلى 2.9% لسنتي 2012 و 2013 غير أن النمو الاقتصادي للدول النامية بلغ 3.6% سنة 2013[1] .

تميز الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة بنتائج متوسطة لإعتبارات ظرفية نتيجة وجود توازن داخلي وخارجي، إلا أنه لم يتم خلق شروط لإقلاع الإقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة إقتصاديا.

رابعا: برنامج النمو الجديد 2019/2015

لتجسيد النهوض بالإقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات الضعيفة تم تطبيق البرنامج أو برنامج الاستثمار لسنوات 2019/2015 حيث إستغل واضعو هذا البرنامج تحسن المؤشرات الإقتصادية حيث بلغ إحتياطي الصرف 200 مليار دولار كما تمت الاستفادة من نتائج البرامج المطبقة سابقا، خصصت الحكومة لهذا البرنامج مبلغ 262 مليار دولار.

1- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2015)، ص.311.

تتمحور أهداف البرنامج في النقاط الآتية[1]:

- تطوير الإقتصاد الوطني وتحقيق إندماجه في الإقتصاد العالمي.
- تحقيق نمو خارج مجال المحروقات لضمان تنويع الإقتصاد الجزائري من خلال تطوير وعصرنة قطاعي السياحة والفلاحة.
- ترقية قطاع الخدمات العمومية بالتركيز على برامج السكن للقضاء على مشكل السكن بتوفير صيغ مختلفة للبناء والإسكان، تحسين مستوى معيشة الأفراد بالإهتمام بالصحة، التعليم، البطالة والهجرة... بهدف تحقيق تنمية متوازنة وخلق عدالة توزيعية بين مختلف المناطق الجزائرية.
- محاربة البيروقراطية والآفات الإجتماعية كالفساد، الجريمة المنظمة والهجرة خاصة هجرة الأدمغة.
- ترسيخ الديمقراطية التشاركية والإستفادة من عصرنة الإدارة.
- تشجيع الإستثمار بتوفير بيئة مناسبة للمساهمة في تنويع الإقتصاد وضمان جودة ومنافسة المنتجات في الأسواق الداخلية والخارجية.
- عصرنة الإدارة وتحقيق لامركزية القرار لتحقيق البيروقراطية مع ضمان تحفيز الكفاءات وإجراء دورات تدريبية تكوينية لليد العاملة المؤهلة.
- مواكبة الإطار التنظيمي والتشريعي للتطورات الداخلية كإقرار نصوص تشريعية لعصرنة المنظومة المالية والمصرفية، وكذا منظومة الدفع والقطاع الصناعي.
- تهيئة البنية التحتية كالمنشئات القاعدية وعصرنة شبكة السكك الحديدية والطرقات، تشجيع الإستثمار في القطاعات الرئيسية والإهتمام بالإقتصاد الأخضر كمحور لتحقيق التنمية ومساهمة هذا الأخير في تنويع الإقتصاد وخلق مناصب العمل لإمتصاص البطالة.

أقر برنامج النمو الجديد إقتصاديا إستراتيجية على المدى المتوسط "2030/2020" بتحويل بنية الإقتصاد الجزائري أفاق 2030 بتهيئة البنية التحتية وعصرنتها، تحقيق معدل نمو خارج مجال المحروقات بنسبة 6.5% ومضاعفة الناتج المحلي الخام بنسبة 2.3%ورفع مساهمة نسبة الصناعة التحويلية ل10% سنة 2013 إلا إن النسبة تراجعت سنة 2015 ل5.3%، تسعى الجزائر لتحقيق أمن غذائي بعصرنة قطاع الفلاحة، ترشيد

1- وسام بوقجان وشراف عقون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2019/2001، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة (الجزائر، م: 02، افريل 2018)، ص.203.

إستهلاك الطاقة داخليا بنسبة 3% بحلول سنة 2030 حيث بلغ إستهلاكها سنة 2015 حوالي 6% وعموما فإن النمو الإقتصادي للجزائر يتحقق بالعمل على تنويع الصادرات الخارجية خارج مجال المحروقات ما يدعو ويؤكد عليه الإقتصاديين والخبراء وأثبتته التجارب الدولية.

واجهت الأوضاع الإقتصادية العالمية والعربية مجموعة تحديات إعتمادا على تقارير صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي نتيجة لمواجهة الدول لتوترات تجارية واضطرابات للأسواق المالية، إرتفاع لنسبة المديونية بسبب المنافسة الداخلية والخارجية للدول المتقدمة، التهديدات الخارجية، وبصفة عامة فتدهور الأوضاع الاقتصادية يبرز من خلال تدهور المؤشرات الاقتصادية كإنخفاض معدل النمو العالمي إقتصاديا حيث تراوح ما بين 3.3% و2.9 سنة 2019% وإنعكس على تراجع معدل نمو الدول المتقدمة من 2.3 % إلى 1.8 %لسنتي 2018 و2019على التوالي، كما سجلت الدول النامية تراجع لمعدل نموها من 4.5 % إلى 4.4% لسنتي 2018 و2019. أما بخصوص الدول العربية فإرتفعت نسبة معدل نموها للنسب الآتية 0.7 %، 2.5%،3% لسنوات 2017، 2018 و2019أما معدل التضخم في الدول العربية فبلغ 13.4%لسنتي 2018 و 2019 يتوقع أن يبلغ في 2020 حوالي 9.3%. يتضح من هذه المؤشرات أن الدول العربية إستقر معدل نموها بسبب إستقرار أسعار النفط لأن جل الدول العربية تتعلق إقتصادياتها بتقلبات أسعار النفط أما الدول غير مصدرة للنفط فتستند لتقلبات أسعار الصرف بإعتبار الدولار الأمريكي العملة المعتمدة لصادرات الدولة لجانب سلة العملات الأخرى، تحاول الدول المتقدمة توحيد سياساتها الإقتصادية لمواجهة مختلف التحديات وتحقيق تنمية مستدامة إعتمادا على مواردها دون اللجوء لإستيراد المواد الأولية لبناء إقتصادها كالإعتماد على الطاقات المتجددة البديلة بدلا من الطاقات التقليدية، مكافحة الفقر والبطالة وترشيد الإنتاج والإستهلاك.

عرفت الدول العربية أوضاع غير مستقرة سياسيا وإقتصاديا وأمنيا حيث أثرت ثورات الربيع العربي على بعض الدول وجعلتها تعتبر مصدر تهديد لدول الجوار ما قد يعرض أمنها وأمن دول الجوار للتهديد إثر التدخلات الخارجية، وعليه يجب على الدول العربية توحيد سياساتها الإقتصادية والعمل في إطار التكتلات الاقتصادية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المبحث الثالث: رؤية إستشرافية للأوضاع الإقتصادية والسياسية في الجزائر

يعتبر الإقتصاد الجزائري من أهم الإقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد البشرية والمادية التي تزخر بها والإمكانيات التي تتمتع بها، حيث شهد الإقتصاد الوطني تغيرات مست جميع المجالات ما يفسر إهتمام الحكومات المتتالية بالإنفتاح على العالم الخارجي والرغبة للإندماج في النظام الإقتصادي العالمي.

المطلب الأول: أداء الإقتصاد الجزائري بين الواقع والتأهيل

يهدد الإقتصاد الوطني ظواهر وأزمات داخلية وخارجية تشكل تحدي للسلطات الوطنية لمكافحتها والحد من إستفحالها في المجتمع الوطني الذي يواجه أفات مختلفة تهدد إستقراراه وتطوره كالتهديدات اللاتماثلية منها الإرهاب، الهجرة غير شرعية والفساد، إنهيار أسعار النفط دوليا لعدم وضوح السياسات التنموية إقتصاديا، ما يدفعنا في دراستنا التركيز على التهديدات السابقة كعوائق لنمو الإقتصاد الوطني.

أولا: الفساد في الجزائر: الواقع والتحديات

تميزت الألفية الثانية بإستفحال ظاهرة الفساد في الجزائر لتعاظم دور الدولة في الحياة الإقتصادية، يعتبر الفساد سلوك مخالف لحكم القانون لتضمنه سلوك الرشوة، إنتهاك القواعد القانونية لتحقيق المنافع الخاصة.

يتنوع الفساد حسب معيار مختلفة كحجم الفساد، درجة مرتكبه كالفساد الأعلى والأدنى ويضم الأخير مشتغلي الوظيفة العامة لمصالحهم الخاصة ويضم الفساد الأعلى المسؤولين وصناع القرار ويتعلق بالفساد السياسي حسب الإمتداد الجغرافي، كما نجد الفساد الأمني البارز في صفقات السلاح والفساد القانوني الإداري المتعلق بمخالفة وإستغلال القانون، والفساد الإقتصادي ويمس القطاعين العام والخاص[1].

إستفحل الفساد خلال مراحل تطور الإقتصاد الجزائري من النظام الإشتراكي لنظام إقتصاد السوق لذا يمثل أحد العقبات لتحقيق التنمية الإقتصادية. إعتمدت الجزائر على إستيراد التكنولوجيا المتطورة لتشيد البنية التحتية إقتصاديا كتشييد المركبات الصناعية دون الإهتمام بتطوير الصناعة الوطنية أو التحكم في التكنولوجيا مما جعلها تعاني من تبعية تكنولوجية، حيث أنه في الفترة 1998/1973 بلغت قيمة التعاون التقني 18 مليار دولار وأنفقت الدولة على إستثمارات قطاع المحروقات88 % وبالتالي فإن الإقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى نظرا

1- يتضمن الفساد الإختلاس، الغش، التهرب الضريبي، بيع املاك الدولة، الإستغلال السيء للوظيفة الرسمية، الرشوة، الإبتزاز، الإحتيال ومحاباة الأقارب، أما الفساد الاقتصادي يعرفه البنك الدولي بإساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص وقبول الرشوة والإبتزاز وإختلاس أموال الدولة، تهريب الأموال والتهرب الضريبي والجمركي، أنظر: كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي "مفهومه أثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته" (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014)، ص.24..

لحجم عائدات البترول لأكثر من 90% وتمثل المحروقات 70% من عائدات ميزانية الدولة كما يساهم ب35% من الناتج الداخلي الخام[1]، بصفة عامة مس الفساد القطاع الصناعي بالنظر لحجم الإستثمارات المخصصة له والتأخر في إستلام المشاريع وعدم متابعة الشركات المنشئة قانونيا مما خلف زيادة النفقات للمشاريع وإختلاس أموال الدولة من خلال عقد الصفقات الخفية مع الشركات الأجنبية[2]. أدت الأزمة النفطية للكشف عن فساد النظام آنذاك وتم طرح القضية على العدالة للتحقيق لإتهام كبار مسؤولي الدولة في قضايا الإختلاس، تقديم الرشوة وإستنزاف المال العام.

✓ أليات مكافحة الفساد في الجزائر

إتخذت الجزائر إجراءات وأليات تهتم بمكافحة الفساد مراعاة لإتفاقيات الهيئات الدولية والإقليمية فسارعت لإنشاء هيئات لمكافحة الفساد للحد من الظاهرة كالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد 2006 إستنادا لقانون 06/01 المنشاة تنفيذا لإستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد والحد منه، تتمتع الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد بسلطة مستقلة وتعد تقارير سنوية لرئيس الجمهورية[3]، تتمثل مهامها في تقديم توصيات وإقتراحات لمكافحة الفساد، إنضمت الهيئة للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2008. وعززت الهيئات بإنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد 2011 ليمارس مهامه 2013/03/03 ويصبح تابعا لوزارة العدل 2014[4].

إستمر الفساد بعد إستقرار الوضع الأمني والسياسي وتحسن الأوضاع الإقتصادية كإرتفاع أسعار البترول حيث صرح رئيس الجمهورية السابق "عبد العزيز بوتفليقة" (إن المحاباة والبيروقراطية وأكثر منهما الرشوة والفساد أفات خبيثة يعاني منها مجتمعنا، تمس هذه الآفات العدل والكرامة)[5]. تزامنت فترة تولي بوتفليقة السلطة السياسية مع أكبر قضايا الفساد التي عاشها المجتمع الجزائري، حيث إنفجرت بداية قضية الخليفة "إحتيال القرن" 2003 بعد تأسيس "عبد المؤمن خليفة" إمبراطورية السراب المتكونة من بنك، طيران وتلفزيون الخليفة وصفت القضية بفضيحة

1- بوحنية قوي ومحمد خميس، قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة "قراءة في تطور الاطر القانونية والتشريعية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون(ع:9، 2013)، ص.146.

2- عبد الحميد ابراهيمي، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية "دراسة حالة الجزائر" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.842.

3- بدر الدين حاج علي، جرائم الفساد وآليات مكافحته في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم الحقوق، تخصص: قانون خاص، 2016/2015)، ص.351.

4- محمد عجيلة وأخرون، الحكم الراشد في الجزائر ما بين معضلة الفساد وحتمية التنمية المستدامة-قراءة قياسية تحليلية للفترة 2017/2005، مجلة البحوث والدراسات التجارية (ع:4، 2018)ص.331

5- عبد العالي حاحة، الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، 2013/2012)، ص.47.

القرن بإتهام 104 فرد وتورط فيها كبار مسؤولي الدولة[1]، إثرها تكبدت الخزينة العمومية خسائر قدرة ب 1.3 مليار دولار.

بعدها إنفجرت فضيحة تعلقت "بقطاع المحروقات" الخاصة بالشركة الجزائرية للمحروقات "سوناطراك" 2010 والمعروفة بقضايا سوناطراك1،2،3،4 لتتكبد الخزينة العمومية والشركة خسارة قدرت ب250 مليون دولار بعد التلاعب بقانون الصفقات العمومية ومنح إمتيازات غير مبررة[2]، تم الفصل في القضية بتاريخ 2015/05/07 بمحكمة الجزائر بتبرئة الأمين العام لوزارة الأشغال العمومية، إدانة "شناني مجدوب" مستشار الشركة الصينية و"خلادي محمد" مدير البرامج الجديدة للطريق السيار "10 بعشرة سنوات" سجن نافذة، وحكم على "حمدان رشيد سليم" مدير التخطيط بوزارة الأشغال العمومية بسبع سنوات(07) سجن نافذة[3].

أشارت الصحافة الجزائرية لقضايا الفساد حسب التقرير السنوي للمنظمة غير الحكومية "فريدوم هاوس الأمريكية 2013" بإبرام صفقات غير قانونية من طرف مؤسسات وشركات وطنية داخل وخارج الوطن[4] منها قضية مشروع الطريق السيار شرق/ غرب المنطلق أشغاله 2006 لغاية 2015 بمسافة 1216 كلم علما ان تكلفته المبدئية قدرت 9 مليار دولار لتصل التكلفة النهائية 12 مليار دولار، تمثلت فضيحة المشروع في إبرام صفقات مخالفة للتشريع والتلاعب بها[5]، غير أن عيوب عديدة برزت في المشروع كنقص بعض المرافق خاصة غياب محطات ومراكز الدفع وتدهور أرضية الطريق ما يدل على الغش وعدم وجود متابعة قانونية لمنفذي ومتابعي المشروع رغم المشاكل التي يعاني منها.

شهد المجتمع الجزائري الإعلان عن قضية " كمال البوشي" 2018/05/30 الخاصة بتهريب الكوكايين المقدر ب701 كلغ من البرازيل إلى إسبانيا ثم الجزائر على متن باخرة "ميغا ماركيغي"عبر ميناء وهران وأسفرت عن إتهام مسؤولي للدولة وإقالة المدير العام للأمن الوطني "عبد الغني هامل ولازالت القضية في أروقة المحاكم ولم يتم

1- فاطمة الزهراء رقايقية، قضايا إقتصادية معاصرة (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012)، ص.103.

2- Jérôme Michon, Les marchés public en100 questions (paris: éditions le moniteur, 4eme editions,2009),p: 374.

3- بدر الدين حاج علي، مرجع سبق ذكره، ص.11.

4- إلياس طلحة، الإعلام الأمني في الجزائر "دراسة ميدانية وتحليلية" (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017)، ص.268.

5- محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات دراسة حالة الو.م.أ 2008 وحالة الجزائر 2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، 2015/ 2016)، ص.314.

الفصل النهائي فيها[1]. أما سنة 2019 فبرزت قضايا فساد سياسي بالدرجة الأولى لإتهام أكبر مسؤولي الدولة في مختلف أنواع الفساد "منح إمتيازات بدون وجه حق، تضخيم الفواتير، تبديد المال العام" كمتابعة مستشار الرئيس السابق "السعيد بوتفليقة" ووزراء الحكومة، ولاة، رجال مال وأعمال كتدخل ديوان قمع الفساد للتحقيق في بعض مشاريع "علي حداد" الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات، مشارع الإخوة كونينياف، رئيس مجمع "سوفاك "مراد عولمي"، رئيس مجمع كوندور "عبد الرحمان بن حمادي وشركة طاحكوت[2] ليتابعوا قضائيا على مستوى المحكمة العسكرية بالبليدة وتحولت بعض القضايا لمحاكم الجزائر العاصمة في إنتظار الفصل النهائي فيها.

الجدول رقم 06: مؤشر مدركات الفساد بالجزائر ضمن إحصائيات منظمة الشفافية العالمية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المرتبة	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106	104
الدرجة	2.9	3.4	3.4	3.6	3.6	3.6	3.6	3.3	3.5	3.6	3.6

المصدر:من إعداد الباحثة إعتمادا على تقارير منظمة الشفافية العلمية لسنوات 2020/2010.
www.transparency.org/cpi.

إعتمادا على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية تراوحت مرتبة الجزائر ما بين 112/88 للفترة 2020/2010[3]، بتحليل الجدول المقدم أعلاه لاحظنا أن أحسن ترتيب للجزائر كان سنة 2015 لإحتلالها المرتبة 88 عالميا من بين 168 دولة أما أسوأ ترتيب فكان 2017 بمرتبة 112 من بين 180 دولة كما تقاسمت المرتبة 105 مع مصر، البرازيل وكوت ديفوار بينما إحتلت المغرب وتونس المرتبة 73 لسنة 2018. بالنظر لمراتب الجزائر فإنها تدخل ضمن المنطقة الحمراء وفق تصنيف المنظمة فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والقوانين الصادرة من الجهات المخولة لذلك إلا أن الجزائر لازالت تتخبط في مستنقع الفساد وتراهن الجزائر 2020 على جزائر جديدة دون فساد من خلال الإستراتيجية المتبناة ضمن المخطط 2025/2021.

1- قادة شهيدة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لأليات تنفيذه، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (كيوسانس: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2019)، ص.6.

2- سمية يوسفي، التحقيق في مشاريع كونينياف وحداد وعولمي وطاحكوت، جريدة الخبر (ت.ن:2019/5/9)، ص.3.

3- عثمان مداحي، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية (م:5، ع:2، 2019)، ص.722..

أثبتت الإستراتيجيات المتبناة سابقا محدوديتها في مكافحة الفساد نظرا لإنفجار قضايا فساد كبدت الخزينة العامة خسائر كبيرة وتكيفا مع الأوضاع وللحد من الظاهرة كشف رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته "طارق كور" سنة 2020 عن مشروع لتبني إستراتيجية وطنية للوقاية ومكافحة الفساد لتدخل حيز التنفيذ على المدى القريب "مخطط 2025/2021" وتندرج ضمن ديناميكية "جزائر جديدة بدون فساد". ركزت الإستراتيجية على خمس محاور منها تعزيز الشفافية، أخلقة الحياة العامة، مشاركة وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الوقاية ومكافحة الفساد، ترقية وتعزيز نزاهة القطاع الإقتصادي، تعزيز دور وقدرات هيئات المراقبة والعدالة في مكافحة الفساد إضافة للتعاون الدولي بخصوص الفساد. تراهن الإستراتيجية على إرساء دولة القانون، تكريس الشفافية والمساءلة في مجال تسيير الشؤون العامة كما تساهم في أهداف التنمية المستدامة أفاق 2030 وفقا لمتطلبات إتفاقية الأمم المتحدة وتحقيق أهداف الإتحاد الإفريقي أفاق 2063[1].

إن الواقع يبين إستفحال الفساد في دواليب الحكم ومؤسسات الدولة ومختلف القطاعات لذا فإن الهيئات المستحدثة لمكافحته قد فشلت في الحد منه وعليه يجب إتخاذ تدابير وإجراءات صارمة لمواجهته ومعاقبة المتهمين في قضايا الفساد بأقصى درجات العقوبة وإسترجاع الأموال المنهوبة لتحقيق عدالة إجتماعية. كما تبين أن الفساد ينتشر في وجود بيئة تغيب فيها مبادئ الديمقراطية بإعتباره مؤشر لتطبيق الحكم الراشد والإلتزام بمعاييره كما يدل على هشاشة المجتمع المدني، وجود بيروقراطية إدارية، ضعف الرقابة والمساءلة والشفافية.

المطلب الثاني: رهانات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إهتمت الجزائر على غرار دول العالم بتطوير إقتصادهاوخلق توازن بينه وبين متطلبات التنمية مما جعلها تنتهج سياسات وإجراءات لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للأفراد، غير أن تحقيق الأهداف المنشودة كإيجاد حلول بديلة لتشجيع الإقتصاد خارج مجال المحروقات وتطوير الطاقات البديلة والإعتماد على الإقتصاد الأخضر كإستراتيجية تنموية يواجهه تحديات تسعى السلطات الجزائرية لتخطيها.

1- سعاد عولمي، خمسة محاور لإستراتيجية "الجزائر جديدة دون فساد"، جريدة الشروق (ت.ن: 2021/01/17، ت.د: 2021/02/12)، سا: 15:00 سا.

Echoroukonline.com

أولا: تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية

تحاول الجزائر تنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية لعصرنة الإدارة منذ العهدة الثانية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بالإنطلاق في تشييد المشروع في الفترة 2013/2008 بالتشاور مع الإدارات العمومية، المتعاملين الإقتصاديين الخواص، مراكز البحث العلمي والجامعات للعمل على تسريع إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الإدارات العمومية وتطوير إقتصاد المعرفة، وكذا تأهيل الإطار القانوني "التشريع والتنظيم".

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية وضع إستراتيجيات تتضمن التخطيط، المتابعة وتنفيذ المشاريع"، توفر بنية تحتية إلكترونية بتطوير شبكات الإتصالات، التحول التدريجي للتنظيم الإداري، تأهيل الكفاءات والمهارات، تحديد إطار قانوني لمسايرة التحول الالكتروني، خلق تعبئة إجتماعية لإستيعاب التحول للإدارة الالكترونية[1]. في إطار تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية نصبت لجنة ممثلين عن الوزارات وخبراء تقنيات الإعلام والإتصال للبدء في المشروع حيث توصلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية لوضع نظام وطني خاص لإستخراج بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، جواز السفر البيومتري، إنشاء بريد ونظام بنكي الكتروني كبطاقة السحب الإلكترونية ccp، كشف العمليات الحسابية، التسجيلات الجامعية والدراسية، متابعة الملفات القضائية عن بعد، ربط مؤسسات التعليم العالي والإطارات العمومية بالإدارة الإلكترونية.

تتمثل تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر بضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارات العليا وغياب رؤية إستراتيجية بما يخدم التطور للإدارة الإلكترونية، غياب إرادة داعمة لإحداث نقلة لمواكبة العصر الرقمي، التأخر لإستكمال مشاريع البنية التحتية الخاصة بمجال المعلومات والإتصال ومحدوديتها، غياب أطر قانونية تحمي التعامل الإلكتروني وتحدد العقوبات لمخربي برامج الإدارة الإلكترونية، إرتفاع كلفة الإستثمار في تقنيات المعلومات، محدودية إنتشار شبكات الإنترنت في ولايات الجزائر، وجود بيروقراطية، غياب التنسيق بين

1- عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر "دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تخصص: إدارة وعمل، 2016/2015)، ص.77.

مختلف الأجهزة والإدارات، عدم الإقتناع بالتعاملات الإلكترونية[1]، عجز بعض القطاعات لتلبية طلبات عملائها، أمية المواطن للتقنيات الإلكترونية وصعوبة التواصل عبر التقنيات الحديثة[2].

برهنت الأزمة الصحية 2019 على ضرورة تفعيل مجال المعلومات والإتصال والإهتمام به وضرورة إنشاء بنية تحتية إلكترونية متطورة تسمح لتلبية الإحتياجات، كما فرضت الأزمة الصحية على المجتمع العالمي والجزائري خاصة التعامل بالإدارة الإلكترونية لتسهيل أمور الأفراد كالإلتزام بالدراسة عن بعد "المدارس والجامعات"، عقد المشاورات الحكومية ، لذا فإنه من الضروري الإهتمام بقطاع المعلومات والإتصالات وإتاحته للتعامل بين الأفراد والإدارات والحكومة الجزائرية.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر لازال يسير بشكل بطيء وفق ما يتطلبه الواقع ويطمح له الفرد الجزائري لتلبية إحتياجاته أي تحقيق نجاح نسبي لتحسين الخدمات والتحول للإدارة الإلكترونية يتطلب تحول مرحلي لذا يجب مواكبة التغييرات المستمرة بشكل يتماشى مع الواقع الدولي.

ثانيا: جهود الإنضمام للمنظمات الإقليمية

أفرزت ظاهرة الإعتماد المتبادل إقامة تكتلات إقتصادية لمسايرة التطورات الإقتصادية وتحقيق المصلحة العامة للدول في إطار إقليمي أو دولي، ومنه فان التكتلات أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق تكامل إقتصادي بالدرجة الأولى.

1- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA

لمواجهة إنعكاسات التطورات الإقتصادية على التجارة العربية ولمواجهة التحديات المختلفة دعت الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى في قمة القاهرة في دورة 1997 وكلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي للدول العربية لإتخاذ الإجراءات للإسراع في إقامة المنطقة، تهدف منطقة التجارة العربية[3] لتشجيع التبادل التجاري وفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية، الحرص على سهولة إنتقال رؤوس الأموال والشراكة لإقامة المشاريع بين الدول العربية، توحيد مقاييس السلع والمنتجات وتطويرها للمنافسة العالمية، تنسيق السياسات النقدية والتجارية وإقامة

1- كافية عيدوني وحميد بن حجوبة، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها "واقع وأفاق"، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية (ع:2، 2017)، ص.232.

2- غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية (ع:12، 2016، ص.189.

3- GFTA.Greater Arab Free Trade Area يبلغ عدد أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية 19 دولة.

شبكة معلومات موحدة[1]، تحفيز الإستثمار، تنسيق الخدمات بين المصاريف لتطويرها ووضع أسس لتكتل إقتصادي عربي[2].

إهتمت الجزائر في إطار العلاقات العربية بمنطقة التجارة الحرة العربية لتحقيق تعاون عربي وإقامة تكتل إقتصادي إقليمي حيث أنشأت المنطقة 1997 بهدف إقامة سوق عربية موحدة[3]، وحرصا من الجزائر بالإنضمام للتكتلات الإقليمية في إطار الاعتماد المتبادل إستطاعت بفضل الجهود المبذولة الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية بقمة الرياض 2007 على هامش القمة الإقتصادية والإجتماعية لتدخل حيز التنفيذ بداية من 1 جانفي 2009[4].تسعى الجزائر من إنضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية لفتح أسواق خارجية للمنتجات لتمنح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية بالإعفاء من الحقوق الجمركية، فتح مجال للتصدير خارج قطاع المحروقات لتدعيم تنافسية المؤسسات الجزائرية[5]، تجنب الإزدواج الضريبي، تشجيع الإستثمارات الخارجية العربية من وإلى الجزائر وتحفيز الشراكة والتبادل البيني العربي.

واقعيا فحسب الإحصائيات المقدمة تطور حجم التجارة العربية 2017 ليصل لحوالي 106.461 مليون دولار مقارنة 1998 الذي عادل 13.316 مليون دولار بينما سجلت الصادرات البينية إنخفاضا بنسبة 99.4/110.3 مليار دولار وتراجعت الواردات 114.7/ 102.5 مليار دولار لسنوات 2016/2015 على التوالي[6] لترتفع الصادرات 109.3 مليار دولار كما سجلت الواردات إرتفاعا 112.5 مليار دولار لسنة2017 فالإنخفاض كان بسبب أزمة 2014، فيما يتعلق بالواردات الجزائرية فبلغت "51501 مليار دولار" 2015 لتنخفض في سنوات 2017/2016 إلى 34224 مليار دولار وتصدر الجزائر لتونس، المغرب، مصر، الإمارات، سوريا ولبنان بالدرجة الأولى بسبب القرب الجغرافي ويعاب على تعاملاتها النقص

1- هواري معراج، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي، ورقة مقدمة للندوة العالمية 26 (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ت.ن: 2007/08/25)، ص.8.

2- الصادق عاشور وفطيمة حاجي، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤية مستقبلية وإعادة للدول النامية 03/02 ديسمبر 2019، ص.351.

3- فاطمة توابتي بن علي، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الإقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث (ع:6، 2008، ص.186.

4- سمية زيرار ومحمد موساوي، تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2017/2000، مجلة الإقتصاد والمناجمنت (م: 18، ع:02 خاص، 2020)، ص.35.

5- سليم بن عبد الرحمان، "الوزير يعلن عن إجراء جديد لتنظيم التجارة الخارجية، جريدة الخبر (2019/02/07)، ص.7

6- عمر حساني، إنعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربة البينية "التطورات، المشاكل والحلول"، مجلة المالية والأسواق (م: 06، ع:1، 2019)، ص.133.

التصدير للدول الأخرى الأعضاء بسبب البعد الجغرافي وإرتفاع التكاليف ونقص الترويج للمنتجات وتشابه إقتصاديات الدول الريعية المعتمدة على أحادية القطاع "المحروقات" وضعف المنتجات خارج مجال المحروقات.

تنحصر أهم التحديات المواجهة لمنطقة التجارة العربية في غياب الشفافية بخصوص التبادل التجاري وتبادل المعلومات، عدم إلتزام بعض الدول الأعضاء بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية كالضرائب على السلع مما يصعب تنقل السلع بين الدول، تشابه إقتصاديات الدول العربية[1]، وجود صراعات إقليمية سياسيا ما يؤثر على الجانب الإقتصادي، ضعف مقومات التكامل كتوفير البنية التحتية "وسائل النقل البري والبحري" وضعف الإتصال بين دول المشرق والمغرب العربي، تقلبات أسعار النفط التي تحدد السياسات الإقتصادية لجل العربية، التعامل بمبدأ الإستثناءات لبعض السلع لأسباب صحية أو دينية، غياب قواعد المنشأ التفضيلية لسلع الدول العربية[2]، إنضمام الدول العربية لإتفاقيات إقليمية أخرى يجعلها بين طموح التكامل والوفاء بالإتفاقيات الموقع عليها كالشراكة الأورومتوسطية.

إن التكامل الإقليمي العربي يتطلب وجود إرادة سياسية وتنويع إقتصاديات الدول العربية والسعي لإنجاح تكتل عربي موحد للمراهنة على الشراكة في إطار التكتلات الإقليمية وليس التفاوض الأحادي الذي يخلق ضعف وعدم فاعلية المفاوض في إطار التكتلات الاقتصادية كالإنضمام لمنظمة التجارة العالمية التي تفرض إجراءات خاصة بكل دولة وغياب توحيد إجراءات الإنضمام مما عرقل إنضمام بعض الدول كالجزائر.

2- واقع الشراكة الأورومتوسطية

أملت عولمة الإقتصاد الدولي التوجه لإقتصاد السوق وجسدت الشراكة الأورومتوسطية[3] مجال لتطور العلاقات الثنائية الأوربية مع دول ضفة البحر المتوسط لتشكيلها من الناحية الجيوبوليتيكية مصدر للتطورات السياسية والإستراتيجية من خلال التعقيد والتشابك وإختلاف الأنظمة السياسية والدينية، وقعت الدول العربية على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي بشكل إنفرادي 1995 وأجلت الجزائر التوقيع على الإتفاقية لغاية 2002/04/19

1- هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص.10.

2- الهوارية دحماني وعبد القادر دربال، أثار إضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة (ع:05، 2017)، ص.199.

3- إتفق على الشراكة الأورمتوسطية بمؤتمر برشلونة 28/27 نوفمبر 1995 وضم 5دول اوربية و7 دول عربية (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، سوريا، لبنان، فلسطين وتركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص، للمزيد أنظر: عمر مصطفى محمد، الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص.129.

لتدخل حيّز التنفيذ 2005/09/01 كمحاولة للإلتزام بتحرير الإقتصاد الوطني والحفاظ على المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى[1].

تهدف الشراكة الأورمتوسطية لإيجاد سبل للحوار السياسي لتطوير العلاقات المغاربية الأوربية، تشجيع توسيع العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بتفعيل التعاون والحوار، خلق ظروف ملائمة للتحرير التدريجي لتجارة البضائع والخدمات عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وتحرير التجارة الزراعية[2]، تطوير التعاون الثقافي والأمني، تحرير المبادلات لضمان تنقل رؤوس المال بصفة تدريجية، عصرنة وتحديث الإقتصاد، تشجيع الإندماج المغاربي بدعم التعاون بين الجزائر والدول المغاربية، تهيئة الأوضاع لإنشاء منطقة تبادل حر كتطوير البنية التحتية[3]، تحقيق تعاون ثقافي ومالي وتقني إقتصادي، تحسين الأوضاع الإجتماعية للحد من الهجرة "الشرعية وغير الشرعية" ومكافحة الإرهاب ومنع إنتشار السلاح بسبب عدم إستقرار الأوضاع الأمنية نتيجة لبعض النزاعات التي تميز القارة الإفريقية.

✓ مستقبل وأفاق الشراكة الأورمتوسطية

تتعلق الأثار بإهتمام الدول الأوربية بالمنطقة العربية كقاعدة للإنتاج والتصدير للسوق الأوربية كتأمين إمدادات المواد الأولية "النفط والغاز الطبيعي" حيث بلغت صادرات الجزائر للإتحاد الأوربي من الغاز الطبيعي 36 مليار متر مكعب وتعتبر ثاني مورد للغاز بعد روسيا بإعتبار دول الإتحاد الأوربي أهم ممون وزبون للجزائر بنسبة 57.4%و45.7 % لسنوات 2020/2019 على التوالي[4]. إعادة بناء وتحديث البنية التحتية للدول العربية، الإستفادة من المساعدات المالية لتطوير إقتصاد الدول المغاربية في إطار مشروع "ميديا 1 و2" لتسريع عجلة نموها والإستفادة من الخبرات والقدرات التكنولوجية المتطورة، تحرير الخدمات وتوفير البيئة المناسبة للإندماج في الإقتصاد العالمي، المساهمة في إنشاء منطقة التبادل الحر لتطوير التجارة البينية للدول المتوسطية بالتركيز على التعاون[5].

1- أمنة بوخاري و وحياة بن حراث براهيمي، جدلية مشروع إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية دراسة تحليلية حول الأثار المحتملة عن الإنضمام، مجلة الحكمة (الجزائر: دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2018)، ص.147.

2- عمار سعد الله، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوربية، مجلة العلوم الإقتصادية (م:17، ع:2، 2016)، ص.96.

3- عزيزة بن سمينة، الشراكة الأورجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث (جامعة ورقلة، ع:9، 2011)، ص.154.

4- حفيظ صواليلي، اوربا سيطرة على الأسواق الجزائرية، جريدة الخبر (ع:5، 2020)، ص.5.

5- Nachida M'hamsadji- Bouzidi, 5essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne (Alger, ENAC2 editions,1998), p:97.

كما يترتب عن الإتفاقية تمركز المخابرات الغربية في المنطقة المتوسطية، إختلال الميزان التجاري للدول المغاربية بسبب عدم تكافؤ ما يفسح المجال للمنتجات الأوربية لغزو الأسواق المغاربية ويجعلها عرضة للصدمات الخارجية[1]، إنعدام توازن الإستراتيجيات الإقتصادية مع المعطيات الداخلية للدول المغاربية ما يجعلها مناطق نفوذ إقتصادي أوربي[2].

✓ إنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورمتوسطية على الجزائر

تتمثل في تأهيل المؤسسات الجزائرية بتقديم المزيد من المساعدات المالية ضمن "برنامج ميديا" حيث إستفادت 405 مؤسسة من إجراءات التأهيل من بين 2147 مؤسسات القطاع الصناعي، الإستفادة من نقل التكنولوجيا بإكتساب المهارات وتهيئة المناخ للتطور والتنمية الإقتصادية[3]، الحث على بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع الإقتصاد الوطني خارج لمحروقات، تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

الشكل رقم(04): حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع بعض دول العالم

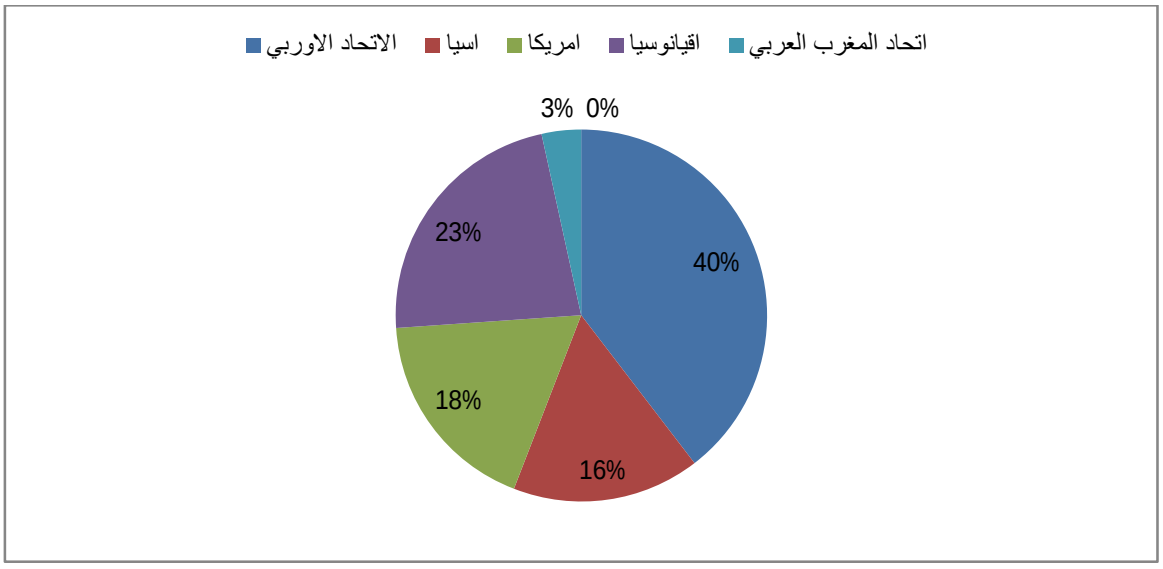

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات وزارة التجارة لسنة 2020

1- عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص.156.

2- زهية كتاب، الشراكة الأورومغاربية "أبعادها ورهاناتها"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (مستغانم: جامعة عبد الحميد إبن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون دولي للأعمال، 2019/2018)، ص.256.

3- محمد بن عزوز، الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 2007/1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة دالة إبراهيم، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، 2010)، ص.275.

في تحليلنا للشكل المقدم أعلاه وفقا للإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الدراسات والإستشراف للجمارك التابعة لوزارة التجارة الجزائرية بلغت قيمة الصادرات الجزائرية 35.82 مليار دولار أما الواردات فسجلت نسبة 41.93 مليار دولار "2019"، وإعتبرت أوربا أهم شريك وزبون للجزائر من حيث المبادلات التجارية بنسبة 58.14% "2019" أي 45.21 مليار دولار، 51.96 مليار دولار لسنة 2018/2017 على التوالي من حيث الصادرات وسجلت الواردات نسبة 53.40% بقيمة 22.39 مليار دولار، بينما إحتلت أسيا المرتبة الثانية في حجم قيمة المبادلات لتبلغ 23.92%أي ما يعادل 18.60 مليار دولار وصدرت 6.42 مليار دولار بينما إستوردت 12.17 مليار دولار خاصة من دول "الصين، الهند، السعودية وكوريا"،كما إحتلت قارتي أمريكا المرتبة الثالثة ليقدر حجم المبادلات التجارية 26.51%أي 9.52 مليار دولار لتصدر الجزائر 7.04 مليار دولار وتراجعت 3.88 مليار دولار "2019/2018"بينما إستوردت 5.91 مليار دولار وبلغت 5.63 مليار دولار "2019/2018 خاصة من الأرجنتين، أمريكا، البرازيل وكوبا. أما مبادلات الدول الإفريقية فبلغت 2.18 مليار دولار و2.17 مليار دولار خاصة مع دول إتحاد المغرب العربي كما إستوردت 1.27 مليار دولار و1.34 مليار دولار "2019/2018" وتعاملت خاصة مع مصر، تونس والمغرب، في حين بلغت المبادلات مع إقيانوسيا 33.28%أي 961 مليون دولار و920.94 مليون دولار وبلغ حجم الصادرات 531.20 مليون دولار و348.61 مليون دولار أما الواردات فبلغت 389.73 مليون دولار و442.39 مليون دولار "2019/2018" خاصة مع دول أستراليا ونيوزيلاندا[1].

واقعيا عدلت الجزائر إتفاقيتها مع الإتحاد الأوربي بسبب الخسائر التي لحقت بإقتصادها إثر تفكيك التعريفة الجمركية حيث قدرت خسائرها 2009/2005(2.8 مليار دولار) ما دفعها لطلب تأجيل إقامة منطقة التبادل الحر مرتين 2017/2012 لغاية 2020 لتدخل حيز التنفيذ2021 [2] بداعي حماية المنتوج المحلي في هذا الصدد فإن رئيس الجمهورية طلب تقييم الإتفاقيات الدولية وتقديم إحصائيات جدية حول إنعكاسها على الإقتصاد الوطني، يتوقع مراجعة بنود إتفاقية الأورومتوسطية لضمان توازن مصالح الأطراف.

بصفة عامة فإنه رغم تعدد مسميات ومضامين المشاريع الإقليمية كالشراكة الأورمتوسطية المتضمنة أهداف علنية كإنعاش إقتصاديات الدول المغاربية وتحسين المستوى المعيشي للشعوب وأهداف خفية كالسعي لفتح أسواق

1- إحصائيات وزارة التجارة الخارجية (ت.ن: 2020/02/25، ت.د: 2020/06/30)، سا: 15:00.
Commerce.gov.dz/ar/Statistiques/echanges-commerciaux.

2- إبراهيم قلواز، مرجع سبق ذكره، ص.285.

للمنتجات الأوربية وخلق ظروف مناسبة للإستثمار الخارجي، الحد من الهجرة غير شرعية وبالتالي يمكن إعتبارها أداة من أدوات الهيمنة بطريقة عصرية. تطرح المشاريع الإقليمية المقترحة أخطار مستقبلية لتفتيت الأنظمة العربية نظرا لعدم تكافؤ الشراكة الأوربية العربية وخطورة عدم توحيد الإقتصاديات العربية[1].

3- مشروع إتحاد المغرب العربي بين الواقع وتحديات التفعيل

توّج التقارب والتعاون الجزائري المغربي بإنشاء إتحاد المغرب العربي 17 فيفري1989بمراكش[2] وتبقى إمكانية تفعيل الإتحاد وإصلاح هياكله متعلقة بتوحيد جهود أطرفه وتجاوز خلافاتهم، يسمح التعاون بين الجزائر والرباط بتحقيق التكامل الإقتصادي والأمني ممّا ينعكس على الدول العربية والإفريقية التي تعاني من إضطرابات والتي تسببت في عرقلة تحقيق إتحاد المغرب العربي وتفعيل الإتحاد الإفريقي بسبب التوتر بين الجزائر والرباط.

تمتلك دول إتحاد المغرب العربي مقومات متعددة جيوسياسية بالإنتماء لنفس المجال الجغرافي، مقومات إقتصادية كتنوع الإمكانيات "موارد طبيعية، سياحية، زراعية، شساعة المساحة 19% من مساحة القارة الإفريقية و 40% من مساحة العا لم العربي،كفاءة العنصر البشري وتعتبر الدول سوق إستهلاكية"[3]، إضافة للتجانس الثقافي والديني.

يواجه إتحاد المغرب العربي تحديات تكمن في عدم تجاوز الخلافات الثنائية نتيجة لموروث الإستعمار "قضية الحدود كالتوتر بين الجزائر والمغرب بسبب غلق الحدود البرية، القضية الصحراوية، غياب الإرادة السياسية للقادة الدول الأعضاء، التناقض في التوجهات البينية لدول المغرب العربي بالإنضمام لعدة تكتلات إقتصادية ما يفرض تناقض إلتزاماتها ويعرقل طموح الإتحاد، دور القوى الخارجية في كسر روح التعاون العربي والإستمرار في التبعية الخارجية تخوفا من تحقيق تكامل عربي يهدد المصالح الأوربية والأمريكية في المنطقة المغاربية والإفريقية، تأثير الشراكة الأورومتوسطية[4] على مستقبل الإتحاد المغاربي فإنفتاح الأسواق العربية خاصة بعدم تكافؤ ضفتي المتوسط سيؤدي لعرقلة تطوير الصناعات التحويلية العربية[5]، تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جذب إستراتيجي وتصادم لمصالح

1-Fathalla Oulalau, Après Barcelone…..Le Maghreb est nécessaire (Paris: l'Armattan,1998), p:266.

2- يتكون إتحاد المغرب العربي من "الجزائر، المغرب، تونس، موريطانياوليبيا"، أنظر محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص.322.

3- عطاء الله بن طيرش، دراسة إمكانية التكامل الإقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات (م:10، ع:2، 2017)، ص.775.

4- رشيدة بدق، إتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية (برلين: المركز الديمقراطي العربي، م:1، ع:4، 2019)، ص.129.

5 - Rafael Grassa, La Conférence Méditerranéenne Alternative ,In :Khader Bichra, Le Partenariat Euro- Méditerranéenne (Paris : l'Armattan, 1995),p :193.

القوى الإقليمية كالإتحاد الأوربي والدولية كتنافس الولايات المتحدة الأمريكية والصين على منطقة ما يحتم على الدول العربية الإسراع في الإندماج لتعزيز مركزها التفاوضي على الصعيد الدولي، تنافس الجزائر والمغرب على الدور الإقليمي، وجود أزمات إقليمية بعد ثورات الربيع العربي، عدم وجود تصور إستراتيجي لدول المغرب العربي.

يتطلب تفعيل إتحاد المغرب العربي توفر إرادة سياسية، التعامل العقلاني والبراغماتي مع سياسات الدول الكبرى، التكيف مع سرعة التحولات الإقليمية وتعقيدها، الإسراع في مباشرة إصلاحات مؤسساتية تشريعية وتنظيمية[1]، التنسيق في القضايا السياسية والمالية وتبادل المعلومات، تبني إستراتيجية شاملة كإقامة مشاريع للإستكشاف والبحث وتبني برامج تكاملية لإزالة الحواجز الجمركية[2].

في رأينا تشهد البيئة الدولية والإقليمية تعقيدا ما يفرض على دول إتحاد المغرب العربي تحريك عجلة قطار الوحدة المغاربية لإستكمال مسار الإندماج والتنسيق العربي إعتمادا على القدرات والإمكانيات وتجاوز الخلافات لبناء صرح مغاربي قوي يضمن للشعوب العربية مواكبة قاطرة التحولات الإقتصادية الدولية والتخلص من التبعية الخارجية والتركيز على الهوية العربية لتجاوز الخلافات الثنائية، في هذا الإطار فإن تكامل المغرب العربي يرتكز على تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية وحل القضية الصحراوية وإشراك المجتمع المدني في تفعيل إتحاد المغرب العربي.

ثالثا: مسار إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية "الآداء والطموح"

أبدت الجزائر رغبتها في الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية منذ 1987/03/03 حيث شكل مجلس خاص لدراسة ملفها غير أنها لم تستمر في مسعاها نظرا لعدم إستقرار الأوضاع الأمنية والإقتصادية، ليطرح نفس الموضوع 1993 وتقدم طلب رسمي لإنضمامها 1996[3] لتوجه لها أسئلة عن الأوضاع الإقتصادية والجمركية، تحرير التجارة الخارجية، توقفت المفاوضات مرة أخرى بأمر من رئيس الجمهورية. أعيد فتح ملف إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية 2002[4]، إتفاق جنيف 2003، 2005[5]، 2006 وتواصلت الإجتماعات الرسمية وغير الرسمية 2015/2012 لغاية يومنا هذا.

1- بشير بودلال، البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني (م:5، ع:2، 2020)،ص.162.

2- رشيدة بدق، مرجع سبق ذكره، ص.139.

3- جميلة الحوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث (ع: 11، 2012)، ص.228.

4- محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص.289.

5- اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص.238.

- إنعكاسات إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

تمنح منظمة التجارة العالمية لأعضائها مزايا تنعكس على إقتصاديات الدول الأعضاء، من بينها:

- توسيع التبادل التجاري وإنفتاح الإقتصاد الوطني على الإقتصاد العالمي مما يدل على فتح أسواق خارجية للمنتوجات الجزائرية وحمايتها من المنافسة بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة والإستفادة من مدة تحرير الأسواق وتحفيز المستثمرين على الإبداع والتنافس ما يساهم في رفع الناتج الداخلي الخام من قيمة الصادرات الجزائرية.

- تحسين مناخ الإستثمار بالإلتزام بمبادئ المنظمة كمبدأ الشفافية في التنافس لإيجاد أسواق خارجية.

- تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات نظرا للإنفتاح التجاري الخارجي لتسهيل الإندماج في الإقتصاد الدولي، إنعاش الإقتصاد الوطني بالإستفادة من التكنولوجيا والتقنيات المتطورة[1].

تحديات إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

- تغليب المنطق السياسي على المنطق الاقتصادي في المفاوضات الثنائية وتضييق هامش الحركة والتفاوض للوفد الجزائري.

- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية للدول الراغبة في الانضمام مما يعرقل انضمام بعض الدول للمنظمة.

- غموض القواعد المحددة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية اي اختلاف شروط الانضمام من دولة لأخرى بخصوص القطاعات التي لها علاقة بالتجارة وكذا غياب استراتيجية واضحة المعالم لذلك.

- اخفاق الجزائر الالتزام بتعهداتها والتقييد بالإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها مع الهيئات الدولية كعدم الجدية لمتابعة المفاوضات بين الطرفين[2].

- غياب خطة واسلوب واضح تسيير الجزائر وفقها للتفاوض مع عدم تحديدها للخيارات الاقتصادية الدقيقة بسبب تغيير الحكومات "غياب وضع استراتيجية مستمرة تسيير وفقها الحكومات المتتابعة فتغيير الاهداف الاقتصادية يتعلق بتغيير الاشخاص".

- إهمال مواكبة الجانب التشريعي والنصوص القانونية لظروف الانضمام وتقديم التحفيزات والتسهيلات للمستثمرين لإنعاش الاقتصاد الوطني، فعدم استقرار القوانين والمعطيات المقدمة للمنظمة ساهم في عرقلة مسار انضمام الجزائر[3].

1- آمنة بوخاري وحياة بن حراث حياة، مرجع سبق ذكره، ص.147.
2- محمد بن عزوز، مرجع سابق ذكره، ص.289.
3- جميلة الحوزي، مرجع سبق ذكره، ص.289.

- عدم فعالية الاستراتيجيات المتخذة لتنويع الاقتصاد الوطني خارج مجال المحروقات نظرا لضعف تطوير قطاعات الزراعة، السياحة، الصناعة والخدمات.

رغم الجهود التي بدلتها الجزائر الا ان مسعى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية لم يكلل بالنجاح بعد، وتبقى مسيرة الانضمام متعلقة باستمرار المفاوضات وتنويع الاقتصاد الوطني خارج مجال المحروقات.

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للواقع السياسي والاقتصادي في الجزائر

اولا: السيناريو الاتجاهي "الممكن"

أساس هذا السيناريو افتراض أنّ حركة الواقع تبقى على حالها وبقاء المتغيرات المختلفة تتحرك بنفس اتجاهها ووتيرتها دون أن تطرأ عليها تغيرات مفاجئة، ويدعى كذلك "السيناريو الممكن". سنركز في تحليلنا على الجانب السياسي والاقتصادي دون اهمال الجوانب الأخرى.

1- الجانب السياسي

ننطلق من فرضية اساسها هل تستطيع السلطة السياسية الحفاظ والاستمرار على اوضاع النظام السياسي في الوضع الحالي وما مدى فرص التغيير فيما يتعلق بفعالية المجتمع المدني وتأثير المعارضة السياسية؟

سننطلق من ان مخطط الحكومة الجزائرية 2020 يسعى لتوفير نمط حكم جديد اساسه الشفافية لبناء جزائر جديدة على أساس ديمقراطية حقيقية واخلقة الحياة السياسية، مراجعة الدستور، إعادة النظر في منظومة الانتخابات ومراجعة المنظومة القانونية لتكريس دولة القانون، محاربة والوقاية الفساد لعصرنة مؤسسات الدولة، إنتهاج دبلوماسية فعالة على أساس احترام مبادئ الجوار وتسوية النزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

بتحليل المعطيات السابقة لاحظنا توفر ارادة سياسية للنخبة الحاكمة لتقديم اصلاحات للممارسة السياسية، تطوير مفهوم الوعي والمواطنة، تعزيز الحرية والعدالة الاجتماعية وتجاوز احتكار الحياة السياسية، إعادة الاعتبار للنخبة المثقفة والبحث العلمي. أما فيما يخص محور السياسة الخارجية فإن إفريقيا إفريقيا تمثل تحدي وعمق لإستراتيجية السياسة الخارجية لتعدد العلاقات الجزائرية مع الدول الافريقية سعيا لتحقيق التعاون الافريقي ولعب دور إقليمي حيث انشات الحكومة وزارة مكلفة بالشؤون العربية الافريقية لتحقيق التعاون في إطار علاقات

1- الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ت.ن: 04/ 02/ 2020، ص.62.

جنوب/جنوب بإبرام اتفاقيات ثنائية او جماعية، السعي لنشر ثقافة السلم والامن والوعي السياسي في افريقيا[1]، المراهنة على قدرة الافراد لتغيير المجتمع بأسلوب علمي ومنهجي بتغيير المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية.

يتضح مما تم تحليله وجود ارادة سياسية لصانع القرار لإحداث التغيير الا ان هذا الاخير يتطلب توفير مناخ مناسب بتغيير الذهنيات والسلوكيات للحد من بعض الآفات الاجتماعية كالمحاباة والبيروقراطية وعليه يجب تفعيل الديمقراطية التشاركية على اسس رقمية كما ان عامل الوقت يلعب دورا هاما في احداث التغيير سوآءا على المدى المتوسط او المدى البعيد.

2- الجانب الاقتصادي

شكلت جائحة كورنا 2019 تحديا عالمي وداخلي للدول من خلال تداعياتها على الاقتصاد الجزائري بانتهاج سياسة تقشفية كخفض الانفاق العام 30%، تقليص الاستثمار في مجال الطاقة ليصل الى 7 مليار دولار امريكي، تأجيل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، انخفاض الناتج الداخلي، تقليص النشاط التجاري، منح عطل استثنائية 50% لعمال المؤسسات العمومية[2] ما كلف الخزينة العمومية اموالا مقابل تعطل النشاط الاقتصادي والتجاري.

ان هذه الظروف فرضت على صناع القرار اتخاذ اجراءات واستراتيجيات استعجالية لمعالجة الاوضاع بصياغة المخطط الاستراتيجي للحكومة الجزائرية 2020 لمواجهة الصعوبات المتمثلة في تذبذب اسعار المواد الاولية لسنوات 2020/2015 لأقل من 16 دولار لبرميل النفط، نقص خبرة المؤسسات في تنفيذ المشاريع الكبرى، عدم وجود اسواق اقليمية تكاملية[3].

يؤكد الخبراء الاقتصاديين من بينهم الرئيس السابق لمجلس الخوصصة "عبد القادر مبتول" قدرة الجزائر لتجنب أزماتها الاقتصادية بوضع إستراتيجيات متنوعة اعتمادا على تنوّع إمكانياتها وتضمن اقتراحه:

- دعم الكفاءات والمهارات وتنظيمها ووضع برامج ملائمة لاستغلال وتسيير الإمكانيات الوطنية، حيث توقع صندوق النقد الدولي ومنتدى الاقتصاد العالمي "دافوس" بسويسرا معاناة الاقتصاد العالمي من ازمات تنعكس

1- آعمر بوريشة، العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الافريقية 2014/1999، مجلة الدراسات السياسية (الجزائر: ع: 02، 2006)، ص.14.

2- مروة كرامة واخرون، تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورنا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري انموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي (م:02، ع:02، 2020)، ص.326.

3- الوليد أحمد طلحة، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤيا المستقبلية في الدول العربية، تقارير صندوق النقد العربي (الامارات العربية، 2020)، ص.30.

على اقتصاديات دول العالم الثالث "الدول النامية"[1] كتأثير الازمة الصحية العالمية 2019. كما اشارت منظمة "اونكتاد" لتباطؤ معدل النمو العالمي لأكثر من 2% فيما توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع نمو قدر ب2.9% "2019" و3.3% "2020" وبعد تفشي فيروس كورنا قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاض النمو السنوي 2.5% "2020" كما بلغ انكماش الناتج الاجمالي المحلي 3% لتصل الخسائر 9 تريليون دولار امريكي[2].

- ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات واستغلال الإمكانيات المتوفرة "كالسياحة والفلاحة والاستثمار" لتحقيق نهضة اقتصادية وإنشاء مناطق للتبادل الحر لتقوية الاقتصاد الوطني واتخاذ إجراءات وإستراتيجيات لتنمية الاقتصاد وقدرته للمنافسة العالمية.

بعد المعاناة من الازمة الصحية وضعت الجزائر استراتيجية وطنية 2020 تضمنت تخفيض السياسة المالية 50%، تأجيل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، اجراء اصلاحات اقتصادية ومالية بمراجعة النظم الضريبية واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الموازنة العامة للدولة، تحديث النظام المصرفي ليتواكب مع التطورات الرقمية، تحفيز الانتاج الوطني وتعزيز القدرات المؤسسية في مجال التطوير الصناعي[3]، الاعتماد على الاستشراف لصياغة المخططات.

يهدف مخطط 2020 لترشيد الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية والمنجمية، التوجه لانتقال طاقوي بنموذج عقلاني ومراعاة البيئة، التحول لاقتصاد المعرفة لمواكبة التحول الرقمي السريع والمراهنة على اقتصاد المعرفة كأساس للاقتصاد المعاصر في ظل العولمة باستثمار المعرفة كعنصر للإنتاج والقوة الاقتصادية لتكوين ثروة "رأسمال فكري معرفي" باعتباره اقتصاد معلومات[4]، تحسين المناخ العام للأعمال.

لتحقيق الاهداف المسطرة وضع نموذج جديد لتنويع النمو الاقتصادي افاق2030 ويركز على تحقيق نمو داخلي خارج المحروقات بنسبة 6.5 % "2030/2020"، مضاعفة دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام بمرتين، مضاعفة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 3.5% "2015" الى 10% "2030"، تحديث القطاع الزراعي

1- نسرين لعراش، عبد الرحمن مبتول "سيناريو كئيب قادم للجزائر قادرة على تجاوزه (ت.ن: 2015/07/18، ت.د: 2016/03/18، سا: 19:00).

www.Aljazairalyoum.com

2- عماد معوشي، التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية في ظل انتشار فيروس كورنا المسبب في لوباء كوفيد 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية (م:12، ع:01 خاص، ج:01، 2021)، ص.597

3- سميرة بلعمري، الشروق تنشر اهم مضامين مخطط عمل الحكومة، مجلة الشروق اونلاين (ت.ن: 2020/02/08، ت.د: 2020/03/15) www.echoroukonline.com.

4- إنعام محسن حسن زويلف، اثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي "دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية"، مجلة إقتصاد شمالافريقيا (ع:09)، ص.227.

لضمان الامن الغذائي والمساهمة في تنويع الاقتصاد، خفض الاستهلاك من الطاقة الداخلية من 6% "2015" الى 3 % "2030"، ان النموذج الجديد يطبق عبر مراحل:

1- مرحلة الاقلاع 2020/2016 للتغير التدريجي للقيمة المضافة للقطاعات كتطوير عائدات الضرائب المحلية لتحقيق مستوى مستدام.

2- المرحلة الانتقالية 2025/2020 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي ودعمه.

3- مرحلة التقارب 2030/2026 تهدف لتحقيق توازن بين القطاعات كعصرنة القطاع الفلاحي للوصول لأمن غذائي والمساهمة في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وتطوير قطاع الطاقات المتجددة، وضع نظام جديد للاستثمار بشراكة القطاعين العام والخاص لتسهيل اندماج الاقتصاد الوطني عالميا[1].

تتمثل اهم تحديات الاقتصاد الجزائري في بناء صناعة تنافسية وتطوير قطاع الخدمات والاهتمام بالقطاع الزراعي كبديل للنفط، رقمنة الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاعمال ومراجعة المنظومة البنكية والجمركية، ترقية الصناعة المحلية والمراهنة على الاسواق الافريقية.

كما يرى الخبير الاقتصادي "هارون عمر" ان اثار كورنا دمرت الاقتصاد الوطني بعد تراجع اسعار النفط 16 دولار للبرميل "افريل 2020" [2]وتراجع الموارد الريعية ل18 مليار دولار بعد ان فاقت 30 مليار دولار حيث بلغت قيمة صادرات المحروقات 33 مليار دولار "2019" لتنخفض 22 مليار دولار "2020" لذا فان التحدي يكمن في البحث عن موارد جديدة. واشار "عز الدين شيباني" مستشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة بان خطة الانعاش الاقتصادي 2024/2020 توصف ببناء مقاربة لرقمنة القطاعات العمومية، تحسين مناخ الاستثمار، تسهيل الاستثمارات الاجنبية بإلغاء قاعدة 51/49 خارج المحروقات، انشاء مناطق التبادل الحر جنوب الصحراء كعمق اقتصادي للجزائر[3].

يتضح مما قدم سابقا ان الجزائر تراهن على التأسيس لجمهورية جديدة بتفعيل الديمقراطية التشاركية وتهيئة البنية التحتية لبناء اقتصاد متقدم والرهان على القطاعات خارج المحروقات لدعمه كقطاع الزراعة، الصناعة التحويلية،

1- كريمة حبيب وعادل زقرير، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وارساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في أفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة (الوادي، ع:5، 2018)، ص.120.

2- جعفر قاسم، النفط في 2020..21 بالمئة خسائر كورنا وحرب الاسعار (ت.ن: 2021/01/01، ت.د: 2021/02/02)، سا: 14:00سا.

https://www.aa.com.tr.

3- إسلام كعبش، إنعاش الحركة الاقتصادية...رهان الجزائر 2020 (ت.ن: 2021/01/28، ت.د: 2021/02/27)، سا: 14:00.
www.skynewarabia.com.

ومساهمة قطاع الطاقات المتجددة. رغم التحديات المرفوعة غير ان هذه الطموحات تحتاج لوقت لتجسيدها واقعيا.

ثانيا: السيناريو الإصلاحي:

تتعدد المسارات المستقبلية لهذا السيناريو استنادا لتعدد الفرضيات التي ننطلق منها كباحثين، يعتمد هذا النوع من السيناريوهات على افتراض أو احتمال حدوث تغيير في العوامل المؤثرة والموجهة له ووفقا لهذه المتغيرات يسير الواقع ويتواصل. لذا سنصوغ الفرضيات التالية:

1- نفترض امكانية حدوث تغيير في السلطة السياسية.

2- قدرة الجزائر تحقيق نمو اقتصادي اعتمادا على امكانياتها الذاتية الاقتصادية والبشرية.

يتوقع تغيير النظام الدولي من نظام احادي القطبية لنظام ثنائي القطبية وحسب وصف "هنري كيسنجر" يتصف النظام بثنائي القطبية عسكريا واستراتيجيا وبالتعددية سياسيا واقتصاديا[1] ومن مؤشراته التعقيد والتشابك وحالة اللاستقرار في العلاقات الدولية، حدوث تقارب وتعاون امريكي صيني[2] في اطار التحالفات الدولية للتكييف مع التغيرات الدولية المتسارعة حيث يتوقع ان تلعب القوى الصاعدة خاصة الصين وروسيا دورا هاما على المسرح السياسي الدولي[3] في ظل التنامي للدور الصيني عالميا وامتلاكها لأكبر انتاج محلي عالمي بعد الاتحاد الاوربي وامريكا بما يعادل 55 % افاق 2030 ومنه فان حجم الاقتصاد العالمي سيبلغ 132 تريليون دولار، كما يتوقع ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي 8.3 مليار نسمة اي وجود قوة بشرية عالمية، تأجيج الحروب الداخلية بسبب ازمة المياه "دول المنبع" فالحروب المستقبلية ستركز على تامين المياه بسبب الاحتباس الحراري ومشاكل البيئة[4]. اما النظام السياسي الجزائري فنلاحظ ارادة للنخبة السياسية لإصلاح الممارسات بتبني المشاركة السياسية كمحور للانتخابات استنادا الى نص الدستور 2020 فان التداول على السلطة السياسية اساس الديمقراطية وبناءا عليه فان تغيير النخبة الحاكمة بكفاءات كما يتوعد الرئيس "تبون" امر محتمل لدعمه ترشيح الكفاءات في

1- هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، تر: فاضل جنكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2014)، ص.173.

2- Monda Gazibo et Rerocomme Chantal, un nouvelle ordre mondiale made in china! (Montréal: les presses de l'université de Montréal, 2011), p:14.

3- وليد عبد الحي، الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الإستخبارات الأمريكية (د.ذ.ب.ن، مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص.3.

4- رواء زكي يونس الطويل، الاثار السياسية والاقتصادية للمياه (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص.50.

الانتخابات التشريعية والمحلية القادمة ما سيساهم في اكتساب الخبرة وخوض المجال السياسي بثقة اعتمادا على برامج تتكيف مع خصوصيات المجتمع لخدمته.

أثبت المجتمع المدني الجزائري فعاليته وقدرته على التغيير وممارسة الضغط ما برهن عليه الحراك الشعبي من حيث سلميته واهدافه المتمثلة في:

- تطوير مفهوم المواطنة والوعي السياسي، تعزيز الحرية والعدالة الاجتماعية وتجاوز مؤسسات الدولة لاحتكار الحياة السياسية.
- اعادة التفكير في العلاقة ما بين السلطة السياسية الحاكمة والنخب الحاملة لرؤية بديلة لتحقيق انسجام وتكامل في ظل التحديات التي تواجهها.
- مراجعة جذرية لمؤسسات الدولة وقواعد التعيين في المناصب العليا للدولة للقضاء على عوامل الظلم، الفساد والإقصاء.
- ربط الاصلاحات السياسية بالتنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية[1].
- تحديد دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية لتبقى كمؤسسة محترفة تقوم بدورها الدستوري لحماية أمن وسيادة الدولة والابتعاد عن الصراعات والتجاذبات السياسية.
- إعادة الإعتبار للنخبة المثقفة والبحث العلمي.
- استقلالية النظام القضائي والاعلامي.

إن المؤشرات السياسية تدل على إمكانية التغير السلمي وتحقيق التداول السلمي عل السلطة على المدى القريب مما يفتح المجال للكفاءات على الساحة السياسية لإثبات وجودهم والنهوض بالمجتمع الجزائري نحو الأفضل.

يتعلق الجانب الاقتصادي بما تضمنه المخطط الإستراتيجي 2020 في الفترة المتوسطة وطويلة الآجال بالتركيز على تحفيز وتنويع الاقتصاد الوطني خارج مجال المحروقات، لذا بادرت الحكومة الجزائرية لطرح استراتجية لاستغلال الطاقات المتجددة لتنويع الاقتصاد الوطني

1. امكانيات الطاقات المتجددة في الجزائر

تهتم الجزائر بالطاقات المتجددة كبديل اقتصادي وعليه تمت صياغة برنامج للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية وفقا لخطة 2030/2011، فالحكومة الجزائرية كانت سباقة للاهتمام بمجال الطاقة المتجددة من الجانب النظري الا انها تأخرت من الجانب الفعلي في الانجاز. تتعدد أنواع الطاقات المتجددة في الجزائر منها:

1- سليماني مباركة، مرجع سابق ذكره، ص.311.

- **الطاقة الشمسية** تستغل لتوليد الطاقة الكهربائية[1]، تحتل المرتبة الاولى في مصادر الطاقة المتجددة والمقدرة ب97%في حين تقدر الطاقة الشمسية للجزائر ب169400 تيرواط/سا ويتوقع ان يصل انتاج الكهرباء منها لنسبة 10 % خاصة بولايات الجنوب و16 ولاية سهبية[2]. للتحكم في الطاقات المتجددة كمصادر نظيفة وغير مهددة للأجيال القادمة اقامت الدولة الجزائرية مشروع الالواح الشمسية بالصحراء ومناطق الظل رغم ارتفاع تكاليفه لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، كما وضعت استراتيجية لإحلال الطاقات التقليدية بطاقات المركزات الشمسية "Concentrated Solar Power GSP"بإقامة بنى تحتية لتطوير المعدات وانشاء محطات لتوليد الطاقة الشمسية باستعمال لاقطاتGSPلتغطية الطلب المحلي والتوجه للتصدير. انشات اول محطة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية 2011 بتكلفة 315 مليون يورو بحاسي مسعود بشراكة اسبانية "ABENER"، كما تم استلام مشاريع لإنتاج الطاقة الشمسية بحاسي الرمل 2011 "مشروع SPP1ومشروعSPP4 بطاقة 150 ميغاوات، في نفس الإطار عزز البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بقانون 01/02 بتاريخ 2002/02/05 في المادة 26 المتعلقة بتطبيقات السياسة الطاقوية المتجددة لضمان أدني سعر للكهرباء[3]. في إطار الاستراتيجية المرسومة يتوقع توفير أكثر من مليون منصب شغل بحلول 2025، انتاج40%من الكهرباء"2030" ويعتقد الوصول لنسبة 50% "2020/2014" ويراهن على نسبة 80% "2030/2021"[4]. في نفس الإطار رسمت الجزائر استراتيجية طاقوية 2040 لترشيد استخدام البترول والغاز الطبيعي وتطوير استعمال الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء بنسبة 30% وتطوير الصناعات التحويلية والحفاظ على البيئة[5].

- **الطاقة النووية** تصدر بانشطار او اندماج الذرة تنتج طاقة كهربائية[6]، تحتل مكانة هامة في السوق الجزائرية لامتلاكها اهم مناجم اليورانيوم بجبال الهقار وسلسلة جبال اغلاب، تقدر الاحصائيات وجود معتدل الى عالي من نسبة اليورانيوم بالجزائر تستخدم الجزائر طاقتها النووية لأغراض سلمية "الصحة او الزراعة" كاستجابة للطلب

1- نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد النفط (بيروت: دار احياء التراث العربي، 2011)، ص.142.

2- أمينة بوخاري وحياة بن حراث، مرجع سبق ذكره، ص.214.

3- أحلام زواوية، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.345.

4- شكاكطة عبد الكريم، الأهمية الإستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية "دراسة حالة الأوبك 1973 (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص.229.

5- أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث إقتصادية وغدارية (جامعة ورقلة: ع:4، 2008)، ص.10.

6- سمير سعدون مصطفى وبلال عبد الله ناصر وأخرون، الطاقة البديلة مصادرها وإستخداماتها (الاردن: دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.109.

المتزايد على الكهرباء بنت الجزائر مفاعلات نووية منهما "نور وسلام" بدرارية وعين وسارة و تعتزم بناء افاق 2025"10 مفاعلات اخرى" كمحاولة لاستغلال 30 الف طن من اليورانيوم بتكلفة 150 مليون دولار[1]، تطمح لإنتاج 30% انطلاقا من الطاقة النووية لتوفرها على احتياطي هام من اليورانيوم.

- **الطاقة الكهرومائية** تتولد عن مساقط الشلالات والسدود تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية تتميز بانخفاض تكلفة انجاز محطاتها، سهولة تخزين الطاقة الكهربائية المولدة عنها، اما الصعوبات المواجهة لهذه الطاقة فتتمثل في تدني الاهتمام والبحوث العلمية بها والافتقار للأيادي العاملة المخصصة ذات الكفاءات العالية، قلة الاعتمادات المالية والاستثمار في الانهار العابرة للحدود وتعتبر امريكا اول مستثمر في هذه الطاقة[2]. فيما يتعلق بالجزائر فالطاقة المائية تقدر ب 228 ميغاواط المنتجة ل1% من الطاقة الكهربائية رغم ذلك فان دورها هامشي بسبب نقص هطول الامطار وتبخر المياه[3]، تستغل الجزائر 25 مليار م^{3}من الكمية المتساقطة المقدرة65 مليار م^3[4].

- **الطاقة الريحية** تعتبر المورد الثاني بعد الطاقة الشمسية وشيدت اول مزرعة رياح بشراكة جزائرية فرنسية في ادرار بقدرة 10 ميغاواط واخرى بخنشلة بقدرة 20 ميغاواط[5].

- **طاقة الحرارة الجوفية** يشكل الكلسفي شمال الجزائر احتياطي هام من حرارة الارض جوفية ويؤدي لوجود منابع مائية معدنية، تقدر الحرارة الجوفية باستطاعة 700 ميغاواط.

- **طاقة الكتلة الحيوية** تستمد من الكائنات الحية النباتية والحيوانية ويعتبر وقود نظيف، تمثل الكائنات العضوية" اخشاب، مخلفات منزلية وحيوانية" مصادر هام للطاقة تستخدم لتوفير الحرارة وتسخين المياه وانتاج

1- إدريس عطية وعز الدين عطية، الإستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوي "رؤية الانتقال الطاقوي 2030 نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (م:10، ع:1، جانفي 2021)، ص.6.

2- هاني عمارة، الطاقة وعصر القوة (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، ص.88.

3- وهيبة قحام وسمير شرقوق، الواقع الطاقوي في الجزائر بين الامكانيات والاستغلال، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة (ع:05، 2016)، ص.229.

4- بوعشة إسمهان، جدوى إستغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وإمكانيات إستخدامها في التبادلات التجارية الخارجية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية)، ص.248.

5- بوعشة إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص.247.

الطاقة الكهربائية، تبلغ قدرة الجزائر من الكتلة الحيوية 360 ميغاواط ويتوقع افاق 2025/2021 ان تصل الى 340 ميغاواط[1].

أ- إستراتيجيات الجزائر للطاقة المتجددة

- إستراتيجية الثروة والاقتصاد المستدام: يؤخذ بعين الاعتبار الثروات القابلة للنفاذ ووضع سياسات مالية تضمن الحفاظ على الثروة النفطية وتثمين احتياطات النفط والغاز واحلالها ببدائل اكثر نجاعة وغير قابلة للنفاذ

- تنشيط وتكثيف جهود البحث والتنقيب في اطار الشراكة الاجنبية حيث تغطي رخص التنقيب 13% من المساحة الرسوبية وتبقى المناطق الاخرى بحاجة للاستغلال وتقدر الكثافة ب 8 ابار في كل 10000 كم^2 اما المعدل العالمي يقدر 100 بئر في 10000 كم^2 ويبقى عدد الشركات المرخص لها في الجزائر لا يتعدى 30 شركة، تهدف استراتيجية الطاقة الجديدة لرفع من وتيرة التنقيب الى 80 بئر سنويا[2]. في استشراف للطاقة العالمية فان النفط والغاز التقليدي سيستمر في السيطرة على الامدادات العالمية 2030 ويراهن على استخدام تقنيات الحقول الذكية[3] اعتمادا على التقدم في الاتصالات والمعلوماتية بوضع اجهزة تشغيل في ابار النفط لمراقبة الاحتياطي النفطي لتنقل لغرف التحكم، يتوقع ان يعول على هذه التقنية في 20 سنة قادمة لتساهم في خفض تكلفة استغلال الطاقة.

ترتكز محاور الانتقال الطاقوي[4] بالجزائر 2025/2017 لتحقيق فعالية طاقوية لاقتصاد الطاقة بأحدث التقنيات، تطوير وترقية الطاقات المتجددة خاصة بعد ارتفاع الاستهلاك الداخلي للطاقة بسبب دعم الدولة، اما الاستهلاك العالمي للطاقة فيشهد نمو متسارع لبلوغه 2020 "92.1 مليون برميل"ويتوقع ان يصل 103.9 مليون برميل لغاية 110.9 مليون برميل لسنوات 2035/2020 حسب تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط بعنوان "افاق لنفط في العالم 2030". فيما يخص تصدير المنتجات المكررة بلغت ثلثي الانتاج وسجلت الطاقة

1- بوزرورة ليندة وقطاف سهيلة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في الجزائر في الفترة بين 2030/2015، مجلة دفاتر إقتصادية (م:10، ع:02، 2019)، ص.153.

2- أحلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص.343.

3- الحقول الذكية تدعى بعمليات الزمن الحقيقي أو الحقول الالكترونية أو تقنيات حقل النفط الرقمي، أنظر مظهر بايرلي، إدخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل اسواق الطاقة المستقبلية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص.77.

4- التحول الطاقوي يعتبر نظام لإنتاج واستهلاك الطاقة يركز على الطاقة الأحفورية غير المتجددة وتحولها لخليط طاقوي بكثافة كربونية.

التكريرية للمصافي الجزائرية 28 مليون طن "2018" في كل من "العاصمة، سكيكدة، أرزيو، حاسي مسعود وأدرار"[1].

يتوقع أن يلعب الغاز الصخري دورا محوريا في تلبية الطلب على الطاقة عالميا بحلول 2035 حيث زادت أمريكا من إنتاجها للغاز الصخري من 23 تريليون قدم مكعب "2011" الى 33.1 تريليون قدم مكعب بحلول 2040 وتوقعت ادارة معلومات الطاقة إن هذا الإنتاج سيمثل 46 %من امدادات الغاز بحلول 2035، أما إنتاج الصين فيصل 30 مليارمتر مكعب "2023" و 100 مليار متر مكعب "2025" في حين بلغ طلبها على الغاز الطبيعي 331.4 مليار متر مكعب "2018" وسيصل الى 400.00 مليار متر مكعب أما نسبة الغاز الصخري فبلغت 3.4 مليار متر مكعب "2018" و10.0 مليار متر مكعب "2020"، حسب نفس الادارة تمتلك الصين أكبر إحتياطي من الغاز الصخري المقدر عالميا 212 مليار برميل من النفط وتحتل الجزائر المرتبة الثانية تليها روسيا ثم آستراليا[2]، كما تحتل الجزائر المرتبة الأولى عربيا كإحتياطي للغاز الصخري ما يمكن ان يفتح المجال لإستغلاله والإلتزام بتطبيق لوائح COP21 وCOP22 الموقعة بمراكش "المغرب"[3].

يواجه الإنتقال الطاقوي 2030 بالجزائر عدة تحديات مرتبطة بمدى تحول البنية الانتاجية، تطور المديونية الداخلية، الإنتقال في إستعمال الطاقات المتجددة والالتزام بتطبيق إصلاحات سريعة وفعالة[4]. تمتاز الجزائر بإحتياطي هائل من الطاقات التقليدية والمتجددة ولذا يجب وضع سياسات وطنية لتطوير الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة اعتمادا على هيئات التعليم العالي والبحث العلمي المهتمة بتطوير الطاقات المتجددة كمركز تطوير الطاقات المتجددة CDER، وحدة تطوير التجهيزات الشمسيةUDES، وحدة تطوير تكنولوجيا السليسيوم UDTS ويكلف مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز بصيانة التجهيزات الشمسية في اطار البرنامج الوطني للإنارة الريفية[5]. يجب على الدولة ترشيد الاستهلاك الداخلي من الطاقة باتباع اجراءات صارمة والتوجه للطاقات البديلة لحماية البيئة وتحقيق نمو مستدام.

1- إدريس عطية وعز الدين عطية، مرجع سبق ذكره ، ص.5.

2- كيم يونيكو، الغاز الصخري: الوضع الحالي والتوقعات من الوقود الاحفوري غيرالتقليدي "هل هو الثروة الهيدروكربونية المقبلة"(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص.160.

3- عبد القادر روشو، البعد لتنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر –دراسة في إطار المخطط الطاقوي 2030/2011، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية (م:9، ع:3، 2018)، ص.132.

4- كريمة حبيب وعادل زقرير، مرجع سبق ذكره، ص.122.

5- أحلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص.362.

2. أفاق السياحة في الجزائر

إهتمت الدولة الجزائرية بالسياحة كضرورة وطنية لتنويع اقتصادها وبنية الارتقاء كوجهة سياحية عالمية بإعتمادها إطار إستراتيجي مرجعي لتطوير البرامج للنهوض بالقطاع السياحي وتشجيع الاستثمار به وتماشيا مع ذلك قامت بسن قوانين تتعلق بالتنمية السياحية المستدامة.

كاستراتيجية تبنت الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025[1] ويرسم تطور السياحة الوطنية وترقيتها وإدراجها ضمن الشبكات الدولية لدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية، تضمن المخطط ثلاث أبعاد على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015 والمدى البعيد 2025 كمحاولة لبلوغ التنمية السياحية المستدامة بالجزائر. يتوقع المخطط استقطاب افاق 2025حوالي 11 مليون سائح من بينهم 5 ملايين من سياح أمريكيين وصينين[2]. تضمن المخطط 6 كتب بهدف تحسين صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية، جعل السياحة احد محركات النمو الاقتصادي لتساهم في خلق مناصب عمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، التوفيق بين ترقية السياحة والحفاظ على البيئة بتبني مبدأ السياحة المستدامة، تثمين التراث الثقافي والتاريخي الجزائري[3].

اضافة لاقتراح الدولة الجزائرية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 المعد2007 كاطار مرجعي للسياسة السياحية بالجزائر واستراتيجية لتسويق المقومات السياحية الجزائرية وركز على محاور مرجعية للتنمية السياحية افاق 2030. يهدف المخطط لوضع خطة نوعية للسياحة، تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب والقرى السياحية، الشراكة بين القطاع العام والخاص لتعزيز السياحة، توفير التمويل، تطوير الفنادق، المطاعم، الحمامات والسياحة بمختلف أنواعها[4].

أ- تحديات السياحة في الجزائر

تواجه السياحة في الجزائر عوائق متعددة تتعلق بجوانب مختلفة منها:

1- وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الاعمال السياحية ذات الاولوية، جانفي 2008، ص.18.

2- محمد علال، السياحة في الجزائر..مشاريع واعدة للاستفادة من ثروة نائمة (ت.ن: 2020/09/10، ت.د: 2021/01/01، سا: 10:00) www skyneswarabia.com/business/1375213.

3- سهيلة حبال ونور الدين حاروش، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة افاق علمية (م:11، ع:02، 2019)، ص.286

4- فطيمة مشتر، تطوير القطاع السياحي ودوره في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، أطروحة دكتوراه غير منشورة (البويرة: جامعة محند اولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وبنوك، 2020/2019)، ص.275.

- يتعلق الجانب الاداري بتشييد العقار السياحي نتيجة لتعقيدات الحصول على امتلاك العقار وارتفاع الأسعار والمضاربة في المجال السياحي وكثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية فرغم التسهيلات التي قدمتها الدولة الجزائرية للمستثمرين في السياحة إلا أنهم يمرون عبر أربعة عشرة (14) مرحلة نتيجة تعدد القوانين وتعديلاته وانتشار الفساد وغياب الشفافية في الإدارة الجزائرية. غياب مؤسسات مالية وبنكية متخصصة لتمويل الاستثمار السياحي ما انعكس على عدم فاعلية النظام البنكي الجزائري في ظل هيمنة القطاع العمومي على البنوك الوطنية الجزائرية. المعاناة من ضعف التسيير الالكتروني[1].

- يتمثل الجانب الاقتصادي في غياب التشاور والتنسيق بين فواعل النشاط السياحي وكذا غياب جاذبية لتمييز المواد السياحية الجزائرية ما ترتب عنه ضعف الخدمات السياحية (صيانة ونظافة المواقع السياحية)[2]، ارتفاع أسعار الخدمات في المجال السياحي بسبب نقص المرافق والمنشئات القاعدية السياحية وادى لارتفاع أسعار الفنادق وضعف خدماتها اضافة لعدم توفر وسائل النقل اللازمة كخدمات سيارات الأجرة ليلا خاصة باتجاه المناطق الصحراوية. ضعف أداء الوكالات السياحية في التسويق السياحي الداخلي حيث صرح مسير وكالة Visa Travel في معرض السياحة الدولي في طبعته الثامنة عشر بالجزائر الممتد من الفترة 18 ماي إلى 22 جوان 2017 بأن الوكالات الجزائرية تروج للسياحة الأجنبية وتهمل السياحة الداخلية. ضعف ترقية وتسويق المنتج السياحي بعدم تعاون قطاعات السياحة والصناعة التقليدية.

- نقص تأهيل الرأسمالي البشري من مستخدمي الخدمات السياحية وضعف الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري[3].

- غياب التكتلات السياحية عربيا ودوليا، ضعف الحوافز الموجهة للاستثمارات السياحية[4]، ضعف الخدمات الصحية خاصة بالمناطق النائية السياحية والجبلية، عدم توفر مراكز المعلومات لخدمة السياح كالخرائط التي تسهل الوصول للمناطق السياحية، توفر المرشدين السياحيين ونصح السياح باستعمال أسهل وسائل المواصلات للوصول لمختلف المناطق السياحية.

1- نجاة بلعابد و خضرة صديقي، تحليل واقع الخدمات السياحية بالجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية (الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع: 24، 2015)، ص.34.

2- سهيلة حبال ونور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص.287.

3- عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر: تحديات ورهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، مجلة معارف (ع:12، 2012)، ص.147.

4- فطيمة مشتر، مرجع سبق ذكره، ص.265.

- في الجانب الامني عدم توفر شرطة سياحية متخصصة في المجال السياحي لحماية السياح وضمان الأمن للأفراد[1].

رغم العراقيل التي تواجه قطاع السياحة الا ان الحكومة الجزائرية تراهن على الاستثمار في القطاع لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة حسب تصريحات المسؤولين على القطاع من وزراء وخبراء.

ب- رهانات تنمية القطاع السياحي بالجزائر:

- إنعاش السياحة الداخلية منها السياحة الصحراوية وتدعيم الوحدات الفندقية بمواقع الكترونية للحجز والترويج الوكالات للسياحة الجزائرية، حيث تم تسجيل 424 مشروع سياحي في الجنوب 2016 ووجهت الدعوة لتكاثف جهود القطاعين العام والخاص في ظل تنامي الاهتمام بالسياحة البيئة[2] وإنشاء الثروة اقتصاديا وامتصاص البطالة من خلال إنشاء مناصب عمل جديدة بالنظر للقدرات الهائلة التي يتمتع بها جنوب الصحراء (مناظر طبيعية، كثبان رملية، سياحة علاجية، حمامات معدنية.....) ، كما وجهت الدعوة لغرس ثقافة سياحية في المجتمع الجزائري بخصوص استقبال السياح والتعامل معهم والحفاظ على نظافة البيئة وسلامتها. الاهتمام بتهيئة المنابع الحموية لتوفرها على 282 منبع ذات خاصية علاجية[3] كمشروع اعادة تهيئة حمام سيدي العبدلي بتلمسان "جويلية 2021" من طرف القطاع الخاص لإنعاش السياحة الجزائرية

- توفير الأمن للأفراد والممتلكات لتحسين صورة الجزائر خارجيا فانعدام الأمن ينعكس على تراجع توافد السياح كحادثة "تيقنتورين" الخاصة بالرهائن الأجانب، وإعداد الخطط المشجعة للسياحة كالمسح الميداني للاماكن والمعالم السياحية الجزائرية وربط تنمية قطاع السياحة بالاستراتيجية السياحية الوطنية واستغلال الأمثل للمناطق المصنفة ضمن التراث العالمي كحظيرة الطاسيلي، حي القصبة.

- تقديم تحفيزات للمستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في المجال السياحي وخلق بنك للمعلومات "بنك المعطيات السياحية" بالتعاون مع (المديريات الولائية للسياحة والديوان الوطني للسياحة) لتسهيل عملية اختيار الأماكن السياحية الداخلية والاستفادة من تجارب دول الجوار الرائدة في قطاع السياحة كتونس والمغرب.

- اقرار الخبراء الاقتصاديين كالوزير السابق للاستشراف "بشير مصيطفى" بامتلاك الجزائر مؤهلات طبيعية وبشرية تساهم في تنويع اقتصادها خارج مجال المحروقات ويراهن على القطاع السياحي كبديل[4] للنمو الاقتصادي

1- وكالة الأنباء الجزائرية، دعم كل الآليات التي من شأنها إنعاش السياحة الصحراوية (تمنراست: ت.ن: 2017/10/06، ت.د: 12/28/ 2019، سا: 14:18).

WWW.Ar.aps.dz/économie/48180-2017/10/06.

2- عبد القادر لحسين، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية افاق 2025: الاليات والبرامج، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية (ع:02، 2013)، ص.195

3- رانية ادير وعمر غزازي، الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2030، مجلة الابداع (م:09، ع:01، 2019)، ص.108

4- محمد سمير عياد، العلاقات الاوربية المغاربية (تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص.109.

حيث بلغت قيمة مساهمة السياحة في الاستثمار المحلي الجزائري 5.9% لغاية2017 وفي الناتج المحلي الخام 3.5% ويتوقع ارتفاعها الى 842.2 مليار دينار بحلول 2022. يبقى الرهان قائما لتحقيق المخططات التوجيهية للسياحة اهدافها المسطرة واعتبار الجزائر قبلة سياحية عالمية.

3. القطاع الفلاحي:

يمثل الامن الغذائي تحدي للدول منها الجزائر حيث تسعى للتركيز على الزراعة كهدف استراتيجي لدعم الاقتصاد وتحقيق تنمية غذائية مستدامة لذلك انتهجت سياسات مختلفة لتطوير قطاعها الفلاحي كضرورة حتمية لتلبية احتياجاتها الداخلية والقدرة على تنويع اقتصادها.

اتبعت الجزائر سياسة المخططات لتنمية قطاعها الفلاحي كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية "سياسة الاعانة للفروع 2000" [1]المتمثل في برامج لدعم وتطوير الانتاج الزراعي والتنمية الفلاحية لتحسين مردودية القطاع الفلاحي، السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004 المركزة على تنسيق اجراءات الدعم لتعزيز النشاط الاقتصادي وتكامل القطاعات بالمناطق الريفية وتحقيق تنمية متوازنة اعتمادا على التوعية والمشاركة الشعبية في التنمية[2]. استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2014/2009 خصصت لها الدولة 1000 مليار دينار بهدف تحقيق توافق وطني للأمن الغذائي وزيادة الانتاج المستهلك محليا كالحليب والقمح، مواجهة التحديات الخارجية والاعتماد على نشر التقدم التكنولوجي في المزارع وعصرنة القطاع الفلاحي "التنظيم، التجميع والتسويق"، الا ان الواقع اثبت فشل الاستراتيجيات المتبعة بسبب عدم الجدية والواقعية في وضعها، غياب مبدا التواصل والاستمرار، المعاناة من البيروقراطية واشكالية العقار والتمويل للمشاريع الفلاحية[3].

تسعى الجزائر لتطبيق استراتيجية مستدامة افاق 2025 تركز على تمويل ومرافقة المشاريع الزراعية الجوارية باعتماد سياسة تكاملية لتمويل المشاريع من طرف البنوك لان 90%من المشاريع مصغرة، تطوير الاطار القانوني والتشريعي، تطوير المنتجات المتكاملة خاصة قطاع البتروكمياويات لتهيئة الاراضي الزراعية حيث تنفق الدولة

1- أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحة اداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية (ع:23، ج:01، 2018)، ص.186.

2- حنان سفيان، دور السياسات الزراعية في تامين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الغذائية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة (م:01، ع:01، 2016)، ص.111.

3- حميدة رابح وساري نصر الدين، نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية (ع:05، 2018)، ص.72.

اموالا طائلة على استيراد المواد "الاسمدة، الحبوب" وامتلاك الدولة احتياطات ضخمة "البترول والغاز" كأساس للصناعات البتروكيمياوية، تنمية وتأهيل العنصر البشري[1].

اعتمدت الجزائر وثيقة مرجعية كاستراتيجية لتنويع اقتصادها افاق 2030 لتحقيق نمو اقتصادي وتضمنت محاورها تحديث القطاع الفلاحي وعصرنته للوصول لمعدل نمو سنوي 6.5% للزراعة وضمان صناعة المواد الغذائية، تحفيز قطاع الهيدروكربونيات خاصة البتروكيمياويات والاسمدة افاق 2030[2]. رفع القيمة المضافة للصناعة التحويلية خارج المحروقات 10.5% من الناتج المحلي، اما الاستثمارات خارج المحروقات فستحقق 78.5%، 81.7 %، 84.6%و87.0%لسنوات2030/2025/2020/2015 على التوالي، فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص فستبلغ27.4% ،41.6% و 45.1% لسنوات 2030/2025/2020 على التوالي[3] وبالتالي فان حجم الاستثمارات ستبلغ 10026 مليار دينار جزائري، 15276 مليار دينار جزائري و 21399 مليار دينار جزائري لسنوات 2030/2025/2020 اما استثمارات القطاع الهيدروكربونيات فسيبلغ 1940 مليار دينار جزائري،2356 مليار دينار جزائري و2776 مليار دينار جزائري لسنوات 2020/ 2030/2025. اضافة لتركيز المخطط على مساهمة السياحة وتراجع نسبة قطاع الاشغال العمومية لصالح المعرفة والبحث العلمي بنسبة1.7%، الاهتمام بالتحول الطاقوي النظيف[4] والتركيز على الطاقات المتجددة.

في تحليلنا لنموذج النمو الاقتصادي وحسب ما قدمناه من احصائيات فان الجزائر قد سطرت استراتيجية فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج مجال المحروقات اذا ما تكاثفت جهود القطاع الخاص والعام وتوفر الارادة السياسة لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة، فالصراع العالمي يتمحور حول بناء دول قادرة على استثمار مؤهلاتها وتنويع اقتصادها للضغط والقدرة على التفاوض وتحقق الاهداف المنشودة.

يجب على الدولة الجزائرية الاستفادة من مؤهلاتها "الطبيعية والبشرية" وتطويرها لتحقيق مكانة اقليمية ودولية استنادا لأهداف برنامج النمو 2030 للاستفادة من قدراتها في الصناعات التحويلية للوصول لاكتفائها الداخلي

1- حميدة روابح وساري نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص.76.

2- كريمة حبيب وعادل زقرير، مرجع سابق ذكره، ص.124.

3 - Rafik Bouklia- Hassane, Prospective de l'économie Algérienne:2010-2030Quelques résultats préliminaires, Revue Algérienne de prospective et d'études stratégiques (V:1,N:1,2016), P:16.

4- عبد الحكيم قلوح والغالي بن ابراهيم، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول "دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016، مجلة الاقتصاديات المالية البنكة وإدارة الأعمال (م:09،ع:01، 2020)، ص.62.

وتجنب استيراد المواد المصنعة محليا وتحقيق امنها الغذائي فالعجز يحد من حركيتها الخارجية بفعل ممارسة الضغوط وتطوير طاقاتها المتجددة لضمان بيئة مستدامة نظيفة والسعي للاهتمام بقطاع البحث العلمي والمعرفة كقاطرة لتحقيق نقلة نوعية وبناء دولة متطورة مراعاة لخصوصية المجتمع الجزائري والسعي لعقلانية الاستفادة من امكانياتها.

خاتمة الفصل الرابع:

في إطار سعيها للتكيف مع الاوضاع الدولية قامت الجزائر بإجراء اصلاحات اقتصادية بنية الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات الدولية. ان مسار تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مر بمراحل فالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه لاقتصاد السوق فترة التسعينيات ترتب عنه ازدراء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بانتهاج الدولة لسياسة المخططات التنموية لغاية وقتنا الحاضر كاستراتيجية اقتصادية واتباع سياسة تقشفية صارمة ما ترتب عنه رفع الدولة الدعم عن المواد الاولية.

ان ارتباط الاقتصاد الوطني "اقتصاد ريعي" بتقلبات اسعار النفط جعل الدولة تتخبط في المديونية ودفع الحكومة اللجوء للمؤسسات المالية الدولية وفرض المشروطية السياسية لإعادة جدولة ديونها الخارجية ومعالجة اختلال وضعها الاقتصادي. يعاني الاقتصاد الوطني من تحديات تواجهه كقضايا الفساد، البيوقراطية، المحسوبية اضافة لفشل السياسات التنموية المتبناة المعرقلة للنمو الاقتصادي، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للتحقيق النهوض الاقتصادي الا انها مرهونة بتوفر ارادة سياسية والاستغلال العقلاني للإمكانيات "الموارد الطبيعة، راس المال البشري" والمراهنة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نمو اقتصادي وتوفير مناخ للاستثمار الخارجي ومراعاة خصوصية المجتمع الجزائري.

ان الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية يفرض على الحكومة الجزائرية تفعيل التكتلات الاقليمية كاتحاد المغرب العربي، الاتحاد الافريقي، انشاء منطقة التجارة الحرة العربية لتشجيع التبادلات البينة العربية فالسوق العربية ذات اهمية من حيث الحجم، الاستهلاك، وفرة اليد العاملة المؤهلة، التفاوض الدولي يكون في اطار التكتلات لتعزيز المركز الاقتصادي للدول العربية وليس الدول منفردة.

تفرض الاوضاع الدولية على الجزائر تحقيق تنمية اقتصادية والعمل على تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات وبناء اقتصاد قادر على المنافسة لتسهيل اندماجها في اطار التكتلات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة.

الخاتمة

الخاتمة

تتميز التحولات السياسية بالتعقيد والتشابك لارتباطها بأنظمة سياسية مختلفة من حيث الهياكل والمؤسسات السياسية وتأثرها بالعوامل الداخلية والخارجية، كما يرتبط نجاح التحولات السياسية بترسيخ الديمقراطية واحترام الفواعل ومختلف القوى لقواعد اللعبة السياسية. من هذا المنطلق شكلت الموجة الثالثة للتحولات الديمقراطية ثورة قيمية ومفاهيمية على مستوى العلاقات والسياسة الدولية وذلك بإحداث تغيير في بنية وهيكل النظام الدولي الذي إنتقل من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية إثر انهيار الإتحاد السوفياتي ما أدى إلى تغيير موازين القوى دوليا من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية.

إن تطور الأوضاع الدولية أدى إلى فرض نظام أحادي القطبية "والذي أصطلح عليه بالأمركة" وهيمنته على العالم حاملا لواء مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق كما تبنى اليات العولمة، بالاعتماد على التحالفات والتكتلات ودور المؤسسات المالية والتجارية الدولية من أجل ترسيخه. أما فيما يخص الجانب السياسي فاعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيات تتماشى والوضع الدولي خدمة لمصالحها الحيوية كالسعي لتامين مصادر النفط لتقوية اقتصادها "مثل التدخلات الخارجية في العراق وليبيا"، وكذا الحد من امتلاك وانتشار السلاح النووي "كفرض الحصار على ايران ومتابعة برنامجها النووي باعتباره تهديد لأمن إسرائيل في منطقة الشرق الاوسط"، وأيضا في خلق تكتلات اقتصادية وتقديم المساعدات المالية لكسب التأييد على المستوى الدولي "كالتحالف الدولي لمواجهة الارهاب 2001".

إنعكست أوضاع المسرح الدولي على الأنظمة السياسية منها النظام السياسي الجزائري الذي ساير الأوضاع بإجراء إصلاحات سياسية للتكيف مع الأوضاع الداخلية والخارجية فعملية التحول الديمقراطي سوآءا كانت حتمية بفعل الظروف الخارجية "تغير بنية وهيكل النظام الدولي" أو بفعل عوامل داخلية "تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية دفعت المجتمع الجزائري لتنظيم إحتجاجات لرفض الأوضاع القائمة وكنتيجة أدت للإنفتاح السياسي والديمقراطي. وعليه فإن التحول في الجزائر كان وليد ظروف متشابكة ومعقدة إلا أن هدفها كان مشترك ألا وهو تغيير بنية ومؤسسات النظام السياسي الجزائري بتبني التعددية السياسية. إن موجة التحول الديمقراطي والإقتصادي في الجزائر بدأت منذ الإستفتاء على دستور 1989/02/23 الذي أقر في شقه السياسي على التعددية الحزبية و إرساء أسس الديمقراطية وفي شقه الإقتصادي التخلي عن النظام الإشتراكي وتبني إقتصاد السوق. نتج عن هذه

الإصلاحات الجذرية شروع في أول إنتخابات تعددية في الجزائر غير أن إيقاف مسار الإنتخاب المحلية والتشريعية أدخلت المجتمع الجزائري في صراعات نتج عنها حالة لاأمنولاإستقرار للأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية وسميت تلك الفترة بالعشرية السوداء حيث فرضت على الدولة عزلة دولية ومعاناة داخلية الى أن توصلت الجزائر لاستراتيجية وفق مقاربة أمنية لمحاربة ما سمي آنذاك بمكافحة الإرهاب، إستطاعت الجزائر بفضل الجهود المبذولة وتعاون مختلف القوى والأطراف السياسية صياغة إستراتيجيات واضحة المعالم وفق مقاربة سياسية للخروج من المأزق الأمني كإقرار تعديلات دستورية لاحتواء الازمات الداخلية كالتعديل الدستوري 1996 والمساهم في تنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة سنة 1998 بهدف إسترجاع شرعية النظام السياسي.

بعد خروج الجزائر من عزلتها الدولية وإستقرار أمنها الداخلي بادرت لتبني إستراتيجيات إقتصادية أدت لتحسين مؤشراتها الإقتصادية حيث تمكنت من القضاء على مديونيتها الخارجية سنة 2006 وذلك بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية بفضل الفوائض المالية التي بلغت 200 مليار دولار أمريكي، كما تم تعزيز إحتياطي صرفها الخارجي. واقعيا فإن تحسن المؤشرات الإقتصادية لم يتحقق نتيجة للإستراتيجيات الإقتصادية المطبقة ولكن نتيجة لإرتفاع أسعار المحروقات وهذا لإنالإقتصاد الوطني ريعي يتعلق بتقلبات أسعار النفط ما يفسر إنعكاس الأزمات الإقتصادية الدولية على الإقتصاد الوطني كتأثير الأزمة النفطية 1986 وأزمة 2014.

ومن الأهمية بمكان القول مايليلم تتمكن الجزائر من بناء وتطوير إقتصادها بكل قطاعاته بالرغم ما توفر لها من إحتياطات بالعملة الصعبة نتيجة لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، ففي الوقت الذي كان فيه الإقتصاد الجزائري كورشة عمل تمت تلبية إحتياجات هذه المشاريع من الإستيراد وليس من خلال إنشاء مؤسسات إنتاجية تحل منتجاتها محل الواردات، فازدادت الواردات الى أن بلغت 60 مليار دولار أمريكي سنة 2019 مما أدى لبقاء الإقتصاد الجزائري في حالته الأولى ميزته الهشاشة الإقتصادية، وعليه فانه يمكن القول أنه لم يتم إستغلال الفوائض المالية التي بلغت 200 مليار دولار أمريكي في بناء وتطوير الإقتصادي الجزائري.

إن الفترة الممتدة من 2019/1999 تميزت بأربع تعديلات دستورية وتحسن النمو الإقتصادي وتوظيف صانع القرار لعلاقاته الشخصية، حيث إحتضنت وشاركت الجزائر في محافل إقليمية ودولية وتمكنت من حل بعض النزاعات الإقليمية والدفاع عن القضية الفلسطينية، وفيما يخص الجانب الإقتصادي إنضمت للتكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار"الشراكة الأورومتوسطية، الإنضمام للإتحاد الإفريقي وإتحاد المغرب العربي" كما سعت للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإقامة منطقة تبادل حر. تدهورت الأوضاع الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي بإسقاط

الأنظمة السياسية العربية والسعي لإقامة أنظمة ديمقراطية إلا أن أوضاعها غير مستقرة، فإنعدام الأمن والإستقرار جعل الجزائر تعاني من تداعيات اللا أمن واللاإستقرار بفعل إنكشافها الحدودي على مناطق الصراع الداخلي "القضية الليبية، أزمة الساحل الإفريقي، أزمة الحدود المغربية الصحراوية" وتسعى الجزائر لتحقيق الأمن في المنطقة العربية تجنبا للتدخل الأجنبي في المنطقة كتهديد لأمنها.

عرفت الجزائر حراك شعبي أو إحتجاجات سلمية بعد ترشح الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة بسبب تدهور وضعه الصحي وتركزت المطالب على التغيير الجذري لمؤسسات النظام السياسي ومحاربة الفساد والبيروقراطية، نجح الحراك بعد ممارسة الضغط الوصول لأهدافه كإجراء إنتخابات رئاسية 2019/12/12 وأسفرت عن فوز الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" ويراهن على بناء الجمهورية الثالثة الجديدة بالتركيز على التعديل الدستوري 2020 وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية 2021/06/12 لضمان التداول السلمي على السلطة ومنح الكفاءات الفرصة لتحقيق التغيير السياسي، اعتمادا على تحليل موضوعنا فان النظام السياسي في الجزائر نظام في طريق النمو الديمقراطي اما في الجانب الاقتصادي فيرفع الرهان علبناء إقتصاد قوي بهدف تحسين الأوضاع الداخلية وسهولة إندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي.

تميزت سنة 2019 بأزمة صحية عالمية "جائحة كوفيد 19" كان لها تداعيات على النظام العالمي وإعتبرت أخطر أزمة عالمية بسبب سرعة تفشي الفيروس ونسبة الوفيات، إن تداعيات الأزمة الصحية أثرت على الإقتصاد العالمي وأدت إلى تعطيل حركة نموه ما جعله يتكبد خسائر مادية إنعكست على كل إقتصاديات دول العالم.

وعليه يتوقع المختصون أن فترة ما بعد الجائحة ستشهد حدوث تغيير في بنية وهيكل النظام السياسي العالمي وترتيب بنى القوى الدولية بالتخلي عن النظام أحادي القطبية وتبني نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب وإسترجاع الدولة القومية لمكانتها العالمية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية نتيجة فشل وعجز المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية والفواعل اللادولاتية التنبؤ بالجائحة هذا من جهة ومن جهة أخرى ما شهده العالم من صراعات علنية وخفية جعلتها جائحة كورنا تطفوا على الساحة الدولية. وأهم صراع هو القائم بين أمريكا والقوى الصاعدة "روسيا والصين".

أما فيما يتعلق بخصوص الوضع في الجزائر، فلترسيخ الديمقراطية يتطلب إجراء قطيعة مع بعض الممارسات السياسية التي تمس اللعبة السياسية ووضوح التصورات وإجراءات التنفيذ لصانع القرار مع مراعاة تحولات البيئة

الاقليمية والدولية. أما فيما يخص الجانب الإقتصادي يظل الإقتصاد الجزائري يعاني كونه إقتصاد يعتمد على قطاع واحد ما يدفع بضرورة رفع التحدي لتحقيق تنويع الإقتصاد وإندماجه في الإقتصاد العالمي، من خلال الإستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المالية والبشرية والإستعانة بالخبراء في وضع إستراتيجيات واضحة المعالم لبناء إقتصاد قوي.

لا يختلف إثنان في وجود علاقة متبادلة وإرتباط وثيق بين السياسة والإقتصاد لأن عدم إستقرار الأوضاع السياسية والأمنية ومختلف التهديدات يؤثر في الإقتصاد كما أن الأزمات الإقتصادية تهدد السياسات الحكومية للدول ومنه يمكن القول بإمكانية تفسير العامل الإقتصادي للتحولات السياسية الدولية والوطنية إلى جانب عوامل أخرى. لذا يجب على الدولة الجزائرية بناء إقتصاد قوي أساسه تحقيق أمن غذائي وتنويع مصادر الإقتصاد، كما أن بناء مؤسسات سياسية بمعايير الحكم الراشد أساسها الشفافية وسيادة القانون على أسس دستورية وقانونية تساهم في إرساء قواعد متينة للدولة الجزائرية.

بعد طرحنا لموضوع دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

1- في كل الدراسات العلمية الأكاديمية تصادفنا مفاهيم ومصطلحات جديدة تواكب التطورات التي يشهدها العالم ومنه تبدو بعض الصعوبات في تحديد بعض المفاهيم. وكما هو في بحثنا هذا وجدنا بأن هناك صعوبة في تحديد مفهوم إجرائي وتعريف جامع للتحول السياسي، ولذا فان تعدد التعاريف دليل على ان كل باحث يتناول المفهوم من جانب معين حسب ما تقتضيه دراسته العلمية ومجاله الأكاديمي.

2- ساهم إنهيار الاتحاد السوفياتي في تغيير بنية النسق الدولي وتشكيل بوادر نسق دولي أحادي القطبية، وعرفت المرحلة بفترة ما بعد الحرب الباردة وتميزت بهيمنة النموذج الأمريكي دوليا "أمركة العالم" بتغيير المنظومة القيمية والمفاهيمية بتكريس العولمة والياتها، بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل، تعدد الفواعل اللادولاتية على المسرح الدولي، تغيير عوامل قوة الدولة بتراجع العامل العسكري والجغرافي لصالح العامل الاقتصادي والحضاري والتطور التكنولوجي، خلق بؤر توتر عالمية كالنزاعات الاثنية والعرقية.

3- شهد تطور هيكل علاقات القوة والتنافس الدولي تداخل للقضايا الاقتصادية والسياسية بسبب التطور التكنولوجي على مستوى التفاعلات الدولية، وعليه فان تطور الاقتصاد العالمي كرونولوجيا مر عبر مراحل متعددة من الاقتصاد التقليدي المعتمد على الجهد الخاص والاستغلال الذاتي بأدوات تقليدية إلى اقتصاد متطور يواكب التطورات الاقتصادية الدولية، خاصة بعد هيمنة الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي دوليا بمساهمة اليات متعددة كدور

العولمة في تكريس نظام اقتصاد السوق والترويج لمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون ما نتج عنه تكييف لدور المؤسسات المالية الدولية لدعم النظام أحادي القطبية وفقا لمبدأ المشروطية السياسية وتأثير الثورة الرقمية كبروز الاقتصاد المعرفي دوليا.

4- تتضمن العولمة دلالات استراتيجية لمواكبتها التطورات العالمية ماجعلها تؤثر في مجالات مختلفة دوليا، وازدادت اثارها وتجلياتها كأسلوب للهيمنة والاستعمار الجديد وتهديد لمستقبل وسيادة الدول خاصة بعد حرب الخليج الثانية. ضمن التحولات الاقتصادية تكيفت ادوار المنظمات والمؤسسات المالية الدولية وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات لتكريس مبادئ النظام الديمقراطي واليات السوق وفقا لاستراتيجية المشروطية السياسية حيث اكتمل ثالوث الاقتصاد العالمي ليعزز مصالح أمريكا وحلفائها.

5- إستطاعت أحداث 2001 تغيير الاهمية الجيوبوليتيكية لعدة مناطق عالمية بالتركيز على البعد الامني بالدرجة الاولى حيث شكل الارهاب هاجس وخطر جديد لتحقيق أمن الدول واستقرارها ما استدعي صياغة استراتيجيات لاحتوائه ومواجهته.

6- إن عملية التحول السياسي تتميز بالصعوبة والتعقيد والخضوع لعوامل داخلية وخارجية في مسار التحول خاصة في الفترة الانتقالية بهدف الوصول لترسيخ الديمقراطية.

7- أثرت البيئة الدولية على النظام السياسي الجزائري بتضافر الاوضاع الداخلية والخارجية ولمواكبة مختلف التطورات قام صانع القرار الجزائري بإقرار اصلاحات جذرية سياسية ودستورية باعتماد التعددية الحزبية سياسيا والتوجه لاقتصاد السوق، إلا أن هذه الإصلاحات أدت لمأزق أمني وفقدان الشرعية السياسية بعد ايقاف المسار الانتخابي تكبد خلالها المجتمع الجزائري خسائر جسيمة "بشرية، مادية ومعنوية" والمعاناة من عزلة دولية.

8- استطاع النظام الجزائري بفضل تكاثف الجهود تحقيق الامن والاستقرار الداخلي وتمكن من ربط الحرب الاهلية بظاهرة الارهاب وفوضوية المجتمع الدولي، استمر النظام الجزائري في تطبيق الاصلاحات السياسية على المستوى الجزئي والكلي.

9- تعددت الاستراتيجيات الاقتصادية الجزائرية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني غير أن تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية يرتبط بتقلبات أسعار النفط وليس بالإستراتجيات المبرمجة، يبقى الرهان في الجزائر لتحقيق اقتصاد مستدام اللجوء لتنويع اقتصادها خارج مجال المحروقات.

10- شكلت الازمة الصحية العالمية "كوفيد 19" كنظام صحي معقد تحديا للنظام المحلي والدولي حيث اثبتت عجز وضعف الانظمة السياسية لاحتواء الازمات ما دفعها إلى التعاون والتنسيق بتبادل المعلومات وتجاوز

الخلافات لمواجهة الازمة. كما بينت الازمة ضعف مراكز البحث الأمريكية في القدرة على التنبؤ بالازمات وفتح المجال لتعزيز دور القوى الصاعدة على المسرح الدولي إثر رقمنة الازمة الصحية.

11- إمكانية تغيير هيكل النسق الدولي فترة ما بعد جائحة كورنا لنسق دولي ثنائي القطبية بين أمريكا والصين كقوتين متنافستين عالميا اونسق متعدد الاقطاب بقيادة أمريكا والقوى الصاعدة "الصين وروسيا" والاتحاد الاوربي، غير ان الواقع يرجح تراجع القوة الامريكية لصالح القوة الصينية لاستراتجياتها ونفوذها في مناطق العالم.

12- تراهن الجزائر على بناء دولة جديدة بمؤسسات سياسية شرعية واقتصاد مستدام وترفع التحدي لتنويع اقتصادها وتشجيع الإنتاج والإستثمار خارج مجال المحروقات وكذا الحفاظ على خصوصية المجتمع ولن يتأتى ذلك إلا بنشر الوعي وفعالية المجتمع المدني لدعم الديمقراطية التشاركية وضمان إستقلالية المعارضة السياسية كمؤشرات للأنظمة الديمقراطية.

قائمة المصادر

والمراجع

القران الكريم

- القران الكريم، سورة الرعد، الآية:11.
- القران الكريم، سورة البقرة، الآية: 220.
- القران الكريم، سورة ال عمران، الاية:19.

أولا– الكتب

1- إبراهيم أيوب سميرة ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمال دراسة تحليلية تقييمية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.

2- إبراهيم حسن توفيق، النظم السياسية العربية، بيروت، مركز الدراسات للوحدة العربية،2001.

3- ابراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 1995.

4- إبراهيم محمد عباس ، السياحة والموروث الحضاري دراسة في انثروبولوجيا السياحة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع، النشر والتوزيع، 2013.

5- أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.

6- أبو شنب جمال محمد، نظريات الاتصال والإعلام "المفاهيم، المداخل النظرية والقضايا"، الازرايطة، دار المعرفة الجامعة، 2009.

7- ابو عامود محمد سعد ، الراي العام والتحول الديمقراطي، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010.

8- أبو لبدة نظمي، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، الأردن، دار الكندي، 2001.

9- الاحمد عدنان سليمان و المجالي عدنان، قضايا معاصرة، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 20058.

10- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

11- أمجد جهاد عبد الله، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2011.

12- اوصديق فوزي، النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط:02، 2008.

13- البار أمين ، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

14- باسماعيل عبد الكريم، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق من بوش إلى بوش "المحددات والانعكاسات"، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.

15- بالحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، الأردن، دار النشر والتوزيع، 2012.

16- بايرلي مظهر، إدخار الموارد وتقانات النفط والغاز من اجل اسواق الطاقة المستقبلية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2011

17- البرصان احمد سليم، علم السياسة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.

18- برقوق جمال الدين و يوسف مصطفى ، الاقتصاد الدولي، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

19- برهم هادي محمد، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 2010/1991، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2015.

20- البكاري محمود غالب سعيد علي، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2014.

21- بلغيث عبد الله، الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر "دراسة في النظام والسلوك الانتخابي"، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2017 .

22- بلقيس احمد منصور، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى، مصر، مكتبة مدبولي، 2004.

23- بلوم ويليام ، الدولة المارقة "دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم"، تر: السيد كمال، د.ذ.بلد النشر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 2002.

24- بليح مخلص رمضان، المجتمع المدني والحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2017.

25- بن اشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1980/1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

26- بن تاج لحمر عباس ،تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "الواقع والمعوقات"، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2015.

27- بن عبيد فريد، مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية دراسة حالة "الجزائر، الأردن ومصر"، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

28- بن علال سهام واخرون، تداعيات ثورات الربيع العربي على الامن الانساني في المنطقة العربية "نماذج مختارة"، الاردن، دار الايام للنشر والتوزيع، 2020.

29- بنشنون سليمان، الأزمة الجزائرية "جذورها وإبعادها"، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

30- بهلول محمد بلقاسم حسن، الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1984.

31- بوالشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج:2، ط:2، 2013.

32- بوجلال عمر طيب، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الاصلاحات السياسية، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2016.

33- بوعتروس عبد الحق، الإنعكاساتالإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في البلدان العربية "حالة الجزائر"، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع:11، 2008.

34- بوكبوس سعدون ، الإقتصاد الجزائري "محاولتان من اجل التنمية 1962- 2005-1990/1989 ، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012.

35- بوكرا إدريس، نظام إنتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

36- البياتي شكرولي أميرة و داود اللامي غسان قاسم ، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال "الاستخدامات والتطبيقات"،عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010.

37- التبر عامر سميرة ، الحرب الوقائية والسياسة الامريكية في الشرق الاوسط، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع،2015.

38- جابر فهمي عمران، إنعكاسات اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الشركات متعددة الجنسيات، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة، 2017.

39- الجابري محمد عابد ، الديمقراطية وحقوق الانسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

40- جالبريت جون كينث، تاريخ الفكر الاقتصادي، تر: أحمد فؤاد بلبع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.

41- جامع فائز عمر محمد و حامد إبراهيم محمد أدم ،العنف السياسي في إفريقيا نموذج السودان مايو 1969 " أحداث الاثنين أغسطس 2005"، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، 2010.

42- الجحني بن فايز علي، الارهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2001.

43- جرادات مهدي، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، الاردن، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2006.

44- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

45- حاروش نور الدين ، رؤساء الجزائر، الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

46- حزمة ثامر وأشتي فارس وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي "مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، الأردن وسوريا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، 2014.

47- حسين حيدر علي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

48- حسين خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.

49- الحشماوي حسام كصاي، التحول الديمقراطي في الوطن العربي "عقبات المفرطة وسياقات الانتقال"، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2017.

50- الحفيان نورة وادمين سلطانة، ازمة كورنا والنظام الدولي "الانعكاسات والسيناريوهات"، دراسات سياسية، تركيا، المعهد المصري للدراسات، 2020.

51- حلاوة جمال و صالح علي، مدخل إلى علم التنمية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

52- حلاوة هاني، الإنماء الإقتصادي والسياسي في الوطن العربي، عمان، دار مجد للنشر والتوزيع،2015.

53- الحمدان قحطان أحمد، المدخل الى علم السياسة، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

54- خالد جميل محمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الاردن، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

55- خبازي فاطمة الزهراء ، النظام النقدي الدولي "المنافسة اورو- دولار"، عمان، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، 2013.

56- خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

57- الدجاني محمد سليمان و الدجاني منذر سليمان، منهجية البحث في العلوم السياسية، عمان، دار الزهران للنشر والتوزيع، 2008.

58- الدناني ردمان عبد الملك، تطوير تكنولوجيا الاتصال وعولمة المعلومات، د.ذكربلد النشر، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

59- دورتي جيمس و بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

60- رانكان جان ماري، علم السياسة، تر: صاصيلا محمد عرب، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.

61- الربيع فايز، الديمقراطية بن التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.

62- الربيعي نصار،دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية ، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

63- رجب محمد علي، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الاوسط الجديد "تحليل تاريخي، سياسي واقليمي"، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2015.

64- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة "الفتنة الاهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارينغي"، لبنان، ع:07، 2008.

65- رقايقية فاطمة الزهراء، قضايا اقتصادية معاصرة، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.

66- الركيبات كايد كريم، الفساد الاداري والمالي "مفهومه أثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته"، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014.

67- زاقود عبد السلام جمعة، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، د.ذكر سنة النشر.

68- الزبيدي حسن، مستقبل العراق ودول الربيع العربي في ظل تحديات التغيير، عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، 2015.

69- زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2013.

70- زكي محمد فاضل، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، بغداد، مطبعة شطيف، 1995.

71- زلوم عبد الحي، أزمة نظام "الرأسمالية والعولمة في مأزق"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.

72- زواوية احلام، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

73- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ج:2، 2005.

74- السريتي أحمد السيد محمد، التجارة الخارجية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.

75- السعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "معوقات الانضمام وافاقه"، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

76- سعدون مصطفى سمير و عبد الله ناصر بلال واخرون، الطاقة البديلة مصادرها واستخداماتها، الاردن، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، 2011.

77- سعدي عبد الله إيناس، الحرب الباردة "تاريخ العلاقات الأمريكية الروسية"، الأردن، أمواج للنشر والتوزيع، 2015.

78- سلامة مصطفى، منظمة التجارة العالمية "النظام الدول للتجارة الدولية"، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006.

79- سلطان جمال مصطفى عبد الله، الإستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000.

80- سي ألن روبرت ، التاريخ الاقتصادي العالمي، تر: محمد سعد طنطاوي، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

81- سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

82- السيد يسين، العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2002.

83- الشاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، لبنان، دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.

84- شاهين محمد عبد الله، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

85- شبل بدر الدين ،الحريات السياسية في الجزائر "دراسة في تطور النصوص التشريعية والممارسة العلمية"، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2016.

86- شكاكطة عبد الكريم، الاهمية الاستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية "دراسة حالة الاوبك 1973، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2018.

87- شلبي أمين ، أمريكا والعالم، القاهرة، علاء للكتب والنشر والتوزيع، 2005.

88- شلبي سعد شاكر، ظاهرة العولمة وأثرها في بيئة الأمن القومي العربي، الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017.

89- الشويبري يوسف، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي "اليات الانتقال"، في: علي خليفة الكواري، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط:2.، 2005.

90- صالح بلحاج، التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة (جامعة الجزائر 03: ع: 01، 2011)، في إصلاح الدولة: مكانة التجربة الجزائرية من التجارب الأجنبية، الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش EPA.

91- صالح قادر أحمد حسن ، ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيرها على أسواق المال العالمية، الأردن، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2013.

92- الصواني يوسف محمد جمعة، ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

93- طاشمة بومدين وناجي عبد النور ، أصول منهجية البحث في علم السياسة "طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي"، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2014.

94- طاشمة بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية "دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقتراب"، ردمك،كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011.

95- طاشمة بومدين، مدخل إلى علم السياسة، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2013.

96- الطاهر باقي نصر الدين، النخبة السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2017.

97- الطراونة مصلح و لعبيدي مامين ليلى ، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.

98- الطويل زكي يونس رواء، الاثار السياسية والاقتصادية للمياه، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

99- عارف محمد نصر، ابستمولوجيا السياسة المقارنة "النموذج المعرفي، النظرية والمنهج"، لبنان، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

100- عامر التبر سميرة، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "لبنان نموذجا"، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.

101- عباس زهير سعد و العزي سويم، ظاهرة العولمة وتأثيراتها في الثقافة العربية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2014.

102- عباس طارق محمود ،مجتمع المعلومات الرقمي، القاهرة، المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع، 2004.

103- عبد الحميد عبد المطلب، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2014.

104- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2015.

105- عبد الحي وليد، الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الامريكية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

106- عبد الرحمن اسامة، العلاقات العربية الامريكية حتى الربيع العربي، الجيزة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2012.

107- عبد الرضا جعفر نبيل، اقتصاد النفط، بيروت، دار احياء التراث العربي، 2011.

108- عبد السلام رضا ، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط2، 2010.

109- عبد السلام محمد زينب، الشركات متعددة الجنسيات ومعاير السيادة للدول وفق القانون الدولي، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014.

110- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2012.

111- عبد الكريم وجيه احمد، القطب القادم "الصراع الصيني الأمريكي"، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2016.

112- عبد الله ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

113- عبد الله محمد عيسى و إبراهيم موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 1998.

114- عبد الوهاب محمد رفعت ، النظم السياسية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006.

115- العبود نضال فواز، الانتخابات الرئاسية الامريكية الابعاد التاريخية والسياسية والدستورية، لبنان، مركز الوحدة العربية، 2017.

116- عثمان سعد محمد، العولمة السياسية بين الفكر الإسلامي والغربي من المنظور التاريخي، الإسكندرية، مؤسسات شباب الجامعة، 2007.

117- العقابي علي عودة، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول ، النشأة، التاريخ والنظريات، بغداد، د.ذكرمؤسسة النشر، 2010.

118- علاي ستار جبار و الغيثاوي ياسين محمد حمد، الإصلاح السياسي في البلدان العربية دراسة في مشاريع الخارج والداخل، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014.

119- العلوي سعيد بن سعيد وولد أباه السيد، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العرب،لبنان، دار الفكر المعاصر، 2006.

120- علي رجب محمد، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد "تحليل تاريخي، سياسي، إقليمي"، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2015.

121- علي رعد عبد الجليل، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ليبيا، الجامعة المفتوحة، 2002.

122- العلي علي زياد، منطق القوة الاستراتيجي في العلوم السياسية، عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، 2016.

123- علي قاسم عبد الحي ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه حماس، القاهرة، كتبة مدبولي، 2009.

124- عمار عربي عبد الحليم، العولمة الاقتصادية، سوريا، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013.

125- عمارة هاني، الطاقة وعصر القوة، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.

126- عمر حمزاوي، بين الشعار والحقيقة خطابات وبرامج الاصلاح في عالم متغير، في اميرة محمد عبد العليم، سياسات الاصلاح في عهد بوتفليقة بين تحقيق الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004.

127- عمر مصطفى محمد، الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2014.

128- عميمور محي الدين ، الجزائر "الحلم والكابوس محاولة لفهم المأساة الجزائرية"، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،ط:02، 2003.

129- عياد محمد سمير ، العلاقات الاوربية المغاربية، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017.

130- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الامين للنشر والتوزيع، 1999.

131- عيدان العادلي عادل مجيد وحسن عباس حسين وليد، الإقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.

132- غسان محمد مدحت، الشرعية الدولية والشفافية في ظل النظام الدولي الراهن، الاردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2018.

133- غسان محمد مدحت، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.

134- غوشيه مارسيل، الدين في الديمقراطية، تر: محسن شفيق، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

135- الفارس عبد الرزاق فارس، الأزمة المالية العالمية "الأسباب والتداعيات والحلول"، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.

136- فتحي العلي علي زياد عبد الله ، القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد "تداعياتها وآفاقها المستقبلية، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015.

137- الفتلاوي سهيل حسن ، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

138- الفلاحي حسين علي، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013.

139- قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي "الآليات والسياسات"، الجزائر، دار هومة، 2002.

140- القحطان محمد حمد، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.

141- قدي عبد المجيد، الإقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والإرتهان للنفط، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

142- قربان ملحم ، قضايا الفكر السياسي "القوة"، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983.

143- قوي بوحنية و بن ناصر بوطيب واخرون، المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.

144- قوي بوحنية وأخرون، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

145- قوي بوحنية، السياسات العمومية في الجزائر بين الإصلاح والاحتجاجات، في بوحنية قوي وعصام بن الشيخ واخرون، الانتخابات الرئاسية الجزائرية أفريل 2014، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

146- الكافي مصطفى يوسف، الإعلام التفاعلي، عمان،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

147- كريانين مورد خاي، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، تر: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطبة، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2007.

148- الكفري مصطفى العبد الله، الازمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.

149- كيسنجر هنري، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، تر: فاضل جنكر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2014.

150- لحرش عبد الرحمن، المجتمع الدولي "التطور والأشخاص"، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

151- ليله علي، تفاعل الحضارات بين امكانيات الالتقاء واحتمالات الصراع، القاهرة، دار شركة الحرير للطباعة، 2006.

152- ماي جوزيف، مفارقة القوة الامريكية، تر: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان، 2003.

153- المجالي عصام نايل، تأثير التسلح الإيراني على الامن الخليجي، الاردن، دار الحامد للنشر، 2012.

154- المجذوب اسامة ، العولمة الاقليمية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000.

155- محفوظ محمد، العولمة وتحولات العالم "إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات"، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2003.

156- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية "صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي"، بيروت، دار الجيل، 2004.

157- محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدولي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006.

158- محمد عبد العليم أميرة، سياسات الإصلاح في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بين تحقيق الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي في عمر حمزاوي، بين الشعار والحقيقة: خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ع: 34، ج:01، 2004.

159- محمد فهمي عبد القادر، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

160- المحمداوي عبود علي، الإشكالية السياسية للحداثة، الرباط، دار الامان، 2011.

161- المخادمي رزيق عبد القادر، مشروع الشرق الأوسط الكبير، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2005..

162- المخادمي عبد القادر رزيق، النظام العالمي الجديد، الثابت... والمتغير، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2006.

163- المديني توفيق، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دمشق، منشورات إتحاد الكتّاب العرب،2006.

164- المراشدة يوسف، العولمة وأثرها على العالم العربي "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، عمان، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008.

165- مرسي حسام، مدخل الى علم السياسة، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2012.

166- المزاهرة منال هلال، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014.

167- المشاقبة أمين و العيسى شملان، الإصلاح السياسي في دول الخليج، في أمين المشاقبة واخرون، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات الدول النامية، 2006.

168- المشاقبة أمين و علوي المعتصم بالله، الإصلاح السياسي والحكم الراشد "إطار نظري"، عمان، مطبعة السفير، 2010.

169- مصباح زايد عبد الله، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا، دار الرواد، 2002.

170- مصباح عامر، العولمة الأمنية والتحليل الكوني في العلاقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2014.

171- مصطفى محمد عمر، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2014.

172- معرّاف إسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...و حديث عن الشرعية الدولية، الجزائر، دار هومة، 2010.

173- المعيني خالد ، الحافات الجديدة التكنولوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية، سوريا، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

174- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الامريكية، لينان، دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة،2006.

175- منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

176- الموند ايه جابريل وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية"، تر: هشام عبد الله، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1989.

177- موهوب الطاهر علي ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، كفر الشيخ، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2010.

178- موهوب الطاهر علي، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، كفر الشيخ، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2010.

179- مياسي اكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

180- ناجي عبد النور، الاصلاح السياسي كألية لتحقيق السلام بين الدول الإفريقية، في بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

181- الناصر عبد الواحد، المتغيرات الدولية الكبرى " المتغيرات السياسية الدولية في بدايات القرن الحادي والعشرين"، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، 2004.

182- نبيه عبد الحميد نسرين، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، دار المكتب الجامعي الحديث، 2012.

183- النسور بلال علي، العولمة وأثرها على الدول العربية، عمان، دار جليس الزمان، 2014.

184- هدام انور نصر الدين، المصالحة الوطنية في الجزائر "خطوة حضارية نحو حل ازمة اختيار السلطة السياسية"، جنيف، معهد الهوقار، 2007.

185- هنتغتونصامؤيل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، مصر، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 1993.

186- هوادف عبد الله، مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي، قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2020.

187- هولستي أول و روزينو جيمس، إنقسام القيادات: معتقدات السياسة الخارجية الامريكية لدى القادة الأمريكيين 1976/ 1984 في تشارلز كيجلي ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الامريكية ومصادرها الداخلية "رؤى وشواهد، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2004.

188- وادي حمود جليل، القوة الثالثة الإدارة الإعلامية للأزمات العربية، عمان، دار البداية ناشرون، 2017.

189- والي حزام خميس، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية: مع الاشارة الى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه "44"، 2003.

190- وليد سالم محمد، النظم السياسية العربية "اشكاليات السياسات والحكم"، الاردن، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

191- الياس طلحة، الاعلام الامني في الجزائر "دراسة ميدانية وتحليلية"، عمان، دار الايام للنشر والتوزيع، 2017.

192- يوسف حسن يوسف، مدارس النظم السياسية الجديدة، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

193- يونيكو كيم، الغاز الصخري: الوضع الحالي والتوقعات من الوقود الاحفوري غير التقليدي "هل هو الثروة الهيدروكربونية المقبلة"، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

ثانيا- الموسوعات

1- ايفانز غراهام و نونيهام جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، د. ذكر بلد النشر، مركز الخليج للأبحاث، 2007.

2- جاد الرب حسام الدين، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011.

3- زيتون وضاح، المعجم السياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.

4- صبري اسماعيل و ربيع محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية، الكويت،جامعة الكويت، 1994.

5- طشطوش هايل عبد المولى، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

6- مفرج اسعد ، موسوعة عالم السياسة، بيروت، دار النشر والتوزيع نويلس، ج:15، 2006.

7- المنهل سهيل ادريس، قاموس فرنسي عربي، بيروت، دار الآداب، ط:19.

ثالثا: الدراسات غير منشورة

أ- الأطروحات

1- بختي نفيسة، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام، 2016/2015.

2- بديار احمد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته على التكامل العربي "حالة التكامل المغاربي"، شهادة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد، 2016/2015.

3- بكريتي بومدين، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014/1970 دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2018/2017.

4- بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية "دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 2008/1988"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009/2008.

5- بلقيدوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة Niic على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسنطينة، جامعة قسنطينة 02، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص علوم التسيير،2013/2012.

6- بن بختي عبد الحكيم ، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في افريقيا "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، وهران، جامعة محمد بن احمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسة مقارنة، 2017/2016.

7- بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 2007/1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة دالي ابراهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، 2010.

8- بوجمعة بلال، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2013/2012.

9- بوطوبة محمد، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات دراسة حالة الو.م.أ 2008 والجزائر 2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالي، 2016/2015.

10- بوعشة اسمهان، جدوى استغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وامكانيات استخدامها في التبادلات التجارية الخارجية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية.

11- بوعشيبة عائشة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في افريقيا "دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2018/2017.

12- بولويز عبد الوافي، النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية وأثره على الاقتصاد العالمي "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2016/2015.

13- جلطي غالم، الحكم الرشيد واشكالية التنمية: مقاربة مؤسساتية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير، 2015/2014.

14- جيدور حاج بشير، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، شهادة دكتوراه غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص، تنظيمات سياسية وإدارية، 2017/2016.

15- حاج علي بدر الدين، جرائم الفساد واليات مكافحته في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة ابو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم الحقوق، تخصص: قانون خاص، 2016/2015.

16- حاج محمد فضيلة، التهديدات الامنية في الساحل الافريقي وتأثيرها على الامن الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، وهران، جامعة محمد بن احمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات اورومتوسطية، 2019/2018.

17- حاحة عبد العالي، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، 2013/2012.

18- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية،2006.

19- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر، 2006/2005.

20- رداوي مراد، مساهمة المجلس الدستوري الجزائري في حماية مبدا الفصل بين السلطات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، 2016/2015.

21- رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وافاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، 2010/2009.

22- رمضاني محمد، أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود وبنوك مالية،2011/ 2012.

23- الرميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة،الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، 2006/ 2007.

24- سحنون خالد، تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك "دراسة حالة: مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الفرنسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص بنوك مالية،2015/ 2016.

25- سليماني مباركة، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية،2016/2015.

26- شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، 2015/2014.

27- شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم "دراسة مقارنة لدول المغرب العربي 2014/1980 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، 2018/2017.

28- ضيف أحمد، تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لتفعيل إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية "حالة المؤسسة الجزائرية –مجمع اتصالات الجزائر- نموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص تسيير، 2013/2012.

29- عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر "دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص: ادارة وعمل، 2016/2015.

30- عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، 2017/2016.

31- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز اهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2005 .

32- كبيري فتيحة، فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع تنافسية المؤسسات "دراسة حالة القطاع البنكي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية، 2017/ 2018).

33- كريبش نبيل، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، 2008/2007.

34- مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر 1995/1989 "دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران: السانيا، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، 2013/2012.

35- مشتر فطيمة، تطوير القطاع السياحي ودوره في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، البويرة، جامعة محند اولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وبنوك، 2020/2019.

36- ملاح السعيد، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013.

ب- الملتقيات والندوات

1- شريط الأمين، بعض المظاهر القانونية لتأثير المحيط الدولي في عملية التحول الديمقراطي، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر المسار والأهداف"، جامعة الجزائر، جوان 2013.

2- الغول تمام، مسيرة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ورقة مقدمة لملتقى مستقبل تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية "الفرص والتحديات امام الدول العربية"، اليمن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

3- بن منصور عبد الله و جلطي غالم، الصادرات خارج المحروقات: الوجه الاخر لتنافسية واداء الاقتصاد الوطني المراهنة على اي قطاع؟، ورقة بحثية مقدمة لملتقى دولي "التنافسية وتنمية المبادلات الخارجية" بمستغانم، تلمسان، نشر ابن خلدون، ع:01، 2012.

4- معراج هواري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، ورقة مقدمةللندوة العالمية 26، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، ت.ن: 2007/08/25.

5- عاشور الصادق و حاجي فطيمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤي مستقبلية واعادة للدول النامية 03/02 ديسمبر 2019.

6- المحيشي اسماعيل عبد المجيد ، الدول العربية وتحديات منطقة التجارة العالمية من جولة الاورغواي 1986 إلى مؤتمر هونغ كونغ 2005، ورقة مقدمة لملتقى منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة "الانضمام، الإجراءات والمفاوضات"، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس 2008.

ت- التقارير

1- طلحة الوليد احمد، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤيا المستقبلية في الدول العربية، تقارير صندوق النقد العربي، الامارات العربية، 2020.

ث- المحاضرات

1- مماد صليحة، محاضرة في مقياس القيت على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، تلمسان، جامعة ابو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015.

رابعا- المجلات

1- احمد ناصوري، ازمة الشرعية السياسية، مجلة جامعة دمشق، دمشق، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:24، ع:2، 2002.

2- ادير رانية و غزازي عمر، الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2030، مجلة الابداع، م:09، ع:01، 2019.

3- ازروال يوسف، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الاسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة افاق علمية، م: 11، ع: 3، 2019.

4- باقي نصر الدين، التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر 2016/1996، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع:01، جوان 2016.

5- بدق رشيدة، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، برلين، المركز الديمقراطي العربي، م:1، ع: 4 2019.

6- بلعابد نجاة و صديقي خضرة، تحليل واقع الخدمات السياحية بالجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع: 24، 2015.

7- بلعربي علي، جهود الجزائر في تسوية ازمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية القانون، المانيا، المركز الديمقراطي العربي، م: 3، ع: 14، مارس2019.

8- بلقاسمي ياسين أمينة و زيان محمد، العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين "دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع:8، 2012.

9- بن سمينة عزيزة، الشراكة الاورجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ع:9، 2011.

10- بن صويلح امال، المخطط الوطني للتنمية الفلاحة اداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع:23، ج:01، 2018.

11- بن طيرش عطاء الله، دراسة امكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م:10، ع:2، 2017.

12- بوخاري امنة و بن حراث براهيمي حياة، جدلية مشروع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية دراسة تحليلية حول الاثار المحتملة عن الانضمام، مجلة الحكمة، الجزائر، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2018.

13- بودلال بشير، البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، م:5، ع:2، 2020.

14- بوريشة اعمر، العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الافريقية 2014/1999، مجلة الدراسات السياسية، الجزائر: ع: 02، 2006.

15- بوزرورة ليندة وقطاف سهيلة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في الجزائر في الفترة بين 2030/2015، مجلة دفاتر اقتصادية، م:10، ع:02، 2019.

16- بوعرفة عبد القادر، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية، وهران، ع: 07، 2019.

17- بوعموشة نعيم، فيروس كورنا "كوفيد 19" دراسة تحليلية، مجلة التمكين الاجتماعي، م2، ع:2، 2020.

18- بوقجان وسام و عقون شراف، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2019/2001 ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الجزائر، م: 02، افريل 2018.

19- بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورنا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، م:20، ع: خاص، 2020.

20- بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي "محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع:11، 2006.

21- بوهراوه عز الدين و عمراوي صلاح الدين ، النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع: 05، 2018.

22- تبينة راوية و بن الصغير عبد العظيم، تداعيات الازمة الليبية على الامن الجزائري، مجلة المفكر، ع:02، م:14، 2019.

23- تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، مجلة الباحث، ع:6، 2008.

24- التيجاني حامد عبد القادر، ازمة كورنا وانعكاساتها على العلوم السياسية والعلاقات الدولية من اسماء حسن ملكاوي واخرون، ازمة كورنا وانعكاساتها على العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، 2020.

25- جبار عبد الجبار و جزار مصطفى، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين التغيير القسري المحدود والتأسيس لأرضية مجتمعية داعمة، مجلة أبحاث، د.ذ.د.النشر، جوان 2016.

26- جلطي غالم وبن عيسى كمال الدين و مرابط سليمان، الثروة النفطية وواقع الاقتصاد الجزائري اي تطابق مع العلة الهولندية؟، مجلة الحكمة ،الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013.

27- حبال سهيلة و حاروش نور الدين، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة افاق علمية، م:11، ع:02، 2019.

28- حبيب كريمة و زقرير عادل، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وارساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في افاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الوادي، ع: 5، 2018.

29- حسين سنطوح، الحوار الجزائري الأطلسي: من أين والى أين؟، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع: 02، 2006.

30- حميدة رابح وساري نصر الدين، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والامن الغذائي المستدام بالجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، ع:05، 2018.

31- الحوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، ع: 11، 2012.

32- داودي الطيب، تقيم اعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، م: 03، ع: 01، 2016.

33- دبش اسماعيل، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ع: 08، جوان 2017.

34- دحماني الهوارية و دربال عبد القادر، اثار انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، ع:05، 2017.

35- رحمان امال، النفط والتنمية المستدامة، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة ورقلة، ع:4، 2008.

36- روشو عبد القادر، البعد لتنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر –دراسة في اطار المخطط الطاقوي 2030/2011، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، م:9، ع:3، 2018.

37- زويلف انعام، اثر اقتصاد المعرفة في نظام الابلاغ المالي "دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الاردنية"، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، ع:09.

38- زيتوني محمد، موقف دول الجوار العربي "ايران، تركيا والكيان الصهيوني من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011، مجلة الدراسات السياسية (الجزائر: ع: 06، 2016.

39- زيرار سمية و موساوي محمد، تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2017/2000، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، م: 18، ع:02 خاص،2020.

40- السالك مفتاح ،في خدمة السلام، مجلة الامل، د.ذ.ب.ن، دار الامل للنشر والتوزيع، 2005.

41- سرير عبد الله رابح، التغيير الاجتماعي وأسس الحداثة "مقاربة في المنطق الاستراتيجي الشامل"، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع:06، 2006.

42- سعد الله عمار، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الاوربية، مجلة العلوم الاقتصادية، م:17، ع:2، 2016.

43- سعود الطاهر، المصالحة الوطنية في الجزائر "التجربة والمكاسب"، مجلة سياسات عربية، د.ذ.بلد النشر، ع:34، 2018.

44- سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تامين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الغذائية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، م:01، ع:01، 2016.

45- صايج مصطفى، الجزائر والامن الاقليمي: التسوية الدبلوماسية لازمة مالي وانعكاساتها المستقبلية علة الامن الاقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ع: 02، جوان 2014.

46- طيفور فاروق ابو سراج الذهب، النظام السياسي الجزائري "دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، البرلماني والرئاسي، الفرص والبدائل"، مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع:02، جوان 2006.

47- عجيلة محمد واخرون، الحكم الراشد في الجزائر ما بين معضلة الفساد وحتمية التنمية المستدامة- قراءة قياسية تحليلية للفترة 2005/ 2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، ع:4، 2018.

48- العربي محمد، كيف نقرا التداعيات الجيو-اقتصادية للوباء كورنا على الشرق الاوسط، محمد بدر الدين زايد، تداعيات الجائحة: رؤية تحليلية ونقديةلتداعيات جائحة كورنا لعام 2020، مصر، مكتبة الاسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية،2020.

49- عطية ادريس و عطية عز الدين، الاستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوي "رؤية الانتقال الطاقوي 2030 نموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م:10، ع:1، جانفي 2021.

50- علاء عبد الحفيظ، التحول الديمقراطي في الدول النامية والسلام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مصر، مطابع الاهرام التجارية، المجلد: 45، ع:181، جوان 2010.

51- عمر حساني، انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربة البينية "التطورات، المشاكل والحلول"، مجلة المالية والاسواق، م: 06، ع:1، 2019.

52- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر: تحديات ورهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، مجلة معارف، ع:12، 2012.

53- عياد محمد سمير ، البيئة الخارجية كدافع للإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة الحكمة، الجزائر، ع: 63، 2013.

54- غبولي احمد و توايتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لاهم اثار جائحة كورنا "كوفيد 19" على الاقتصاد العالمي "الازمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، م: 20، عدد خاص، 2020.

55- غربي محمد وقلواز ابراهم، تداعيات تصاعد الازمة الليبية على الامن الاقليمي والامن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع:7، 2014.

56- فاضل امال، السلم المدني في الجزائر عبر الية المصالحة الوطنية، مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر، ع:6،2009.

57- قادة شهيدة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: اطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لأليات تنفيذه، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، كيوسانس، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2019.

58- قحام وهيبة و شرقوق سمير، الواقع الطاقوي في الجزائر بين الامكانيات والاستغلال، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، ع:05، 2016.

59- قريوة زينب وهماش لمين، رهانات تحصين الهوية في ظل غزو العولمة الثقافية: دراسة ميدانية وفق مقاربة سوسيوثقافية على عينة من الاساتذة الجامعيين، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، ع:6، 2016.

60- قصار الليل جلال و لقريعي هشام، التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها، مجلة الاقتصاد والقانون، الجزائر، ع: 02، جوان 2018.

61- قطوش رزق وبن لوكيل رمضان ، تقلبات اسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع: 17، 2017.

62- قلوح عبد الحكيم و بن ابراهيم الغالي، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمامول "دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016، مجلة الاقتصاديات المالية البنكة وادارة الاعمال، م:09،ع:01، 2020.

63- قوي بوحنية و خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة "قراءة في تطور الاطر القانونية والتشريعية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع:9، 2013.

64- كافية عيدوني و بن حجوبة حميد، الادارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها "واقع وافات"، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، ع:2، 2017.

65- كرامة مروة واخرون، تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورنا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري انموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، م:02، ع:02، 2020.

66- لحسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية افاق 2025: الاليات والبرامج، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ع:02، 2013.

67- لعبيدي الازهر و محرز مباركة، الرقابة الدستورية في الدول المغاربية في ظل الاصلاحات الدستورية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، ع:14، 2016.

68- محمد مأمون عبد الفتاح، منظمة التجارة العالمية والغات، اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية، مجلة عولمة الاقتصاد والإدارة العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997.

69- محمد مجدان، المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م: 07، ع:02، 2020.

70- محمدي طيب، الثورة واشكالية التحول الديمقراطي في مصر، مجلة القانون والعلوم السياسية، الجزائر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ع: 02، 2015.

71- محمدي طيب، الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر، مجلة القانون والعلوم السياسية، الجزائر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ع: 02، 2015.

72- مداحي عثمان، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الاشارة الى حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، م:5، ع:2، 2019.

73- مسعودي يونس، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، ع:0، 2014.

74- معوشي عماد، التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية في ظل انتشار فيروس كورنا المسبب لوباء كوفيد 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م: 12، ع: 01 ، ج: 01، 2021.

75- معوشي عماد، التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية في ظل انتشار فيروس كورنا المسبب في لوباء كوفيد 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م:12، ع:01 خاص، ج:01، 2021.

76- نزلي غنية، دور الادارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع:12، 2016.

خامسا- النصوص الدستورية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (ع:02، 13السنة: 25، 1988/01/13

2- دستور 1989/2/23 المنشور في الجريدة الرسمية بموجب المرسوم الرئاسي18-89 المؤرخ في 1989/2/28.

3- دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ ب1989/02/23 الصادر بالجريدة الرسمية، ع:09، بتاريخ 1989/03/01.

4- دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في 1989/2/23، الجريدة الرسمية، ع:09، بتاريخ 1989/03/01.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اعلان نتائج الانتخابات التشريعية 1991/12/26، الجريدة الرسمية، الجزائر، الامانة العامة للحكومة، ع:01، بتاريخ:1992/01/04.

6- دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في 2002/04/10، الجريدة الرسمية رقم 25، المؤرخة 2002/04/14.

7- المرسوم رقم 278/05، الجريدة الرسمية، ع:54، بتاريخ: 2005/08/07.

8- دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في 2008/11/16، الجريدة الرسمية رقم 63، المؤرخة 2008/11/15.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، الجريدة الرسمية، ع:50، بتاريخ: 28/ 08/ 2016.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 65، التعديل الدستوري 2016.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المشروع التمهيدي لتعديل الدستوري، 2020/09/05.

سادسا- الجرائد

1- بن عبد الرحمان سليم، "الوزير يعلن عن اجراء جديد لتنظيم التجارة الخارجية، جريدة الخبر ، 02/07/2019.

2- يوسفي سمية، التحقيق في مشاريع كونينياف وحداد وعولمي وطاحكوت، جريدة الخبر، ت.ن: 2019/05/09.

3- حفيظ صواليلي، اوربا سيطرة على الاسواق الجزائرية، جريدة الخبر، ع:5، 2020.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. أحمد إيمان، قراءات نظرية: عوامل التحول الديمقراطي "ج:2" (ت.ن: 2016/03/05، ت.د: 2018/08/12)

http:Ueipss-eg-org.

2. عبد العالي عبد القادر، التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي (سعيدة: جامعة الطاهر مولاي، ت.د: 2018/8/2، سا:21:00)

https://Revues.univ-ouargla.dz/index.php.

3. السقاف علوي عبد القادر، موسوعة الاديان ، الدرر السنية (ت.د: 2018/08/14، سا: 10:00).

Https://dorar.net/adyan/5

4- ابراهيم حسنين توفيق ، التحول الديمقراطي من منظور عربي ، مجلة الديمقراطية (ت.د: 2018/08/15، سا: 20:00).

w.w.w.Democracy.ahram.org.eg/ui/Fromt/Inner.Print.aspx, News=426.

5- وكالة الانباء الجزائرية، بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 2019/12/12 (ت.ن: 2019/12/16، ت.د: 2021/03/01)، سا: 12:00سا.

https://www.aps.dz.

6-بلعمري سميرة و مسلم محمد، بوتفليقة يترشح ويضبط اجندة العهدة الخامسة، جريدة الشروق،ت.ن: 2019/02/11، ت.د: 2020/02/01.

www.echorokonline.com.

7- لحياني عثمان، بوتفليقة يتجاهل مطالب الحراك ورسائل جديدة من أويحي والجيش، مجلة العربي الجديد، ت.ن:2019/13/18، ت.د: 2021/01/01.

Alaraby.co.uk.

8-بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 2019/12/12، وكالة الانباء الجزائرية، ت.د، 2021/01/01، سا: 10:00.

Adp.dz/or/algerie/81226-12-2019.

9- بورنان يونس،41% نسبة المشاركة النهائية في الانتخابات الرئاسية الجزائرية، العين الاخبارية، ت.ن: 2019/12/13، ت.د: 2020/01/13.

Al-ain.com/article/1576192803www.

10- وكالة الانباء الجزائرية، يوتيوب

Youtube.com/watch! V=A5dGek4EJto.

11- اتفاق الصخيرات، موسوعة ويكيبديا (ت.د: 2018/09/15، سا: 11:45).

www.or/wikipedia.org/wiki.

12- محمد العربي، قناة العربية (ت.ن: 2017/08/09، ت.د: 2018/09/15، سا: 12:00).

www.Alarabiya.net/ar/north-africa/2017/08/09

13- عبد الرزاق عبد الله، الجزائر تدعو دول الساحل الافريقي لمواجهة التهديدات بإمكانياتها(ت.ن: 2021/02/10، ت.د: 2021/03/01)، سا: 10:00.

Aa/com.tr/ar/2140170.

14- جبريل عبد الجبار، شيعلي: الانتهاء من مشروع الطريق العابر للصحراء في جوان (ت.ن: 2021/02/14، ت.د: 2021/03/14)، سا: 13:00

https://algeriescoop.dz

15- منصوري ميرا، وزير الاشغال العمومية يعلن عن الانتهاء من مشروع الطريق العابر للصحراء شهر جوان المقبل (ت.ن: 2021/02/14، ت.د:2021/03/15)، سا: 14:00

Djair-tube.dz/160966-2.

16- ويكيبديا، الانتخابات الرئاسية الامريكية (ت.د: 2021/01/31، سا: 14:00).

Ar.wikipedia.org/wiki/2020.

17- كورنا عالميا نحو 3 ملايين وفاة (ت.ن: 2021/04/4، ت.د: 2021/04/21)، سا: 14:00.

www.wafa.ps

18- عبد الجليل لونيس، بلحيمر: الجزائر ستستقبل شحنات أخرى من اللقاح من الصين والهند ودول أخرى (ت.ن: 2021/01/28، ت.د: 2021/02/30).

www.Akhbarlwatane.net.

19- عثمان لحياني، بدء اولى عمليات التلقيح ضد فيروس كورنا في الجزائر (ت.ن: 2021/01/30، ت.د: 2021/02/15).

www.alaraby.co.uk

20- عمر حوتية، واقع قطاع السياحة في الجزائر وأفاق تطوره (جامعة أدرار: ت.د: 2019/12/29، سا:15:30سا).

www.platform.almanhal.com/liles/2/82867

21-سعاد عولمي، خمسة محاور لاستراتيجية "الجزائر جديدة دون فساد"، جريدة الشروق (ت.ن: 2021/01/17، ت.د: 2021/02/12)، سا: 15:00 سا.

Echoroukonline.com.

22- احصائيات وزارة التجارة الخارجية (ت.ن: 2020/02/25، ت.د: 2020/06/30)، سا: 15:00.

Commerce.gov.dz/ar/Statistiques/echanges-commerciaux.

23- لعراش نسرين، عبد الرحمن مبتول "سيناريو كئيب قادم للجزائر قادرة على تجاوزه، (ت.ن: 2015/07/18، ت.د: 2016/03/18، سا: 19:00).

www.Aljazairalyoum.com

24- بلعمري سميرة، الشروق تنشر اهم مضامين مخطط عمل الحكومة، مجلة الشروق اونلاين (ت.ن: 2020/02/08، ت.د: 2020/03/15)

www.echoroukonline.com.

25-قاسم جعفر، النفط في 2020..21 بالمئة خسائر كورنا وحرب الاسعار (ت.ن: 2021/01/01، ت.د: 2021/02/02.

https://www.aa.com.tr.

26-كعبش اسلام، انعاش الحركة الاقتصادية...رهان الجزائر 2020 (ت.ن: 2021/01/28، ت.د: 2021/02/27)، سا: 14:00.

www.skynewarabia.com.

27- علال محمد، السياحة في الجزائر..مشاريع واعدة للاستفادة من ثروة نائمة (ت.ن: 2020/09/10، ت.د: 2021/01/01، سا: 10:00).

www skyneswarabia.com/business/1375213.

28-وكالة الأنباء الجزائرية، دعم كل الآليات التي من شأنها إنعاش السياحة الصحراوية (تمنراست: ت.ن: 2017/10/06، ت.د: 28/12/ 2019، سا: 14:18).

www ar.aps.dz/économie/48180-2017/10/06.

المواقع الالكترونية باللغة الاجنبية

- LaurenceHansenlove, La religion(Grenoble,octobre 2011)

w.w.w.ac-grenoble.fr/philosophie/wp.content/uploards/ebooks/religion-rognon.

8- livres

1- Almond and Powell, Comparative Politics, 1978.

2- Jon Pevehouse, Democracy from Above Regional organizations and democratization,United Kingdom,Cambridge University Press, 2005.

3- Adam Smith, An Inquiry into the Nature and causes of the wealth of Nations, United State, Jims mains,2005.

4- Geoffery Pridham,The Dynamics of democratization « A comparative approach» London, T.J. international Podston Gorwall, 2000.

5- Boniface Pascal, Comprendre le monde, Paris, Armand Colin, 2014.

6- Lacost Olivier, comprendre le crise financiers,Paris, éditions eyrolles,2009.

7- Joan Edelman Spero, The Politics of International Economic Relations, London, Jordon book center company,1987.

8- Foray Dominique, L'économie de la connaissance, France, édition la découverte,2004.

9- Gilles Ardinat, Comprend la Mondialisation, Paris, ellipses édition, 2012.

10- Michel-Henry Bouchet, La globalisation «Introduction à l'économie du nouveau monde», France, Pearson éducation, 2005.

11- VerrezJean-Claude, Comprendre l'économie mondiale en 20 thèmes et 80 fiches,Paris, ellipses édition Marketing,2013.

12- Raineli Michel, L'Organisation mondiale du commerce, Paris, édition la découverte,2004, p.23.

13- Bernard Guillochon Manuel, Economie internationale,Paris, Dunound,2001.

14- Chehrit Kamal, L'organisation Mondiale du Commerce (O.M.C), Alger, grand Alger livres édition,2007.

15- Jùy Qusseni, l'OMC et le régionalisme"Le régionalisme Africain", Bruxelles, édition lacier,2012.

16- James Ciment, conflict and crisis in the post-cold war world, Algeria; thefundamentalist challenge, New York: factson file, 1997.

17- Haine Jean-yves, l'endiguement renforcé: les politique de sécurité de la France etdes Etats-Unis en Afrique, France,l'institut français des relations internationales, février.

18- Tayeb Saïd amer, l'Algérie face à son avenir,Algérie, édition el hikma.

19- Horowitz Donald, Structure and Strategy in EthnicConflict, Washington "USA",The world Bank, April.1988

20- Ben Bitour Ahmed, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, Alger , Edition marinoor,1998.

21- Michon Jérôme, Les marchés public en100 questions,paris, éditions le moniteur, 4eme editions,2009.

22- M'hamsadji- BouzidiNachida, 5essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Alger, ENAC2 editions,1998.

23- Oulalau Fathalla, Après Barcelone…..Le Maghreb est nécessaire, Paris,l'Armattan,1998 .

24- Grassa Rafael, La Conférence Méditerranéenne Alternative, In :KhaderBichra, Le Partenariat Euro- Méditerranéenne, Paris, l'Armattan, 1995.

25- Gazibo Monda et Rerocomme Chantal, Un nouvelle ordre mondiale made in china!, Montréal, les presses de l'université de Montréal, 2011.

9- Articles

1. Lesson Peter and Dean Andrea, The Domocratic Domino Theory: An Empirical investigation, American Journal of Polical science, vol:53, N:3,jul 2009.

2. Santiso Carlos, International Co-Operation for Democracy and Good Governance: MovingToward a Second Genertion, European Journal of DevelopmentResearch, vol: 13,N:1, 2001 .

3. Huntington. Samuel .P, How Countries Democratize, Political Science Quarterly,Vol :106, No :4,1991.

4. Chaib Baghdâd, l'accorde d'association algéro-européen ,Revue des sciences économiques et gestion (université de setif,2009,n:09.

5. Cherif Chakib, Privatisation de l'entreprise publique économique Algerienne, Revue Economie , N:33,1996.

6. Cherif Chakib, Programme d'ajustement structural et résultats, science économique en Algérie, Revue sciences humaines,2002.

7. Bouklia- Hassane Rafik, Prospective de l'économie Algérienne: 2010-2030Quelques résultats préliminaires,RevueAlgérienne de prospective et d'études stratégiques,V:1,N:1,2016.

8. Rustow Dankwart ,Transition to democracy :Toward a Dynamic Model, Comparative Politics, Vol:2, Issue:3,April 1970.

الفهرس

مقدمة	أ-س
الفصل الاول: التغيرات السياسية الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة	01
المبحث الاول: التأصيل المفاهيمي والنظري للتحول السياسي	02
المطلب الاول: مفهوم التحول السياسي	02
المطلب الثاني: تحديد المفاهيم ذات الصلة بالتحول السياسي	08
المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول السياسي	16
المبحث الثاني: مرتكزات التحول السياسي	23
المطلب الاول: تأثير العوامل الداخلية في عملية التحول السياسي	23
المطلب الثاني: تأثير العوامل الداخلية في عملية التحول السياسي	37
المطلب الثالث: أنماط التحول السياسي	40
المبحث الثالث: مقاربة تاريخية للنسق الدولي	44
المطلب الاول: النسق الدولي متعدد الاقطاب	44
المطلب الثاني: النسق الدولي ثنائي القطبية	46
المطلب الثالث: النسق الدولي أحادي القطبية	53
خاتمة الفصل الاول	60
الفصل الثاني: التغيرات الاقتصادية الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة	61
المبحث الاول: كرونولوجيا تطور الاقتصاد العالمي	62
المطلب الاول: بوادر الاقتصاد الدولي من معاهدة فينا لما بعد الحرب الباردة	62
المطلب الثاني: العولمة مقاربة مفاهيمية	70
المطلب الثالث: خصائص العولمة	79
المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	81
المطلب الاول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	81

المطلب الثاني: التطور التاريخي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	83
المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	86
المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية في تكريس العولمة الاقتصادية	91
المطلب الاول: العولمة ضمن المؤسسات المالية الدولية	91
المطلب الثاني: عولمة منظمة التجارة العالمية	98
المطلب الثالث: العولمة والشركات متعددة الجنسيات	108
خاتمة الفصل الثاني	113
الفصل الثالث: مسار الانتقال السياسي في الجزائر	114
المبحث الاول: الاوضاع السياسية في الجزائر 1995/1988	115
المطلب الاول: الخلفيات التاريخية لأحداث أكتوبر 1988	115
المطلب الثاني: عوامل الانتقال للتعددية السياسية في الجزائر	118
المطلب الثالث: مظاهر التحول السياسي في الجزائر	123
المبحث الثاني: ميكانزمات التعددية السياسية في الجزائر "الاليات والاصلاحات	128
المطلب الاول: آليات تحقيق الاستقرار السياسي والامني في الجزائر	128
المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية في الجزائر	130
المطلب الثالث: التعديلات الدستورية في ظل التعددية الحزبية والسياسية	136
المبحث الثالث: التغيرات السياسية في الجزائر 2021/2000	144
المطلب الاول: واقع الممارسة السياسية في الجزائر	144
المطلب الثاني: واقع الأوضاع الاقليمية والدولية	154
المطلب الثالث: الأزمة الصحة العالمية وانعكاساتها على الجزائر	160
خاتمة الفصل الثالث	164
الفصل الرابع: الاقتصاد الجزائري بين الواقع وحتمية التغيير	166
المبحث الاول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري	167
المطلب الاول: طبيعة الاقتصاد الجزائري	167
المطلب الثاني: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر	170

المطلب الثالث: أسباب توجه الجزائر لاقتصاد السوق	176
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	180
المطلب الاول: إتفاقيات الإستعداد الإئتماني	180
المطلب الثاني: السياسات التنموية في الجزائر	183
المطلب الثالث: إستراتيجيات التغيير الاقتصادي في الجزائر	187
المبحث الثالث: رؤية إستشرافية للأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر	196
المطلب الاول: أداء الاقتصاد الجزائري بين الواقع والتأهيل	196
المطلب الثاني: رهانات الإقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة	200
المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للواقع السياسي والاقتصادي في الجزائر	212
خاتمة الفصل الرابع	228
خاتمة عامة	229
قائمة المراجع	236
قائمة الأشكال	
فهرس	